المشهد الإسرائيلي لعام ٢٠١٠
ملخص تنفيذي

هنيدة غانم

يرصد تقرير مدار الاستراتيجي لهذا العام أهم المستجدات والتطورات التي شهدتها الساحة الإسرائيلية في العام ٢٠١٠، كما يستشرف تطور الأمور ووجهتها في الفترة المقبلة. ويتعرض التقرير بالتفصيل للتطورات التي شهدتها الساحة الإسرائيلية في سبعة محاور أساسية هي: محور المفاوضات، محور العلاقات الخارجية، المحور السياسي، المحور الأمني والعسكري، المحور الاقتصادي، المحور الاجتماعي ومحور الفلسطينيين في إسرائيل، بالإضافة إلى ملخص التقرير التنفيذي. وكما جرت عليه العادة في السنوات السابقة، أشرف على إعداد التقرير وكتابته مجموعة من الباحثين المختصين، الذين اتبعوا، في تحليلهم، قراءة موضوعية استشرافية لشتى الأحداث التي ميزت العام ٢٠١٠، وقد حاول الباحثون تجنب الغوص في السرد التقريري للأحداث لصالح التركيز على المتغيرات ذات الطابع الاستراتيجي.

إسرائيل ٢٠١٠- مشهد عام

بلغ تعداد سكان إسرائيل نهاية[١] ٢٠١٠ حوالي ٧,٦٩٥ نسمة، منهم ٥,٨٠٢ من اليهود ويشكلون ٧٥,٤٪ من التعداد السكاني العام و٤٢٪[٢] من يهود العالم، فيما وصل تعداد السكان العرب إلى ١,٥٧٣[٣] ويشكلون ٢٠,٤٪ من السكان، إضافة إلى ٣٢٠ ألف نسمة صنفوا كآخرين[٤] ويشكلون ٤,٢٪ من السكان. وقد ولد ٧٢,٣٪ من سكان الدولة اليهود في إسرائيل مقابل ٢٨,٧٪ ولدوا خارجها، منهم ٦٧,٩٪ ولدوا في أوروبا وفي دول القارة الأميركية و ٣٢,١ في دول إفريقيا وآسيا.[٥]

بلغ تعداد سكان إسرائيل نهاية[١] ٢٠١٠ حوالي ٧,٦٩٥ نسمة، منهم ٥,٨٠٢ من اليهود ويشكلون ٧٥,٤٪ من التعداد السكاني العام و٤٢٪[٢] من يهود العالم

ويعيش ٤٠٪[٦] من السكان في منطقة المركز[٧] منهم ٢٤٪ في محافظة المركز و ١٧٪ في محافظة تل أبيب. و يعيش ١٧٪ في منطقة الشمال و ١٤٪ في منطقة الجنوب،

فيما يعيش في كل من محافظة القدس وحيفا ١٢٪ . ويتركز حوالي نصف السكان اليهود في منطقة المركز (٢٨٪ في محافظة المركز و ٢١٪ في محافظة تل أبيب) فيما يشكل اليهود ١٠٪ من سكان محافظات الشمال التي يعيش فيها خمس السكان، وهو السبب الذي يجعل الشمال الهدف الأول لخطط التهويد الإسرائيلية، هذا ويعيش ٦٠٪ من العرب في مناطق الشمال (٤٣,٥٪ في محافظة الشمال و ١٤,٥٪ في محافظة حيفا) فيما يعيش ١٣٪ وغالبيتهم من البدو في منطقة الجنوب .

ويصل معدل الحياة بين السكان اليهود إلى ٨٠,٣ للرجال و ٨٣,٩ للنساء[٨] . وقد سجل العام ٢٠١٠ نموا سكانيا بمعدل ١,٩ ٪ مقارنة بـ ١,٨ ٪ العام ٢٠٠٩ وتتباين النسبة بين العرب واليهود وتصل بين العرب ٢,٤٪ وبين اليهود و ١,٦٪ . ويسجل المستوطنون والمتزمتون أعلى نسبة للنمو السكاني بين اليهود حيث وصل معدل نمو السكان الاستيطاني في الضفة الغربية منتصف ٢٠٠٩ إلى ٥,٣ ٪ ثم ارتفع إلى ٥,٩٪ في ٢٠١٠[٩] ، فيما ينتمي ثلث الأطفال الذين ولدوا عام ٢٠١٠ لعائلات يهودية متزمتة (حريدية). تؤثر معطيات النمو وتباينها داخل الفئات اليهودية، استراتيجياً على بنية المجتمع الإسرائيلي المستقبلية وشكله وتحوله إلى مجتمع أكثر تدينا وتزمتا، وهو ما يمكن أن نلمسه من العلاقة الطردية بين درجة التدين والجيل، إذ يعتبر اليوم ١٤٪[١٠] من الشباب الذين تتراوح أجيالهم بين ٢٠ عاما و ٢٩ عاما أنفسهم متدينين متزمتين (حريديم) مقابل ٢٪ فقط من أبناء ٦٥ عاما وما فوق، وان أضفنا إلى هذا أن ما يقل فقط بقليل عن نصف تلاميذ الصفوف الأولى من اليهود يتعلمون في مدارس التيار الديني (الحريدية والدينية القومية) سنرى أن المجتمع الإسرائيلي يتحول بخطى ثابتة نحو مجتمع أكثر تزمتا وتدينا وهو ما يعني أيضا أكثر تشددا اتجاه العرب والصراع . إذ تشير الدراسات والاستطلاعات إلى وجود علاقة طردية بين درجة التدين والموقف من العرب، وبحسب استطلاع «مؤشر الديمقراطية» الأخير للعام ٢٠١٠ والذي يصدره «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» تبين أنه كلما ارتفعت درجة التدين لدى الجمهور اليهودي، ترتفع أيضا المعارضة لمساواة الحقوق بين اليهود والعرب: إذ إن ٣٥,٥٪ من العلمانيين فقط يعارضون مساواة الحقوق بين العرب واليهود، مقابل ٥١ بالمائة من التقليديين، و٦٥ بالمائة من المتدينين، و٧٢ بالمائة من المتدينين الحريديم (المتشددين). [١١] يشار هنا أن هذا التغيير ينعكس على تشكيلة مؤسسات القوة في الدولة وبنيتها، سواء أكانت سياسية أم اقتصادية أم عسكرية، وفي هذا السياق تشير المعطيات الجديدة التي نشرت في أيلول ٢٠١٠ إلى ارتفاع نسبة الضباط الذين يلبسون القبعة الدينية في الجيش الإسرائيلي وأن عدد خريجي دورة ضباط القوات الجوية قفز من ٢,٥٪ عام ١٩٩٠ إلى ٣١,٤٪ عام ٢٠٠٧ أي أكثر بـ ١٢ مرة خلال ١٧ عاما فقط . [١٢]

ويصل معدل الحياة بين السكان اليهود إلى ٨٠,٣ للرجال و ٨٣,٩ للنساء. وقد سجل العام ٢٠١٠ نموا سكانيا بمعدل ١,٩ ٪ مقارنة بـ ١,٨ ٪ العام ٢٠٠٩

تؤثر معطيات النمو وتباينها داخل الفئات اليهودية، استراتيجياً على بنية المجتمع الإسرائيلي المستقبلية وشكله وتحوله إلى مجتمع أكثر تدينا وتزمتا

على المستوى الاقتصادي بلغت ميزانية إسرائيل للعام ٢٠١٠ حوالي ٣٢٥ مليار شيكل (٨٦ مليار دولار)[١٣] فيما ستبلغ الميزانية العامة للعامين المقبلين ٧١٤ مليار شيكل (حوالي ٢٠٠ مليار دولار) منها ٣٤٨ مليار شيكل لعام ٢٠١١ والباقي لعام ٢٠١٢.

وقد سجل عام ٢٠١٠ انخفاضا في نسبة البطالة التي تراجعت إلى ٦,٧٪ بعد أن كانت بنسبة ٧,٩٪ عند نهاية ٢٠٠٩، بالمقابل ارتفع معدل الأجر الفعلي للفرد بنسبة ٣,٦٪ بعد تآكله بنسبة ٢,٤٪ عام ٢٠٠٩، وارتفع معدل الأجر للأجير الواحد إلى ٨٣٤٠ شيكلا[١٤] (٢٣٣٠ دولارا) بعد أن كان ٧,٤٦٣ شيكلا في نهاية العام ٢٠٠٩. فيما بلغ الناتج المحلي الإجمالي للفرد ١٠٦,٤ ألف شيكل، أي ما يعادل ٢٩,٧ ألف دولار.

كلما ارتفعت درجة التدين لدى الجمهور اليهودي، ترتفع أيضا المعارضة لمساواة الحقوق بين اليهود والعرب

أحداث مفصلية وسيناريوهات متوقعة

إسرائيليا، بدا عام ٢٠١٠ – على الأقل حتى مشارف نهايته– عاما من غير أحداث دراماتيكية، إذ على عكس السنوات السابقة لم تندلع أية حرب أو مواجهة دامية، ولم تتكلف إسرائيل ثمنا جديا لاستمرار احتلال الأراضي الفلسطينية، وهو الأمر الذي أكده تقرير جهاز المخابرات الإسرائيلي (الشاباك) الذي نشر في ٣٠ كانون الثاني من العام ٢٠١٠، وأشار أن العام ٢٠١٠ كان أكثر الأعوام هدوءا في إسرائيل منذ عشر سنوات،[١٥] فيما انخفضت نسبة البطالة وازداد الدخل الفردي، وبدا أن إسرائيل تجاوزت الأزمة المالية العالمية بشكل ممتاز. كما استمرت إسرائيل في سياسة الاستيطان على الرغم من ما قدمته الإدارة الأميركية من إغراءات لثنيها عن ذلك، وعلى الرغم من المطالبات الدولية الحثيثة، وتابع ساستها تقديم اقتراحات القوانين التي تهدف إلى التشديد على يهوديتها مقابل محاصرة متصاعدة للفلسطينيين في إسرائيل، وقد بدا وللوهلة الأولى أن نتنياهو نجح في أن يتخطى العام الثاني لرئاسته من غير زعزعة جدية وانه نجح في إلحاق عام ٢٠١٠ إلى سلة السنوات السابقة التي عملت إسرائيل أثناءها على إدارة الصراع وليس حله، حيث يمكن الادعاء أن سياسات نتنياهو تشكلت من خلال تقاطع أربعة عوامل مركزية:

العام ٢٠١٠ كان أكثر الأعوام هدوءا في إسرائيل منذ عشر سنوات

- **التعويل الكامل على القوة العسكرية**: ما يعني الإيمان الراسخ أن القوة العسكرية وقوة الردع هي أهم مرتكز للسياسة الإسرائيلية يعول عليها للدفاع والردع والأهم تحقيق الأهداف السياسية ناهيك عن ترسخ الإيمان بأن ما لم يتحقق بالقوة سيتحقق فقط بمزيد من القوة.

- **هيمنة السياسة الداخلية على السياسة الخارجية**- فلسطينيا يعني هذا ربط استحقاقات الملف الفلسطيني ليس فقط بالحسابات القومية الإستراتيجية، بل بالحسابات التكتيكية الائتلافية والفئوية.

ربط استحقاقات الملف الفلسطيني ليس فقط بالحسابات القومية الإستراتيجية، بل بالحسابات التكتيكية الائتلافية والفئوية

- **انزياح ثابت ومستمر في تركيبة المجتمع من مجتمع علماني إلى مجتمع متدين** ويميني وتحول مستمر للحريدية الشرقية التي تمثلها شاس نحو صهيونية يمينية، ويعني هذا التغير ان ما كان ممكنا سياسيا يصير أكثر صعوبة مع مرور الوقت.
- **غياب رؤية إسرائيلية موحدة لكيفية حل الصراع** تغيب عن السياسة الإسرائيلية رؤية إستراتيجية لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي يعبر عنه بالتغيرات المطردة للمواقف من الصراع بحسب الأحزاب المختلفة والتغيرات الدائمة في تركيبة النخبة الحاكمة، وعلى الرغم من الادعاء ان لا فرق عمليا بين توجهات ما يسمى اليمين الصهيوني واليسار الصهيوني، فان الاختلافات حتى في التكتيك وأدوات إدارة الصراع الدبلوماسية تعطي تأثيرا **دوليا وإقليميا متباينا على مكانة إسرائيل ككل**.

تقاطعت في نهاية ٢٠١٠ وبداية ٢٠١١ مجموعة من الأحداث المفصلية الداخلية والإقليمية والدولية في لحظة معينة كان بدا فيها الجمود السياسي والتعنت الإسرائيلي يتسيدان المشهد

غير أن ما بدا ظاهريا كنجاح إسرائيلي في إدارة الصراع وعدم الانصياع للضغوطات المختلفة كان ناتجاً فعليا عن قراءة للمستقبل تفترض استمرارية الواقع بحيثياته والتهيؤ تبعا لذلك لسيناريوهين إقليميين مستقبليين أساسيين، هما سيناريو ثبات الواقع بأنظمته المأزومة وخارطة التعاقدات والتحالفات الإقليمية الموجودة، وذلك على الرغم من ما قد يشوب هذه الأنظمة من اهتزازات وتوترات تربكها لكن لا تسقطها بل تبقيها في حالة تأهب دائم، أو سيناريو سقوط هذه الدول تحت سلطة الأنظمة السلفية والاسلاموية المعادية لإسرائيل. وهو ما يعني ان ما حدث من ثورة شعبية دخل في خانة السيناريو المفاجئ الذي لم يصدم فقط الساسة الإسرائيليين بل أيضا أجهزة المخابرات والأبحاث الشرق أوسطية، ما أربك الحسابات الإسرائيلية لما يحمله من احتمال عال لتغيير استراتيجي في خارطة المنطقة. لقد تقاطعت في نهاية ٢٠١٠ وبداية ٢٠١١ مجموعة من الأحداث المفصلية الداخلية والإقليمية والدولية في لحظة معينة كان بدا فيها الجمود السياسي والتعنت الإسرائيلي يتسيدان المشهد وهو ما قد يجبر إسرائيل إما على العمل جديا على إنهاء الصراع وهو ما يعني تقديم عرض جديد لم تقدمه حتى الآن أو تعميق عزلتها والانزلاق نحو مستقبل مجهول يحمل ملامح كثيرة من حالة دولة الأبارتهايد في عقد السبعينيات والثمانينيات.

ربط استحقاقات الملف الفلسطيني ليس فقط بالحسابات القومية الإستراتيجية، بل بالحسابات التكتيكية الائتلافية والفئوية

١. بوادر ظهور «الشرق الأوسط الجديد»:

الثورة المصرية فتح شباكاً لعودة مصر كأكبر لاعب اقليمي

يشكل هذا أكثر الأحداث أهمية على الإطلاق وهو ناتج عن تقاطع عاملين مركزيين هما:

i. **الثورات العربية** وتقف على رأسها بالطبع الثورة المصرية التي تتعدى أهميتها الإطاحة بنظام حسني مبارك الذي اعتبر إسرائيليا نظاماً صديقاً ومتعاوناً إلى حدّ بعيد، مبدئيا على الأقل يفتح هذا التغيير الدراماتيكي شباكا لعودة مصر للعب دور أكبر كقوة إقليمية في المنطقة حيث يتوقع ان تتناغم مواقفها وتحالفاتها وخياراتها السياسية مع نبض الشارع المصري الذي اسمتد النظام الجديد شرعيته منه، وهو ذات الشارع الذي يرفع منذ الآن مطالب بتغيير اتفاقات مع إسرائيل اعتبرها غير عادلة كاتفاقية تصدير الغاز، وذلك على الرغم من أن المجلس العسكري الأعلى أعلن أن مصر ستحترم اتفاقياتها الدولية بما في ذلك اتفاقية كامب ديفيد، إلا انه من غير المتوقع أن تعود العلاقة الثنائية بين البلدين إلى سابق عهدها.

انزياح تركيا أكثر باتجاه حلف سورية-إيران وان كان الحديث عن حلف تركي إيراني سوري ما زال مبكرا، إلا أن هذا الانزياح يعني عمليا خسارة إسرائيل لأحد أهم أصدقائها في المنطقة

ii. **أفول الحلف العسكري الإسرائيلي التركي**: مقابل انزياح تركيا أكثر باتجاه حلف سورية-إيران وان كان الحديث عن حلف تركي إيراني سوري ما زال مبكرا، إلا أن هذا الانزياح يعني عمليا خسارة إسرائيل لأحد أهم أصدقائها في المنطقة، خاصة أن هذا الأفول يتقاطع مع تغيير آخر مهم هو عودة سورية بصورة أو بأخرى إلى لبنان وذلك من خلال نجاح حلفائها في تيار ٨ آذار بقيادة حزب الله بشق صفوف تيار ١٤ آذار أولا وإسقاط حكومة الحريري ثانيا، وهو ما يعني عمليا إعادة تموضع التحالف السوري الإيراني من جديد في الساحة اللبنانية وتزايد نفوذ سورية في الحيز اللبناني وبترتيبات تحالفاته الإقليمية بما يتواءم والرؤية الإيرانية السورية بعيدا عن الإرادة الأميركية والإسرائيلية.

تعاظم عزلة إسرائيل الدولية وتزايد عمليات نزع الشرعية عنها

٢. تعاظم عزلة إسرائيل الدولية[١٦] وتزايد عمليات نزع الشرعية عنها:

أدى الجمود السياسي في عملية السلام إلى جانب مواقف حكومة نتنياهو ووزير خارجيته أفيغدور ليبرمان المتصلبة تجاه الفلسطينيين وما رافقه من رفض تجديد تجميد الاستيطان إلى تزايد عزلة إسرائيل الدولية عام ٢٠١٠[١٧] التي ترافقت مع ارتفاع حدّة النقد الأوربي لنتنياهو، وهو ما عبرت عنه كاترين اشتون بمحادثة مع نتنياهو عندما قالت له «يجب أن تفهم: أنتم تخسرون أكبر أصدقائكم في أوروبا»[١٨].

وبالتوازي مع النقد المتعاظم على الحكومة الإسرائيلية من قبل حكومات أوروبية حليفة تتزايد في إسرائيل التقارير التي تتحدث عن استمرار نزع الشرعية عن إسرائيل وتدهور صورتها في العالم، وأشار استطلاع نفذته وزارة الدعاية والشتات بين الإسرائيليين عشية إطلاق حملة لتحسين صورة إسرائيل في العالم ان ٩٠٪ من المستطلعين الإسرائيليين وافقوا أن إسرائيل تواجه مشكلة جدية وجدية جدا في ما يخص صورتها، ووافق ٨٠٪ على ان إسرائيل تظهر في الخارج بمظهر الدولة العنيفة.[١٩] وتتقاطع هذه الأجوبة مع نتائج استطلاع عالمي تقوم به سنويا هيئة الإذاعة البريطانية[٢٠] حيث اتضح انه ينظر إلى إسرائيل كدولة ذات تأثير عالمي سلبي، حيث أدرجت في المكان الرابع قبل الأخير وسبقتها في السلبية إيران، كوريا الشمالية والباكستان، وقد سبق أن نشر معهد ريئوت الإسرائيلي للتخطيط الاستراتيجي ورقة موقف في ٢٠١٠ اعتبر فيها ان إسرائيل تواجه حملة غير مسبوقة من أجل نزع شرعيها، واعتبر الأمر بمثابة تهديد استراتيجي يأتي بعد تهديد النووي الإيراني.[٢١]

٣. إسرائيل أكثر تدينا وأكثر يمينية:

> يشهد المجتمع الإسرائيلي تحولا داخليا بنيويا، حيث يتحول نحو مجتمع أكثر تدينا

كما قلنا سابقا يشهد المجتمع الإسرائيلي تحولا داخليا بنيويا، حيث يتحول نحو مجتمع أكثر تدينا، وبالتالي أكثر يمينية وهو ما يتم التعبير عنه من خلال التزايد المطرد في نسبة المتدينين من مجمل السكان ومن نمو نسبتهم في مؤسسات الدولة الفاعلة، في المقابل يزداد أكثر وأكثر التشديد على الطابع اليهودي وعلى طبيعة الدولة اليهودية، وهو ما يمكن رصده من خلال تزايد وتيرة التشريعات المطروحة في الكنيست، مقابل حملات الملاحقة التي تشنها أطراف يمينية على منظمات حقوق إنسان يهودية وعربية ومنظمات مجتمعية يسارية مثل منظمة صندوق إسرائيل الجديد، إضافة إلى شن حملة مكارثية على دوائر علم الاجتماع وعلى علماء الاجتماع النقديين في إسرائيل والتحريض عليهم، وكل هذا يأتي في ظل تزايد حملات تشديد الخناق على العرب. وقد نشر مركز عدالة- المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل- تقريراً يرصد قائمة تضم عشرين قانوناً مركزياً جديداً ومشاريع قوانين مطروحة للبحث خلال العام ٢٠١٠ «تميز جميعها ضد الأقلية الفلسطينية في إسرائيل وتهدد حقوقهم كمواطني الدولة، وتنتهك في بعض الحالات حقوق السكان الفلسطينيين في المناطق المحتلة»، مع العلم أن هذه القائمة لا ترصد كما يشير معدوها «جميع التشريعات التمييزية و/ أو العنصرية المطروحة حالياً في الكنيست، فإنها تُعدّد مشاريع قوانين تتمتع بقسط

كبير من الفرص لنجاح تشريعها وتحولها إلى قوانين و/ أو أن تحمل ضرراً جسيماً بحقوق الفلسطينيين، في حال تشريعها». [٢٢] وبالمقابل تتزايد قوة أفيغدور ليبرمان في السياسة الداخلية ويرى اليوم كثيرون، بمن في ذلك بعض كبار المسؤولين في حزب الليكود الحاكم، أن وزير الخارجية ورئيس حزب «إسرائيل بيتنا» اليميني المتطرف أفيغدور ليبرمان أصبح بمثابة «رئيس الحكومة الفعلي» في إسرائيل عقب انشقاق باراك. وعلى الرغم من أن ليبرمان هو علماني وبعيد كل البعد عن التدين، إلا أن أفكاره اليمينية المتشددة والمتطرفة تجاه العرب تهيمن على خطابه وتتقاطع بقوة مع الأفكار اليمينية للمتدينين، سواء أكانوا من التيار المتزمت الذي تمثله شاس أم من التيار الصهيوني الاستيطاني، بل إن هذا التقاطع يتحول عمليا إلى مساحة للتلاحم بينهم، الأمر الذي يتغذى من الشراكة المفرطة في المواقف اليمينية لإنجاح شراكة غريبة بل مستحيلة في مجتمعات أخرى على أساس تخفيف حدة الاختلاف والتباين في المواقف الدينية.

> ويرى اليوم كثيرون، بمن في ذلك بعض كبار المسؤولين في حزب الليكود الحاكم، أن وزير الخارجية ورئيس حزب «إسرائيل بيتنا» اليميني المتطرف أفيغدور ليبرمان أصبح بمثابة «رئيس الحكومة الفعلي» في إسرائيل عقب انشقاق باراك

إسرائيل والتغيرات، أدوات المواجهة

يمكن رصد مجموعة من الأدوات تستخدمها أو يتوقع أن تستخدمها إسرائيل في سبيل مواجهة التطورات المتلاحقة في المنطقة:

١. **التهيؤ عسكريا لسيناريو المواجهة**: ويعني هذا افتراض سيناريو المواجهة بوصفه إمكانية حقيقية تتطلب التهيؤ التام من الناحية اللوجستية والعسكرية، وبالذات التهيؤ للأخطار الأمنية المحتملة من الاتجاه المصري ولكن ليس حصرا، وعلى الرغم من أن هذه الإخطار سترتبط بالضرورة بتطورات إقليمية وبشكل التعاقدات الدولية التي ستتطور ناهيك عن شكل الأنظمة التي ستبرز، فان إسرائيل تفترض الأسوأ وتتهيأ له وهو ما يمكن لمسه بداية بإضافة ٧٠٠ مليون دولار لميزانية الأمن والدفاع بعد أن كانت مقرة وذلك في أعقاب ثورة ٢٥ يناير، ومن ثم ما طرحه لاحقا وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك في ٨ آذار ٢٠١١ خلال مقابلة صحافية عن نية إسرائيل التوجه إلى أميركا بطلب زيادة المساعدات العسكرية إلى ٢٠ مليار دولار، وذلك كي تتمكن إسرائيل من تهيئة نفسها عسكريا للمخاطر التي قد تنجم عن الثورات العربية. [٢٣]

> افتراض سيناريو المواجهة بوصفه إمكانية حقيقية تتطلب التهيؤ التام من الناحية اللوجستية والعسكرية

٢. **الترويج لفكرة «إسرائيل حليف مستقر وحيد لأميركا في الشرق الأوسط»**: على الرغم من أن الحكومة الإسرائيلية حاولت أن تتمالك نفسها وان تمتنع عن الإدلاء بتصريحات حول الأمر، إلا أنها أيضا حاولت أن تستغل الحدث وعلى

لسان نتنياهو للترويج بانها الحليف الثابت والمستقر الوحيد لأميركا في الشرق الأوسط، يخفي هذا الادعاء أمرين مترابطين، أولا اعتبار عدم الاستقرار الإقليمي عاملا ثابتا والتعامل مع الاستقرار بوصفه عاملا متحولا وبالتالي التهيؤ لأخطار دائمة مستقبلية، ما يعني إبقاء إسرائيل على أهبة الاستعداد العسكري لمواجهة أي مستجدات تطرأ لأن قوتها العسكرية هي ضمانتها الوحيدة التي تواجه بها محيطها المتخبط. من المهم أن نشير هنا إلى أنه حتى في حال وصول رئيس مصري «معتدل» من وجهة نظر إسرائيل إلى السلطة، فان هذا لن يغير من توجهها هذا.

٣. **السعي إلى إيجاد تحالفات دولية جديدة**: خسرت إسرائيل عام ١٩٧٩ حلفها الاستراتيجي مع إيران الشاه، وفي ٢٠١٠ خسرت حلفها الاستراتيجي مع تركيا، ويبدو أنها أيضا في طريق خسارة صداقتها مع النظام في مصر، بمعنى آخر انهارت خارطة التحالفات الاسرائيلة في المنطقة، وبدأت إسرائيل في السعي نحو تأسيس تحالفات جديدة بديلة تعوض خسارتها الإستراتيجية، وبحسب المعلومات التي نشرتها الصحافة الإسرائيلية فقد بدأت إسرائيل تطوير شراكة عسكرية واستخباراتية جديدة مع اليونان وبلغاريا ودول أخرى في البلقان مثل اكرانيا ومقدونيا.[٢٤]

شهد العام ٢٠١٠ تزايدا في عزلة إسرائيل وإقصاء غير معلن لها من قبل كثير من الدول

فيما عدا هذه التغيرات الكبرى سواء على مستوى عالمي أم محلي، شهدت الساحة الإسرائيلية مجموعة من المستجدات المهمة التي نلخصها في تقريرنا الحالي في سبعة محاور أساسية:

المشهد التفاوضي

بعد أشهر طويلة من توقف المفاوضات، وفي أعقاب جهود أميركية حثيثة انطلقت في أوائل أيلول ٢٠١٠ مفاوضات الوضع النهائي بين الإسرائيليين والفلسطينيين، غير ان هذه المفاوضات ما لبثت ان تعثرت وتوقفت من جديد بسبب موقف نتنياهو وحكومته الرافض لتجميد الاستيطان، وذلك على الرغم من كل الجهود والإغراءات الأميركية غير المسبوقة التي قدمت له، بل ذهب نتنياهو إلى حد مطالبة الفلسطينيين بالاعتراف بإسرائيل دولة قومية للشعب اليهودي مقابل تجميد الاستيطان بضعة أشهر أخرى، وهو ما رفضه الفلسطينيون جملة وتفصيلا.

انطلقت في أوائل أيلول ٢٠١٠ مفاوضات الوضع النهائي بين الإسرائيليين والفلسطينيين، غير ان هذه المفاوضات ما لبثت ان تعثرت وتوقفت

ويمكن التلخيص ان سياسة نتنياهو اتجاه العملية التفاوضية في ٢٠١٠ تميزت بتقاطع ثلاثة مركبات أساسية تمثل تراكما شموليا للرؤى التفاوضية الإسرائيلية ومفاعيل الممارسة السياسية اليومية في توجيه العلاقة مع الفلسطينيين.

- **سياسات الاعتراف:** تتمثل في مطالبة الطرف الفلسطيني بالاعتراف بإسرائيل كدولة الشعب اليهودي، أي دولة يهودية، الذي رفعه نتنياهو إلى مصاف المطالب «الشرعية» من وجهة نظر إسرائيلية، وغاية مثل هذه الإستراتيجية الادعاء أن المشكلة ليست في قضية الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وغزة، بل إن حقيقة المشكلة أن الفلسطينيين لا يعترفون بإسرائيل كدولة للشعب اليهودي.
- **تشتيت الحدود الفاصلة بين الحلّ المرحلي والحلّ النهائي:** وترتكز على خلط الأوراق، وخلق تداخل بين قضايا الحلّ النهائي ونظيرتها في المرحلة النهائية، بغية التهرب من الاستحقاقات المستوجبة في كلّ مرحلة، إذ اتسم المسار التفاوضي خلال العام ٢٠١٠ بمحاولات إسرائيلية جادة للقفز بين الأسلاك وطرح أفكار مرحلية بصيغة حلول نهائية، كطرح حل الدولة ذات الحدود المؤقتة، أو تجاوز بعض القضايا النهائية في المداولات بوصفها عصي على الحل.
- **إدارة الصراع:** برع نتنياهو بابتداع جملة من السياسات كأدوات جديدة لإدارة الصراع بدل حله. فهو ينظر إلى المفاوضات كهدف بحدّ ذاتها، ليس بالضرورة أن تقود إلى غاية أخرى.

تقابل إسرائيل التحولات الإقليمية التي تشهدها المنطقة بزيادة التعويل على قوتها العسكرية وعلى قوة الردع

تداخلت هذه المركبات وتفاعلت فيما بينها، موضحة ومعللة المسار التفاوضي خلال العام ٢٠١٠ بكثير من التفصيل. فالمطالبة بالاعتراف بيهودية الدولة والخلط المتعمد لقضايا الحل المرحلي والنهائي ليست إلا جزءا من إدارة الصراع. كما أن التهرب من حل الصراع، وتقصد إدارته دون نتيجة حتمية تتطلب البحث عن سياسات تفاوضية متوازية تجعل البحث في شكل المفاوضات وشروطها أهم من التفكير في مخرجاتها ضمن سياسة وضع العربة أمام الحصان.

مشهد العلاقات الخارجية

دخلت المنطقة في مرحلة حاسمة من التغيير يتم خلالها إعادة بناء التحالفات الإقليمية وتشكيلها، وتفرض التحولات الإقليمية نفسها على إسرائيل في ظل وضع تتعاظم فيه الانتقادات بسبب الجمود على المسار التفاوضي مع الفلسطينيين، إضافة إلى تعاظم التوجهات العنصرية في التشريع القانوني الإسرائيلي، خصوصاً في كل ما يتعلق بمؤسسات حقوق الإنسان وتضييق الخناق على المواطنين العرب، وهو ما يفاقم عزلة إسرائيل في المحافل الدولية.

ويمكن أن نلخص **ثلاثة توجهات إسرائيلية لمواجهة التحولات الإقليمية والضغوط الدولية:**

- **ازدياد التعويل الإسرائيلي على القوة العسكرية** وعلى تفعيل قدرتها الردعية في وجه أي مخاطر إلى حين تتبدل الظروف الدولية وتتماشى مع الرؤية الإسرائيلية، وهو ما يمكن تلمسه من خلال قرار الحكومة الإسرائيلية تعزيز موازنة وزارة الأمن، بعد تنحي الرئيس المصري حسني مبارك، والذي طالما اعتبرته إسرائيل حليفا قويا في المنطقة، وتطور حالة عدم الوضوح في المنطقة بأشملها بعد تفجر الثورات الشعبية في بعض الدول العربية وزعزعة ثبات بعض الأنظمة العربية الموالية للسياسات الأميركية في المنطقة.
- **محاولات الحكومة الإسرائيلية تعميق تأثيرها على السياسة الخارجية الأميركية** من خلال إحراج الرئيس أوباما في ظل الضعف الذي تبديه إدارته، من خلال تفعيل القوى السياسية الداخلية المتطرفة في الولايات المتحدة والمعارضة لأوباما، الشيء الذي تجلى في الارتياح الإسرائيلي من خسارته الانتخابات النصفية للكونغرس الأميركي في تشرين الثاني ٢٠١٠. [٢٥]
- **توسيع رقعة التأثير الإسرائيلية في أقاليم ومناطق جديدة وبعيدة وعلى رأسها دول شرق-جنوب آسيا** والتي بدأت تحتل صدارة قوائم الدول القيادية في العالم على المستوى الاقتصادي والتكنولوجي، كما هو الحال مع الصين والهند ودول أخرى، دون المس بالعلاقات التقليدية مع الدول الغربية، التي تؤكد إسرائيل كل الوقت بأنها جزء لا يتجزأ منها، ولهذا على الأخيرة الإبقاء على احتضان إسرائيل حتى في الوقت الذي تتصرف فيه الأخيرة بشكل غير مقبول، كما هو الحال مع الابن المدلل.

تعزز على مدار العام ٢٠١٠ أكثر فأكثر الطابع اليميني لحكومة نتنياهو، حيث تزايد خلال هذا العام الهجوم اليميني الذي يؤججه حزب «إسرائيل بيتنا» اليميني المتطرّف على المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل من جهة، وعلى الحريات الديمقراطية عامة من جهة أخرى

المشهد السياسي

تعزز على مدار العام ٢٠١٠ أكثر فأكثر الطابع اليميني لحكومة نتنياهو، حيث تزايد خلال هذا العام الهجوم اليميني الذي يؤججه حزب «إسرائيل بيتنا» اليميني المتطرّف على المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل من جهة، وعلى الحريات الديمقراطية عامة من جهة أخرى، وهو ما حظي بمزيد من تأييد سائر عناصر الحكومة.

كما أن طابع الحكومة اليميني تعزّز إثر قيام وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك بتفكيك حزب العمل (محسوب على «اليسار الصهيوني») والانشقاق عنه وإعلان إقامة كتلة مستقلة باسم «استقلال» (عتسماؤوت)، وفي ضوء اتهام مسؤولين كبار في العمل باراك بأنه «ليس نسخة ثانية عن الليكود وإنما نسخة طبق الأصل عن ليبرمان».

وفيما بقيت «كتلة باراك» في الائتلاف فإن سائر أعضاء كتلة العمل استقالوا منه فور حدوث هذا الانشقاق.

في المقابل استمرت حكومة نتنياهو في تنفيذ مشاريع الاستيطان ولا سيما تلك المتعلقة بتهويد القدس المحتلة، وفي عرقلة استئناف المفاوضات السياسية.

نتنياهو لم يتطلع في المجال السياسي إلى فعل أشياء كثيرة، وعلى ما يبدو فإن ذلك وقف وراء قراره إقامة حكومة إسرائيلية تستند أساسًا إلى ائتلاف يمينيّ كبير.

كما اتسم العام ٢٠١٠ أيضًا باستشراء محاولات اليمين رسم قواعد لعبة جديدة للديمقراطية الإسرائيلية، وكان المبادر إلى معظمها حزب «إسرائيل بيتنا». برز ذلك من خلال محاولات دائمة لتمرير قوانين عنصرية تستهدف الفلسطينيين على جانبي «الخط الأخضر» وبوتيرة تصل تقريبًا إلى مشروع واحد في الأسبوع وخلال العام ٢٠١٠ تخطت هذه المحاولات المواطنين الفلسطينيين وانتقلت كي تطال أوساطًا يهودية لا تتماشى مع السياسة الرسمية للحكومة، وطالت الحملات منظمات حقوق إنسان، ومنظمات مجتمع مدني، وانصبت بشكل خاص على صندوق إسرائيل الجديد، كما طالت الحملة التيارات النقدية في الجامعات الإسرائيلية.

> بذهنية عسكرية تقليدية مفادها أن من يطور طرق قتال جديدة، ويملك سلاحا جديدا ومتطورا هو الذي ينتصر

المشهد الامني العسكري

بذهنية عسكرية تقليدية مفادها أن من يطور طرق قتال جديدة، ويملك سلاحا جديدا ومتطورا هو الذي ينتصر، واصلت إسرائيل عام ٢٠١٠ الانشغال بمجموعة من الملفات الأمنية، والتهيؤ من أجل مواجهات مستقبلية أهمها:

الملف الإيراني: عملت الحكومة الإسرائيلية الحالية، أكثر من سابقاتها، على جعل الموضوع النووي الإيراني موضوعها الأول. وقد تم العام ٢٠١٠، للمرة الأولى في تاريخ الجيش الإسرائيلي، الإعلان رسمياً عن أن إيران هي العدو الاستراتيجي الأول لإسرائيل فيما تسربت كثير من التقديرات أن إسرائيل كانت وراء شن حرب سيبرية (أي حرب من خلال الفضاء الالكتروني للانترنت) تمثلت في نشر فيروس «ستوكسنيت» الذي ضرب المنشآت النووية الإيرانية[٢٦] وعطل البرنامج النووي، إضافة إلى وجود اتهامات لجهاز الموساد باغتيال بعض العلماء الإيرانيين الذين لهم دور في تطوير البرنامج النووي، ويشير البعض أن هذه المعلومات وراء التقديرات الإستراتيجية الإسرائيلية التي عبر عنها مئير داغان الرئيس السابق لجهاز الموساد (لمخابرات الإسرائيلية) بان إيران لن تمتلك قنبلة نووية قبل العام ٢٠١٥، وأنه لا حاجة للمسارعة لضربة عسكرية، لكن على الرغم من

> تم العام ٢٠١٠، للمرة الأولى في تاريخ الجيش الإسرائيلي، الإعلان رسميا عن أن إيران هي العدو الاستراتيجي الأول لإسرائيل

هذه المعلومات تشير التدريبات والمناورات العسكرية – ولو نظريا– خاصة فعالية سلاح الطيران الملفتة طيلة العام ٢٠١٠، إلى أن إسرائيل ما زالت تتهيأ لخوض حرب في كل لحظة.

الملف التركي: تراجعت العلاقات التركية الإسرائيلية بشكل كبير عام ٢٠١٠، وبالوسع اعتماد نتائج المشتريات التركية من الصناعات العسكرية الإسرائيلية لقياس مدى التراجع، حيث هبط حجم التبادل العسكري بين تل أبيب وأنقرة، وفق معطيات جديدة لدى وزارة الدفاع الإسرائيلية، هبط من مليار دولار في السنة الماضية، إلى ما بين ٩٠ حتى ١٠٠ مليون دولار، في كل سنة من السنوات الثلاث الأخيرة.

ملف العلاقات السورية–الإسرائيلية باعتبارها «حالة اللا حرب واللا سلام». كان جديد عام ٢٠١٠، توافق المؤسسة السياسية والعسكرية في إسرائيل على عدم تبني إستراتيجية تفاوضية مع سورية، كون سورية لن تخلص إسرائيل من المعضلة الإستراتيجية التي دُفعت إليها منذ حرب لبنان ٢٠٠٦، والاعتقاد ان سورية متمسكة أكثر من أي وقت مضى، بعلاقاتها الإستراتيجية مع إيران وحزب الله وحماس. أثبتت سورية عام ٢٠١٠ أنها ما زالت حاضرة بامتياز في الساحة الإقليمية والدولية، وان نظرية سياسة عزل سورية سجلت فشلا يثير قلق إسرائيل.

ملف حزب الله: تشكل التهدئة غير الرسمية بين إسرائيل وحزب الله إشارة لنجاح «الردع المتبادل» بين الطرفين منذ الحرب على لبنان صيف ٢٠٠٦ الذي وصل ذروته عام ٢٠١٠.

ظاهريا تشبه الأوضاع القائمة عام ٢٠١٠ بين إسرائيل وقطاع غزة الوضع الذي ساد عشية الحرب على القطاع عام ٢٠٠٨

قطاع غزة: ظاهريا تشبه الأوضاع القائمة عام ٢٠١٠ بين إسرائيل وقطاع غزة الوضع الذي ساد عشية الحرب على القطاع عام ٢٠٠٨. فالتهديدات والحشود الإسرائيلية حول القطاع مشابهة لتلك التي أطلقت وحشدت قبيل حرب غزة في نهاية كانون الأول ٢٠٠٨، إلا أن الظروف تغيرت، وبشكل كبير. الأمر الذي يعود إلى عدة معطيات، أبرزها: أولا، من خلال المواجهات السابقة، يلحظ أن القوة العسكرية مهما عظمت تعجز عن حسم المعركة لمصلحة إسرائيل، والثاني، يبقى خيار مواجهة «إيران أولاً» هو الهاجس الأمني الأساسي في المرحلة الراهنة. والحرب على غزة قد تندرج في سيناريو كابوسي، وهو قيام إسرائيل بفتح عدة جبهات منها جبهة حماس. من المستبعد أن تنشغل إسرائيل في جبهة واحدة، وخاصة أنها لا توجد لديها أية «ضمانة» لإمكانية جرّ إيران وسورية لهذه المواجهة.

المشهد الاقتصادي

شهد العام ٢٠١٠ نجاحاً كبيراً للاقتصاد الإسرائيلي، حيث عبر عن ذلك النجاح رئيس البنك المركزي ستانلي فيشر في خطابه أمام الكنيست على أنه « أحد أكثر السنوات نجاحا »، وانعكس هذا النجاح في ارتفاع معدل النمو إلى ٤,٥٪ ، انخفاض نسبة البطالة، ارتفاع مستوى التشغيل وزيادة الاحتياطي النقدي. وتدفقت إلى الاقتصاد الإسرائيلي استثمارات خارجية مباشرة وصلت قيمتها إلى ١٥ مليار دولار ما يعتبر حجما ضخما في ظل الأزمة المالية العالمية. وقد نتج عن ارتفاع حجم الاستثمارات الخارجية المتدفقة ضخ كميات كبيرة من الدولارات إلى السوق الإسرائيلية من ناحية، والى زيادة الطلب على العملة المحلية من قبل هؤلاء المستثمرين لدفع مرتبات الموظفين، شراء المواد الخام، وكذلك دفع الضرائب للدولة من ناحية أخرى . كذلك شهد العام ٢٠١٠ زيادة عدد الشركات الإسرائيلية التي تصدر للولايات المتحدة بنسبة ١١٪ وارتفع الناتج الفردي بنسبة ٢,٧٪ بعد أن شهد انخفاضا بنسبة ١,١٪ عام ٢٠٠٩. فيما انخفضت نسبة البطالة في العام ٢٠١٠ إلى مستوى ٦,٧٪ بعد أن كانت ٧,٩٪ عام ٢٠٠٩. من المؤشرات الايجابية الأخرى التي شهدها الاقتصاد الإسرائيلي ارتفاع قيمة الصادرات السلعية، حيث بلغت ٥٢ مليار دولار عام ٢٠١٠ بعد أن كانت ٤٥ مليار دولار عام ٢٠٠٩.

شهد العام ٢٠١٠ نجاحاً كبيراً للاقتصاد الإسرائيلي، حيث عبر عن ذلك النجاح رئيس البنك المركزي ستانلي فيشر في خطابه أمام الكنيست على أنه « أحد أكثر السنوات نجاحا »

المشهد الاجتماعي

شهد العقد الأول من الألفية الثانية تباطؤاً في سيرورات التحول في الميادين الاجتماعية المختلفة مقارنة بالماضي، حيث سلك المجتمع الإسرائيلي سلوك مجتمع مهاجرين كلاسيكي، لعبت موجات الهجرة الجماعية المتتالية، حتى منتصف سنوات التسعين من القرن الماضي، دورا مركزيا في صياغة هويته. منذ تسعينيات القرن المنصرم، اتضح ان إسرائيل لن تضطر إلى مواجهة عبء سيل من المقتضيات قد تتطلبه منها هجرة جماعية كبيرة أخرى، حيث أن المجموعة السكانية اليهودية الكبيرة الوحيدة التي بقيت خارج إسرائيل هي تلك التي تعيش في الولايات المتحدة، وليس من المتوقع، في المدى المنظور على الأقل، أن تضطر إلى هجرة جماعية، أو أن تختار ذلك طواعية. في المقابل، تواصلت هجرة اليهود إلى إسرائيل ولكن بأعداد صغيرة سنويا، ليس من شأنها أن تترك أثرا على شكل المجتمع الآخذ في الاستقرار.

تسعى إسرائيل في ظل هذه الأوضاع، إلى التحول من مجتمع مهاجرين غير متجانس، على جميع الأصعدة، إلى مجتمع تغلب عليه صفات المجتمع «الأصلاني» المتجانس

تسعى إسرائيل في ظل هذه الأوضاع، إلى التحول من مجتمع مهاجرين غير متجانس، على جميع الأصعدة، إلى مجتمع تغلب عليه صفات المجتمع «الأصلاني» المتجانس رغم تعدد ثقافاته، مجتمع متكافل اجتماعيا، حداثي، لا تشكل فيه الانتماءات الإثنية والدينية

العصب الأهم والأبرز في صياغة هويته، مجتمع يسعى إلى التمثّل بالمجتمعات الغربية ويحسب نفسه عليها كي ينأى عن المجتمعات العربية المجاورة، مجتمع يتجاوز ظروف تشكله الأساسية كواقع استعماري ويدفع باتجاه تصالح مواطنيه مع الماضي للتمكن من التطور بشكل طبيعي قدر الإمكان، مجتمع يتمتع بدرجة عالية من الاستقرار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي.

استمرت في العام ٢٠١٠ محاولات قمع الهوية الفلسطينية، ومحاولات فرض الولاء على المواطنين الفلسطينيين بواسطة القانون

من ناحية ثانية يمكن أن نجزم بأن عدم اضطرار إسرائيل إلى استيعاب موجات كبيرة من هجرة اليهود، الذين يأتون عادة في أعقاب أزمات سياسية واقتصادية في البلدان التي أتوا منها ما يتطلب من الدولة إنفاقا كبيرا لضمان رفاهيتهم، يتيح للنخب الإسرائيلية الجديدة أن تسرع وتيرة انتقالها بعيدا عن سياسات الرفاه نحو النيوليبرالية في السياسات الاقتصادية والاجتماعية، ونحو تقليص الإنفاق الحكومي ومسؤولية الدولة تجاه الفئات الفقيرة، إضافة إلى تراجع الخدمات الاجتماعية الأساسية.

الفلسطينيون في إسرائيل

استمرت في العام ٢٠١٠ محاولات قمع الهوية الفلسطينية، ومحاولات فرض الولاء على المواطنين الفلسطينيين بواسطة القانون. كما بدأت تترجم سياسات حزب «إسرائيل بيتنا» ومواقفه على أرض الواقع وفي مستويات عدة.

كان الطابع العام لأساليب التمييز وتعامل الدولة والقوانين العنصرية وإقصاء المجتمع الفلسطيني، حتى نهاية تسعينيات القرن المنصرم، يتم من خلال منح أفضلية لليهود عن طريق قوانين، وكان يتم التمييز عبر تبني سياسات تمييزية غير معلنة، وقد كان التشديد الأساسي على منح أفضلية عليا للقيم اليهودية كإطار عام لدولة إسرائيل. وقد حددت الدولة شرط المشاركة في اللعبة الديمقراطية بقبول القيم المكونة للدولة كدولة الشعب اليهودي. فيما نرى في السنوات الأخيرة أن عملية سن القوانين تتسم بالمس المباشر بالمواطنين العرب. وان التركيز على قمع الهوية والوعي السياسي القومي، وفرض الاعتراف بيهودية الدولة يتم بواسطة قوانين. منها قوانين ذات صبغة عقاب جماعي ومنها، وهي وسيلة أخطر، عقاب على مستوى الأفراد عن طريق قانون الجنسية وسجل السكان أو الحصول على بطاقة هوية. بالإضافة تحاول إسرائيل فرض ما يسمى «بالخدمة القومية- المدنية» على الشباب العرب بغية تشويه الوعي السياسي القومي وخلق غربة بين الشباب والوعي القومي، وفي المقابل مصالحه بينهم وبين مؤسسات الدولة والجيش، ما يشكل مرحلة انتقالية لتجنيد أكبر عدد ممكن من الشباب العرب. ناهيك عن انعكاس سياسات الإهمال في ارتفاع مطرد ومقلق للعنف والجريمة داخل المجتمع الفلسطيني.

عملية سن القوانين تتسم بالمس المباشر بالمواطنين العرب. وان التركيز على قمع الهوية والوعي السياسي القومي، وفرض الاعتراف بيهودية الدولة يتم بواسطة قوانين

هوامش

١ **دائرة الإحصاء المركزية**، ٢٠١١ ، بيان صحافي حول تعداد سكان إسرائيل، القدس، وأيضا على الرابط التالي
http://www.cbs.gov.il/reader/newhodaot/hodaa_template.html?hodaa=201011313 (12.2.2011 شوهد)

٢ دائرة الإحصاء المركزية، ٢٠١٠، **كتاب الإحصاء السنوي ٢٠١٠** ، رقم ٦١ جزء ٢ ص ١٦٣ .

٣ يندرج في هذا العدد السكان الفلسطينيين في القدس الشرقية والذين يبلغ عددهم حوالي ٢٦٨,٦ ألف فلسطيني وسكان هضبة الجولان من العرب السوريين الذين يقارب عددهم ٢٢,٨ ألف .

٤ ويقصد بهم مهاجرون جدد لم يتم تسجيلهم كيهود في وزارة الداخلية منهم مسيحيون من (غير العرب) ولا دينيين .

٥ المصدر السابق .

٦ انظر http://www.cbs.gov.il/reader/newhodaot/hodaa_template.html?hodaa=201011207 (شوهد ١٠-٢-٢٠١١)

٧ توجد في إسرائيل ست مناطق هي: منطقة القدس، منطقة الشمال (وتضم كلا من لواء الجولان ، صفد، عكا، طبريا، مرج ابن عامر) منطقة حيفا (وتضم لواء حيفا والخضيرة)، منطقة المركز (فيها كل من ألوية الرملة، الشارون، بتاح تيكفا، ورحوبوت) منطقة تل أبيب ومنطقة الجنوب، مع العلم أن إسرائيل تضم بشكل غير رسمي ما تطلق عليه منطقة يهودا والسامرة، إشارة إلى الضفة الغربية المحتلة التي يعيش فيها بحسب الاحصائيات -------ويشكلون جزءا لا يتجزأ من سكان إسرائيل .

٨ دائرة الإحصاء المركزية، ٢٠١٠، **كتاب الإحصاء المركزي ٢٠١٠** ، رقم ٦١، جزء ٣، http://www.cbs.gov.il/energy/shnaton/templ_shnaton.html?num_tab=st03_24&CYear=2010 **(شوهد 12.2.2011)**

٩ مع العلم ان عدد المستوطنين في الضفة وحدها تخطى منتصف ٢٠٠٩ ولأول مرة حاجز ٣٠٠ ألف شخص ووصل ٣٠٤،٥٦٩ شخصا ثم ازداد مع نهاية ٢٠١٠ إلى ٣٢٧،٧١٢ (للمزيد انظر حييم ليبنسون وبوبال ازولاي، ٢٠٠٩، لأول مرة عدد المستوطنون يتعدى خط الـ ٣٠٠ ألف» في **هآرتس**، ٢٧/ ٧/ ٢٠٠٩ وأيضا
http://www.haaretz.co.il/hasite/spages/1103106.html 20.2.2011 شوهد

١٠ دائرة الإحصاء المركزية، ٢٠١٠، بيان صحافي: **مجموعة معطيات مأخوذة من الاستطلاع الاجتماعي 2009**: التدين في إسرائيل- مميزات مجموعات مختلفة: .http://www.cbs.gov.il/reader/newhodaot/hodaa_template html?hodaa=201019101 (شوهد ١٢/ ٢/ ٢٠١١)

١١ للمزيد انظر المشهد السياسي من هذا التقرير .

١٢ عاموس هرئيل، هآرتس، ٢٩/ ٩/ ٢٠١٠ أو على الرابط التالي: .http://www.haaretz.co.il/hasite/spages/1191348 html?more=1 (شوهد آخر مرة ٢/ ٣/ ٢٠١١)

١٣ تم إقرارها مع ميزانية ٢٠٠٩ ضمن سياسة إسرائيل الجديدة التي تقضي بإقرار الميزانية مرة كل عامين .

١٤ محتلن في دائرة الإحصاءات المركزية لغاية ٢٠ شباط ٢٠١١ .

١٥ هآرتس، ٣٠/ ١٢/ ٢٠١٠

١٦ http://www.knesset.gov.il/mmm/data/pdf/m02774.pdf

١٧ باراك ربيد، ٢٠١١ « النقد اتجاه إسرائيل يتعاظم وبنيامين نتنياهو تقريبا لا يخرج من البلاد» **هآرتس** ، ١٧/ ٢/ ٢٠١١: http://www.haaretz.co.il/hasite/spages/1215852.html?more=1

١٨ للمزيد انظروا نقد انجيليكا ميركل لنتنياهو في فصل علاقات إسرائيل الخارجية من هذا التقرير .

١٩ الكنيست، مكتب الابحاث والمعلومات، ٢٠١٠، **جهاز الدعاية الإسرائيلي وصورة إسرائيل في الخارج: تقرير مقدم للجنة الهجرة واستيعاب الشتات**، الكنيست، القدس وأيضا على الرابط /http://www.knesset.gov.il/mmm/data pdf/m02774.pdf (شوهد 2.3.2011)

٢٠ **هآرتس**، ٧/ ٣/ ٢٠١١ وعلى الرابط التالي
http://www.haaretz.co.il/hasite/spages/1218965.html (شوهد 9.3.2011)

٢١ للمزيد انظروا «مدار»، ٢٠١٠، «تحدي نزع الشرعية تهديد مصيري لإسرائيل: تقرير صادر عن معهد رؤوت لاسرائيل للتخطيط الاستراتيجي» ترجمة سعيد عياش، **أوراق إسرائيلية ٥١** ، إصدار مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله .

٢٢ تقرير عدالة ٢٠١٠، قوانين ومشاريع قوانين تمييزية جديدة في إسرائيل ، عدد ٧٦، تشرين الثاني ٢٠١٠: http://www.adalah.org/newsletter/ara/nov10/nov10.html

٢٣ ، nrg ، **معاريف**، ٨/ ٣/ ٢٠١١: على الرابط التالي http://www.nrg.co.il/Scripts/artPrint/artPrintNew.php?c hannel=1&channelName=channel_news&ts=14042008120049

٢٤ **هآرتس** ، تحالف استخباري جديد، اليونان إسرائيل وبلغاريا ضد تركيا، ٢٦/ ١١/ ٢٠١٠ وعلى الرابط التالي: http://www.haaretz.co.il/hasite/spages/١٢٠٠٧٤٣.html (شوهد ١٠/ ٣/ ٢٠١١)

٢٥ **يديعوت أحرونوت**، ٤/ ١١/ ٢٠١١ .

٢٦ نشرت جريدة **نيويورك تايمز** في ١/ ١٥ . / ٢٠١١ على أساس شهادات لكنها مجهولة الهوية ادعاءات بان الفيروس طور في داخل مجمع ديمونا وانه كان مشروعا أميركيا إسرائيليا مشتركا، للمزيد انظر فيليب ريفيير، ٢٠١١، «استهداف البرنامج النووي الإيراني: عدوان سيبراني على طهران» لموند ديلوماتيك، ٨ آذار ٢٠١١ العدد ٤٢، ص . ١٩ .

«١»

مشهد المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية من قضية احتلال إلى قضية اعتراف

د. عاطف أبوسيف
والأستاذ مهند مصطفى

ملخص

يقدم هذا الفصل قراءة تحليلية لصيرورة المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية في فترة حكومة الليكود برئاسة بنيامين نتنياهو، ويتوقف عند تحولات الخطاب السياسي بما في ذلك الحكومي والفكري والشعبي من قضية المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية وآفاق حل الصراع.

منهجياً، يحاول الفصل فهم السياسات والإستراتيجية التفاوضية الإسرائيلية من خلال الدمج بين مستويين تحليلين: مستوى الميكرو، أي تحليل التصريحات والممارسات الصادرة عن القيادة السياسية الإسرائيلية والاستعانة بالأدبيات السياسية والإستراتيجية الإسرائيلية في تعميق فهم هذه التصريحات، ومستوى الماكرو أي تحليل الأطر الفكرية والتجارب التاريخية التي ساهمت في بلورة استراتيجيات التفاوض حيث يقف الفصل على النقاش السائد في هذا الصدد وخصوصا في صفوف اليمين الإسرائيلي الذي ينتمي إليه نتنياهو، وتأثير هذه الأطر والتجارب وانعكاساتها على مشهد المفاوضات، لا بد من التأكيد في هذا الصدد أن الفصل يركز أكثر على الجانب الإسرائيلي وبصورة اقل على الجانب الفلسطيني.

يبدأ الفصل بتحليل المركبات الأساسية الثلاثة التي انبنت عليها إستراتيجية التفاوض الإسرائيلية والمتمثلة في سياسات الاعتراف وتشتيت الحدود الفاصلة بين الحل المرحلي ونظيره التاريخي بجانب التركيز على أن غاية الممارسة التفاوضية الإسرائيلية ليست حل الصراع بل إدارته. ثم ينتقل لقراءة «نتنياهو مفاوضاً» حيث يتم استعراض مواقف نتنياهو المختلفة وتكتيكاته المتبعة ومواقف ائتلافه الحكومي. بعد ذلك ينتقل الفصل

لمناقشة استراتيجيات التفاوض الإسرائيلية وقراءة التحول الفكري الذي طرأ على اليمين الإسرائيلي خاصة عبر تحليل المواقف المختلفة حول الحل المرحلي والحل أحادي الجانب والحل الدائم وفكرة الدولتين وفكرة الدولة الواحدة. ويخصص الفصل مساحة بعد ذلك لقراءة مواقف الرأي العام الإسرائيلي قبل أن يقدم جملة من الخلاصات والاستنتاجات العامة.

استطاع نتنياهو أن يجعل المطالبة بالاعتراف بيهودية الدولة ضمن مطالب إسرائيل «الشرعية».

أولاً، مركبات إستراتيجية التفاوض الإسرائيلي

ثمة ثلاثة مركبات ترتكز عليها إستراتيجية التفاوض الإسرائيلية وبرزت بشكل جلي في الخطاب السياسي الصادر عن الحكومة وميزت مواقفها بشكل ثابت. وهي مركبات تمثل تراكماً شمولياً للرؤى التفاوضية الإسرائيلية ومفاعيل أساسية في الممارسة السياسية اليومية في توجيه العلاقة مع الفلسطينيين.

سياسات الاعتراف

تشكل سياسات الاعتراف المركب الأول في الإستراتيجية الإسرائيلية، وتتمثل في مطالبة الطرف الفلسطيني بالاعتراف بإسرائيل كدولة الشعب اليهودي، أي دولة يهودية. وفيما لم يكن الاعتراف بيهودية الدولة وليد اللحظة في الخطاب السياسي الإسرائيلي إلا أن نتنياهو وضعه ضمن المطالب «الشرعية» من وجهة نظر إسرائيلية في المفاوضات رافعاً إياه إلى مكانة قضايا الحل الدائم الجوهرية. وغاية مثل هذه الإستراتيجية الادعاء أن المشكلة ليست في قضية الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وغزة، بل أن حقيقة المشكلة أن الفلسطينيين لا يعترفون بإسرائيل كدولة للشعب اليهودي. بمعنى أن جذور الأزمة لا تكمن في شرعية احتلال إسرائيل عام ١٩٦٧ ورغبة الفلسطينيين في التخلص منه بل تعود إلى عام ١٩٤٨ وعدم إقرار الفلسطينيين بعد بشرعية دولة إسرائيل.

إن العودة لسياسات الاعتراف هي محاولة لحل جذر الأزمة كما يفهمها نتنياهو والمتمثلة في عدم اعترف الفلسطينيين بالحق التاريخي لليهود.

إن سياسات الاعتراف هذه تهدف إلى نفي صفة الاحتلال والاستعمار عن الأزمة بين الفلسطينيين والإسرائيليين وتصفية قضية حق العودة ومطالب الفلسطينيين في إسرائيل وجعل القضية تتمحور حول الاعتراف بالشعب اليهودي. إن العودة إلى عام ١٩٤٨ تهدف إلى إبقاء صفة الضحية حكرا على الشعب اليهودي وان يهودية الدولة هي المستهدفة، فيما يؤدي التركيز على العام ١٩٦٧ إلى حصر المشكلة في قضية الاحتلال، وهذا ما لا يريد نتنياهو أن يواجهه. إن الإقرار بكون الأزمة تكمن في الاحتلال سيعني في نهاية المطاف أن على نتنياهو أن يقرر إذا ما كان مع الإرادة الدولية المطالبة بإنهائه

أم سيعاند ويقف ضدها. الحل النموذجي بالنسبة لنتنياهو وللإستراتيجيين اليمينيين تتمثل في تشتيت الصورة وتوسيع دائرة المطالب.

تشتيت الحدود الفاصلة بين الحل المرحلي والحل النهائي

ارتكزت الإستراتيجيات الإسرائيلية على خلط الأوراق، وخلق تداخل بين قضايا الحل المرحلي ونظيرتها في المرحلة النهائية بغية التهرب من الاستحقاقات المستوجبة في كل مرحلة، إذ اتسم المسار التفاوضي خلال العام ٢٠١٠ بمحاولات إسرائيلية جادة للقفز بين الأسلاك وطرح أفكار مرحلية بصيغة حلول نهائية أو تجاوز بعض القضايا النهائية في المداولات بوصفها عصية على الحل. لذا كثرت الدعوات مثلاً إلى الحلول المؤقتة التي تدوم لفترات طويلة أو القفز إلى فكرة الدولة دون حل القضايا المتعلقة بحدود هذه الدولة وسيادتها (دولة مؤقتة).

مثّل خطاب جامعة بار إيلان الذي ألقاه نتنياهو في حزيران ٢٠٠٩ التحول الأبرز، كما اعتقد الكثيرون في مواقف نتنياهو السياسية. فالرجل القادم من دعاية انتخابية مضادة لعملية السلام يقر قبوله بمبدأ دولتين لشعبين.

تقصد سياسات إسرائيل إلى خلط الأوراق وتذويب الحدود بين الحلول المرحلية والنهائية للتهرب من الاستحقاقات المستوجبة في كل مرحلة.

في عرضه لمواصفات الدولة الفلسطينية التي يؤيد قيامها قال إنها دولة منزوعة السلاح، دولة جزئية السيادة في السماء ومحدودة الحرية في توقيع اتفاقيات أمنية وعسكرية، لا تسيطر على حدودها وخصوصا في غور الأردن، كل ذلك مع بقاء الكتل الاستيطانية، على الأقل، تحت السيادة الإسرائيلية وبقاء القدس موحدة إسرائيلية. العالم لن يعارض هذا فالأميركيون وفق نتنياهو يقبلون بذلك ويرونه ممكناً[١]، في المحصلة هذا أقصى ما قد يستطيع الفلسطينيون الحصول عليه.

لم يأت نتنياهو بالجديد إذ إنه أعاد وصف ما قاله سابقوه بكلمات جديدة، فشارون اعترف بالدولة الفلسطينية قبل نتنياهو بل أن شارون أقام حزب «كديما» تعبيرا عن هذا التحول في توجهاته نحو حل الصراع والتي تمثلت في سياسة الخطوات أحادية الجانب. لكن ما ميز توجهات نتنياهو الحالية أنها لم تنطلق من حاجة للعمل من طرف واحد مثلما فعل شارون بل إنه رأى أن يتم هذا ضمن تفاهم مع الفلسطينيين بحيث تقبض إسرائيل مقابله. في مقابل ذلك مثلاً اقترح نتنياهو إعلاناً فلسطينياً صريحاً بإنهاء الصراع. سمى نتنياهو هذا الإطار السياسي بالدولة، إلا أن أدق توصيف له أنه حل مرحلي بصيغة حل نهائي، أو ساندوش يكون هو العشاء برمته.

يدرك نتنياهو القيود السياسية والإيديولوجية أمام التوصل إلى حل دائم للصراع، حيث ينظر اليمين الإيديولوجي الذي يمثله نتنياهو إلى الحل الدائم كتنازل عن «أرض إسرائيل». فإخلاء مستوطنات يعنى انهيار حكومته وانهياره شخصيا، وطرح تقسيم القدس للنقاش سيجلب له متاعب كثيرة، لهذا فقد برع نتنياهو بابتداع جملة من السياسات كأدوات جديدة لإدارة الصراع بدل حله. فهو ينظر إلى المفاوضات كهدف بحد ذاتها ليس بالضرورة أن تقود إلى غاية أخرى. فرغم تصريحاته المتكررة بأن إسرائيل مستعدة للتفاوض، إلا أنه كان يبرع في خلق الأعذار وتقديم المطالب التي تجعل مجرد الذهاب للمفاوضات جهداً مرهقاً على الوسطاء الأميركيين. مثل قرنه تجميد الاستيطان بالاعتراف بيهودية الدولة: تجميد مؤقت مقابل اعتراف تاريخي دائم. هذا المطلب يكشف متانة القيود الإيديولوجية والسياسية التي تحيط نتنياهو، لدرجة ان يطلب اعترافاً فلسطينياً تاريخياً مقابل تجميد إسرائيلي مؤقت (وليس حتى تفكيك المستوطنات)، لهذا يحاول نتنياهو أن يدير الصراع ليس أمام الفلسطينيين فقط بل أمام معسكره أيضا (مثلا، من خلال الدعم الحكومي لقانون الاستفتاء)، فهو يدرك جيدا أن الفلسطينيين لن يقبلوا التجميد مقابل الاعتراف، ويعرف انه في حالة قبلوا جدلا هذا الاقتراح فانه سيكون قد حقق انجازاً تاريخياً يجعله بطلاً قومياً أمام معسكره ومعسكر خصومه سواء. لكن حقيقة الأمر أنه غير قادر على الذهاب بعيدا في المفاوضات، فهو يخشى اللحظة التي يجلس فيها خلف الطاولة أن يضطر لتقديم ما قد يعتبره معسكره وخصومه تنازلاً، لذا لم يتورع في رفض الصفقة الأمنية التي قدمتها الولايات المتحدة مقابل التجميد لثلاثة اشهر، دون أن يقطع الحبل مع البيت الأبيض بل واصل المناورة والمجادلة والنقاش. إن الإستراتيجية الإسرائيلية تبني كثيراً على إخماد الحرائق المؤقتة التي قد تشكل تهديداً استراتيجياً لمصالح إسرائيل السياسية في المستقبل، لذا فإن الحل الأمثل يكمن في إدارة ناجحة للصراع دون الاضطرار لمواجهة القضايا الحاسمة التي تتطلب «تنازلاً».

> بالنسبة لنتنياهو فإن الحل الدائم قد يعني «التنازل عن أرض إسرائيل»، لذا يسعى إلى إدارة الصراع دون الاضطرار لاتخاذ قرارات مصيرية.

وكما يمكن الملاحظة فإن هذه المركبات تتداخل وتتفاعل فيما بينها موضحة ومعللة المسار التفاوضي خلال عام ٢٠١٠ بكثير من التفصيل. فالمطالبة بالاعتراف بيهودية الدولة والخلط المتعمد لقضايا الحل المرحلي والنهائي ليست إلا جزءاً من إدارة الصراع. كما أن التهرب من حل الصراع وتقصد إدارته دون نتيجة حتمية تتطلب البحث عن سياسات تفاوضية متوازية تجعل البحث في شكل المفاوضات وشروطها أهم من التفكير في مخرجاتها ضمن سياسة وضع العربة أمام الحصان.

> طلب الاعتراف هو مطالبة تاريخية مقابل دولة مؤقتة

ثانياً، نتنياهو مفاوضاً

مثل كل رؤساء الوزراء وفق الممارسة السياسية الإسرائيلية فإن نتنياهو مثّل مركز صنع القرار التفاوضي ومثلت رؤيته ومواقفه قلب النقاش حول مستقبل عملية التسوية ونتائجها على المدى القصير على الأقل. الثابت عند الحديث عن حكومة نتنياهو في المستقبل أنها حكومة يمينية ترافق تشكيلها مع صعود رئيس أميركي ديمقراطي طموح في إحراز السلام في الشرق الأوسط، كل ذلك مترافقاً مع ازدياد النقمة الدولية على سياسات إسرائيل خاصة عقب تقرير غولدستون وغيره.[٢] يحلل هذا القسم من الفصل إدارة نتنياهو للعلاقات داخل ائتلافه ومع العالم ومن ثم ينتقل إلى قراءة تكتيكاته المتبعة في تعاطيه مع عملية السلام. بعد ذلك يحلل مواقف نتنياهو التفاوضية خاصة فيما يتعلق بيهودية الدولة والدولة منزوعة السلاح وتجميد الاستيطان والتعامل مع غزة. ويختتم هذا القسم بالنظر على مواقف شركاء نتنياهو في الائتلاف.

نتنياهو: بين الائتلاف والعالم

> أراد نتنياهو أن يحتفظ بكل الكرات بيده دون أن يخسر أحداً. وحاول المواءمة بين ليبرمان وأوباما وبين السياسات اليمينية المتشددة للحكومة ورغباته المعلنة بالسلام.

يدرك نتنياهو أن العالم ينظر إلى حكومته بشك وارتياب فيما يخص رغبتها الشروع في عملية سلمية حقيقية، وهو يعرف أن الشك الأكبر يدور حوله هو تحديداً، فهو الذي اختار شركاءه حتى لو كان بينهم حزب العمل بزعامة باراك[٣] والذي جاء أصلا إلى الحكومة ضعيفاً. كما يدرك نتنياهو أن العالم لا يعتبر هذه الحكومة حكومة سلام بل حكومة معرقلة لأي اتفاق محتمل.[٤] فحتى وزراء الليكود داخل الحكومة ليسوا بألطف الليكوديين فيما يتعلق بعملية السلام. وعليه ينطلق نتنياهو في إدارته لملف المفاوضات من فهمه لهذه المواقف المبدئية تجاهه وتجاه حكومته. ومن خبرته في رئاسة الحكومة قبل ذلك عام ١٩٩٦ يعرف أن كرسي الحكم يختلف عن مقاعد المعارضة. فهو قبل ذلك التقى رغم البلاغة التوراتية التي غلف بها خطاباته الانتخابية، بياسر عرفات ووقع معه اتفاقاً، وهو يدرك بأنه لا حاجة للشعارات الكبيرة في إدارة هذا الملف الساخن لأن الأمر سيعني التصادم مع العالم، إذ إن المطالب الفلسطينية التي كانت تحظى بتأييد دولي واضح منذ انطلاق عملية السلام صارت أكثر حضوراً في النقاشات الدولية بل إن القوى الدولية الكبرى صارت أكثر تفهماً لها، وهو ما يتطلب من نتنياهو الحذر في تعاطيه مع هذه القوى، كما تبين جلياً في أزمة تجميد الاستيطان لعشرة أشهر من تشرين الثاني ٢٠٠٩ حتى أيلول ٢٠١٠ وما تلا ذلك من خلاف حول تجديد فترة التجميد. فتل أبيب اصطدمت مع واشنطن حول قضايا كانت تبدو في السابق من مسلمات الاتفاق المتواصل بينهما.

وعليه فإن واحداً من أهم مظاهر تعامل نتنياهو مع ملف المفاوضات هو حذره الشديد تجاه استفزاز العالم كي لا تدخل إسرائيل في المزيد من العزلة خاصة مع الشعور الإسرائيلي المتنامي بأن ثمة عملية نزع لشرعية إسرائيل وانتشاراً متزايداً للعداء لها في الأوساط الشعبية والرسمية وهو ما انعكس في الاحتجاجات على العدوان على غزة وتقرير غولدستون والمناقشات التي تلته حول مقاضاة مجرمي الحرب. وبكلمة أخرى فإن نتنياهو بات أكثر إدراكاً لضرورة الالتفاف للحساسية الدولية تجاه قضايا المفاوضات.[٥] ما يفضي إليه هذا التحليل هو القول باقتراب نتنياهو من البراغماتية في التمييز بين الأفعال والأقوال، إذ ان المهم أن لا تبدو التصريحات قاسية ومستفزة بغض النظر عن قسوة الممارسة. وشواهد هذا كثيرة ليس أولها تبادراً للأذهان تعاطيه مع إعلان لجنة التخطيط في بلدية القدس عن بناء وحدات سكنية في القدس الشرقية خلال زيارة نائب الرئيس الأميركي جون بايدين، وهو الإعلان الذي أفشل الزيارة التي كان من المتوقع أن تكون لتأكيد الدعم للمواقف الإسرائيلية. نتنياهو قال إن هذا إجراء روتيني ولا يتعارض مع تعهدات حكومته بشأن تجميد الاستيطان وأنه شخصياً لم يكن على علم بالقرار.

يدرك نتنياهو أنه ليس بحاجة لجلب المزيد من العزلة لإسرائيل لذا حاول أن لا يبدو معطلاً لعملية السلام.

هذه الضرورة للتمييز بين الأقوال والأفعال هي النتيجة الطبيعية لحاجة نتنياهو أخذ المجتمع الدولي بعين الاعتبار. فهو يعرف أن ائتلافه الحكومي لن يصمد أمام أي تحولات دراماتيكية في العملية السلمية، ورغم وعود ليفني وقوى «اليسار» بتشكيل جبهة أمان له في الكنيست إذا ما قرر خوض عملية سلمية جدية إلا أن نتنياهو يبدو غير راغب بالمجازفة بتفكيك ائتلافه واللجوء إلى أحضان كاديما. وعليه فإن الإمساك بأطراف الائتلاف ظلت عملية مهمة له كما هي مهمة فكرة الاهتمام بعملية السلام ما دفع الكثيرين إلى القول بأن الائتلاف أهم لنتنياهو من عملية السلام ومستقبل الإقليم برمته. كان الرئيس الأميركي أوباما ذاته قد ألمح إلى هذا في خطابه أمام الجمعية العمومية حين أشار إلى أن البعض يغلب المصالح السياسية على تحقيق السلام. ولم تكن الإيماءة إلا إلى حكومة نتنياهو.

عملية نزع الشرعية عن إسرائيل باتت مقلقة للنخبة والقيادة الإسرائيليتين، وبات نتنياهو أكثر براغماتية في التمييز بين الأفعال والأقول حتى لا يتصادم مع العالم ولا يخسر ائتلافه.

برزت الأزمة على السطح خلال العام ٢٠١٠ بعد الخطاب الصارخ الذي ألقاه وزير الخارجية ليبرمان أمام ممثلي دول العالم المختلفة في الجمعية العمومية والذي جاء مخالفاً لروح ونصوص خطابات نتنياهو خاصة خطاب بار إيلان في حزيران ٢٠٠٩ الذي رسم فيه السياسة الخارجية لحكومته. لم يكن من نتنياهو إلا أن تنصل من الخطاب. كانت ردود الفعل في أوساط الصحافة الإسرائيلية وفي حلقات اليسار

تتوقع إقالة وزير الخارجية لخروجه عن برنامج الحكومة لكن نتنياهو لم يفعل أكثر من التنصل الخجل من محتويات الخطاب .

فأحد أهم نتائج العملية التفاوضية خلال العام ٢٠١٠ وإلى مدى أوسع عام ٢٠٠٩ هو الاجماع الدولي بأن إسرائيل هي من يعطل عملية السلام . فالدولة التي ترفض تجميد بناء مئات البيوت السكنية كيف ستتحمل القيام بتفكيك عشرات الآلاف من البيوت السكنية في المستوطنات التي سيكون عليها إخلاؤها وفق ترتيبات الاتفاق النهائي لترك المساحة لإقامة الدولة الفلسطينية العتيدة . هذا الإجماع ليس وليد لحظة نتنياهو بل هو تراكم لسبعة عشر عاماً من المفاوضات المتعثرة ، لكنه بات أكثر جلاءً في ظل حكومة نتنياهو لأسباب عديدة ، أولها طبيعة هذه الحكومة اليمينية ، وثانيها النجاح الفلسطيني في إظهار مخاطر الاستيطان على فرص إقامة الدولة الفلسطينية التي يرى العالم ضرورة إقامتها لتحقيق السلام ، وثالثاً التغيرات في البيت الأبيض ودفع أوباما الواضح ، وإن غير المثمر ، لفرص إحراز صفقة تنهي الصراع .[٦] لكن كما يقترح البعض فإن نتنياهو ٢٠١٠ لا يختلف كثيراً عن نتنياهو ١٩٩٦ فهو لم يجر تحولات جوهرية على مواقفه الصلبة وإن غير من طريقة تعامله معها .[٧]

نتنياهو ٢٠١٠ لا يختلف كثيراً عن نتنياهو ١٩٩٦، فهو لم يجر تحولات جوهرية على مواقفه المتفرقة وإن غير من طريقة تعامله معها

تكتيكات نتنياهو خلال العام ٢٠١٠ بخصوص العملية السلمية

وعليه فقد اتبع نتنياهو جملة من التكتيكات التي تساعده على الحفاظ على الخلطة السحرية التي تجمع بين ليبرمان والعالم . يمكن رصد أربعة من هذه التكتيكات التي برزت بشكل جلي خلال العام ٢٠١٠ .

أولاً، إعطاء الانطباع أن نتنياهو مهتم «جداً» بعملية السلام

وانه مستعد للشروع في محادثات جدية مع الفلسطينيين حول ذلك في حال رغبوا دون شروط مسبقة ، والأمر ذاته ينسحب على المسار السوري ولكن أيضاً بدونه شرط ، العودة لوديعة رابين مثلاً . الانطباع بحد ذاته مهم حتى لو لم ينتج عنه عملية سلام حقيقة . فعملية السلام لا يمكن أن تنجز في ليلة وضحاها ولا يمكن لصراع استمر أكثر من ستين سنة أن يحل في جولة مفاوضات أو جولتين . لكن من المهم أن لا تبدو إسرائيل غير مهتمة ، ومن المهم أكثر أن ينجح نتنياهو في إعطاء هذا الانطباع الجدي بالاهتمام . وكما تقول عنات كيرز فإن دعاوي نتنياهو للفلسطينيين بالجلوس معه حول طاولة المفاوضات مثلها مثل إقراره بمبدأ حل الدولتين لا يفهم منها إذا ما كان حقاً مستعداً لمناقشة القضايا الجوهرية أم لا .[٨] المهم له أن يبدو مؤيداً للسلام .

اتبع نتنياهو تكتيكات أربعة في إدارة عملية السلام:
إعطاء الانطباع أنه مهتم بها.
التمييز بين ما يقال للأميركان والفلسطينيين وبين ما يجري على أرض الواقع.
ربط قضية تجميد الاستيطان كإجراء بالحلول النهائية.
عدم إحداث قطيعة مع الولايات المتحدة ومع جهود السلام.

ثانياً، التمييز بين ما يقال وما يجري من نشاطات على أرض الواقع.

يتميز نتنياهو ببراعته في دفع الأمور وتأجيل اتخاذ القرارات المطلوب عليه مواجهتها. وليفعل ذلك فإنه يسعى، كما سبق ذكره، إلى الفصل بين الخطاب المعلن والمؤيد للعملية السلمية والمتجنب للتصادم مع المجتمع الدولي قدر المستطاع وبين الخطوات التي تقوم به سلطات الاحتلال في الضفة الغربية. وبذلك فهو لا يعبر عن موقفه النهائي. وربما لا بد دائماً من التذكير بتعاطي نتنياهو مع قضية التجميد والمفاوضات غير المباشرة. غاية كل ذلك تتمثل في التقليل في التصريح عن النشاطات على أرض الواقع كي لا تتعارض مع الكريمة البلاغية التي تغلف خطابات ومناشدات نتنياهو لاستئناف المفاوضات. وهو ما يعكس تهرب نتنياهو من اتخاذ القرارات كي لا يواجه الضغوط، فهو يترك الأمور إلى اللحظة الأخيرة.[٩]

ثالثاً، ربط قضية تجميد الاستيطان كإجراء بالحلول النهائية.

أعاد نتنياهو ترتيب أولويات التفاوض بحيث وضع عربة الإقرار بيهودية الدولة أمام حصان المفاوضات فنجح في شل العملية التفاوضية.

مدركاً القيمة الكبرى التي يوليها الفلسطينيون لتجميد الاستيطان فإن نتنياهو دخل لعبة الاستيطان وفق ذات الحساسية التي يوليها له الفلسطينيون. فالاستيطان ليس مجرد وحدات سكنية بل هو فكرة وهو ترجمة لحق. هكذا يفهم نتنياهو أهمية المستوطنات وهو ذات الفهم المعاكس الذي ينطلق منه الفلسطينيون في رغبتهم في إبطال هذا الإدعاء. تأسيساً على هذا الفهم فإن كل مناورات نتنياهو حول المستوطنات كانت تدور حول «تجميد» أو «تعليق» ولكن ليس بشكل نهائي بل لفترات محدودة. فتجميد الاستيطان لا يمكن له أن يلغي حق إسرائيل في الاستيطان ذاته. وعليه فإن المناقشات حول الاستيطان مع البيت الأبيض لم تشمل تجميداً كاملاً لكافة النشاطات الاستيطانية. فبجانب البناء في القدس الشرقية الذي لا تعتبره إسرائيل نشاطات استيطانية فإن فترة الشهور العشرة مثلاً استثنت الوحدات التي تم إصدار تصاريح لها قبل الاتفاق وهو ما يعني أكثر من ألفي وحدة سكنية، وما شابه ذلك من استثناءات مثل فكرة النمو الطبيعي أو التطوير في المرافق العامة. الأساس في ذلك هو عدم التسليم بتحديد مصير المستوطنات ومصير الحق الإسرائيلي في الإقامة والبناء في «يهودا والسامرة» قبل الفصل في مصير هذه المناطق فهي متنازع عليها رغم كل شيء.

رابعاً، عدم إحداث قطيعة مع الولايات المتحدة ومع جهود السلام.

فحتى خلال الشهور التي لم تجر فيها مفاوضات كان نتنياهو دائم الحديث عن ضرورة استمرار العملية السلمية، فهو لم يدر ظهره بشكل كامل لجهود استئناف المفاوضات

بل كان يصر على ضرورة استئنافها، ورغم التفاؤل الذي استقبل به قرار استئناف المفاوضات غير المباشرة فإنه مثلاً أصر على ضرورة العودة للمفاوضات المباشرة. بهذا فإن نتنياهو حاول ورغم التوترات الكثيرة التي مرت بها عملية التفاوض الحفاظ على وتيرة التصريح بالسلام وبرعاته.

مواقف نتنياهو التفاوضية

١- نتنياهو والاعتراف بإسرائيل دولة يهودية: العودة إلى ١٩٤٨

طرح نتنياهو موضوع الاعتراف بيهودية إسرائيل بشكل مكثف في عهده الجديد كأساس للتوصل إلى حل مع الفلسطينيين. لم يجلب نتنياهو جديداً في زعمه بان عدم الاعتراف يشكل «عائقاً» أمام تحقيق سلام فلسطيني- إسرائيلي إذ إن الساحة الأكاديمية في إسرائيل كانت تعج بمثل هذه الادعاءات والمناظرات التي تجعل من تحقيق يهودية الدولة شرطاً لتحقيق السلام. ارتكز جل هذا النقاش الأكاديمي والفكري على العوائق النفسية، واستحضار الروايات التاريخية المتناقضة والمتصارعة، والعوائق الذهنية والقيمية ومفهوم العدل المختلف أمام تحقيق المصالحة بين الشعبين، واستعملت الأدبيات هذه الأبعاد كعوائق أمام المصالحة وليس التسوية.[١٠] إلا أن نتنياهو استطاع أن ينقل هذا النقاش إلى الساحة السياسية وبقوة. والملاحظ أنه استبدل مصطلح «التسوية» بكلمة «المصالحة»، دون أن يعني هذا تحولاً فكرياً في فهم نتنياهو لغاية العملية السلمية وطبيعتها، بل لأنه يفهم صعوبة تحقيق «المصالحة» على الجانبين ويدرك قدرتها على إفشال المفاوضات والتوصل إلى حلّ.

> أعاد نتنياهو البحث في حل إلى عام ١٩٤٨ لأن البقاء في مربع العام ١٩٦٧ هو إقرار ضمني بأن ثمة أراض محتلة على إسرائيل الانسحاب منها، وهي الحقيقة التي يدرك نتنياهو أنه إن اعترف بها فسيخسر قواعده في اليمين.

تراجع نتنياهو عن الأساس الذي سارت على وفقه الحكومات الإسرائيلية السابقة في المفاوضات، والتي انطلقت من انه يجب التوصل إلى اتفاق حول الحدود أولا. أراد نتنياهو وضع أسس جديدة لبدء المفاوضات لا تنطلق من ترسيم الحدود وإنما البدء بالتفاوض على الترتيبات الأمنية والاعتراف بإسرائيل كدولة الشعب اليهودي أي الاعتراف بيهودية الدولة. ويشكل هذا المطلب ترتيبا جديدا لأولويات التفاوض الإسرائيلية، وإضافة قضية جديدة إلى القضايا الجوهرية.[١١] فهم نتنياهو ان موضوع الاعتراف الرمزي بما يحمل من دلالات تاريخية بحق اليهود على الأرض هو تعويض عن قبول اليمين بتقسيمها. وقد أكد نتنياهو على مطلب الاعتراف في خطابه في جامعة بار إيلان في حزيران ٢٠٠٩، وفي خطابه أمام مجلس العلاقات الخارجية في نيويورك في تموز ٢٠١٠ وفي خطاب التهنئة السنوي للشعب اليهودي في رأس السنة اليهودية.

خاطب نتنياهو الشعب اليهودي قائلاً «إننا نصر على أن التسوية بيننا وبين الفلسطينيين

يجب أن تستند على مبدأين، الأمن والاعتراف . . . الأمن لأن أي سلام لن يصمد بدون ترتيبات أمنية حقيقية على الأرض، والأمر الثاني هو طبعا الاعتراف بإسرائيل كدولة قومية للشعب اليهودي، يطلبون منا الاعتراف بدولة فلسطينية ومن الطبيعي أن نطلب من الطرف الثاني أن يعترف بالدولة اليهودية، دولة شعب إسرائيل». [١٢]

يعتبر هذا التجديد عند نتنياهو تجديدا عميقا وليس جديدا فقط، فهو يربط بين قضية الاعتراف وبين نجاح المفاوضات، ويعتقد أن حل كل القضايا الجوهرية للصراع يتعلق باعتراف الفلسطينيين بالدولة اليهودية. وهو رمى بهذا الموقف أمام الرئيس الفلسطيني أبو مازن بوضوح عقب اجتماعه معه في شرم الشيخ، حيث قال إن «العائق الأساسي الباقي أمام السلام هو الاعتراف»، وأضاف «في حال تغلبنا على موضوع الاعتراف المتبادل آمل انه نستطيع أن نبارك احدنا الآخر بعد عام بالبركة والسلام». بل ذهب أبعد من ذلك حين وصف نتنياهو الرفض الفلسطيني بالاعتراف بأنها «جذور الصراع».

ينطلق خطاب الاعتراف من اعتبار أن جوهر الصراع يعود إلى العام ١٩٤٨ وليس العام ١٩٦٧. يعتقد نتنياهو ان نزع الشرعية عن إسرائيل والذي أصبح مكثفا في السنوات الماضية يعود إلى عدم اعتراف الفلسطينيين بإسرائيل. ففي لقاء أجراه في كانون الأول من العام ٢٠١٠، أي بعد إن فشلت الجهود لاستئناف المفاوضات بعد رفض الحكومة الإسرائيلية تمديد تجميد الاستيطان، قال «حتى لو نجحنا في الوصول إلى سلام، فان التعرض لشرعيتنا سوف يستمر، لان جذوره ليس أحداث ١٩٦٧، بل جذوره (أي نزع الشرعية) يعود إلى أحداث ١٩٤٨، الهجوم ضد وجود الدولة اليهودية . . . هنالك محاولة لمنع اليهود أن تكون لهم دولة . . .». [١٣]

لم يكن نتنياهو القائد الإسرائيلي الوحيد الذي وضع قضية الاعتراف على طاولة التفاوض والسلام، فقد ظهرت قضية الاعتراف في اتفاق السلام مع مصر ومع الأردن وحتى في إعلان المبادئ الموقع في أوسلو، إلا انه في الاتفاقيات الثلاث السابقة اكتفت إسرائيل بصيغة اعتراف كما هو متعارف عليه في العلاقات الدولية، أي اعتراف بكيانات سياسية وبسيادتها في الحدود التي تم الاتفاق عليها. بل إن موضوع الاعتراف بيهودية الدولة ظهر في الرد الإسرائيلي على خارطة الطريق حيث طالب شارون باعتراف فلسطيني ليس بحق وجودها فقط، وإنما بالحقوق القومية للشعب اليهودي وطابعها القومي، وعاد هذا الطلب مرة أخرى في مؤتمر أنابولس في العام ٢٠٠٧، حيث طالب أولمرت وليفني إدراج هذا الموضوع في الإعلان عن بدء المفاوضات.

الا ان نتنياهو نقل قضية الاعتراف نقله نوعية، فتشير الباحثة الإسرائيلية شيري

طال-لاندمان ان نتنياهو هو الوحيد الذي اشترط الاتفاق على موضوع الاعتراف من جهة قبل كل شيء، كما انه أعطى الاعتراف جوهرا أكثر وضوحا وملزما وهو الاعتراف بيهودية الدولة وبإسرائيل كدولة الشعب اليهودي، وثالثا انه وضعها على سلم أولويات التفاوض وسابقة على المواضيع الجوهرية الأخرى مثل القدس، اللاجئين، الاستيطان والحدود والترتيبات الأمنية.

الدولة المؤقتة وفق المحددات المطروحة إسرائيليا لا تلبي الحد الأدنى من المطالب الفلسطينية ونتنياهو حين يقول دولة لا يقصد ما يعنيه أوباما أو الفلسطينيون حين يقولون الكلمة ذاتها.

يدرك نتنياهو جيدا معنى مطلب الاعتراف وانعكاساته على مجمل القضايا الجوهرية، فاعتراف فلسطيني بيهودية الدولة معناه تنازل فلسطيني عن حق العودة، ولن يكون هنالك معنى للتفاوض حول هذا الموضوع، كما انه يحصل على اعتراف فلسطيني بالرواية التاريخية الإسرائيلية والحقوق اليهودية في القدس وفي الضفة الغربية، وانعكاسات ذلك على موضوع السيادة والمستوطنات في الضفة الغربية. يدرك نتنياهو أن الفلسطينيين يدركون ذلك، لهذا فهو يدرك أن مطلب الاعتراف معناه إفشال المفاوضات حتى قبل بدئها.

٢- الدولة المؤقتة منزوعة السلاح

إن دولة نتنياهو التي يراها للفلسطينيين بالطبع لا تلبى الحد الأدنى من الطموحات الفلسطينية فهي دولة منزوعة السلاح ولا تقوم على كامل أراضي الضفة الغربية كما إن مقدرتها على ممارسة سيادتها على منافذها المختلفة محدودة. يعتقد نتنياهو أن ضمان نزع السلاح عن الدولة الفلسطينية يجب أن يتم تحت إشراف قوات الأمن الإسرائيلية، وليس من خلال مراقبين دوليين. كما يرى أن تمرير السيادة لهذه الدولة يجب ان يتم عبر فترة زمنية طويلة تحددها الاحتياجات والتطورات الأمنية على الأرض. وعندما يتحدث نتنياهو عن دولة فهو لا يقصد «الدولة» بحسب ما يتحدث عنها أوباما وبالتأكيد ليس كما يطالب بها الفلسطينيون.[١٤] وعلى ضوء ذلك فإن دولة نتنياهو ليست إلا هروباً إلى الأمام من الاستحقاق التاريخي للفلسطينيين بدولة مستقلة وهو محاولة من قبله لفرض حلول مرحلية تعفيه من ثقل الاستحقاق النهائي وتتحول مع الوقت إلى واقع نهائي وأبدي.

لم تكن فكرة الاعتراف وليدة اللحظة في علاقة إسرائيل بالمنطقة إذ أنها مشكلة إسرائيل الكبرى لكن نتنياهو ربطها بالنتائج النهائية لعملية السلام وكشرط لإنجازه ونقلها إلى مصاف القضايا الكبرى

كما أن الحل النهائي بصيغه المتداولة لا يضمن رقابة إسرائيلية على نزع سلاح الدولة الفلسطينية أو مراقبة سيادتها والسيطرة على تطور هذه السيادة.[١٥] من هنا فإن نتنياهو وكما شهدت مسيرته التفاوضية خلال العام ٢٠١٠قدم اشتراطات جديدة تجعل موضوعة الدولة الفلسطينية صعبة التحقيق، لان إقامة دولة بالمفهوم المتعارف عليه أو كما يريده الفلسطينيون يشمل سيادة كاملة لهذه الدولة، ويمنع دولا أخرى من التدخل

فيها أو الانتقاص من سيادتها ومن ذلك حقها في امتلاك السلاح والحصول عليه.[١٦]

وتأسيساً على السابق فإن نتنياهو أراد للمفاوضات ومخرجاتها التركيز على قضيتين، الأولى قضية الاعتراف بالدولة اليهودية، والقضية الثانية قضية الترتيبات الأمنية. إلى جانب ذلك فإن نتنياهو وفي مسعاه للعودة لعام ١٩٤٨ صارح ميتشل في كانون الأول ٢٠١٠ انه مستعد في المرحلة الأولى التفاوض أيضا حول موضوع اللاجئين إلى جانب هاتين القضيتين[١٧]. ان استعداد نتنياهو للبدء بالتفاوض على موضوع اللاجئين هو استمرار لسياسته بالعودة إلى ١٩٤٨ وأتباعه سياسات الاعتراف. فهو لا يريد البدء بالتفاوض عن اللاجئين بسبب رغبته في التوصل إلى حلّ بشأن هذا الملف بل بهدف إغلاق هذا الملف لأنه لن يتنازل عن الإجماع الإسرائيلي حوله قيد أنملة، حيث سيعود إلى الشارع الإسرائيلي ويقول انه لم يستطع التقدم في المفاوضات لان الفلسطينيين يرفضون التنازل عن حق العودة، وان المشكلة ليست في الاحتلال بل المشكلة في رفض الفلسطينيين الاعتراف بدولة اليهود. أي ان المشكلة ليست في العام ١٩٦٧، بل في العام ١٩٤٨.

ضمن سياساته للعودة للعام ١٩٨٤فإن نتنياهو مستعد لبحث قضية اللاجئين، ولكن ليس بسبب رغبته في التوصل إلى حل بشأن هذا الملف، بل بهدف إغلاق هذا الملف

٣- قضية تجميد الاستيطان والمفاوضات

ثابر الفلسطينيون على موقفهم من موضوع تجميد الاستيطان كشرط للتفاوض. لقد وضعوا ثلاثة شروط قبل ذهابهم إلى واشنطن لإطلاق المفاوضات المباشرة، تمثل الشرط الأول في أن يكون التفاوض على أساس حدود حزيران ١٩٦٧ مع تبادل أراض بحدود ضيقة يتفق عليه الطرفان، أما الشرط الثاني فتمثل في وضع جدول زمني محدد للمفاوضات، وفي هذا المطلب أدرك الفلسطينيون أن نتنياهو قد يجري المفاوضات إلى أجل غير مسمى، أما المطلب الثالث فكان الاستمرار بتجميد الاستيطان حتى بعد انتهاء المدة الأولى في الـ٢٦ من أيلول ٢٠٠٩[١٨].

مع بدء المفاوضات جاء الطرف الإسرائيلي بإستراتيجية واضحة، ففي الوقت الذي طالب فيه الفلسطينيون بتأييد أميركي ببدء المفاوضات على الحدود طالب نتنياهو الانطلاق أولا من خلال مسألة الاعتراف بالدولة اليهودية، وذلك على الرغم من أن التجارب التاريخية تشير إلى أن الصراعات السياسية تحل أولا، ومن ثم يتم الحديث عن الروايات التاريخية للطرفين بعد حلّ القضايا السياسية الجوهرية وليس قبل ذلك.

بيد أنه يصلح القول إن جل النقاش حول المفاوضات خلال العام ٢٠١٠ تمركز حول، أو كانت ردة فعل على، الجهود الأميركية لتجميد الاستيطان قبل الشروع

شكل الاستيطان القضية الأبرز خلال العملية التفاوضية عام ٢٠١٠ وأمام نجاح الفلسطينيين في جعل تجميده شرطا للمشاركة في المفاوضات فإن نتنياهو ماطل حتى النفس الأخير وحاول مرارا رمي الكرة في الملعب الفلسطيني والأميركي.

في أية مفاوضات. رأى الفلسطينيون أن المستوطنات تشكل عائقاً مادياً أمام قيام الدولة الفلسطينية وليس من حكمة في استمرار التفاوض حول هذه الدولة فيما بناء المستوطنات ينهش جسدها تحت التخدير والمعالجة.

وعليه فقد ذهب الفلسطينيون مرغمين للمفاوضات مقابل تعهد أميركي بتمديد تجميد الاستيطان وهو التمديد الذي فشلت الإدارة في الحصول عليه من نتنياهو رغم كل المغريات التي قدمت له.

وكعادته، حاول نتنياهو تصوير انطلاق المفاوضات في المرحلة الأولى في شرم الشيخ على أنها انتصار له، فقد اعتبر انه استطاع ان يبدأ المفاوضات بدون شروط مسبقة كما أراد الفلسطينيون، وبذلك قام بإرضاء طرفي حكومته حزب العمل وشركاؤه من اليمين، إلا انه برفضه الصفقة الأميركية لتمديد تجميد الاستيطان لمدة ثلاثة أشهر أخرى قام عمليا بإفشال المفاوضات، بل سارع إلى البناء في المستوطنات وتسريع عجلة تهويد القدس.

لم يفترق نتنياهو عن وزير خارجيته إلا على مستوى الخطاب، أما من حيث الجوهر والموقف من المفاوضات فبدا المعطل الأكبر لاستئناف العملية التفاوضية

ترافق ذلك، وبشكل مفاجئ لنتنياهو وليبرمان، مع نجاح فلسطيني دبلوماسي كبير في انطلاق عمليات الاعتراف بالدولة الفلسطينية في أميركا الجنوبية. وأمام إدراك الفلسطينيين ان نتنياهو لن يعطيهم شيئاً حتى أنه لن يصل معهم إلى السقف المنخفض الذي وصل إليه أولمرت فإنهم لجأوا إلى إستراتيجية اظهار نتنياهو كعائق للسلام وركزوا على بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية كي تكون جاهزة لإعلانات أيلول ٢٠١١ وهو موعد انتهاء المفاوضات المباشرة. وظهر نتنياهو بصورة جلية كرجل يحاول أن يفشل المسيرة السياسية، وانه لا فرق بينه وبين وزير خارجيته الا في الخطاب السياسي مع اتفاق شامل على الجوهر.

اعتبر المراقبون الإسرائيليون أن سياسة نتنياهو لا تهدد فقط حكومته لأن حزب العمل لا يستطيع البقاء في الحكومة بدون تحرك سياسي خوفا من قاعدته الاجتماعية التي تطالبه بالتأثير على الحكومة، بل لأن نتنياهو يساهم فعليا من خلال سياسته في إقامة الدولة الفلسطينية، حيث أن الجمود السياسي وإصراره على الاستيطان والاعتراف سوف يؤدي إلى اعتراف دولي بدولة فلسطينية بدون تفاوض[١٩]، كما تخوف البعض من أن الجمود في المسيرة السياسية سوف ينقل التجربة السودانية إلى ساحة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، أي أن العالم قد يضغط بطلب إجراء استفتاء لقيام دولة فلسطينية مستقلة، فبعد جنوب السودان، تيمور الشرقية، كوسوفا وايرلندا فإن الدور قد حان على المنطقة.[٢٠]

إضافة لذلك، وفي الوقت الذي انشغل فيه الأميركيون في تمديد تجميد الاستيطان لثلاثة اشهر أخرى، ونجاح ايهود باراك في ابتزاز البنتاغون للحصول على صفقة أمنية وعسكرية خيالية مقابل ذلك، فان الحكومة أعدت ميزانية العامين ٢٠١١-٢٠١٢ وشملت دعما للمستوطنات، وخصوصا في القدس، بقيمة ملياري شيكل (حوالي ٦٠٠ مليون دولار) وذلك بالإضافة إلى بنود أخرى في الميزانية التي تظهر دعما للمستوطنات دون تفصيل فحواها.[٢١]

وحسب الميزانية الجديدة فان الدولة ستقوم بتسويق ٢٠٠ وحدة استيطانية في معاليه ادوميم، كما تم تخصيص ٥٨ مليون شيكل لتطوير المستوطنة بالإضافة إلى ٣١ مليوناً للهدف نفسه في العام ٢٠١٢. كما يظهر أن الدولة تخطط لتسويق ٥٠٠ وحدة سكنية في جبل أبو غنيم، وتستثمر في هذا الحي ٢٨٨ مليون شيكل للتطوير. وخصصت وزارة المالية مبلغ ١٨٠ مليون شيكل لشارع رقم ٢٠ الذي يربط بسغات زئيف مع شارع ٤٥ باتجاه موديعين وتل أبيب. وأشارت حركة السلام الآن الى ان هذا الشارع هو عائق أمام كل حل نهائي لأنه يقسم أحياء من المفروض ان تكون جزءاً من الدولة الفلسطينية. وخصصت الميزانية مبلغ ٢٢٥ مليون شيكل لتحسين شوارع في الضفة الغربية والقدس لصالح المستوطنات. كما أن الحكومة رفعت من المبلغ المخصص للحراسة على المستوطنين في القدس الشرقية ليصل إلى حوالي ٣٠٠٠ شيكل لكل مستوطن، ويدور الحديث عن ارتفاع بنسبة ٤٠٪ في ميزانية حراسة المستوطنين (من ٥٤،٥ مليون شيكل في العام ٢٠١٠ إلى ١٤٦ مليون شيكل في العام ٢٠١١ و المبلغ نفسه في العام ٢٠١٢). كما أقرت الحكومة أن غالبية المستوطنات تقع في مناطق أفضلية أ، والتي ينخفض فيها سعر الأرض إلى حوالي ٦٩٪، أو تعتبر مناطق أفضلية «ب»، والتي ينخفض فيها سعر الأرض إلى حوالي ٤٩٪. كما ستقوم الحكومة بدعم التعليم العالي في المستوطنات وخصوصا المركز الجامعي اريبل بمبلغ يصل إلى ٩٠٠ مليون شيكل في العامين المقبلين وهو مبلغ كبير جدا بالنسبة لمؤسسات التعليم العالي داخل إسرائيل. وأشارت دائرة الإحصاء المركزية أن الإنفاق على البناء العام في المستوطنات (بدون شرقي القدس) وصل في العام ٢٠٠٩ إلى حوالي ٤٣١ مليون شيكل ما يشكل حوالي ١٦٪ من مجمل الإنفاق على البناء في إسرائيل.

شهدت بنود الموازنة للأعوام ٢٠١١-٢٠١٢ ازديادا واضحا للأموال المخصصة للمستوطنات من حيث التوسع والبنى التحتية والبناء الجديد.

في مقابل هذه الميزانية التي لا تدل على نية للتعامل مع ملف الاستيطان بجدية، سمح نتنياهو بتمرير اقتراح قانوني دعم من قبل الحكومة، وهو قانون الاستفتاء العام، والذي يتطلب التنازل عن أراض تم فرض السيادة الإسرائيلية (القدس الشرقية والجولان) عليها بتأييد ٨٠ عضو كنيست، أو إذا لم يتوفر ذلك الذهاب إلى استفتاء

حول ذلك، بمعنى أن الكنيست لا تستطيع إقرار اتفاق سياسي حول نقل السيادة على القدس للسلطة الفلسطينية بموافقة أغلبية عادية في الكنيست، هذا الاستفتاء يؤكد أن نتنياهو يحاول إدارة الصراع وذلك لكي يطمئن أطرافا في حكومته وفي معسكره حول مستقبل المفاوضات. وخلاصة ذلك ان نتنياهو لم يجمد ولم يفاوض ونجح في البقاء في المربع نفسه بنجاح وإن كلفه ذلك خسارة دبلوماسية كبرى تتمثل في تسارع الاعتراف بالدولة الفلسطينية.

الانفصال يعزز التوجه الإسرائيلي نحو تبني حلول مرحلية

٤- التعامل مع غزة

عزز انفصال غزة التوجه الإسرائيلي نحو الحلول المرحلية ودعم من التفكير في ضم الضفة الغربية بموازاة البحث عن بدائل لفكرة الدولتين، حيث يستبعد النقاش اليميني الإسرائيلي حول الدولة الواحدة غزة من ذلك، وهو ما يعني أن ضم الضفة الغربية سيزيد السكان العرب في الدولة بمليونيين إضافيين وليس بأربعة ملايين.

عسكريا: أحد أهم نتائج العدوان الإسرائيلي على غزة نهاية العام ٢٠٠٨ وبداية العام ٢٠٠٩ هو حالة الردع الذي استطاعت إسرائيل فرضها على القطاع، حيث تشير التقديرات العسكرية الإسرائيلية أن العام ٢٠١٠ شهد أقل كم من إطلاق الصواريخ وقذائف الهاون منذ عام ٢٠٠٠. فمقابل ٥٦٩ صاروخاً سقطت عام ٢٠٠٩ لم يسقط طوال العام ٢٠١٠ إلا ١٥ صاروخاً، وقتل خلال العام تسعة من رجال الأمن وأصيب ثمانية وعشرون فقط.[٢٢]

تفاوضياً: نظراً لعدم سيطرة السلطة على قطاع غزة ووجود سلطة أخرى عليها فإن غزة لم تدخل في النقاش التفاوضي بشكل كبير، إذ إن القضايا الأساسية المتعلقة بوضع غزة خاصة الميناء والمطار والمعابر الدولية (رفح تحديداً، والممر الآمن للضفة الغربية) لا يتم التطرق إليها إلا بعد إنجاز القضايا المتعلقة بالدولة الفلسطينية وحدودها. وبذلك ومع استمرار الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة فإن جل النقاش حول غزة كان يدور حول تخفيف الحصار والسماح بمزيد من التسهيلات. وعادة ما كانت إسرائيل تجعل ذلك جزءاً من سياستها بربط التسهيلات بتقدم المفاوضات وهو ما ترفضه السلطة وتصر على الفصل بين التسهيلات وبين تقدم المفاوضات.

التغير في النظام المصري وما قد ينتج عنه لاحقا قد يستدعي إعادة رسم إسرائيل لسياساتها بخصوص القطاع.

غير أن إسرائيل تعاملت مع غزة كملف منفصل عن مجمل ملف المفاوضات خاصة ملف التهدئة وملف شاليط وفتحت قنوات خلفية وغير مباشرة للحوار مع حماس ونقل الرسائل. وتميزت هذه الرسائل بخلوها من بعدها السياسي إذ إنها في مجملها تتعلق بالوضع الميداني وبحركة البضائع وبذلك حققت إسرائيل رغبتها في التعامل الإنساني مع قضية غزة دون أي التزام سياسي تجاه ساكنيه.

إلا أن الإطاحة بمبارك في مصر في شهر كانون الثاني عام ٢٠١١ والتحضيرات المصرية لإجراء انتخابات رئاسية برلمانية تثير مخاوف إسرائيل حول مستقبل اتفاقية كامب ديفيد مع مصر ونظرة الحكومة المصرية المقبلة لقطاع غزة ولحركة البضائع وتهريب السلاح على غزة. وعليه فإن الكثير من منطلقات تعامل إسرائيل مع غزة خلال العام الحالي ٢٠١١ ستتأسس على سياسات الحكومة المصرية الجديدة تجاه الوضع في القطاع، فمعبر رفح من وجهة نظر إسرائيلية يتم التعامل معه وفق نصوص بنود اتفاقية كامب ديفيد بين الطرفين واتفاقية التشغيل مع السلطة الفلسطينية. كما أن الأزمات الأمنية التي قد تنشأ في سيناء وضعف سيطرة الجيش المصري على شبه الجزيرة ونشاط مجموعات «القاعدة» المحتمل في المنطقة قد يستدعي رداً إسرائيلية عسكرياً إما على الحدود مثل إعادة احتلال محور فيلادلفيا أو عمليات أوسع في القطاع. كما أن مراكز صنع القرار والأفكار في إسرائيل عادت للتحدث عن الخيار المصري في غزة أو خيار غزة سيناء القديم الجديد. وأحد أهم المخاوف التي قد تغير مصير قطاع غزة وتعزز من انسلاخه عن الضفة الغربية هو أن الحكومة المصرية القادمة وبغض النظر عن هويتها السياسية ستلجأ ربما وتحت ضغط المطالب والعواطف الشعبية إلى فتح الخطوط مع غزة وتسهيل الحركة ومرور البضائع، وقد تعمد إسرائيل والحال كذلك على التحلل خطوة خطوة من غزة عبر وقف قنوات البضائع والممرات وبالتالي رمي غزة بالكامل في أحضان مصر.

> باستثناء مريدور وباراك فإن غالبية أعضاء السباعية يعارضون الحلول الدائمة مع الفلسطينيين.

مواقف السباعية من عملية السلام

يشكل مجلس السباعية الحلقة السياسية الأساسية في اتخاذ القرارات في الحكومة الإسرائيلية، ومجلس السباعية هو مجلس يحمل بعدين، الأول هو تعبير عن تركيبة الائتلاف الحكومي الرئيسية (الليكود، العمل، «إسرائيل بيتنا» وشاس) ورغبة المشاركين في التأثير المباشر على القرارات السياسية، وهو تحول إلى أكثر أهمية من المجلس الوزاري المصغر الذي تمت قوننته في مبنى الجهاز الاداري الإسرائيلي. تؤثر مواقف وزراء السباعية (المكونة من نتنياهو، ايهود باراك، دان ميريدور، بنيامين زئيف بيغن، افيغدور ليبرمان، ايلي يشاي، بوغي يعلون) على مواقف الحكومة من العملية السياسية، فرئيس الحكومة رغم القوة التي يمنحه إياها القانون الا أن تركيبة حكومة نتنياهو الائتلافية تجعل من مواقف السباعية عاملا مؤثرا عليه. نهدف من عرض مواقف السباعية إلى تعميق الفهم في توجهات الحكومة الإسرائيلية من المفاوضات مع الفلسطينيين، على اعتبار ان السباعية تحمل تأثيرا كبيرا على توجهات هذه الحكومة.

يتضح من عرض مواقف السباعية كما سنفعل في المبحث التالي، ان غالبية أعضائها

يعارضون التوجه للحلول الدائمة، ربما ما عدا ايهود باراك ودان مريدور، وكلهم يعتقدون ان المشكلة ليست في الاستيطان بل في قضية الاعتراف، ويرفض غالبية أعضاء السباعية تجميد الاستيطان بأي شكل من الأشكال، وخصوصا في القدس، هذا غير ان غالبيتهم لا يوافقون على تقسيم القدس بل يطالبون بابقائها عاصمة لدولة إسرائيل، المهم ان اعضاء السباعية يتعاملون مع هذه الملفات بمنتهى الصراحة بعيدا عن الدبلوماسية الأمر الذي يؤكد أهمية عرض مواقفهم التي من خلالها يؤكدون التزامهم السياسي والايديولوجي لجمهورهم العريض.

دان مريدور[٢٣]

يعتبر دان مريدور صاحب توجه براغماتي في التعاطي مع ملف المفاوضات، وعرف برؤيته الاستراتيجية بعيدة المدى في التعاطي مع القضايا السياسية الإسرائيلية. يعتقد مريدور ان الحدود المستقبلية تعتمد على مبدأ حدود الجدار «الأمني» والكتل الاستيطانية. بالنسبة للقدس فانه يشير إلى « اننا نصر على ان القدس الموحدة هي عاصمة دول إسرائيل ونعارض حق العودة للاجئين إلى داخل دولة إسرائيل». ويضيف «ليس هنالك شك انه إذا قامت الدولة الفلسطينية فان الحدود الحالية سوف تتغير، هذا قرار صعب، لكن من يفهم خطورة استمرار الوضع القائم، يفهم الحاجة إلى المخاطرة، الخطورة انه في غياب التقسيم فاننا سنصل إلى دولة واحدة، توصلت إلى نتيجة إلى ان الاحتفاظ بكل الأرض يعني دولة ثنائية القومية وتهديد المشروع الصهيوني. إذا كان هنالك حاجة للتنازل عن الأرض أو عن الجوهر اليهودي الديمقراطي، أفضل التنازل عن قسم من الأرض، فلا يمكن تجاهل الواقع».

مريدور: براغماتي، لا يؤيد الحلول الأحادية، مع تجميد الاستيطان، مع خطاب يهودية الدولة

يعارض مريدور التوجهات الاحادية في ترسيم الحدود، كما يؤيد تجميد الاستيطان وكان من ضمن المؤيدين لتجديده بعد انتهاء التجميد الأول، فهو يعتقد ان هنالك مصلحة لترسيم حدود تفصل بين إسرائيل وبين دولة فلسطينية. ووفق مريدور فإن هنالك أهمية للالتزام الأميركي لفرض فيتو على اعلان استقلال فلسطيني في مجلس الأمن لهذا على إسرائيل ان تقبل التجميد لأن المهم هو المفاوضات وهي مصلحة إسرائيلية من الدرجة الأولى. يلتقي مريدور مع الخطاب الفكري السائد في إسرائيل بان الهدف هو الحفاظ على يهودية الدولة، فيقول «الصراع على إقامة الدولة انتهى الصراع الآن هو على هوية الدولة».

زئيف بنيامين بيغن[٢٤]

يعتبر بيغن من الإيديولوجيين السياسيين البارزين في حزب الليكود، ويتعامل مع السلطة الفلسطينية والمفاوض الفلسطيني تعاملاً نصياً، بمعنى انه يعتبر تصريحا لرئيس السلطة أو لأحد أعضاء الوفد المفاوض في مدرسة فلسطينية مؤشرا حقيقياً على حقيقة كنه الفلسطينيين، ومنذ عامين يستند بيغن في مواقفه المعارضة للمفاوضات واقامة دولة فلسطينية على المؤتمر السادس لحركة فتح، فهو يدعي ان فشل المفاوضات لا يتعلق بمواقف إسرائيل بل يتعلق بمواقف السلطة الفلسطينية وحركة فتح الذي ظهرت في مؤتمرها السادس في أب ٢٠٠٩، ويقول أن مواقف الفلسطينيين الإيديولوجية هي التي أفشلت المفاوضات دائما، ويطالب بالتخلي عن معادلة تنازلات إسرائيلية من أجل تقدم العملية السلمية، ويطالب بتنازلات أيديولوجية فلسطينية لكي تنجح المفاوضات. الا انه لا يجيب على التساؤل حول التنازلات المستعد هو أن يقدمها في حالة تنازل الفلسطينيين في قضايا يعتبرها إيديولوجية. وهو في سجالاته وكتاباته يحاول ان يبرر لماذا على إسرائيل أن لا تتنازل في موضوع تجميد الاستيطان، إقامة الدولة، تفكيك المستوطنات وترسيم الحدود، ولكنه لا يطرح تصورا كاملا حول الحل الذي يريده، رغم انه يلمح إلى أهمية العودة إلى مشروع الحكم الذاتي الذي تبناه أبوه، مناحم بيغن، في كامب ديفيد.

بيغن: أيديولوجي، يتعامل مع السلطة وفق النصوص، يعتقد أن الفلسطينيين لا يريدون السلام.

أفيغدور ليبرمان[٢٥]

ينتهج وزير الخارجية الإسرائيلي نهجا سياسيا مثابرا وثابتا من المفاوضات مع السلطة الفلسطينية، وينطلق في ذلك من نقطتين جوهريتين بالنسبة له: تتمثل الأولى في أن الممكن الوحيد هو وجود حلّ مرحلي وليس دائما، وتتمثل الثانية في عدم إمكانية تحقيق السلام مع السلطة الفلسطينية الحالية. بالنسبة للنقطة الأولى، ابلغ ليبرمان السفراء الأجانب «انه من الخطأ خلق توقع انه يمكن التوصل إلى تسوية شاملة خلال عام أو حتى خلال عامين. ممنوع الذهاب إلى تسوية شاملة مع الفلسطينيين». أما فيما يتعلق بالنقطة الثانية فقد قال ليبرمان لمستمعيه ذاتهم «هنالك نظام غير شرعي، نظام قام بتأجيل الانتخابات ثلاث مرات، نظام فشل في الانتخابات، حسب تقديري حتى لو اقترحنا على الفلسطينيين ليس فقط شرق القدس وإنما تل أبيب كعاصمة فلسطين، وليس فقط حدود ١٩٦٧ وإنما حدود ١٩٤٧ فانهم سيجدون مبررا لعدم التوقيع على اتفاق». وبعد ان يعدد ليبرمان أسبابه لفشل المفاوضات مع الفلسطينيين والتي تتعلق بتركيبة الائتلاف الحكومي وعدم رغبة الفلسطينيين التوصل إلى اتفاق على حدّ تعبيره،

ليبرمان: لا حل دائم مع الفلسطينيين. السلطة غير شرعية. يجب إدارة الصراع فقط.

فانه يقترح تصوره للحل، وهو اتفاق مرحي طويل الأمد يمكن إسرائيل من التعاون مع الفلسطينيين في مسألتين: الأمن والاقتصاد.

يعلون: الأيديولوجيا أساس المفاوضات. الصراع صراع روايات.

يهدف ليبرمان إلى إفشال المفاوضات فهو غير مقتنع بها أصلا، من جهة يتهم السلطة الفلسطينية بأنها سلطة غير شرعية، ومن جهة أخرى فهو يقترح توقيع اتفاق مرحلي معها يتضمن تعاونا اقتصاديا وأمنيا. وغايته من وراء ذلك ابقاء الوضع على ما هو عليه وإدارة الأضرار الناجمة عن الوضع القائم وهو يتفق في ذلك مع نتيناهو في إدارة الصراع مع الفلسطينيين.

موشيه بوغي يعلون

انضم بوغي يعلون إلى حزب الليكود عشية الانتخابات الأخيرة، وبرز سياسيا خلال معارضته كقائد لهيئة الأركان سياسة الانفصال أحادي الجانب التي باشر شارون في تنفيذها، وبسبب هذه المعارضة لم يمدد شارون مدة ولايته لسنة كما كان متبعا في الماضي.

وفي مؤتمر ضد حل الدولتين في الكنيست في ايار ٢٠٠٩ اشترك فيه يعلون قال الوزير للشؤون الإستراتيجية: «عزز اتفاق أوسلو غياب التناسق لصالح الفلسطينيين وضد إسرائيل، المطالبة الفلسطينية بالحق على البلاد، يقابله مطالبة إسرائيل بالأمن. والمطالبة الفلسطينية بالحق في العيش في كل مكان، وغياب مطالبة مشابهة من طرف الإسرائيليين. علينا كسر هذه المسلمة».[٢٦] ينطلق يعلون في موقفه المعارض للمفاوضات من منطلقات أيديولوجية بحتة فهو يرفض إعطاء الفلسطينيين دولة مستقلة وينادي بالبحث عن حلول أخرى، وفي الوقت الحاضر يقترح إدارة الصراع. ويؤيد يعلون سياسات الاعتراف التي يتبعها نتنياهو، ويعتقد يعلون أن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي ليس صراعا إقليميا، وان السبب بعدم التوصل إلى اتفاق ليست إسرائيل، بل أن الصراع هو صراع روايات، الرواية الإسرائيلية من جهة والرواية الفلسطينية من جهة أخرى.[٢٧]

يشاي: وافق على التجميد ولكن بشكل مؤقت. على الاميركيين أن يتفهموا البناء في القدس.

ايلي يشاي

يعتبر ايلي يشاي من القيادات السياسية المتطرفة في إسرائيل، استطاع يشاي منذ توليه رئاسة حركة شاس في العام ٢٠٠٠، إلى تحويلها من حركة اجتماعية بالأساس إلى حركة سياسية يمينية على يمين الليكود في التوجه نحو الحل والصراع مع الفلسطينيين.[٢٨] تحاول حركة شاس المناورة في حكومة نتنياهو وذلك بين المصالح السياسية والانتخابية

لقواعدها الاجتماعية وبين موقفها السياسي اليميني من المفاوضات. عندما وافقت شاس على تجميد الاستيطان صرح يشاي في أعقاب ذلك أن التجميد مؤقت وان إسرائيل سوف تعود للبناء بكثافة بعد انتهاء فترة التجميد، ورفض اعتبار القدس داخل قرار التجميد لهذا كان يحرص دائما على البناء في القدس. تجدر الإشارة في هذا السياق أن يشاي هو وزير الداخلية والمسؤول عن التصديق على مخططات البناء، كما ان الحركة تحتفظ بوزارة الإسكان التي يتولاها الوزير «اتياس». لهذا فان يشاي كان الوزير الذي أقر البناء في القدس، وبعد ان أزعج هذا البناء الأميركيين قال يشاي انه سوف يسرع صيرورة التخطيط في القدس، وكما قال «سوف نبني في كل مكان في عاصمتنا الأبدية عاصمة الشعب اليهودي، وهذا ما وضحته لأصدقائنا الأميركان».[٢٩]

ثالثاً، استراتيجيات التفاوض الإسرائيلية وإسقاطاتها الحالية

يهدف هذا القسم إلى النظر في استراتيجيات التفاوض الإسرائيلية والتحولات الفكرية التي جرت في العقل السياسي الإسرائيلي خاصة اليميني منه لسببين. الأول كون اليمين هو المهيمن على قرارات الحكومة الإسرائيلية في السنوات الأخيرة، والثاني أن هذه التحولات بدورها أثرت على تطور نظرة اليسار إلى الحل النهائي. ثمة تحولات مذهلة في الفكر الخلفي المؤسس للممارسة السياسية الإسرائيلية تستوجب التأمل وتساعد على فهم المواقف بشكل جلي. وهي، أي تلك التحولات، لم تكن وليدة اللحظة، بل شكلها تراكم طويل المدى لكنه انجلى بشكل كبير خلال العام الماضي، حيث بات واضحاً أن المفاوضات ومستقبل التسوية في مأزق كبير. ثمة ثلاثة توجهات مركزية في التعاطي مع المفاوضات تشكل بانوراما المواقف المختلفة تفاصيل داخلها. تشمل هذه أصحاب الحل المرحلي ومؤيدي التوجه نحو الحل أحادي الجانب ودعاة الحل الدائم. كما أن ثمة نتيجتان تشكلان جوهر النهاية المتوقعة للعملية السلمية، تشكل العلاقة بينهما تعارضاً هو أساس جوهر التطور الفكري المبحوث، وهما الإيمان بحل الدولتين كأساس لإنهاء الصراع أو الاعتقاد بفشل ذلك والحديث عن الدولة الواحدة بطبعاتها المختلفة: دولة يهودية يعيش فيها الفلسطينيون أو دولة ثنائية القومية على ما ستكشف القراءة القادمة.

مع غياب فرص تحقيق الحلول الدائمة، حدث انزياح كبير في العقل السياسي الإسرائيلي نحو تفضيل الحلول المؤقتة.

١- الحل المرحلي

تنطلق الحلول المرحلية من الادعاء انه ليس هنالك حل للصراع، وذلك بسبب أن الروايات التاريخية للطرفين غير قابلة للالتقاء، بالإضافة إلى أن قضايا الحل النهائي لا

يمكن التوصل حولها إلى حلول متفق عليها، وتقف في صلب موانع حل الصراع وفق هذه الرؤية قضايا اللاجئين، المستوطنات والمستوطنون ، لهذا فان إدارة الصراع هي الحالة المطلوبة في حالة غياب أفق لحله . [30] يشير مؤيدو الحلول المرحلية أن غياب أفق لحل الصرع لا يعني وقف التفاوض بل على إسرائيل الذهاب إلى حلول مرحلية لان الوضع القائم يضر في المصالح الإسرائيلية الأمنية والسياسية . يمكن ان تكون الحلول المرحلية حسب وجهة النظر الإسرائيلية إما انسحابات جزئية من الأرض الفلسطينية، او إقامة دولة فلسطينية مؤقتة في حدود مؤقتة كما تم عرضها كخيار في خارطة الطريق . ويشير في هذا السياق الخبير الاستراتيجي، ورئيس مجلس الأمن القومي السابق، الجنرال ايلاند أن للحلول المرحلية بالنسبة لإسرائيل فوائد أربع :

من فوائد الحل المرحلي: أنه سهل الاتفاق عليه. يقلل الأضرار الناجمة عن الوضع الراهن. يتجاوز القضايا الصعبة. الحل المرحلي سيتحول مع الوقت إلى حل نهائي مفروض.

أولا: تقليل الأضرار السياسية والدولية الناجمة عن بقاء الوضع القائم .

ثانيا: إقامة دولة فلسطينية في حدود مؤقتة ستقلص مساحة الاحتلال الإسرائيلي وتجعل غالبية السكان الفلسطينيين (٩٥٪) تحت الحكم الفلسطيني وتقلل احتكاكهم بالحواجز .

ثالثا: يمكن هذا الحل من حل كل القضايا العملية (مثل الحدود) إلا انه يتجاوز حل القضايا الجوهرية مثل اللاجئين، القدس .

رابعا: الذهاب إلى حل مرحلي سيقلل التوتر بين الجانبين وفي حالة نجاحه سوف يسهل على الجانب الإسرائيلي الذهاب إلى إكمال الحل المرحلي وتحويله إلى حل نهائي . [31]

يعترف ايلاند أن الجانب الفلسطيني يرفض الحلول المرحلية ويفضل الذهاب إلى حلول نهائية وذلك بسبب تخوفهم أن يتحول الحل المرحلي إلى حل دائم .

يعلم الإسرائيليون ان الحل المرحلي له سلبياته وايجابياته على الأمن الإسرائيلي، ومن ايجابياته انه يسهل التوصل إليه بموافقة الطرفين، لأنه يترك القضايا الكبرى إلى الحل النهائي، أما سلبياته فانه سوف يقلل ملفات المناورة السياسية في الجانب الفلسطيني لان الاتفاق المرحلي يعني انسحابا من مناطق معينة كانت أوراقاً للمناورة قبل ذلك، كما أن فشل أو تشويش تنفيذ الاتفاق المرحلي سوف يقلل التوقعات لدى الطرفين ويصعد الواقع الأمني بالنسبة لإسرائيل، كما ان الإسرائيليين يدركون ان الرئيس محمود عباس «ابو مازن» يرفض الحلول المرحلية ويريد الذهاب إلى الحل الدائم . [32]

أنصار الحل المرحلي من اليسار يعتقدون أن ١٧ سنة من فرص التسوية لم تجلب السلام؛ يجب تدارك الأمر عبر حلول مرحلية كي لا يصبح السلام مستحيلاً بسبب الحقائق الجديدة.

ويشكل الحل المرحلي واحداً من أهم التوجهات التي ظهرت في البحث الإسرائيلي

الداخلي عن إدارة ملف المفاوضات . وهو حل يرتكز على العمل على تطوير سيناريوهات حل لا تمس بشكل أساسي بقضايا الخلاف المركزية التي تعتبر شائكة وهي إما (١) لا يمكن التوصل بشأنها إلى حلول، لتصلب الجميع خلف مواقفه، أو (٢) ليس مسموحاً الاقتراب منها نظراً لأنه لا يمكن التسليم بها على أنها قضايا خلافية .

يمكن تقسيم أصحاب وجهة النظر الأولى إلى قسمين يتفقان في التوجه ويختلفان في فهمهم للحاجة لتبني هذا التوجه . فعلى أحد جوانب الصورة (أ) يوجد قسم من اليسار الإسرائيلي الذي بات مدركاً أن استمرار البحث غير المجدي عن حلول دائمة صار يستنزف فرص تحقيق السلام ذاته . يبدو أن مسيرة ١٧ عاماً من المفاوضات التي لم تقد إلى تحقيق السلام بشكل كامل دفعت البعض من أنصار الحل الدائم القائم على أساس دولتين لشعبين إلى الانتقال لمربع البحث عن حل مرحلي تدريجي يتجاوز البحث والتفاوض حول النقاط الحساسة التي فجرت قطار التسوية أكثر من مرة . فعملية السلام والإصرار على تحقيق تسوية تاريخية دائمة صارت ترهق كاهل السلام ذاته لأن واقع الحال بعد قرابة عقدين من البحث يقول بأن الحقائق على الأرض تتغير وأن من شأن الانشغال بالبحث عن سلام دائم أن يراكم هذه التغيرات ما يقتل الفرص الحقيقة لتحقيق السلام . بدلاً من ذلك لا بد من البحث الجدي عن حلول مرحلية تدريجية تفضي بدورها إلى تحقيق السلام الدائم القائم على التسوية النهائية وفق منظور دولتين لشعبين . ويلاحظ أن أصحاب وجهة النظر هذه هم من قادة اليسار الإسرائيلي ومن أوائل من حملوا لواء التسوية وفق منظور اتفاقيات أوسلو أمثال يوسي بيلين وزير الخارجية السابق الذي كتب مقالة حول الحاجة للبحث في الحلول المرحلية .[٣٣] وينطلق هؤلاء من وجهة نظر «تبشيرية» لإنقاذ السلام وجعله ممكناً فهم يقولون بأن المعطيات المتوفرة والتجارب السابقة وآلية إدارة المفاوضات لا تقترح بأن ثمة فرصة حقيقية لإحداث اختراقات جدية في قضايا الحل النهائي خاصة في ظل الظرف الراهن، فهذه القضايا لم تفلح قيادة الشعبين في حلها في ظروف أكثر إيجابية أبان مفاوضات كامب ديفيد فكيف ستنجح في فعل ذلك من تدهور العلاقات الميدانية والتوترات السياسية في المنطقة؟

> في اليمين يعتقدون أن الحلول المرحلية تعكس للعالم صورة إسرائيل غير المتعنتة.

على الجانب الآخر يوجد قسم من اليمين خاصة نتنياهو وبعض زملائه في حزب الليكود الذين يدركون أنه لا يمكن التهرب من التسوية وأنه في ظل الدعم الكبير الذي تلقاه فكرة الدولة الفلسطينية فإنه لا بد من البحث عن تقليل مخاطر هذه الدولة والتفكير في حلول مؤقتة تلبي الحد الأدنى، كما يتصورونه، ما قد يكون مقنعاً للعالم بالنسبة لما على الفلسطينيين أن يكتفوا به، لأن المهم أن تتحرر إسرائيل من الضغط

الدولي في هذا الجانب. وعليه فكما يرى هذا الفريق فإن الحلول المرحلية غير الدائمة تساعد في إظهار إسرائيل أنها غير متعنتة وغير رافضة بشكل كامل للمطالب الدولية والفلسطينية كما أنها تعفيها من التسليم الكامل بكل هذه الحقوق. والجانب الآخر من هذا الطرح يتأسس على مقولة صعوبة إنجاز اتفاق حول القضايا المعقدة الخاصة بالحدود واللاجئين والقدس وعليه فيمكن البحث عن دولة محدودة السيادة ومنزوعة السلاح ومقلصة المهام. لكن هذا الفريق لا يعترف بالمقابل بجملة المطالب الفلسطينية خاصة فيما يتعلق بحق العودة فهو يريد حلاً مرحلياً بشرط التخلى عن المطالب التاريخية، بحيث مقابل اقراره بالدولة الفلسطينية المحدودة أو المؤقتة على الفلسطينيين أن يتنازلوا عن مطالبهم الكبرى وتتركز المفاوضات حول سبل إنجاز الحل المرحلي على وعد بأن يتم تطويره إلى حل نهائي. والشرط الخفي حول هذه المرحلية بجانب الحاجة لها هو التحقق من النوايا الفلسطينية ومن مقدرة الفلسطينيين حقاً على العيش بسلام بجوار دولة إسرائيل. وعليه فإن الحل المرحلي وفق أنصاره ليس إلا طريقة لإدارة الصراع والخروج من الدوامة المفرغة التي دخلت بها عملية السلام.

الحل المرحلي هو طريقة من طرق إدارة الصراع التي تهدف إلى تجاوز الحقوق السياسية الفلسطينية.

وينطلق أصحاب وجهة النظر الثانية وكلهم من معسكر اليمين من أنه لا يمكن لإسرائيل التنازل عن كل الأراضي في الضفة الغربية التي تشكل وفق فهمهم قلب إسرائيل التوراتية، وأن الشروع في حل نهائي شامل سيعني بالضرورة قيام إسرائيل بالتنازل ولو جزئياً عن بعض مطالبها وهو ما يمس جوهر العقيدة والمصالح الحيوية للدولة، لذا فإن الحل الأمثل يتمثل في البحث عن حلول مرحلية لا تلبي بشكل كامل مطالب الفلسطينيين في دولة مستقلة ذات سيادة كما أنها لا تظهر إسرائيل بوصفها متمسكة برغبتها في التحكم بشعب آخر. وتأسيساً فإن أصحاب وجهة النظر تلك ينادون بالبحث عن خيارات أخرى غير فكرة دولتين لشعبين والقول بأن ثمة حلولا أخرى يمكن للتفكير العقلاني والخلاق تطويرها.

ثمة إدراك يحوم خلف جملة الأفكار تلك يقول بأن ما هو مرحلي من شأنه أن يتحول مع الزمن إلى دائم، وعليه ستكون إسرائيل معفاة مع الزمن من تقديم «تنازلات» مؤلمة وبدل ذلك فإنها ستتمكن من فرض الحلول التي ترى أنها تناسبها. فمصلحة إسرائيل الإستراتيجية تقتضي عدم التسليم بالمطالب الفلسطينية بإقامة دولة مستقلة حيث لا يوجد مكان لدولتين بين نهر الأردن والبحر المتوسط، ولكن على الرغم من ذلك فمن المؤكد بان ثمة أزمة تتعلق بالفلسطينيين لا بد من حلها. فالمطالب الفلسطينية برمتها مطالب مرحلية تسعى لتثبيت قدم الفلسطينيين على أرض فلسطين الانتدابية من أجل الانطلاق بشكل كامل لمطالب أخرى، لذا فإن الأسلم لإسرائيل

أن تحول فرص تحقيق هذه المطالب إلى صفر عبر الحلول المرحلية التي بدورها تتحول إلى حقائق على الأرض.

رؤية نتنياهو- حلول مرحلية

يعتقد نتنياهو ان الحلول المرحلية هي الحلول الأفضل بالنسبة لإستراتيجية التفاوض مع الفلسطينيين، وهو بذلك لا يتناقض مع موقف وزير خارجيته ليبرمان في الموضوع، فنتنياهو يريد إدارة الصراع مع الفلسطينيين من خلال المفاوضات لذاتها وليس للوصول إلى حلّ نهائي. ان اشتراط نتنياهو اعتراف الفلسطينيين بيهودية الدولة وحق الشعب اليهودي على البلاد هي شروط تهدف إلى إدراج مواضيع جديدة للتفاوض تؤدي إلى تعقيد التوصل إلى حل للصراع.

يعتبر نتنياهو الحل المرحلي مخرج مناسب للإسرائيليين والفلسطينيين فهو يعطي للفلسطينيين دولة معترفاً بها، من دون ان يترتب عن هذه الدولة مخاطر أمنية لإسرائيل، لان هذا الحل كما يريده نتنياهو يبقي بيد إسرائيل السيطرة على الحدود الشرقية للدولة الفلسطينية (منطقة الغور) والحدود الغربية (الجدار) وعلى القدس وعلى مصادر المياه. ما يعني عمليا ان الدولة الفلسطينية ستكون محاطةً من قبل إسرائيل من كل الجهات ناهيك عن تعذر تواصلها الجغرافي (غزة+ الضفة) إلا بالرضا الإسرائيلي. عرض نتنياهو على الفلسطينيين في لقاءات شرم الشيخ وواشنطن والقدس حلاً مرحلياً تدريجياً يستغرق أكثر من عشر سنوات تقوم إسرائيل خلالها بالاحتفاظ بأربعين بالمائة من الضفة الغربية سواء عبر الإبقاء على الكتل الاستيطانية والسيطرة على القدس واستئجار غور الأردن لمدة أربعين سنة وإبقاء مراكز عسكرية على مداخل المدن، وهذا يؤكد ان نتنياهو لا يزال يؤمن بالحلول المرحلية وليس الذهاب إلى الحل الدائم. [٣٤]

> يعتبر نتنياهو الحل المرحلي مخرجا مناسبا للإسرائيليين والفلسطينيين فهو يعطي للفلسطينيين دولة معترفا بها، من دون ان تترتب عن هذه الدولة مخاطر أمنية لإسرائيل

يرفض نتنياهو أن تكون للدولة الفلسطينية حدود مشتركة مع الأردن ويريد ان تكون الحدود الشرقية حدوداً مؤقتة تتمكن إسرائيل من فحص مدى مواءمتها لحاجاتها الأمنية وربما إجراء تغيرات عليها. ويظل الجدار هو الحدود الغربية لهذه الدولة بحيث يصير ما غرب الجدار إسرائيليا وما شرق الجدار فلسطينياً بعد ترتيبات أمنية يتم الاتفاق عليها. [٣٥] ويميز هذا الطرح بين الحدود السياسية والحدود الأمنية، وبحسبه تستطيع الدولة الفلسطينية أن تقول إن حدودها السياسية هي نهر الأردن لكن حدودها الأمنية لا تمتد إلى ذلك. ويشبه هذا الطرح في جوهره ترتيبات أوسلو بشأن النفوذ الإداري والنفوذ العسكري فالسلطة ذات ولاية سياسية وإدارية على سكان الغور لكن إسرائيل ذات ولاية وسيادة عسكرية وأمنية مطلقة.

أثبتت تجربة الخروج من غزة بأن ثمة ما يجب على إسرائيل الاحتفاظ به فهي لا تستطيع أن تترك بشكل كامل المناطق التي لا ترغب في الاحتفاظ بها. فالخروج من محور فيلادلفيا (صلاح الدين) بشكل كامل كان من وجهة نظر إسرائيلية غلطة لا يجب أن تتكرر حيث ازدهرت تجارة تهريب السلاح ما شكل تهديداً استراتيجياً على الأمن الإسرائيلي فكيف سيكون الخروج من حدود بطول ثمانين كيلو مترا؟.

يميز نتنياهو في طروحاته حول الدولة الفلسطينية بين الحدود السياسية التي تتمتع بها الدولة الفلسطينية وبين الحدود الأمنية.

وحسب عرض نتنياهو سابق الذكر فإن ما سيتم التوصل إليه هو «اتفاق إطار للتسوية الدائمة» أو «اتفاق إطار» يضمن الالتزام بروح مبدأ الحل العام القائم على مبدأ دولتين لشعبين ولكن مع ترتيبات وتغييرات تكفل أخذ مطالب إسرائيل بالحسبان.[٣٦] فهذا الاتفاق يلتزم بالإطار العام كما يقترح عنوانه ولا يتقيد بالتفاصيل. وقد تمتد فترة الاتفاق إلى ثلاثين سنة (نتنياهو تحدث بشكل حازم عن أكثر من عشر سنين) يكون الفلسطينيون خلالها تحت اختبار المراقبة. ومع إعلان الاتفاق تعلن الدولة الفلسطينية رسمياً لكن التواجد الإسرائيلي لا ينتهي مع التوقيع بل يتم سحب القوات الإسرائيلية تدريجياً وعلى مراحل، بحيث يتواصل التواجد الإسرائيلي في غور الأردن وفق ترتيبات خاصة كما ورد قبل ذلك.

٢- توجه أحادي الجانب بدون اتفاق

ينطلق أصحاب وجهة النظر هذه من انه يمكن لإسرائيل أن تلجأ إلى التصرف من طرف واحد تقصد من خلاله فرض الحل الذي تريد دون الحاجة للاتفاق مع الفلسطينيين، ولا يقتصر دعم هذا الحل على فئة حزبية معينة بل على أفراد وسياسيين من خلفيات سياسية وأيديولوجية مختلفة، ويرى هؤلاء أنه لا يوجد شريك فلسطيني حقيقي قادر على التوصل لتسوية وأن أية تسوية قد تتطلب من إسرائيل التخلي عن الكثير من خطوطها الحمراء وإن ما تعرضه إسرائيل (وهو سخي وفق وجهة النظر هذه) لا يلاقي ترحاباً لدى الفلسطينيين غير الراغبين أصلاً في وجود دولة إسرائيل، وعليه فإن الحل الأمثل لإسرائيل هي أن تعمل على فرض الحل الذي تراه مناسباً لها ولمستقبلها.[٣٧] ولا تقتصر المناداة بحلول أحادية على اليمين الإسرائيلي فقط، كما تجلى ذلك في انسحاب شارون من غزة وشمال الضفة، بل تتعداه إلى أفراد منتمين إلى «اليسار الصهيوني»، والوسط، بل شكل ذلك في مرحلة معينة رؤية حزب كاديما السياسية للتفاوض.[٣٨]

دعاة الحل المرحلي من اليمين يعتقدون أن أفضل وسيلة للتهرب من استحقاقات السلام هو ان تقوم إسرائيل من طرفها بتقديم ما ترغب أن تمنحه للفلسطينيين.

شكلت تجربة الانسحاب من غزة إحدى أهم تجارب إسرائيل في الحل من طرف واحد،[٣٩] وهي وإن قادت إلى نتائج غير مرغوبة فإن لها نتائج إستراتيجية مهمة بالنسبة

لإسرائيل. فرغم تهريب السلاح عبر ممر فيلادلفيا وعدم وجود ترتيبات تنسيق للحدود فإن إسرائيل نجحت في التخلص من عبء حكم مليون وثلاثمائة ألف نسمة[40] ورمت غزة خلف ظهرانيها، إلا أن هناك محاذير كثيرة. إذ إن أية خطوة أحادية إسرائيلية ستأخذ بعين الحسبان ليس فقط ترك «المناطق المخلاة» خلف الظهر بل تأمين هذا الظهر كي لا يتعرض لإطلاق النار. بعد الحرب على لبنان، وبعد فوز حركة حماس في الانتخابات وسيطرتها على قطاع غزة تراجعت مثلاً كاديما عن برنامجها للانفصال احادي الجانب.[41] القائد السابق لشمال غزة في الجيش الكولونيل شاؤول أرئيل اعتبر أن الانسحاب من غزة كان خطأً وأن اقتراحات الانسحاب من الضفة ستقود إلى النتيجة نفسها التي قاد إليها الانسحاب من غزة ولن تتوقف الصواريخ عند الحدود الجنوبية بل ستشمل الحدود الشرقية.[42] الدرس الآخر يكمن في عدم الانسحاب بشكل كامل من أية منطقة. وعلى أية حال فإنه لا يمكن لإسرائيل أن تنسحب وفق أي اعتبارات أحادية من مجمل الضفة الغربية بل من أجزاء منها. مثلاً يقول أمير أورين، في هآرتس، إنه كان يجب إبقاء المنطقة الحدودية في رفح تحت السيطرة الإسرائيلية بل كان يمكن إبقاء القوات الإسرائيلية حتى شمال مدينة رفح. وكما يخلص اورين بعد مراجعة إذا ما كان الانسحاب من غزة ولبنان خطأً فإن الدروس المستفادة تقول إنه «مع غياب انسحاب منفذ بشكل جيد – بداية ووسط ونهاية– فإن هذا الانسحاب لن يقود لتطوير السلام وعليه لن يجلب الأمن».[43]

بعض أقطاب اليمين يقولون إن مقدرة إسرائيل على الحفاظ على هويتها كدولة للشعب اليهودي وكدولة حضارية ديمقراطية في خطر لذا يستوجب الأمر خطوات أحادية تعزز الخاصيتين.

بعد الانسحاب من غزة دار حديث عن تكرار التجربة في الضفة الغربية مع احتفاظ إسرائيل بالسيطرة على الكتل الاستيطانية وضم كل المناطق خلف الجدار، والغور، وبالتالي ترك الفلسطينيين لمصيرهم. غير أن الأجواء التي سادت بعد ذلك أعطت دفعة معقولة لفرص التوصل لاتفاق حول حلول مقبولة وهو ما لم يحدث خاصة مع تراجع الآمال بتحقيق السلام بعد أنابوليس. مع الركود الدائم في العملية السلمية عادت لتظهر للسطح الدعاوى لقيام إسرائيل بخطوات أحادية لفرض الحل الذي يناسبها.[44]

مع اشتداد أزمة المفاوضات والبحث المضني عن مخارج للورطة الإسرائيلية المتمثلة بمطالبتها تجميد الاستيطان، ما يعني القبول بالشرط الفلسطيني المدعوم دوليا، تحدثت الصحافة الإسرائيلية عن «خطة الانطواء الأمني» التي بدأت تنضج في مطبخ الليكود والتي قد تتحول إلى رؤية وطرح سياسي وهي إعادة إنتاج لخطة أولمرت وشارون قبل ذلك.

حيث يدور حديث جدي حول إحياء خطة شارون القديمة عام ٢٠٠٥ الخاصة

بالانطواء والتي نفذ شارون الجزء الأول منها بالانسحاب من قطاع غزة وبعض مناطق شمال الضفة الغربية. أولمرت أشار إلى نيته تنفيذ خطة الانطواء أو ما أشار إليها في مرات بخطة التجميع أو الفصل القائمة على انسحاب إسرائيلي إلى محيط سبع كتل استيطانية كبرى يتم ضمها لإسرائيل ولفظ التجمعات السكانية الفلسطينية خارجها. إلا أنه في عام ٢٠٠٦ وبعد الحرب على لبنان جمدها وقال إنها لم تعد أولوية وأعيد الحديث عنها عام ٢٠٠٧. [٤٥] وشملت خطة أولمرت استكمال بناء الجدار والانسحاب من القرى والمدن الفلسطينية وإزالة البؤر الاستيطانية من قلب المناطق السكانية الفلسطينية المكتظة بالسكان ونقل سكانها (٤٠ إلى ٧٠ ألفاً) إلى الكتل الاستيطانية الكبرى، ولا يتم تسليم مناطق هذه البؤر للسلطة بل تظل خاضعة لسيطرة الجيش. وبالتالي لا يبقى مستوطن واحد يعيش خارج حدود الجدار بحيث يتم تجميع كل المستوطنات في كتل متواصلة جغرافياً مع إسرائيل وتصبح جزءاً منها. وأعاد أولمرت في لقاء متلفز بمناسبة عيد الفصح عام ٢٠٠٨ التذكير بأن خيار الحل من طرف واحد لم يغب عن باله في حال فشلت المفاوضات الثنائية في إيجاد حل للصراع. [٤٦]

خطط الانسحاب الأحادي المستقبلية لن تشمل انسحابات كاملة، بل ستبقي إسرائيل سيطرتها على المناطق الحيوية والمنافذ.

وفق الخطة المطورة بطبعتها ٢٠١٠ تقوم إسرائيل بطيّ المستوطنات التي خلف جدار الفصل إلى داخل الكتل الاستيطانية وتنسحب من قلب المناطق الفلسطينية المأهولة دون أن تخلي مسؤوليتها الأمنية بحيث تحافظ على ممرات أمنية تمكنها من العمل بحرية وفق حاجتها. وهذا ما تعلمته إسرائيل من درس فك الارتباط عن قطاع غزة. وبكلمة أخرى فإن حضور إسرائيل المدني يتم تفكيكه من الخاصرة الفلسطينية ويحافظ الجيش والمخابرات على رقابة وحضور يمكنان من ضمان استقرار السيطرة الأمنية. وبعبارات معاريف «الخروج من الوريد الفلسطيني في كل ما يتعلق بالسيطرة المدنية» وهو ما سيجعل «إسرائيل حبيبة العالم مرة أخرى، على الأقل لفترة معينة». [٤٧]

ما تتحدث عنه أوساط الليكود يعتبر تطويرا لخطة الانطواء السابقة. [٤٨] تبدأ الخطة بخطوات على الأرض تتضمن انسحابا من التجمعات الفلسطينية والحفاظ على الكتل الاستيطانية وسيطرة أمنية محكمة على المرتفعات شرقاً وغرباً والمواقع الإستراتيجية والحفاظ على السيطرة على الخزانات الجوفية والسيطرة على منطقة الأغوار. ويكمن الهدف من وراء الحديث عن حلول من طرف واحد في محاولة فرض حلول على القيادة الفلسطينية من باب ما لا تقبلوا به راضين سيفرض عليكم، أو تأتي في سياق لعبة الشد لثنيها عن الذهاب لخطوات أحادية.

في أكثر من مرة تم إحياء خطط الانطواء أو التجميع الهادفة إلى إعادة موضعة الجيش والمستوطنين في الضفة الغربية لكن الأجواء الخارجية لم تكن تساعد على التنفيذ.

كما بدأ نقاش إسرائيلي داخلي حول الرد أحادي الجانب على أي إعلان فلسطيني

من طرف واحد عن الاستقلال أو قيام المجتمع الدولي بفرض الدولة الفلسطينية ككيان سياسي ضمن حدود الرابع من حزيران. بالنسبة لإسرائيل فإن الرد على هذا التصرف الأحادي سيكون بتصرف أحادي من طرف واحد عبر فرض حل متفق عليه على الفلسطينيين يستجيب للمطالب الإسرائيلية. وتتضمن الخطط الإسرائيلية انسحاباً إسرائيلياً أحادي الجانب من مساحات شاسعة من الضفة الغربية والاحتفاظ بمساحات شاسعة أخرى تضمن سيطرة إسرائيلية على الكتل الاستيطانية والطرق المؤدية لها. وربما احتلال المدن الكبرى وتمزيق أواصر الضفة الغربية لإجبار الدولة الناشئة على الجلوس خلف الطاولة لإجراء مفاوضات حول ترتيبات تدير العلاقة على الأرض، وهو ما سيعني أن الدولة الفلسطينية بأية حال ستكون ذات حدود وطبيعة مؤقتين، وقد تتحول هذه الترتيبات المؤقتة إلى التزامات مقدسة وثابتة.

ثمة نقاش إسرائيلي حول الرد الأحادي المحتمل على الذهاب الفلسطيني لحلول أحادية عبر التوجه للمؤسسات الدولية.

٣- توجه الحل الدائم – اتفاق دائم

ينطلق مؤيدو الحل النهائي في صفوف الإسرائيليين من الادعاء أن هذا الحل هو الصيغة التي يمكن أن يتوصل إليها الفلسطينيون والإسرائيليون في النهاية، لهذا لا مفر من الذهاب إليه بشكل كامل ومرة واحدة، ويضيف مؤيدو هذا الحل ان الوقت يلعب ضد إسرائيل وان الاستمرار بالوضع القائم او الذهاب إلى حلول مرحلية سوف يقلل مساحة المناورة السياسية في المستقبل وسوف يضعف شروط التفاوض الإسرائيلي، وان على إسرائيل استغلال تفوقها لكي تحدد وبشكل نهائي نهاية الصراع وحله مرة واحدة.[٤٩] كما أن الإسرائيليين ليسوا وحدهم في المفاوضات فالجانب الفلسطيني عموما والرئيس محمود عباس خصوصا مثابرون في مطلب التفاوض على الحل النهائي وليس الحلول المرحلية، وتشكل هذه النقطة إحدى النقاط المبدئية الأساسية بين نتنياهو وأبو مازن.[٥٠]

يشير الجنرال والخبير الاستراتيجي افرايم ليفي ان أبو مازن يفضل الذهاب إلى الحل الدائم، ويصر على ذلك بالذات بسبب وجود حكومة يمين، فهو يدرك ان هذه الحكومة قد تعارض إقامة دولة فلسطينية. ويعتقد ليفي ان السلطة الفلسطينية طالبت إسرائيل بتجميد الاستيطان ليس تماهيا مع الموقف الأميركي فقط، بل لأن السلطة تريد التفاوض دون تغيير الأمر الواقع على الأرض، وبسبب أنها قامت بتنفيذ تعهداتها في خارطة الطريق وفي المقابل لم توقف إسرائيل الاستيطان كما نصت عليها الخارطة، ويعتقد ليفي أن الفلسطينيين سوف ينفذون خطتهم بالحصول على اعتراف بالدولة الفلسطينية من دول العالم إذا ما أصر نتنياهو على مواقفه التفاوضية، وينفذون مشروع سلام فياض

رغم تراجع التأييد لها في النخبة السياسية الإسرائيلية، إلا أن فكرة الحل الدائم المتفق عليه ما زالت تحظى بتأييد قطاع مهم في السياسة الإسرائيلية.

في إقامة الدولة خارج التفاوض.[٥١] لهذا السبب فان العالم رفض السلام الاقتصادي الذي اقترحه نتنياهو كبديل للسلام السياسي إذا صح التعبير، لأنه يحمل في طياته سلاما مرحليا وليس سلاما دائما، إلا انه في المقابل رحب بالسياسات الفلسطينية الداخلية التي تقوم بها السلطة لبناء الدولة.[٥٢]

رغم التآكل الواضح في الدعم الإسرائيلي لفكرة الحل الدائم وصعود أفكار مختلفة تنضوي ضمن مفهوم الحلول المؤقتة التي يتم خلالها ترحيل القضايا العالقة والالتفاف على المطالب الفلسطينية وفق أقل الضرر من منظور إسرائيلي، فإن فكرة الحل الدائم ما زلت تحظى بدعم متواصل من ألوان الطيف السياسي الإسرائيلي دون أن يعني هذا وجود اتفاق حول ماهية هذا الحل الدائم. والحل الدائم يعني توصل إسرائيل لاتفاق يقبله الفلسطينيون يقوم بتسوية كل القضايا العالقة ويتنازل بموجبه الفلسطينيون عن مطالبهم ويقبلون بما تم الاتفاق عليه على أنه الحل التاريخي لهذه المطالب ويتم الإعلان عن إنهاء المطالب والصراع.

مزايا الحل الدائم المتفق عليه وفق دعاته: المجتمع الدولي يريده. إسرائيل بحاجة لاتفاق للتوطن في المنطقة. الوقت ليس في صالح إسرائيل. الصراع مكلف لها.

تتمتع فكرة الحل الدائم عند أوساط مؤيديها بأهمية كبيرة لجملة من المعطيات:

أولاً، ثمة دفع دولي واضح تقوده القوى الكبرى خاصة حلفاء إسرائيل يعبر عن رغبة حقيقة في إنهاء الصراع المزمن في المنطقة. فالبحث عن حلّ دائم كان السمة الأبرز في كل المشاريع والتصورات التي قدمت لتهدئة الوضع في الشرق الأوسط.

ثانياً، إن مستقبل إسرائيل مرتبط بمقدرتها على أن تكون جزءاً طبيعياً من محيطها وهو ما لن يتحقق لها دون أن تتوصل لحلول تاريخية دائمة مع جيرانها تسوي فيها كل القضايا العالقة. فقط من شأن الحل الدائم أن يفتح الطريق أمام اندماج إسرائيلي حقيقي خاصة على الصعيد الاقتصادي في المنطقة. وهو سيوفر فرصا مهولة لتطوير الاقتصاد والسياحة والتعاون الإقليمي.[٥٣]

ثالثاً، إن حلاً دائماً يعطي للفلسطينيين استقلالهم ودولتهم الخاصة ويشبع رغبتهم في ممارسة سيادتهم وتقاسمهم للقدس وتسوية ما بشأن ملف اللاجئين (دون عودتهم إلى إسرائيل) من شأنه أن يسكن الجراح الدامية في ذاكرة المنطقة وينهي مطالبهم التي تشكل مصدر الأزمات فيها.

رابعاً، كل تأجيل في حل الصراع وكل الطرق المختلفة في البحث عن بدائل غير دائمة تزيد من تعقيد الوضع وتنتج أوضاعاً لا تساهم في حلّ الأزمات بل في تأجيلها وتحويلها لقنابل موقوتة يجب على إسرائيل التعامل معها في المستقبل، ولأن

المستقبل غير مضمون إذ إن الترتيبات الدولية قد تختلف كما قد تختلف موازين القوى الإقليمية حتى، فإن من مصلحة إسرائيل هي في البحث عن حلول دائمة حتى لو كانت مكلفة.

خامساً، إن استمرار الصراع سيكون مكلفاً لإسرائيل وقد يترتب عليه المزيد من تدهور علاقاتها مع العالم وحتى مع حلفائها، واستطلاعات الرأي غير مبشرة في ذلك بجانب تزايد مؤشرات نزع الشرعية عن إسرائيل كدولة لليهود.

وعليه فإن إنهاء الصراع سيعني أن إسرائيل تتخلص من كل الأعباء التي ترافقت مع قيامها وتوطن نفسها في المنطقة وتستقر بعد عقود ستة ونيف من الصراع. ما عدا ذلك فإن إسرائيل ستواجه مخاطر إستراتيجية كبرى في المستقبل قد تهدد وجودها. فمن ناحية إستراتيجية وحده الحل الدائم والمتفق عليه يمكن أن يجلب لإسرائيل ضمانات دولية تجعل فرص الانتقاص من مكانتها وشرعيتها غير ممكنة بأية حال من الأحوال.

٤- حل الدولتين

قطاع لا يستهان به من الإسرائيليين في صفوف اليمين لا زلوا يعتقدون أن الدولة الفلسطينية بأي شكل كانت تشكل خطراً وجودياً على إسرائيل

تعود جذور القبول الإسرائيلي لحل الدولتين في العصر الحديث إلى القلق الديمغرافي من تقلص عدد اليهود على أرض فلسطين مقابل الانفجار السكاني العربي سواء داخل الخط الأخضر أم في الضفة الغربية وقطاع غزة.

فقط إقامة دولة فلسطينية خاصة بالفلسطينيين يمكنه أن يعفي إسرائيل من مسألة اللاجئين عبر تحميل الدولة الجديدة مسؤولية توطين لاجئيها وربما مساعدتها في التكاليف المادية. إن غياب دولة فلسطينية سيعني أن هؤلاء اللاجئين سيظلون يتطلعون للعودة إلى داخل إسرائيل بوصفه حقاً لهم. فقط مع إقامة الدولة الفلسطينية فإن هذا الحق سيصير مشكوكاً فيه، إذ إن الأصل وفق الفهم الدولي أن يعود المرء إلى الدولة التي سيحمل جنسيتها وهو مواطن طبيعي فيها. وعليه سيسهل على إسرائيل تسويق هذه الأفكار دولياً لتحويل الضغط الخارجي على الدولة الجديدة في تحمل مسؤولياتها تجاه اللاجئين. حتى إن حل الدولتين ذاته وكما هو متفق بين أقطاب دعاته لن يتم دون ترتيبات نهائية تنهي ملف اللاجئين. أما كل الحلول الأخرى فلن تحل هذه القضية الشائكة.

بالطبع ثمة قطاع لا يستهان به من الإسرائيليين في صفوف اليمين لا زالوا يعتقدون أن الدولة الفلسطينية بأي شكل كانت تشكل خطراً وجودياً. فهذه الدولة، حتى لو كانت منزوعة السلاح، ستمثل خطورة عالية لذا فإن الأفضل أن لا توجد دولة بالمطلق. [٥٤] يعتقد الجنرال ايلاند في بحثه عن بدائل لفكرة الدولتين، ان حل الدولتين أصبح يشكل

«معادلة صفرية» للطرفين، بمعنى أن تحقيق هذه الحل سيضر مصالح طرف معين ولا يمكن ان يحقق هذا الحل مصالح الطرفين، ويضيف ايلاند ان حل الدولتين لم يكن كذلك في الماضي إلا أن التطورات السياسية والتاريخية أدت إلى تحويل هذا الحل إلى معادلة صفرية، ويعتقد ان حل الدولتين سيؤدي إلى عدم استقرار في المنطقة ويقترح بدل الذهاب إلى حل الدولتين إقامة فدرالية أردنية فلسطينية. [٥٥]

ويعتقد البروفسور افرايم عنبار مدير مركز بيغن- سادات للدراسات الإستراتيجية ان منظومة الدولتين قد فشلت، وظهر فشلها منذ البداية وليس بسبب التطورات السياسية الأخيرة، بل لأن ثمة افتراضين خاطئين خلفها، الأول: ان تسوية تاريخية بين الحركة الوطنية الفلسطينية والحركة الصهيونية في متناول اليد، والثاني: وهو انه اذا سنحت للحركة الوطنية الفلسطينية فرصة بناء دولة فإنها ستفعل ذلك، وهو في اعتقاد عنبار غير صحيح. [٥٦] يتماهى عنبار مع الرواية الصهيونية التقليدية التي لم تقنع العالم والتي تدعي ان الفلسطينيين «لم يفوتوا فرصة للخسارة»، أي كانوا دائما يرفضون التسوية للحصول على الدولة، ويحمل عنبار القيادة الفلسطينية سبب فشل الفلسطينيين في الحصول على دولة. وتكمن أهمية أقواله أن التشكيك في منظومة الدولتين بدأ يتسارع في داخل النخبة الإستراتيجية والفكرية الإسرائيلية ولكن مقابل ذلك لم يكن تنامي دعم فكرة الدولة الواحدة بل البحث عن مخارج لا تعطي دولة للفلسطينيين. مما يقود للاستنتاج بأن الهروب الكبير الذي تبحث عنه هذه الأطروحات هو الهروب من حق الفلسطينيين السياسي في دولة وليس تعذر تحقيقها. . ويتفق عنبار مع ايلاند بأن الحل الأفضل لإسرائيل في هذه المرحلة هو الذهاب إلى حلول إقليمية أي العودة إلى الحلول الفدرالية التي اقترحت في السبعينيات، حل الفدرالية الأردنية او المصرية، لان ايلاند وعنبار يعتقدان ان إسرائيل لا يجب أن تتحمل وحدها مسؤولية حل الصراع وحل القضية الفلسطينية.

التشكيكات في منظومة الدولتين بدأت تتسارع في داخل النخبة الاستراتيجية والفكرية الإسرائيلية ولكن مقابل ذلك لم يتنامَ دعم فكرة الدولة الواحدة بل البحث عن مخارج لا تعطي دولة للفلسطينيين.

إن البديل الذي صار يتنامى في المؤسسات البحثية وإن بشكل واهن ولكن ثابت لفكرة حلّ الدولتين هو الدولة الواحدة ثنائية القومية، ما يعني انهيار المشروع الصهيوني وفتح المجال أمام هيمنة عربية على الأرض. فتراجع فكرة الدولتين بالنسبة للعالم الخارجي لا يمكن أن يلغي المطالب الفلسطينية التي ينظر إليها العالم بتعاطف على أنها حق فلسطيني وفق منظومة حق كل شعب في تقرير مصيره، وعليه يجب البحث عن مخرج يمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة هذا الحق. وليس البديل عن حل الدولتين بأقل خطورة منه على مستقبل الشعب اليهودي. وعليه فعلى إسرائيل أن تلجأ لهذا الخيار لأن كل الخيارات الفردية والأحادية لن تكون ذات جدوى على المدى البعيد.

٥- حل الدولة الواحدة

فكرة الدولة ثنائية القومية قديمة لكنها لا تحظى بدعم واسع في المجتمع الإسرائيلي.

يعود حل الدولة الواحدة إلى جذور تاريخية عميقة في الفكر السياسي اليهودي ظهر مع بداية الانتداب البريطاني على فلسطين، وكان يهودا ماغنس، أول رئيس للجامعة العبرية، المنظر الأساسي للدولة ثنائية القومية،[٥٧] وبقي لهذا التيار حضور هامشي جدا في المشهد السياسي الإسرائيلي بشكل عام، وكان حاضرا بالأساس على يسار الخارطة السياسية الإسرائيلية، اما اليمين فلم يكن يتحدث عن دولة ثنائية القومية بل دولة إسرائيلية على «ارض إسرائيل التاريخية». [٥٨]

شهدت الفترة التي أعقبت انتفاضة الأقصى في عام ٢٠٠٠، ظهورا مجددا لفكرة الدولة الواحدة في الجانب الإسرائيلي قادها مفكرون وكتاب إسرائيليون مثل ميرون بنفينستي وحاييم هنغبي الذين باتوا ينظرون للدولة الواحدة كبديل بدأ يفرض نفسه على الواقع الإسرائيلي–الفلسطيني. [٥٩] وفي مقال فكري مطول نشره بنفينستي في نهاية العام ٢٠٠٩ عاد وأكد على ضرورة تبني خيار الدولة الواحدة لأنه الحل الأكثر واقعية لحل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني[٦٠]. وقد اعقب مقال بنفينستي كتاب قام بتأليفه المفكر الإسرائيلي اليساري البروفسور يهودا شنهاب من جامعة تل أبيب حول الدولة الواحدة،[٦١] والكتاب عبارة عن رؤية فكرية كاملة لحل الصراع من خلال حل الدولة ثنائية القومية، ويشير شنهاب في كتابه ان حل الدولة الواحدة تحول إلى الحل الأكثر واقعية وأخلاقية للصراع، فهو يضمن حقوق الطرفين اليهودي والفلسطيني في كل البلاد. [٦٢]

يتضح حتى الآن ان التنظيرات السياسية الأساسية حول الدولة الواحدة جاءت من اليسار الإسرائيلي الراديكالي، الا انه وبعد خطاب بار إيلان وقبول نتنياهو بشكل مبدئي لحل الدولتين، بمعنى إعطاء سيادة فلسطينية على أجزاء من «ارض إسرائيل»، طرأت تحولات داخل اليمين الإسرائيلي الذي بدأت تيارات في داخله تتحدث عن الدولة ثنائية القومية، ولكن من خلال الحفاظ على الطابع اليهودي للدولة. وتتلخص أفكار اليمين الإسرائيلي في ضم المناطق الفلسطينية في الضفة الغربية إلى السيادة الإسرائيلية وإعطاء الجنسية والمواطنة الإسرائيلية للسكان الفلسطينيين في اطار الدولة اليهودية. [٦٣] يشير صعود هذا التيار إلى حقيقة ان اليمين الإسرائيلي بدأ يدرك تأثير بقاء الاحتلال على إسرائيل كدولة ومجتمع، وبات يدرك انه يقف أمام ثلاثة خيارات، أما ابقاء الوضع القائم فسيتحول هذا الواقع إلى حالة من الابرتهايد، وإما أن يضم الضفة الغربية إلى إسرائيل وذلك يتطلب إعطاء السكان الفلسطينيين الجنسية الإسرائيلية بكل ما يحمل ذلك من مدلولات سياسية واجتماعية واقتصادية، او إعطاء الفلسطينيين دولة مستقلة

برزت للسطح وبقوة في عقل اليمين في السنوات الأخيرة فكرة الدولة الواحدة التي يكون فيها الفلسطينيون أقلية في دولة يهودية.

وبذلك يتم الحفاظ على يهودية الدولة ولكن سيكون ثمن ذلك التخلي عن أجزاء من «أرض إسرائيل» وتفكيك المستوطنات.

تتلخص أفكار اليمين في ضم أجزاء واسعة من الضفة الغربية لإسرائيل ومنح سكانها جنسية مع حقوق مدنية وسياسية متفاوتة وعلى فترات زمنية طويلة تمتد لأكثر من عشر سنين.

كان اقتراح الجنرال موشيه آرنس الذي شغل منصبي وزير الدفاع ووزير الخارجية سابقاً بضم الضفة الغربية إلى إسرائيل ومنح سكانها الجنسية الإسرائيلية الأكثر إثارة للجدل. وفي مقالته بعنوان «هل يوجد خيار آخر؟» يقول آرنس بأنه على غير التوقعات البائسة التي تسمع من أن السيادة الإسرائيلية على الضفة الغربية ستقود لنهاية دولة إسرائيل فإنها لن تعني أيضاً نهاية الحكم الديمقراطي في إسرائيل. لأن من ينتظر توقيع اتفاق مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس سيصاب وحده بالإحباط. والسؤال الأساسي بالنسبة لآرنس هو أن ضم سكان الضفة الغربية سيزيد تعداد السكان المسلمين في إسرائيل إلى ٣٠ بالمائة وهو ما سيعني رفع مستوى التحدي الذي تواجهه إسرائيل.

فهو لا يرى فرصة لتحقيق السلام ضمن الظروف المعطاة لأسباب عديدة تقول إن خيار التفاوض لن يكون مجدياً. كما أن الحل الأردني (ضم الضفة الغربية للأردن) رغم كونه مفضلاً وأثيراً إلا أنه صعب مع عدم رغبة الأردن في ذلك. والحل الأنسب في ذلك وللتخلص من أزمة الاحتلال والعبء الأخلاقي بالنسبة لمن يعانون منه هو تطبيق السيادة الإسرائيلية على الضفة ومنح سكانها جنسية تمكنهم من التصويت في الانتخابات. ويظل التحدي الأكبر الذي ستواجهه إسرائيل هو كيفية إدماج هؤلاء المواطنين الجدد في نسيج المجتمع! وهو ما يجب على الساسة الإسرائيليين البحث فيه. في المحصلة فإن إسرائيل لن تكف عن الوجود بضم هؤلاء السكان على الرغم من اختلال بنيتها السكانية ولن تكف عن كونها ديمقراطية وستتوقف المطالب بإنهاء الاحتلال.[٦٤] أما من يخافون من تحول إسرائيل إلى دولة ثنائية القومية فهي كذلك بالفعل كما يقول آرنس، ففيها ٢٠ بالمائة من غير اليهود ويتمتعون بالحقوق السياسية والأمر لن يختلف كثيراً.

شجع انفصال غزة وخروجها من المعادلة السياسية مع الضفة الغربية مثل هذه الأطروحات، إذ أن رمي غزة لمصيرها خفف من عبء ضم مناطق الضفة الغربية الديمغرافي.

عضو الكنيست من الليكود تسيبي حوطبلي أطلقت عام ٢٠٠٩ حملة في الكنيست تحت شعار «البديل لحل الدولتين» وطالبت بمنح المواطنة الإسرائيلية بشكل تدريجي للفلسطينيين. قالت حوطبلي:

«علينا العودة والحديث بلغة الحقوق . . . اذا تحدثنا من خلال ادعاءات أخرى ولم نجب الفلسطينيين بلغة الحقوق، أي حقنا الأخلاقي على البلاد، فسنخسر . . . على الادعاء الأخلاقي ان يكون أساس الخطاب، علينا الحديث باسم الأخلاق اليهودية المرتبطة بجذورنا وتاريخنا».[٦٥]

وفي مؤتمر القدس في شباط ٢٠١٠ وقفت حوطبلي لتنادي بذلك في ندوة بعنوان

«حل الدولتين وربما الثلاثة وربما الواحدة». لكن حوطبلي اشترطت ذلك بسن قانون إسرائيلي أساسي ينص على أن الدولة تبقي يهودية. «عندها سيكونون (تقصد العرب) في أفضل الحالات أقلية من ٣٠ بالمائة. وسترتب علينا القيام بمهمة وطنية تتمثل في جلب مليون يهودي من الغرب إلى إسرائيل».

وكان رئيس الكنيست رؤوبي ريبلين قال بأنه يفضل منح الجنسية الإسرائيلية للفلسطينيين على تقسيم البلاد. وتبرير ريبلين المبطن أيضاً أن تحقيق السلام وفق الصيغ المطروحة حالياً غير ممكن، وأنه من الأفضل البحث عن سبل إنهاء الاحتلال دون تقسيم البلاد وعدم ضمان أمن إسرائيل.

وكانت الفكرة قد بدأت تظهر في أوساط اليمين المتشدد مبكراً في السنوات الأخيرة حيث دعا المدير العام للمجلس الاستيطاني في الضفة الغربية ومدير مكتب نتنياهو السابق أوري أليتسور إلى البدء بعملية منح الفلسطينيين بطاقة هوية زرقاء ورقماً أصفر لمركباتهم وإدماجهم في نظام التأمين الوطني والتصويت في انتخابات الكنيست. أيضاً الناطق بلسان المجلس الاستيطاني سابقاً قال في لقاءات مشتركة مع الفلسطينيين بضرورة وجود دولة واحدة يسافر فيها ابن المستوطن مع الطفل الفلسطيني في حافلة واحدة. وفق يهودا شنهاب فإن المستوطنين قد يكونون الأكثر استعداداً لتقبل فكرة الدولة الواحدة ومشاركة السيادة لأنهم ببساطة لا يريدون أن يفقدوا بيوتهم جراء أية عملية سلام، وهم وبعبارة أخرى يعيشون مع الفلسطينيين في أجواء صعبة لن تكون ترتيبات الدولة الواحدة إلا جنة بالنسبة لها.[٦٦]

على إسرائيل أن لا تنتظر أن يفرض عليها حل قد لا يصب في المحصلة النهائية في مصلحتها، بل عليها أن تبادر لخلق الحلول التي تحد من مخاطر ذلك.

ويصر أصحاب هذه الأفكار أن دعاة حل الدولتين ضحايا لتفكير رغبوي هو المسؤول عن استمرار الأزمة.[٦٧] ومنطق هؤلاء أن على إسرائيل أن لا تنتظر أن يفرض عليها حل قد لا يصب في المحصلة النهائية في مصلحتها بل عليها أن تبادر لخلق الحلول التي تحد من مخاطر ذلك، كما علت حوطبلي مواقفها.

وكما يمكن للمتابع أن يقرأ بين السطور فإن ثمة رغبة في البحث عن واقع مركب تتحلل فيه إسرائيل من عقدة احتلال شعب آخر وحكمه بالقوة، كما يتمتع السكان الفلسطينيون بحقوق سياسية تمكنهم من المساهمة في حياتهم العامة لكن دون أن يقرروا في القضايا المصيرية في الدولة الواحدة.

ثمة تحول مفاهيمي في مقاربة بعض أقطاب اليمين للأزمة ولا يمكن تصويره على أنه نضوج وتطور طبيعي لأن ما يطرح يتنافى مع كاتدرائيات الأفكار الكبرى التي كان يطرحها اليمين. فالأفكار الجديدة هي استجابة للحالة الراهنة خاصة عزلة إسرائيل

وموقف المجتمع الدولي من الاحتلال وضرورة تجاوز ذلك والخروج من الجمود.[٦٨]

الذي يقلق أوساطا كثيرة في اليمين هو كيف يمكن تجاوز الضغوط والبحث عن حل دائم لا تضطر فيه إسرائيل إلى خسارة مناطق حيوية ومهمة مثل الضفة الغربية وتفكيك الاستيطان وتآكل أرض إسرائيل، وعلى الرغم من ذلك عدم الحصول على الأمن لأن كيانية فلسطينية في الضفة الغربية ستكون كارثة على الأمن القومي الإسرائيلي واليمين برمته غير مستعد للتفكير في ذلك، إذ إنها تعني نهاية حلم دولة إسرائيل بالنسبة له، لذا لا بد من البحث عن بدائل ستمنح إسرائيل فرصة الاستمرار في حكم الضفة الغربية بل وتصبح هذه المناطق «التوراتية» جزءاً أصيلاً وبإرادة الجميع ودون منافسة على الشرعية وفي الوقت نفسه لا توصف إسرائيل بأنها دولة محتلة. وبالتجربة وفق هذا المنطق فإن الانسحاب والاختباء خلف الحدود الدولية كما يطلب اليسار لن يساعد إسرائيل بل يديم الصراع مع الفلسطينيين. وكما يقول يوسف ألفير رئيس الموساد السابق إن هذه الدعاوي تكشف حقيقة محاولة اليمين للتصدي لفرصة التخلي عن الضفة الغربية.[٦٩]

الدولة الفلسطينية خطرة على الأمن القومي وعلى وحدة أرض إسرائيل وعليه على إسرائيل أن تبحث عن طرق تمكنها من حكم الضفة الغربية دون أن تكون قوة احتلال. وبذلك فإن أطروحات الدولة الواحدة ليست بأكثر من التفاف على فكرة الاحتلال وصورة مجملة له.

وعليه فإن البعد الحقيقي لكل هذا النقاش اليميني يدور حول سبل رفع صفة احتلال عن الوجود الإسرائيلي في الضفة الغربية. والثمن باهظ لكنه واجب الدفع إذا أرادت إسرائيل أن تحافظ على الوضع القائم ويتمثل في منح السكان الفلسطينيين صفة مواطن. وعليه نجد أن بعض دعاة هذا الطرح يضيفون شروطاً قاسية تتعلق بفكرة التجنيس مثل سن قانون يقر بيهودية الدولة رغم وجود أكثر من ٣٠ بالمائة من مواطنيها العرب وجلب ملايين اليهود الجدد لموازنة التشوه الديمغرافي والحديث عن الدمج قبل التجنيس. البعض، وبسبب مخاطر ارتفاع معدلات الولادة في المجتمع الفلسطيني وبالتالي تحول الفلسطينيين إلى أغلبية، يفضل البعض وضع كوابح لفكرة منح الجنسية لسكان الضفة الغربية من خلال منحها تدريجياً ومشروطة بالولاء للدولة اليهودية والخدمة العسكرية والمدنية. وبعبارة أخرى فإن ما يقترحه هؤلاء أمثال حنان بورات هو أن قلة قليلة من الفلسطينيين سيكون لهم الحق في التصويت وفي المستقبل البعيد فقط.[٧٠] فالدفاع عن وجود الدولة صار يجب أن يضمن التفكير في شرعيتها، فوفق أحد تبريرات حوطبلي فإن العالم يناقش شرعية الدفاع عن عسقلان وسديروت وليس شرعية المستوطنات، أي شرعية إسرائيل. وبحسب حوطبلي فإنه قبل إزالة علامة الاستفهام عن الضفة الغربية لا بد أن يمر جيل أو أكثر يتم فيه إدخال رموز الدولة في الدستور، وذلك لضمان نقاء يهودية الدولة على المستوى الإدماجي.

ولا يتحدث اليمين المتطرف عن الدولة الواحدة التي يتحدث عنها دعاة الدولة

ثنائية القومية بل يقصدون دولة تضم الضفة الغربية إلى إسرائيل وتستبعد غزة. وعليه فإن واحداً من أهم التحولات التي دفعت فكرة الدولة اليهودية بضم أجزاء من الضفة الغربية وبعض سكانها هو خروج غزة من المعادلة لأنه مع وجود غزة (مليون ونصف مليون نسمة) فإن التفوق الديمغرافي اليهودي لن يتحقق. في الوضع الحالي فإن الحديث بعد ضم الضفة الغربية يدور عن ٥,٨ مليون إلى ٣,٨ وهو ما سيعني الحفاظ على إسرائيل كدولة يهودية. وهو المنطق الذي دفع به آرنس بقوة حين قال إن إسرائيل دولة ثنائية القومية بأقلية ٢٠ بالمائة عربية وهي مع ضم الضفة الغربية ستواصل كونها دولة يهودية بأقلية عربية وإن كانت اقتربت من ٤٠ بالمائة، ليس من فرق كبير. ويفرق أقطاب اليمين من حملة هذه الفكرة بين ما يدعون إليه وما يدعو إليه اليسار من دولة واحدة لشعبين حيث أنهم يصرون على الطابع اليهودي للدولة حيث يكون الفلسطينيون أقلية تعيش مع أغلبية يهودية. [٧١]

تراجع التأييد لمبدأ الأرض مقابل السلام لصالح تأييد الحلول من طرف واحد. كما ازدادت المعارضة الشعبية لوقف الاستيطان.

ومن مزايا ذلك أن إسرائيل ليست مضطرة لتقديم تنازلات إضافية قد تعرض أمنها للخطر وتحول الضفة الغربية إلى غزة جديدة. كما ستواصل إسرائيل الاستيطان في الضفة الغربية وبحرية أكبر. وسيتوقف المجتمع الدولي عن معاداة إسرائيل بسبب سياساتها في المناطق.

رابعاً، مواقف الرأي العام الإسرائيلي

انعكست جملة التحولات هذه والممارسة السياسية اليومية في إدارة ملف المفاوضات على الرأي العام الإسرائيلي أو كأنها كانت تتويجاً للتحول الكبير الذي حدث في أوساطه. ولكن يكون مفاجئاً، والحال كذلك أن استطلاعات الرأي تشير إلى أن الرأي العام في إسرائيل أصبح يميل إلى تبني مواقف يمينية متشددة بالنسبة لحل الصراع، وبدأت معدلات معارضة معادلة الأرض مقابل السلام تزداد في السنوات السابقة لصالح الأفكار الأحادية التي تمت الإشارة لها سابقاً. مثلاً في العام ٢٠٠٥، أيد ٤٨٪ من الجمهور الإسرائيلي حل الصراع من خلال معادلة الأرض مقابل السلام. تراجع التأييد إلى ٢٨٪ في العام ٢٠٠٩، أما الذين كانوا يعارضون هذه المعادلة فقد كانت نسبتهم تصل إلى ٣٨٪ في العام ٢٠٠٥، ليصلوا سنة ٢٠٠٩ إلى ٦٠٪. [٧٢]

رغم أن نسبة كبيرة من الإسرائيليين لا يؤيدون إخلاء المستوطنات، لكن قسماً كبيراً منهم لا يرغب أن يؤدي هذا إلى تصادم مع الإدارة الأميركية. فهم مع دفع ثمن إذ اقتضى الأمر.

إلى جانب معارضة الجمهور الإسرائيلي الزائدة لمعادلة الأرض مقابل السلام، فان معارضتهم تزداد لحلول تشمل تفكيك المستوطنات حتى الصغيرة والنائية منها. يوضح الجدول التالي تطور مواقف الجمهور الإسرائيلي من هذا الموضوع.

تطور مواقف الجمهور الإسرائيلي من قضية المستوطنات (٪)[٧٣]

	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٩
عدم تفكيك المستوطنات تحت أي ظرف من الظروف	٢٧	٢٨	٣٦	٤١	٤٢
تفكيك المستوطنات الصغيرة والنائية	٥٧	٥٢	٤٦	٤٥	٤٣
تفكيك كل المستوطنات بما في ذلك الكتل الاستيطانية الكبرى	١٦	٢٠	١٨	١٤	١٥
إجمال	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

في قضية الاستيطان تكشف الاستطلاعات أن الاستيطان من ناحية المبدأ يلقى ترحاباً. فقد أشار الاستطلاع نفسه إلى ان ٤٢٪ من اليهود يعارضون توسيع المستوطنات، بينما يؤيد ذلك ٤١٪، على شرط أن لا يؤدي ذلك إلى صراع مع الإدارة الأميركية، ويؤيد ١٧٪ من المجتمع اليهودي توسيع الاستيطان بدون أخذ الموقف الأميركي بعين الاعتبار، ويؤيد ٧٧٪ من اليهود قانون الإخلاء مقابل التعويض فيما يعارضه ٢٣٪.

ما زلت فكرة الدولة الفلسطينية كأساس لإنهاء المطالب الفلسطينية تحظى بقبول كبير في المجتمع الإسرائيلي رغم تراجع الدعم لفكرة الأرض مقابل السلام.

تدل نتائج الاستطلاع حول مواقف الجمهور اليهودي من الاستيطان في الضفة ان هذا الجمهور يحدد مواقفه من خلال الوقائع على الأرض، فهو لا يعارض الاستيطان الكبير أو الكتل الاستيطانية بل يعارض توسيعها إذا أدى الأمر إلى صراع مع الإدارة الأميركية، بمعنى إذا كان الاستيطان لا يؤدي إلى دفع ثمن فان الجمهور اليهودي سيؤيده.

وتقترب النسب المختلفة للاستطلاعات حول الموقف من المستوطنات فهي تدلل بشكل ثابت على وجود قطاع كبير من الإسرائيليين لا يؤيد إخلاء المستوطنات. ففي التقرير الذي أصدره المعهد الإسرائيلي للديمقراطية ضمن «مقياس الديمقراطية الإسرائيلية» للعام ٢٠٠٩، قال ٤٨٪ من اليهود إنهم يعارضون إخلاء مستوطنات في إطار الحل النهائي مع الفلسطينيين، مقابل ٣٧٪ مستعدون لإخلاء مستوطنات نائية في إطار الحل النهائي، فيما أبدى ١٥٪ استعدادهم لإخلاء كل المستوطنات اليهودية في إطار التوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين.[٧٤]

جدول يبين مواقف اليهود من إخلاء المستوطنات حسب التوجه السياسي

	لا يجب الإخلاء بأي ثمن	إخلاء المستوطنات النائية فقط	إخلاء كل المستوطنات بما في ذلك الكتل الاستيطانية
يمين	٦٦	٢٩	٥
مركز	٣٩	٤٨	١٤
يسار	١٦	٤٤	٤٠

المصدر: اريان وآخرون (٢٠٠٩، ٧١).

رغم ذلك، فقد حافظ التأييد لوجود دولة فلسطينية كأساس لإنهاء الصراع التاريخي مع الفلسطينيين على جاذبيته لقطاع واسع من الإسرائيليين. لكن وكما يبين التحلل التالي فإن ثمة تحولات على رؤية المجتمع اليهودي لشكل الحل الدائم الذي يريدونه، وفي هذا السياق تشير الأبحاث العديدة التي أجريت حول موقف المجتمع اليهودي من فكرة إقامة دولة فلسطينية، إلى ارتفاع التأييد من ٢١٪ في العام ١٩٨٧، إلى حوالي ٦١٪ في العام ٢٠٠٦، فيما هبطت نسبة التأييد إلى ٥٥٪ في العام ٢٠٠٧. وفي الاستطلاع الذي اجري في العام ٢٠٠٩ أيد إقامة دولة فلسطينية ٥٣٪ من اليهود. وقد أيد في عام ٢٠٠٧ ٦٣٪ من اليهود مشروع «دولتين لشعبين». هذا الاختلاف بين نسبة التأييد العالية التي تحظى بها فكرة دولتين لشعبين وتراجع التأييد لفكرة «الدولة الفلسطينية المستقلة» قد يعود إلى ان شعار دولة فلسطينية لا زال يثير خوفا في صفوف اليهود وهو ما لا يثيره شعار دولتين، على الرغم من انه لا يوجد اختلاف جوهري بين الشعارين في الخطاب الإسرائيلي.[٧٥]

رغم التغيرات اليمينية التي طرأت على الرأي العام الإسرائيلي إلا أن مواقفه المبدئية من الحل الدائم مع الفلسطينيين لم تتغير.

وفي استطلاع أجري عام ٢٠٠٩ لمعهد ترومان للسلام في الجامعة العبرية، يتبين ان الجمهور اليهودي لم يغير مواقفه السياسية بشكل كبير فيما يتعلق بالحل الدائم مع الفلسطينيين، وحسب هذا الاستطلاع فان التوجهات السياسية للمجتمع اليهودي في موضوع إنهاء الصراع مع الفلسطينيين بقيت ثابتة خلال السنوات الأخيرة مع تغيرات طفيفة، وهو ما تدعمه الاستطلاعات المشار إليها سابقاً.

أما في قضية القدس فإن ثمة ثباتا كبيرا في مواقف الجمهور الإسرائيلي الذي يفضل الاحتفاظ بها وعدم تقاسمها مع الفلسطينيين. أشار ٦٢٪ من اليهود أنهم يعارضون ان تكون القدس عاصمة للدولتين وهي نسبة أعلى بقليل من تلك التي رأت ذات الموقف قبل الحرب على غزة عام ٢٠٠٨ حيث عارض هذا التوجه ٦٠٪.

مواقف الجمهور اليهودي من قضايا الحل النهائي قبل حكومة نتنياهو وبعدها

	قبل الحكومة		في عهد الحكومة الحالية	
	معارض	مؤيد	معارض	مؤيد
القدس عاصمة للدولتين	٦٠٪	٣٤٪	٦٢٪	٤٠٪
دولة فلسطينية منزوعة السلاح	٣٣٪	٦٤٪	٤٠٪	٥٦٪
إقامة دولة فلسطينية في الضفة وغزة وبقاء الكتل الاستيطانية	٤٨٪	٤٦٪	٤٨٪	٤٧٪

المصدر: معهد ترومان لابحاث السلام، ٢٠٠٩.

اجمال

تفاوضياً، تميز عام ٢٠١٠ بأنه العام الذي لم تجر فيه مفاوضات. وربما باستثناء المحاولات الأميركية المتعثرة لجلب الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي إلى الطاولة، وهي محاولات باءت معظمها بالفشل، فإن الملف التفاوضي لم يشهد وقائع أو احداثيات تذكر، بل ان جل الحديث كان يدور حول العملية التفاوضية ذاتها وشروطها. ومع إدراك الإدارة الأميركية بأن الفلسطينيين وصلوا لحالة التشبع من الوعود الإسرائيلية على مدار سبعة عشر عاماً ويريدون شيئاً ملموساً حاولت إدارة أوباما وضع ثقلها على نتنياهو وشركائه خاصة باراك من خلال تقديم الحوافز المغرية مقابل تجميد الاستيطان، وبالتالي إطلاق صافرة المفاوضات، وهو ما لم يتحقق لهم بسبب تعنت نتنياهو الخائف على ائتلافه. والمتابع يمكنه أن يدرك أن نتنياهو ومنذ تسلمه للحكومة رفض كل المطالب الفلسطينية بالعودة إلى ما يعرف بـ «تفاهم رايس» (٣٠/ ٧/ ٢٠٠٨)[٧٦] ووضع قائمة من الشروط المعثرة لعملية السلام من يهودية الدولة إلى رفض مناقشة ملف اللاجئين والقدس وغيرها. الأميركيون قدموا وصفة المفاوضات التقريبية وغير المباشرة وكثفوا من زيارات ميتشل وكلينتون واستدعوا أبو مازن ونتنياهو وواصلوا الهمس في أذن باراك للضغط على الحليف «بيبي» إلا أنهم وصلوا في نهاية المطاف إلى خلاصات قاسية جوهرها أن نتنياهو لن يقدم شيئاً وأن باراك مراوغ ولا يؤثر على حليفه، وأن أبو مازن لا يستطيع العودة للمفاوضات بعد أن صعد على شجرة الاستيطان.

كان عام ٢٠١٠ عام اللا مفاوضات.

وبكلمات أخرى، فبسبب مواقف نتنياهو وحلفائه في الائتلاف فإن عملية المفاوضات ظلت حبيسة النقاش حول ماهيتها ومدتها ولم يتم التطرق بشكل جدي إلى القضايا الجوهرية، ونجح نتنياهو إلى حدّ كبير في إضاعة الوقت، رغم فشله في

صد الهجمة الفلسطينية بخصوص ملف الاستيطان. ولم يبرح مربعه الأول في ملف الاستيطان ولم يغامر بالتجميد رغم العروض الأميركية المغرية وتحلل من كل ما أبدى سابقاً أنه مستعد للتفكير فيه.

يبدو مستقبل ملف المفاوضات غائماً في السنة المقبلة، إذ إن نتنياهو سيواجه صعوبة حقيقية وتحدياً كبيراً في الحفاظ على ائتلافه الحالي خاصة بعد ان تفكك حزب العمل، يضاف إلى ذلك أن تركيبة الائتلاف الحالي لن تمكن نتنياهو من تقديم شيئ حتى لو سلمنا جدلا انه يرغب بذلك. فكما دلل التحليل الخاص بمواقف أعضاء السباعية فإن ثمة رفضا لتقديم «تنازلات» في القضايا الجوهرية التي ينتظر العالم أن يسمع رأي نتنياهو فيها. هذا إضافة إلى عدم رغبة نتنياهو ترك قواعده في اليمين بشكل كامل لأنه يدرك بأن ثمة من هو جاهز لملئ الفراغ وليبرمان ليس بعيداً عن ذلك. وعليه فقد يفضل نتنياهو الوضع الحالي رغم إدراكه صعوبة الاستمرار في اللعبة وفق الشروط ذاتها، فهو سيعمل على إطالة عمر ائتلافه وسيلجأ إلى شن هجوم دبلوماسي عنيف على السلطة الفلسطينية للحد من انتصاراتها الدبلوماسية المتعلقة بالاعتراف بالدولة، وهو يدرك بأن واشنطن لن تجرؤ على عدم نقض أي قرار في مجلس الأمن لا يتعلق بذلك.

الإدارة الأميركية أحبطت مع نهاية العام من نتنياهو ومن باراك.

نتنياهو لا يريد شيئا سوى أن يظل الساحر الذي يمسك كل الكرات بيده ولا تسقط منه واحدة في الهواء وفي ذات الآن يغني أغنية تسلي الجميع. الهجوم الذي أطلق نتنياهو بوادره في مطلع العام حين أشار إلى أن العام ٢٠١١ سيكشف ان الفلسطينيين يرفضون السلام وأنهم غير جاهزين للحديث عن السلام وهم لا يرغبون في أكثر من التحريض ضد إسرائيل. وهو قد يمارس ضغوطاً شديدة على أوباما خاصة أن الأخير سيبدأ منذ منتصف العام التفكير في الولاية الثانية وسينشغل مع نهاية العام في التحضير لها، بجانب تزايد قوة الجمهوريين في المؤسسة التشريعية بعد التجديد النصفي في تشرين الثاني الماضي.

كما أن التحولات الدراماتيكية التي حدثت في مصر سترمي بثقلها على علاقة نتنياهو بإدارة البيت الأبيض. أحد أهم نتائج هذه التحولات الكابوسية بالنسبة لإسرائيل هو أنها أثبتت لواشنطن ان هناك حليفا واحدا ووحيدا في الشرق الأوسط يمكن الركون إليه دائماً هو تل أبيب. هذا سيعني، كما يتوقع نتنياهو في خلواته، أن يخفف الضغط الأميركي عليه في ملف المفاوضات. وأول ثمار هذا ربما كان استخدام الولايات المتحدة لحق النقض لإجهاض قرار في مجلس الأمن يدين الاستيطان يوم ١٨/ ٢/ ٢٠١١.

بيد أن ما حدث في مصر قد يعني عكس ما يرغب نتنياهو، إذ إن واشنطن لا تستطيع

رمي مصر خلف ظهرها وهي معنية بالحكومة المصرية القادمة. ولأن موجة التحولات أكبر من مصر فهي قد تشمل دولاً عربية أخرى فإن واشنطن ربما تجد نفسها بحاجة لإعادة تقييم علاقاتها مع الحكومات الجديدة، ما سيعني تقليل «المحبة» العالية الممنوحة لإسرائيل. ويبقى أن مستقبل تعامل الحكومة المصرية الجديدة مع اتفاقية كامب ديفيد، رغم تأكيد المجلس العسكري في مصر على التزامه بالاتفاقيات الإقليمية والدولية، مصيري في تعامل كل من تل أبيب وواشنطن مع الصراع الإقليمي. لكن المؤكد أن أية حكومة مصرية مقبلة لن تكون صديقة بالمستوى نفسه مع تل أبيب التي كانت تتعامل به حكومة مبارك. فالحكومة الجديدة عليها ان تراعي التنوع البرلماني الذي سيكون عليها أخذه بعين الاعتبار. خلاصة القول إن رياح القاهرة قد تمطر في تل أبيب وسيكون لزاماً على نتنياهو أخذ هذا بعين الاعتبار حين يفكر في مستقبل المفاوضات مع الفلسطينيين.

أحد جوانب الردود الإسرائيلية المحتملة تكمن في كيفية التعامل مع الوضع في غزة مستقبلاً. فالحكومة المصرية الجديدة وبسبب وجود اليسار والإخوان في البرلمان قد لا تشدد قبضتها على حدود غزة وربما تفتح الحدود والحركة وهو ما سيعني خلق ظروف جديدة في القطاع وهو ما قر يستدعي تدخلاً إسرائيلياً من العيار الثقيل على الحدود.

لم يبرح النقاش طوال ٢٠١٠ الشكليات، وبسبب تكتيكات نتنياهو وحيله لم يتم التطرق إلى الجوهر.

على الجانب الآخر فإن قضية المفاوضات تبدو في مأزق أكثر مع تراخي الدعم المحلي لها فلسطينياً خاصة بعد قيام قناة الجزيرة القطرية بنشر ما قالت عنه وثائق سرية عن العملية التفاوضية، ما أثار تململا وغضبا بين الفلسطينيين. وبغض النظر عن صحة ما قالته الجزيرة من عدمه فإنها نجحت في تسليط الضوء على المخاطر التي قد تجلبها المفاوضات على جملة الحقوق الفلسطينية. هذا بدوره استدعى إعادة ترميم المواقف الفلسطينية وهو ما سيعني مزيداً من التمسك الفلسطيني بالشروط الموضوعة لاستئناف المفاوضات.

فكرياً، ترافق ذلك مع اختمار بعض الأفكار في عقل اليمين الإسرائيلي تتعلق بضم الضفة الغربية وتجنيس سكانها العرب تدريجياً للتحرر من فكرة التنازل عن «المناطق التوراتية» وإجهاض مشروع الدولتين. ورغم التباينات في الأطروحات اليمينية بهذا الشأن إلا أن ما يجمعها أنها تعبر عن مأزق حقيقي تواجهه فكرة الدولتين ومأزق آخر يمر به اليمين ويبحث عن مخرج له يزيل صفة احتلال عن إسرائيل وتحافظ الدولة فيه على يهوديتها وصورتها في العالم وربما ديمقراطيتها.

ثمة ميل إسرائيلي واضح تجاه الحلول المرحلية والتخلص من عبء القضايا الكبرى وهو ميل يتنوع مصدره من إحباط لدى البعض إلى هروب من الاستحقاقات لدى

البعض الآخر إلى أزمة فكرية لدى طرف ثالث. تتميز الحلول المرحلية المطروحة بأنها تتجاوز المطالب الفلسطينية حيث أن جملة الحقوق الوطنية الفلسطينية يقع أغلبها في باب القضايا الكبرى العصية على الحل. والملاحظ في هذا السياق أن هذه الحلول تتهرب من القاعدة الأساسية التي انطلقت وفقها عملية السلام وهي الأرض مقابل السلام وتنحاز أكثر نحو إخراج إسرائيل من ورطة الاحتلال دون ان تمنح الأرض لساكنيها الفلسطينيين. فاقتراحات اليمين حول الدولة الواحدة لا تبحث في استيعاب الحقوق السياسية للشعب الفلسطيني بقدر البحث عن الحد من تدهور مكانة إسرائيل وتقليل مخاطر أية تسوية سلمية مع الفلسطينيين.

التحول في النظام المصري سيكون له أثر كبير على مستقبل المفاوضات من ناحية مدى التزام أميركا بدعم إسرائيل غير المحدود أو حاجتها للتكيف مع مزاج الأنظمة العربية الصاعدة، وبالتالي تقليل الرعاية التي تحظى بها إسرائيل.

خلق هذا بحثاً موسعاً ومقلقلاً للحلول الإقليمية والبدائل الأخرى لفكرة الدولتين. حيث بدأت الخيارات الإقليمية تظهر وإن بشكل غير رسمي في النقاشات في إسرائيل حول مستقبل المفاوضات خاصة مع استمرار الانقسام السياسي بين الضفة الغربية وقطاع غزة وإخراج غزة من النقاش. وعاد الحديث عن دولة فلسطينية في غزة تلتصق بسيناء خاصة مع إحداث مصر الأخيرة وفرص الاستفادة منها ضمن مشاريع الحلول الإقليمية.

وجملة القول إن هذا الحراك الفكري يأتي على حساب حل الدولتين، وبالتالي يضيق فرص تطبيقها وهو ما يتعزز مع الإجراءات الإسرائيلية على الأرض من توسيع الاستيطان وخلق حقائق جديدة وتسريع تهويد القدس والتعامل مع غزة كملف إنساني ومع السلطة على قاعدة الصلاحيات الإدارية.

ختاماً، فإن استطلاعات الرأي الإسرائيلي تشير إلى توافق كبير بين هذه السياسات والتحولات وبين رأي المواطن، وهو ما يعكس نفسه في الانزياح الثابت نحو اليمين والتصلب في القضايا العادية مثل الموقف من الاستيطان والقدس، رغم ذلك فإن فكرة الحل على أساس دولتين تتمتع بدعم معقول في الشارع الإسرائيلي.

وضع غزة سيكون مصيريا أيضاً وعلاقتها مع مصر الجديدة ستنعكس على سياسات إسرائيل تجاه البقعة الجغرافية التي خرجت منها قبل ست سنوات.

هوامش

١ . زكي شالوم، ٢٠١٠ ، «بين المطرقة والسندان: حكومة نتنياهو عشية تجديد المفاوضات المباشرة مع الفلسطينيين»، **مجلة «مباط عال»**، العدد ١٩٢ . .

٢ . حول العلاقات بين نتنياهو وإدارة أوباما انظر

Issacharoff, J. 2010, « The American-Israeli Relationship: Between Crisis and Common Cause », in Shlomo Brim & Anat Kurz (ed.), **Strategic Survey for Israel 2010**, Institute for National Security studies, Tel Aviv, pp.131- 140 .

٣ . على الأقل حتى شق الحزب من قبل إيهود باراك في ١٧- كانون الثاني ٢٠١١ واقامة حزب جديد برئاسته باسم عتسموئت. للمزيد حول الموضوع انظر الفصل السياسي.

٤ . Spyre, J. 2010, «The Netanyahu Government at its halfway point: Keeping things Quiet.» , Middle East Review of International Affairs, Vol.14, No.3 , pp1 -11. p.7.

٥ . للمزيد حول القلق الإسرائيلي مما يسمى محاولات نزع الشرعية عن إسرائيل انظر ورقة مركز ريئوت المقدمة لمؤتمر هرتسليا العاشر (آذار ٢٠١٠) المعنونة

Building a political firewall against Israel›s delegitimization. A conceptual framework.

٦ . لاحظ أن أوباما بدأ منذ اللحظات الأولى من ولايته تحريك المفاوضات فيما وبذل جهداً مكثفاً في ذلك. في المقابل فإن كلينتون الذي عرف أيضاً بجهود كبيرة للوصول إلى اتفاق بين الفلسطينيين وإسرائيل لم يبدأ مبكراً مثل اوباما، كذلك جورج بوش الابن الذي حذفت به أمواج الحادي عشر من أيلول.

٧ . Spyre, J. 2010. P.3. p.3.

٨ . Kurz, A. 2010, «The Israeli –Palestinian Political Process: Dead End Dynamics, in Shlomo Brim & Anat Kurz (ed.), **Strategic Survey for Israel 2010**, Institute for National Security studies, Tel Aviv, pp85-97, p89.

٩ . Spyre, J. 2010.. p.9 .

١٠ . أنظر على سبيل المثال الإصدار الضخم الجديد حول هذه المتغيرات: يعقوب بار-سيمان-طوف. محرر. **عوائق السلام في الصراع الاسرائيلي الفلسطيني**، القدس: معهد القدس للدراسات الإسرائيلية، ٢٠١٠. (٤٥٨ صفحة بالعبرية).

١١ . شيري طال-لاندمان ٢٠١٠، «تحديد نتنياهو»، **مجلة «مباط عال»**، العدد ٢٠٨، ايلول. . وحول تطور موضوع الاعتراف في الأجندات الاسرائيلية انظر: شيري طال-لاندمان، «العامل الخامس»: المطلب بالاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية»، **مجلة «عدكان استراتيجي»**، المجلد الثالث، العدد الثالث، ٢٠١٠، ص: ١٢١-١٣٥ .

١٢ . للمزيد حول خطاب نتنياهو انظر موقع مكتب رئيس الحكومة:
WWW. Pm.gov.il\PMO\Communication/Spokesman/2010/09.

١٣ . **هآرتس**، 20.12.2010 .

١٤ . زكي شالوم، ٢٠١٠، م، س.

١٥ . شلومو بروم، ٢٠٠٩، «المسار الفلسطيني الاسرائيلي»، عدكان استراتيجي، المجلد ١٢، العدد ٣، ص ٣٨.

١٦ . م. س. .

١٧ . **هآرتس**، ١٥/ ١٢/ ٢٠١٠.

١٨ . شلومي بروم، ٢٠١٠، «تجديد المفاوضات المباشرة بين إسرائيل والفلسطينيين: الصعوبات في الطريق»، **مجلة «مباط عال»**، العدد ٢٠٣، آب.

١٩ . عكيفا الدار، ٢٠١٠، «نتنياهو وعد نتنياهو يوفي»، **هآرتس**، ١٠/ ١/ ٢٠١١. .

٢٠ . اوريال ابولوف، ٢٠١١، «بعد السودان- فلسطين»، **هآرتس**، ١١/ ١/ ٢٠١١. .

٢١ . للاستزادة حول ذلك انظر: عكيفا الدار، ٢٠١٠، «مليارا شيكل من ميزانية الدولة- للمستوطنات»، **هآرتس**، ٣١/ ١٢/ ٢٠١٠.

٢٢ . **هآرتس**، ١/ ١/ ٢٠١١

٢٣ . يستند تحليل مواقف مريدور على لقاء اجرته معه صحيفة **هآرتس**، ١٦/ ١١/ ٢٠١٠. .

٢٤ . يستند تحليل مواقف بيغن على مقال نشره في صحيفة **هآرتس**، ١٠/ ١٠/ ٢٠١٠.

٢٥ . يستند موقف ليبرمان على التصريحات التي أدلى بها بشكل مثابر خلال العام ٢٠١٠، وفي هذا السياق سنعرض أقواله في مؤتمر السفراء الأجانب السنوي الذي نظمته وزارة الخارجية الإسرائيلية في كانون الأول ٢٠١٠، حول هذه التصريحات انظر صحيفة **يسرائيل هيوم**، ٢٧/ ١٢/ ٢٠١٠.

٢٦ . موشي يعلون، أقوالها في مؤتمر «بدائل لتصور الدولتين»، الكنيست، ٢٥/ ٥/ ٢٠٠٩.

٢٧ . محاضرة القاها يعلون في مركز دراسات الأمن القومي في جامعة حيفا في تاريخ ٩/ ١١/ ٢٠١٠. انظر تسجيل المحاضرة على الرابط التالي:
http://actv.haifa.ac.il/programs/Item.aspx?it=1981 (شوهد 27.2.2011)

٢٨ . للتعمق حول تحولات حركة شاس، انظر: مهند مصطفى، «تسييس الخطاب الحريدي: حالة دراسية- حركة شاس»، **قضايا اسرائيلية**، ٢٠١٠، عدد ٣٩-٤٠، ص١١٢-١٢١

٢٩ . **هآرتس**، ١٣/ ٥/ ٢٠١٠ .

٣٠ . غيورا ايلاند، ٢٠١٠ . «**بدائل إقليمية لفكرة «دولتين لشعبين»**»، رمات غان: مركز بيغن-سادات للدراسات الإستراتيجية، جامعة بار ايلان، ص: ٧-٨ . وأيضا بالعربية غيورا ايلاند، «إعادة التفكير في حل الدولتين» **قضايا اسرائيلية**، عدد ٣٤، ص. ٥٩-٨٨ .

٣١ . م،س، ص: ٨-٩ .

٣٢ . شموئيل ايفين، «توضيح الخيارات السياسية الإسرائيلية»، مجلة «**ميكود استراتيجي**»، العدد ١٢، ٢٠٠٨ . وأنظر ايضا، غيورا ايلاند، شلومو بلوم وعوديد عيران، ٢٠٠٩، «اقتراح مبدئي لحلول مرحلية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية»، **عدكان استراتيجي**، المجلد ١٢، العدد ٣، ص، ٥٧- ٦٠ .

٣٣ . يقول بيلين إن السؤال الأساس هو إذا ما كان من الأفضل الانتظار حتى يأتي رئيس وزراء مستعد لدفع ثمن السلام أو أن نفعل كل جهد ممكن من أجل حل الأزمة فوراً (التوصل لاتفاق) . أنا لا أفضل أن أنتظر .
Yossi Beillin, 2010, « A Two-pronged approach to peace », **Haaretz**, 6.9.2010 also http://www.haaretz.com/print-edition/opinion/a-two-pronged-approach-to-peace-1.312428, (20/ 12/ 2010)

٣٤ . «الموقع الالكتروني لعرب ٤٨، 30.10.2010، على الرابط التالي:
http://82.80.203.83/?mod=articles&ID=75151 (شوهد ١٨/ ٢/ ٢٠١١) .

٣٥ الأيام، ٣١/ ١٠/ ٢٠١٠

٣٦ م.س.

٣٧ Bean,T. 2003, «No Choice But a Unilateral Solution»,
http://www.israelnationalnews.com/Articles/Article.aspx/3091 (شوهد ٢٠/ ١٢/ ٢٠١٠١)

٣٨ . شلومو حسون، ٢٠٠٥، **الانفصال: ماذا بعد ذلك؟** . القدس: معهد فلورسهايمر لدراسة السياسات .

٣٩ . أيضاً الانسحاب من لبنان كانت تصرفاً إسرائيلياً من طرف واحد .

٤٠ . تعداد سكان غزة وقت تنفيذ الإنسحاب .

٤١ . انظر الى البرنامج السياسي لحزب كاديما على موقع الحزب، حيث لا يظهر اي ذكر لسياسات الانفصال كما ان اليمين وخصوصا الليكود انتقد بشدة سياسات الانفصال احادي الجانب واتهم هذه السياسات بانها المسؤولة عن سيطرة حماس على قطاع غزة . انظر برنامج كديما على موقع الحزب: http://www.kadima.org.il/uploads/Maza/medini.pdf
وحول نقد اليمين لسياسات الانفصال احادي الجانب انظر: مهند مصطفى، «حماستان: التوجه الاسرائيلي من فوز حركة حماس» . **مجلة قضايا اسرائيلية**، العدد ٢١، ٢٠٠٦، ص: ١٣-٢١ .

٤٢ «Ex-Gaza commander slams West Bank withdrawal» World Net Daily, (1/5/2006) on the following link http://www.wnd.com/?pageId=35958 (last access 20/8/2010)

٤٣ Amir Oren, «Were the withdrawals from Lebanon and Gaza a failure?», Haaretz, on the following link (3/5/2010)
http://www.haaretz.com/print-edition/opinion/were-the-withdrawals-from-lebanon-and-gaza-a-failure-1.284605 (شوهد 20.9.2010)

٤٤ **هآرتس**، ١٥/ ٥/ ٢٠٠٦

٤٥ «عودة إلى الخطوات أحادية الجانب: «**معاريف**» خطة إسرائيلية لتنفيذ انسحاب من الضفة الغربية يرسم حدود دولة فلسطينية مؤقتة»، الأيام، ٢٢/ ١/ ٢٠٠٧ .

٤٦ م.س.

٤٧ **معاريف**، ١٦/ ٩/ ٢٠١٠

٤٨ صحيفة **المستقبل**، ٢٠١٠ «إسرائيل تهدد بإحياء خطة «الانطواء» لشارون» ٢٤/ ١٠/ ٢٠١٠ .

٤٩ . ايلاند، م، س، ص. ١٠ .

٥٠ . افرايم ليبي، ٢٠١٠، «الفلسطينيون واسرائيل بين التسوية والازمة- الجولة القادمة»، **عدكان استراتيجي**، العدد الرابع، ص، ٧٠ .

٥١ . المصدر السابق، ص، ٧١ .

٥٢ . نيتسان فلدمان، ٢٠٠٩، «السلام الاقتصادي: النظرية امام الواقع»، **عدكان استراتيجي**، المجلد ١٢، العدد ٣، ص، ٢. .

٥٣ Gopin,M. 2010. «Imagining Peace: The Practical Advantages of an Israeli/Palestinian Final Settlement» 13 October. also on the following link http://www.marcgopin.com/2010/10/13/imagining-peace-the-practical-advantages-of-an-israelipalestinian-final-settlement/ (seen 12/2/2011)

٥٤ Beres, L.R. 2010, «Why a Palestinian state would never be demilitarized: a Jurisprudential and Strategic Perspective.», Jewish Press, 28.9.2010, on the following link, http://**www.jewishpress.com**/pageroute.do/45435/ (last access 13.1.2011)

٥٥ . ايلاند، مصدر سبق ذكره، ص، ١٠ . وأيضا ص، ١٧–١٨ .

٥٦ . افرايم عنبار، ٩٢٠٠، **صعود وانهيار منظومة «دولتين لشعبين»**، رمات غان: مركز بيغن–سادات للدراسات الاستراتيجية، ، ص: ٦–٧ .

٥٧ . للاستزادة حول الموضوع انظر: يوسف هيلر، ٢٠٠٣، من **«بريت شالوم» الى «ايحود»: يهودا ليف ماغنس والصراع على الدولة ثنائية القومية**، القدس: الجامعة العبرية .

٥٨ . . للاستزادة انظر: اسعد غانم، ١٩٩٩، «دولة ثنائية القومية فلسطينية–اسرائيلية على كل مساحة ارض اسرائيل/ فلسطين ومكانة العرب مواطني اسرائيل في هذا الجهاز»، في سارة اوستسكي لازر وآخرون (محررون)، ٧ **طرق: خيارات نظرية لمكانة العرب في اسرائيل**، غفعات حبيبة، مركز دراسات السلام، ص، ٢٧١–٣٠٣ .

٥٩ . انظر اللقاء المطول الذي اجراه معهما الصحافي الاسرائيلي ارييه شبيط في ملحق **هآرتس** الاسبوعي، ٢٠٠٣/٨/٨ .

٦٠ . ميرون بنفينستي، ٢٠٠٩، «نعم، نحو حل ثنائي القومية للصراع»، مجلة «ميطاعم»: مجلة للادب والفكر الراديكالي، كانون الاول عدد ٢٠ .

٦١ . ستصدر ترجمة عربية له عن «مدار» .

٦٢ . يهودا شنهاب، ٢٠١٠، **في فخ الخط الاخضر: نص سياسي يهودي**، تل ابيب: منشورات عام عوبيد (يصدر قريبا بالعربية عن مدار) .

٦٣ . للاستزادة حول صعود حل الدولة الواحدة في صفوف اليمين انظر التقرير الموسع الذي أعده ملحق **هآرتس** حول الموضوع، أنظر ملحق **هآرتس** الاسبوعي، ٢٠٢٠/٧/١٦، ص، ١٨–٢٦ .

٦٤ . أنظر المقالة في **هآرتس** «Is there another Option?» بتاريخ ٢/٦/ ٢٠١٠ . على الرابط التالي
http://www.haaretz.com/print-edition/opinion/is-there-another-option-1.293670

٦٥ . تسيفي حوطبلي، ٢٠٠٩، اقوالها في مؤتمر «بدائل لتصور الدولتين»، الكنيست، ٢٥/ ٥/ ٢٠٠٩ .

٦٦ . Reider, A,2010, «Who’s Afraid of a One-State Solution?», Foreign Policy, MARCH 31 .
على الرابط التالي
whos_afraid_of_a_one_state_solution/31/03/http://www.foreignpolicy.com/articles/2010

٦٧ Woodward, P. , 2010 , «A one-state solution from the Israeli right», July 16, 2010
/a-one-state-solution-from-the-israeli-right/16/07/http://warincontext.org/2010

٦٨ لكن لا بد من التذكير أنٍ أوساطاً كثيرة في اليمين مازلت تعارض وجهة النظر تلك، وتقول إنها تضر بمصالح الشعب اليهودي أنظر مثلاً
Isseroff, A. 2010, Israel-Palestine: The one-state solution returns, 19.07. 2010
http://www.zionism-israel.com/log/archives/00000751.html

٦٩ مشار إليه في
Kaufman, A. 2010,»The one-state solution: An option that should be taken off the table», September 10 . also , http://www.allword-news.co.uk/201011/09//israel-the-onestate-solution-should-be-taken-off-the-table/

٧٠ Susser,L. 2010, «Is one-state solution an answer to Greater Israel dreams?», August 5
(http://www.jstandard.com/index.php/content/item/14418/ (seen 1.2.2011

٧١ Susser, L., 2010, «Is one-state solution an answer to Greater Israel dreams?» · August 5
(http://www.jstandard.com/index.php/content/item/14418/ (seen 2.2.2011

٧٢ . Yehuda Ben Meir Y, and Bagno-Moldavsky, O. 2009 Trends in Israeli Public Opinion on National
.Security 2005- 2009, Tel-Aviv: The institute for National Security Studies, pp: 69

٧٣ كما نشر في كتاب يهودا بن مئير، م، س . ص ٧٢ .

٧٤ . اشار اريان وآخرون، 2009 ، **مقياس الديمقراطية الاسرائيلية ٢٠٠٩**، القدس: المعهد الاسرائيلي للديمقراطية، ص، ٧٠–٧١ .

٧٥ . Yehuda Ben Meir and Olena Bagno-Moldavsky. at, ac.

٧٦ حول تفاصيل مداولات اللحظات الأولى للمفاوضات بعد استلام نتنياهو الحكومة انظر التقرير الخاص الذي قدمه الدكتور صائب عريقات بعنوان «تقرير خاص: الموقف السياسي على ضوء التطورات مع الإدارة الأميركية والحكومة الإسرائيلية واستمرار انقلاب حماس. التوصيات والخيارات». منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة شؤون المفاوضات. ٢٠٠٩ .

«٢»

مشهد العلاقات الخارجية

د. أمل جمال

مدخل

يتابع هذا الفصل التطورات الجارية على العلاقات الخارجية الإسرائيلية في العام ٢٠١٠، محللا الوقائع الأساسية ومستشرفا التحولات المهمة، وذلك في ضوء التطورات في المنطقة وعلى رأسها إسقاطات ثورة ٢٥ يناير في مصر.

يدعي هذا الفصل بأن المنطقة تمر بعملية إعادة بناء وتشكّيل تحالفات اقليمية جديدة ستنعكس بشكل كبير على مكانة إسرائيل وعلى موقعها في توازنات القوة المستقبلية. وفيما تتعلق التحولات الدولية والإقليمية بعوامل داخلية تخص الدول المختلفة فإنها ترتبط أيضاً بتحولات دولية مستمرة من بينها عمليات العولمة الثقافية والاقتصادية وبوادر تغير منظومة القطب الواحد المتجلية بتراجع القوة الأميركية مقابل الصعود المستمر لكل من الصين والهند والبرازيل، ويضاف إلى ذلك التأثير الروسي ومحاولات الإتحاد الأوروبي الخروج على التبعية التامة للولايات المتحدة. تؤثر كل هذه التحولات على منظومة الأقطاب الإقليمية في الشرق الأوسط والتي يحتدم فيها الصراع على النفوذ خاصة بين أميركا وحلفائها، حيث تسعى الأخيرة إلى تدعيم حلفها عبر الدعم كما تجلى ذلك في الصفقة العسكرية الضخمة بين العربية السعودية والولايات المتحدة، وبين ما يسمى النفوذ الإيراني الذي تشير إليه المناورات العسكرية الإيرانية.

> شهد عام ٢٠١٠ تزايدا في عزلة إسرائيل وإقصاء غير معلن لها من قبل كثير من الدول

وتفرض التحولات الإقليمية نفسها على إسرائيل في ظل وضع يشهد تعاظم الانتقادات والتذمر من سياسات الحكومة خاصة الاستيطانية منها، وعدم تقديم تنازلات تمكّن من استمرار المحادثات السلمية مع الفلسطينيين، إضافة إلى تعاظم التوجهات العنصرية في التشريع القانوني الإسرائيلي، خصوصاً في كل ما يتعلق

بمؤسسات حقوق الإنسان وتضييق الخناق على المواطنين العرب، وهو ما يفاقم عزلة إسرائيل في المحافل الدولية.

يؤشر تراجع العلاقات الإسرائيلية التركية والشرخ الكبير الذي طرأ عليها بعد عملية الاستيلاء العسكري الاسرائيلي على أسطول الحرية إلى سقوط سياسة المحاور الإسرائيلية التي ميزت علاقاتها الخارجية على مدى العقود الأخيرة

تأتي هذه التحولات في فترة يدير فيها دفة العلاقات الخارجية شخص غير مرغوب به في الكثير من العواصم المركزية في العالم، وهو ما ينعكس في ظهور فراغ دبلوماسي يتوازى مع تراجع تأثير إسرائيل الإقليمي وتزايد عمليات إقصاء وعزل غير معلن لها من قبل الكثير من الدول والقيادات في العالم، حيث انخفض عدد الدعوات التي تقدم لوزير الخارجية الإسرائيلي من قبل نظرائه في العالم بشكل كبير، ما يعتبر مؤشراً واضحاً على تراجع التبادلات الدبلوماسية بين إسرائيل ودول العالم، كما أن عدد زيارات رئيس الوزراء الإسرائيلي إلى الخارج تراجعت بشكل ملحوظ، الذي يعني أنه غير قادر على سدّ الثغرات الآخذة بالأتساع في منظومة العلاقات الدولية لإسرائيل. تنعكس هذه التطورات في مقولة مهمة لأيلان باروخ، أحد الدبلوماسيين الإسرائيليين المتمرسين والذي شغل منصب سفير إسرائيل في جنوب أفريقيا والذي استقال من السلك الدبلوماسي في وزارة الخارجية على خلفية عدم الرضا من تصرف الحكومة الإسرائيلية، حيث قال «تغلّب في السنتين الأخيرتين صوت الذي يشككون أو حتى الذين يقوضون فرص تطور حيثيات تجديد المفاوضات من أجل اتفاق سلام شامل.»[١] وأضاف السفير المستقيل بأن سياسات حكومة نتنياهو أدت إلى «تطور ديناميكية دبلوماسية مسرطنة، التي تهدد مكانة إسرائيل الدولية وتقوض شرعية ليس الاحتلال فحسب وإنما عضوية إسرائيل في حضينة الأمم.»[٢]

ويشكل تراجع العلاقات الإسرائيلية التركية، والشرخ الكبير الذي طرأ عليها بعد عملية الاستيلاء العسكري الإسرائيلي على أسطول الحرية في شهر أيار ٢٠١٠، مؤشراً واضحاً على سقوط سياسة المحاور الإسرائيلية التي ميزت علاقاتها الخارجية على مدى العقود الأخيرة، لكنها أخذت بالاندثار في السنين الأخيرة وذلك بعدما عادت سورية إلى صدارة السياسة الإقليمية بعد تجديد علاقاتها مع تركيا وتعميقها من جهة، وتعميق التحالف الاستراتيجي مع إيران من جهة أخرى، وهو ما يأتي في ظل عجز أميركي للتأثير الجدي على هذه التحولات وفي ظل بوادر لعودة مصر للعب دور إقليمي مهم، لا يمتثل بالضرورة للإرادة الأميركية، ما يعني عمليا وجود احتمال لاستمرار تراجع مكانة إسرائيل، خصوصا إذا تتابعت بعض نجاحات الدبلوماسية الفلسطينية في إظهار إسرائيل على أنها المعوّقة لأي تقدم في العملية التفاوضية.

اذا ما أخذنا بعين الاعتبار التحولات في مصر ولبنان ودول شمال أفريقيا العربية ودول الخليج إلى جانب تعاظم عزلة إسرائيل والنقد الموجه اليها، سنرى ان منظومة العلاقات الخارجية الإسرائيلية تواجه أزمة كبيرة، وأن الدبلوماسية الإسرائيلية في تراجع مستمر.

وشكل توبيخ المستشارة الألمانية، أنجيليكا ميركل لرئيس الوزراء الإسرائيلي في ٢٤

من شباط ٢٠١١ كونه لا يفعل شيئاً من أجل السلام، مؤشراً على الضغط الدولي والامتعاض تجاه الحكومة الإسرائيلية، خصوصاً عندما تأتي هذه الانتقادات من حكومات وقيادات مقربة لإسرائيل.[٣] وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار التحولات في مصر ولبنان ودول شمال أفريقيا العربية ودول الخليج إلى جانب تعاظم عزلة إسرائيل والنقد الموجه إليها، سنرى ان منظومة العلاقات الخارجية الإسرائيلية تواجه أزمة كبيرة، وبأن الدبلوماسية الإسرائيلية في تراجع مستمر يقابله تزايد الضغوط للدخول في عملية سلام جدية، وذلك على الرغم من الفيتو الأميركي الأخير على مشروع قرار مجلس الأمن الدولي الذي يشجب سياسات الاستيطان الإسرائيلية، وهنا لا بد من الإشارة إلى الاعترافات الدولية بالدولة الفلسطينية في حدود العام ١٩٦٧، وتنعكس هذه التطورات من خلال تسارع موجة سحب الشرعية عن إسرائيل في قطاعات آخذة بالتوسيع في مؤسسات اقتصادية ومدنية وجماهيرية في دول مختلفة في العالم.[٤]

ويُضعف التعنت الإسرائيلي في قضايا الاستيطان واستمرار الاحتلال إلى جانب تصاعد الخطاب والممارسات العنصرية في المجتمع الإسرائيلي في ظل قيادة سياسية ودبلوماسية قومجية متطرفة قدرة الدولة الإسرائيلية على المناورة الدبلوماسية، وذلك على الرغم من المحاولات الإسرائيلية التي برزت في العام ٢٠١٠ لمواجهة سياسات الإدارة الأميركية ممثلة بالرئيس أوباما في كل ما يتعلق بقضايا الاستيطان من خلال تفعيل اللوبي اليهودي في الكونغرس ومن خلال وضع أسس جديدة لمحور إقليمي جديد بين إسرائيل واليونان لمواجهة التراجع في العلاقات الإسرائيلية التركية.

> تقابل إسرائيل التحولات الاقليمية التي تشهدها المنطقة بزيادة التعويل على قوتها العسكرية وعلى قوة الردع

وعلى الرغم من أن إسرائيل تتصرف بعلاقاتها الخارجية وكأن التحولات الدولية والإقليمية تلعب لصالحها، إلا أن «المقاطعة» غير الرسمية لوزير الخارجية الإسرائيلي ودخول رئيس الوزراء ووزير الدفاع لسد الثغرة في بعض الحالات تشير إلى الأزمة. هذه الأزمة تنعكس في أقوال بعض الشخصيات الدبلوماسية والسياسية المرموقة في إسرائيل وفي خارجها. أشار إلى هذا الوضع السيئ التقرير الذي حضّرته بعض الشخصيات المركزية في الدبلوماسية الإسرائيلية وعلى رأسهم زلمان شوفال وشلومو أبينيري لمؤتمر هرتسليا الحادي عشر في ٦-٩ شباط ٢٠١١ والتي قالا فيه «من الممكن القول في اللحظة الحالية بأن التحولات العالمية لا تعمل لصالح موقع إسرائيل في الشرق الأوسط وفي النظام العالمي.»[٥] كما وانعكس هذا الوضع في استطلاع الرأي الدوري العالمي الذي يجريه أل-BBC والذي يقيم تأثير ٢٧ دولة على العالم، حيث أن تقييم إسرائيل يميل إلى السلبية في ٢٢ دولة وإلى الإيجاب في دولتين فقط، وهو منقسم على ذاته في ٣ دول، وهذا يبقي إسرائيل في أسفل سلم الدول التي يتم تقييمها قريبة من إيران وكوريا الشمالية.[٦]

ويمكن ان نلخص ثلاثة توجهات إسرائيلية لمواجهة التحولات الاقليمية والضغوط الدولية:

- **ازدياد التعويل الإسرائيلي على القوة العسكرية** وعلى تفعيل قدرتها الردعية في وجه أي مخاطر إلى حين تتبدل الظروف الدولية وتتماشى مع الرؤية الإسرائيلية، وهو ما يمكن تلمسه من خلال قرار الحكومة الإسرائيلية تعزيز موازنة وزارة الدفاع بعد تنحي الرئيس المصري حسني مبارك، والذي طالما اعتبرته إسرائيل حليفا قويا في المنطقة، وتطور حالة عدم الوضوح في المنطقة بأشملها بعد تفجر الثورات الشعبية في بعض الدول العربية وزعزعة ثبات بعض الأنظمة الموالية للسياسات الأميركية في المنطقة.
- **محاولات الحكومة الإسرائيلية تعميق تأثيرها على السياسة الخارجية الأميركية** من خلال إحراج الرئيس أوباما في ظل الضعف الذي تبديه إدارته من خلال تفعيل القوى السياسية الداخلية المتطرفة في الولايات المتحدة والمعارضة لأوباما، الشيء الذي تجلى في الارتياح الإسرائيلي من خسارة الانتخابات النصفية للكونغرس الأميركي في تشرين الثاني ٢٠١٠. [٧]
- **توسيع رقعة التأثير الإسرائيلية في أقاليم ومناطق جديدة وبعيدة وعلى رأسها دول شرق- جنوب آسيا** والتي بدأت تحتل صدارة قوائم الدول القيادية في العالم على المستوى الاقتصادي والتكنولوجي، كما هو الحال مع الصين والهند ودول أخرى، دون المس بالعلاقات التقليدية مع الدول الغربية، التي تأكد إسرائيل كل الوقت بأنها جزء لا يتجزأ منها ولهذا على الأخيرة الإبقاء على احتضان إسرائيل حتى في الوقت الذي تتصرف فيه الأخيرة بشكل غير مقبول، كما هو الحال مع الابن المدلل.

تحاول الدبلوماسية الإسرائيلية توسيع رقعة التأثير الإسرائيلية في أقاليم ومناطق جديدة وبعيدة على رأسها دول شرق- جنوب آسيا

سنعالج في سياق هذا الفصل أزمة العلاقات الخارجية الإسرائيلية من خلال الإشارة إلى محاورها الأساسية وعلى رأسها العلاقات مع الولايات المتحدة، العلاقات مع دول الاتحاد الأوروبي، والتطورات الجارية على العلاقات الخارجية في المنطقة وعلى رأسها تدهور العلاقات مع تركيا واستمرار التحدي الإيراني وتغلغل تأثير الأخيرة في المنطقة، خصوصا في لبنان وإسقاطات التطورات الجارية في مصر. ننهي هذا الفصل بالتمهيد لقراءة مفصلة للعلاقات الإسرائيلية- الفلسطينية والتي سيتم التطرق لها في فصل منفرد وذلك لأهميتها والحاجة للتعمق بتفاصيلها بشكل خاص.

العلاقات الإسرائيلية مع الولايات المتحدة.. بين الإستراتيجي والتكتيكي

مرت العلاقات الإسرائيلية- الأميركية وما زالت تمر في تطورات كثيرة انعكست أيضا على العام ٢٠١٠ . يمكن رصد **مستويين للعلاقة الإسرائيلية الأميركية**:

- **المستوى الاستراتيجي** ويحيل إلى علاقة طويلة الأمد وعميقة ذات أبعاد مصلحية عسكرية واقتصادية ودبلوماسية، وأبعاد ثقافية وأيديولوجية تتمثل بالنهج الاقتصادي الرأسمالي من جهة والثقافة السياسية الجمهورانية ذات الميزات الديمقراطية والأيديولوجية اليهودية- المسيحية الآخذة بالتطور كعامل مهم في حفظ العلاقات وتطويرها من جهة أخرى.
- **المستوى التكتيكي** والذي يتمثل بالسياسات الإقليمية والتعامل الموقعي مع التحديات كما هو الحال في التعامل مع القضية النووية الإيرانية والخلافات حول المحادثات الإسرائيلية- الفلسطينية.

لعبت المؤسسات اليهودية في أميركا دورا مهما في تهدئة الأزمة بين نتنياهو واوباما بسبب الاستيطان

يرتبط المستويان الاستراتيجي والتكتيكي بعلاقة جدلية ويتأثر الواحد بالآخر بشكل دائم ومستمر، كما يتاثر بشكل خاص بوجود عامل مركزي يتوسط بينهما ويلعب دورا مهما في ترتيب هذه العلاقات، ألا وهو المؤسسات واللوبيهات اليهودية الأميركية الضاغطة وحلفاؤها من المنظمات ذات التوجهات المحافظة وعلى رأسها المنظمات المسيحية المتجددة. وقد تجلى هذا الدور بشكل بارز خلال العام ٢٠١٠ من خلال العمل على تهدئة الخلافات بين الإدارة الأميركية وحكومة بنيامين نتنياهو فيما يتعلق بتجميد الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وكذلك في الانتخابات الأميركية النصفية التي حاز فيها الحزب الجمهوري على أغلبية في مجلس النواب وتراجع التمثيل الديمقراطي في مجلس الشيوخ في تشرين الثاني ٢٠١٠ .

الموقف من تجميد الاستيطان والعملية التفاوضية

لعب مطلب اوباما بتجميد الاستيطان دورا مركزيا في التوتر القائم بين الإدارة الأميركية وحكومة نتنياهو، والتي حاولت تطويق الرئيس من خلال الكونغرس ومؤيديها في أروقة الحكم في أميركا

تميزت بداية العام ٢٠١٠ بترقب وعدم وضوح في ما يتعلق بالمطلب الأميركي المتمثل بتجميد كامل للاستيطان كمرحلة ضرورية لاستئناف المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية المباشرة.[٨] لعب هذا المطلب الذي صرح به الرئيس أوباما منتصف العام ٢٠٠٩ دورا مركزيا في التوتر القائم بين الإدارة الأميركية وحكومة نتنياهو، التي حاولت تطويق الرئيس من خلال الكونغرس ومؤيديها في أورقة السلطات الأميركية وإجباره على تغير موقفه الحازم بشأن التجميد الكامل للمستوطنات، وعدم تقبل التفاهمات التي كان قد توصل إليها أريئيل شارون وايهود أولمرت مع إدارة الرئيس

السابق بوش. وقد تجلى عدم وضوح الموقف الأميركي في خطاب وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون في القدس في الواحد والثلاثون من تشرين الأول ٢٠٠٩ حيث صرحت في مؤتمر صحافي مشترك مع نتنياهو أن الولايات المتحدة لم تطلب قط تجميدا كاملا للاستيطان، وبان حكومة نتنياهو فعلت أكثر من سابقاتها من أجل عدم تحويل الاستيطان لحجر عثرة أمام المفاوضات الإسرائيلية–الفلسطينية.[٩]

شكل خطاب كلينتون مؤشرا على وجود نوع من تفاهمات أميركية – إسرائيلية لا يستطيع رئيس الحكومة الإسرائيلي التصريح بها بشكل علني وذلك للحفاظ على ائتلافه الحكومي ولتعارض هذه التفاهمات مع مواقف حكومته وحزبه المعلنة والداعية إلى استمرار الاستيطان في كل أرجاء الأراضي الفلسطينية المحتلة. من جهة أخرى هنالك من رأى بالتصريح نوعا من التراجع في الموقف الأميركي المعلن، خصوصا وأن عمليات البناء في المستوطنات استمرت طوال مدة «التجميد» المعلنة دون توقف.

تصاعدت حدة التوتر الأميركي– الإسرائيلي حول قضايا الاستيطان في التاسع من آذار ٢٠١٠ عندما تم الإعلان عن الموافقة على إقامة ١٦٠٠ وحدة سكنية في منطق رمات شلومو الواقعة بجانب شعفاط في القدس الشرقية، وذلك خلال زيارة نائب الرئيس الأميركي جو بايدن الذي يعتبره الكثيرون صديق لإسرائيل.[١٠] وأثار هذا الإعلان حفيظة الإدارة الأميركية وأدى إلى إعادة الاستيطان إلى جدول الأعمال الدبلوماسية، حيث اعتبر الإعلان تحديا للإدارة الأميركية بعد أن تم التوصل إلى تفاهمات سرية بهذا الشأن. واعتبر البعض إن الإعلان أتى لإحراج نتنياهو الذي اعتذر عنه محاولا إخراج القدس من المداولات حول قضية الاستيطان.[١١] ولكن الأهم من ذلك هو أن الإعلان أتى بعد أن كان نائب الرئيس الأميركي قد صرح وبشكل شديد الوضوح بأن الخلافات حول الاستيطان والعملية التفاوضية لا تفسد للود قضية، وبأن الولايات المتحدة ملتزمة بأمن إسرائيل وتقدم الضمانات لذلك من خلال سياساتها المختلفة. وصرح بايدن بأن «محاربة تطوير السلاح النووي الإيراني هو على رأس سلم أسبقيات الإدارة. وستمنع الولايات إيران من الوصول إلى سلاح نووي، نقطة.»[١٢]

تصاعدت حدة التوتر الأميركية – الإسرائيلية حول قضايا الاستيطان في التاسع من آذار ٢٠١٠ عندما تم الإعلان عن الموافقة على إقامة ١٦٠٠ وحدة سكنية في منطقة رمات شلومو الواقعة بجانب شعفاط في القدس الشرقية

يعكس التباين بين الضغوطات الأميركية في كل ما يتعلق بالاستيطان من جهة والالتزام والتصريح بأمن إسرائيل في السياسات الخارجية والإستراتيجية الأميركية من جهة أخرى جدلية العلاقة بين المستويين الاستراتيجي والتكتيكي للعلاقات، وهو ما برز أيضا في الأشهر اللاحقة من العام ٢٠١٠ عندما صرح الجنرال ديفيد بتريوس، قائد المنطقة الوسطى في الجيش الأميركي أمام لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ

الأميركي في ١٦ آذار ٢٠١٠ بأن «العداوة المستمرة بين إسرائيل وبعض جيرانها تطرح تحديات على قدرتنا أن نحقق مصالحنا في منطقة مسؤوليتنا. إن التوتر الإسرائيلي -الفلسطيني يتحول إلى عنف وإلى مواجهات مسلحة واسعة. يثير الصراع مشاعر معادية للولايات المتحدة بسبب المعتقد بأنها منحازة لإسرائيل.»[١٣]

تم تفسير هذه التصريحات وكأنها توحي بأن إسرائيل تضع الجنود الأميركيين في خطر في المنطقة العربية خصوصا في العراق، الشيء الذي أدى إلى ردود فعل إسرائيلية كثيرة، وتوضيح قام به الجنرال بتريوس إلى قائد أركان الجيش الإسرائيلي في ذلك الحين الجنرال غابي اشكنازي بأنه لم يتفوه بهذه المقولات بهذا الشكل. إلا أن بعض المحللين الإسرائيليين نظروا إلى هذه التصريحات على أنها آلية ضغط واضحة على حكومة إسرائيل خصوصا بعد أن صرح الرئيس أوباما في خضم حديث له عن الموضوع في الثالث عشر من نيسان أن «الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني يكلفنا الكثير من الدم والموارد.»[١٤]

يعكس التباين بين الضغوطات الأميركية في كل ما يتعلق بالاستيطان من جهة والالتزام والتصريح بأمن إسرائيل في السياسات الخارجية والإستراتيجية الأميركية من جهة أخرى جدلية العلاقة بين المستويين الاستراتيجي والتكتيكي للعلاقات

قال في هذا السياق عودد عيران مدير المركز لأبحاث الأمن القومي بجانب جامعة تل أبيب، والذي يعتبر خبيرا إسرائيليا متخصصا في الشؤون الإستراتيجية والعلاقات الخارجية، أن «تصريح الجنرال بتريوس يربط بشكل واضح بين الموضوعات التي يتم تداولها في ما يتعلق بعملية السلام بين إسرائيل وجاراتها وبين نجاحات الولايات المتحدة في الموضوع الإيراني والتعامل مع العراق وأفغانستان. ويربط بشكل غير مباشر بين إخفاق أميركي في هذه القضايا وبين عملية السلام التي تتراوح في مكانها يسفر في العلاقات بين البلدين.»[١٥]

يعكس هذا التقييم للروابط التي وضعتها الإدارة الأميركية من خلال رموزها بين السياسات الأميركية في المنطقة والعملية التفاوضية، خصوصا التعنت الإسرائيلي في قضايا الاستيطان والقلق الإسرائيلي حيال نوايا إدارة أوباما وسياساتها. انعكس هذا القلق من خلال الإحباط الإسرائيلي حيال توجهات الإدارة الأميركية في موضوع المشروع النووي الإيراني وحيال اجتماعات لجنة الأمم المتحدة للحد من انتشار الأسلحة النووية الذي انعقدت في أيار ٢٠١٠ وتم فيها التطرق إلى موضوع القدرة النووية الإسرائيلية وربطها بتجريد المنطقة من كل أنواع الأسلحة النووية.

على الرغم من الضغوطات الإسرائيلية على الولايات المتحدة لاتخاذ موقف أكثر حزما تجاه المشروع النووي الإيراني، إلا أن الإدارة الأميركية أبقت على سياساتها المتركزة حول العقوبات الاقتصادية والسياسية، وحذرت إسرائيل من مفاجأتها بضربة

عسكرية على المنشأة النووية الإيرانية. وقد انصاعت إسرائيل للسياسة الأميركية تجاه إيران وخففت من تصريحات قياداتها بما يتعلق بتوجيه ضربة عسكرية لإيران. وصرح روبرت غيتس وزير الدفاع الأميركي في حديث له في تشرين الثاني ٢٠١٠ ان ضربة عسكرية لإيران ستوحد البلاد في حالة فيها الدولة آخذة بالانقسام نتيجة التدهور الاقتصادي.[١٦] أتي هذا التصريح معاكسا لتصريحات رئيس الوزراء الإسرائيلي الذي قال إنه على الولايات المتحدة أن تهدد إيران بشكل ملموس لأن «العقوبات لا ترهب بشكل كافٍ».[١٧] عكست هذه المقولة امتعاض إسرائيل من السياسة الأميركية التي لا ترضخ للمصالح الإسرائيلية ولها توجهات مخالفة لما تريده إسرائيل. وعلى الرغم من بعض التباينات في المواقف الأميركية- الإسرائيلية فإن هناك تعاونًا وثيقًا بين الجانبين في ما يسمى بـ «الحرب السرية» على البرنامج النووي الإيراني والتي تخوضها الولايات المتحدة مع أنها تعرب عن رغبتها في حل المسألة عن طريق الحوار. وأتت المعلومات عن التشويشات في حواسيب المفاعل النووي في بوشهر، وتطرق الإعلام الإسرائيلي لهذا الموضوع بشكل ملحوظ كدلالة واضحة على محاولات إسرائيل الانتقال بمحاربة المشروع النووي الإيراني من المستوى العسكري المباشر إلى ما سماه رئيس شعبة المخابرات العسكرية للجيش الإسرائيلي، عاموس يدلين «حرب السايبرسبيس.»[١٨]

نظر بعض المحللين الإسرائيليين إلى تصريحات بترايوس بوصفها آلية ضغط واضحة على حكومة إسرائيل، خصوصا بعد أن صرح الرئيس أوباما بأن «الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني يكلفنا الكثير من الدم والموارد»

انعكس التوتر الأميركي-الإسرائيلي حول قضايا التسلح النووي في قضية مداولات لجنة الأمم المتحدة للحد من انتشار الأسلحة النووية، حيث أن الولايات المتحدة لم تعترض على طرح موضوع القدرات النووية الإسرائيلية على جدول أعمال اللجنة، وكانت هنالك تلميحات واضحة بأن الولايات المتحدة تدعم الموقف المصري المطالب بانضمام إسرائيل إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية.[١٩] أدت هذه التلميحات إلى عدم مشاركة رئيس الوزراء الإسرائيلي في اجتماعات اللجنة والاكتفاء بحضور وزاري ومهني. كما أتت على خلفية مطالبة الولايات المتحدة لإسرائيل بتقديم توضيحات حول النوايا في كل ما يتعلق بالاستيطان، وذلك على خلفية الإحراج الذي سببته وزارة الداخلية الإسرائيلية لنائب الرئيس الأميركي في بداية شهر آذار ٢٠١٠ عندما أعلنت عن المصادقة على إقامة ١٦٠٠ وحدة سكنية في القدس الشرقية خلال زيارة الأخير للقدس.[٢٠] وصرحت في هذا السياق وزيرة الخارجية الأميركية بان إدارتها ما زالت تنتظر توضيحات إسرائيل لكيفية تصحيح الضرر الذي أدت إليه التصريحات.[٢١] وتبين مثل هذه التصريحات الامتعاض الأميركي من مواقف حكومة نتنياهو والبعد القائم بين الرئيس الأميركي ورئيس الحكومة الإسرائيلي.

انعكست حالة التوتر وعدم الوضوح في العلاقات الإسرائيلية- الأميركية في نتائج محادثات كلينتون مع رئيس الوزراء الإسرائيلي حول تجميد الاستيطان مدة ٩٠ يوما إضافيا. وقد اجتمعت كلينتون بنتنياهو مدة سبع ساعات ونصف في حديث مطول حول كل المواضيع العالقة، حيث صرحت كلينتون إن في نية الإدارة الأميركية بذل كل الجهود من أجل تجديد محادثات السلام بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني. [٢٢] بالمقابل صرح نتنياهو « نتوي الحديث عن طريقة تجديد المحادثات للوصول إلى اتفاق تاريخي يعزز السلام والأمن بيننا وبين الفلسطينيين. »[٢٣] وأوضح نتنياهو بأن محادثاته مع كلينتون لم تتطرق لمخططات البناء في المناطق التي يؤكد الفلسطينيون أنها يجب أن تكون جزءاً من المحادثات لأنه لا علاقة بين هذه المخططات ومحادثات السلام. من جهتها أوضحت كلينتون أنها لا توافق على الموقف الإسرائيلي الذي يفيد بأنه لا علاقة بين مخططات البناء ومحادثات السلام، وان «مثل هذه التصريحات لا تساعد مساعيها لإرجاع الأطراف للمحادثات المباشرة بينهم. »[٢٤]

تباين بين الموقف الأميركي والإسرائيلي فيما يخص معالجة قضية الملف النووي الايراني وتحذير أميركي لإسرائيل من مفاجأتها بضربة عسكرية اتجاه ايران

أدت محادثات كلينتون- نتنياهو إلى الكشف عن حزمة محفزات أميركية لإسرائيل مقابل موافقة الأخيرة على الشروط الأميركية لتجديد المفاوضات. وشملت هذه الحزمة والتي لم تخرج إلى حيز التنفيذ لأسباب لم تنشر بشكل وافٍ بعد، صفقة طائرات متطورة بقيمة ثلاثة مليارات دولار. تعكس هذه الصفقة وإسقاطاتها على العلاقات الإسرائيلية - الأميركية قدرة الحكومة الإسرائيلية تحويل كل موضوع المفاوضات إلى آلية أو بالأحرى رافعة لتدعيم موقع إسرائيل الاستراتيجي. وتشمل الصفقة عشرين طائرة F-35 متطورة وموافقة أميركية لاستمرار سياسة عدم الوضوح النووي الإسرائيلية وتشديد الضغوطات على إيران وسورية والتصدي للمواقف المناهضة لإسرائيل في الأمم المتحدة ومنع إقامة دولة فلسطينية بشكل أحادي الجانب. [٢٥]

تعكس الأخبار عن هذه الصفقة والتي لم ينكرها الجانب الأميركي جدلية العلاقات الأميركية الإسرائيلية والتي تظهر الالتزام الفعلي للولايات المتحدة بالقومية الإسرائيلية في علاقاتها مع جيرانها العرب من جهة والخلافات وعدم الرضى عن التصرفات الإسرائيلية في ظل حكومة نتنياهو من جهة أخرى. وبدت هذه الجدلية من خلال المفارقة بين الصفقات والالتزامات العسكرية الأميركية تجاه إسرائيل والاحتفاء الأميركي بتبديل قائد الجيش الإسرائيلي من خلال حضور قائد أركان الجيش الأميركي مايكل ماكميلان حفل توديع قائد الأركان الجيش الإسرائيلي غابي اشكنازي في أواسط شباط ٢٠١١ والفيتو الأميركي على مشروع قرار شجب الاستيطان الإسرائيلي في مجلس

الأمن الدولي، وبين الاستياء وحتى التذمر الذي عبر عنه معلق النيويورك تايمز توماس فريدمان المقرب جداً من البيت الأبيض، من تصرفات إسرائيل ومقولاتها التشهيرية خلال أيام الثورة المصرية، حيث كانت هنالك العديد من التصريحات لشخصيات إسرائيلية حول إمكانية الولايات المتحدة الوثوق بإسرائيل فقط في المنطقة لكونها الديمقراطية الوحيدة الموثوق بها.[٢٦] حضور ماكميلان في تل أبيب ومقولات فريدمان في النيويورك تايمز تعكس ازدواجية العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل، ازدواجية تغذي بعضها البعض وفي الظروف الحالية فان التطرف الإسرائيلي يقابل بفتور أميركي من جهة ومحاولات تجاوز الوضع القائم من خلال المزاوجة بين الانتقاد وعدم التخلي عن المواقف التقليدية والتأكيد على أمن إسرائيل من جهة أخرى. تنشأ هذه الازدواجية في السياسة الأميركية لأسباب تتعلق بالتباين الضئيل ولكن المهم بين مواقف البيت الأبيض ومواقف الكونغرس. كما تتعلق بابتداء الرئيس الأميركي باراك أوباما بالتحضير للانتخابات الرئاسية القادمة بعد سنتين، والحاجة لدخول هذه الانتخابات بدون توتر قوي مع اللوبي الصهيوني ورؤوس الأموال اليهودية التي توفر أكثر من نصف تكاليف الحملات الانتخابية للحزب الديمقراطي.

أميركا قدمت لإسرائيل حزمة إغراءات غير مسبوقة مقابل موافقة الأخيرة على تجديد المفاوضات وفق الرؤية الأميركية غير ان هذه الصفقة لم تخرج إلى حيز التنفيذ

إسرائيل والاتحاد الأوروبي

استمرت العلاقات الإسرائيلية الأوروبية عام ٢٠١٠ بالتأرجح بين الفتور والثبات وذلك على خلفية تباين وجهات النظر في كل ما يتعلق بالسياسة الأوروبية تجاه إيران ومشروعها النووي من جهة وكل ما يتعلق بالسياسات الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة من جهة أخرى. إذ ما زالت دول الاتحاد الأوروبي تشكل الشريك الثاني لإسرائيل في عمليات التبادل التجاري، حيث أن ٣٠٪ من الصادرات الإسرائيلية هي للدول الأوروبية (٨،٨ مليارد يورو) وما يقارب ٥٠٪ من الواردات الإسرائيلية هي من الدول الأوروبية (١١,٤ مليارد يورو).[٢٧] وعلى الرغم من انتهاء مدة الخطة العملية (Action plan) لتطبيق سياسة دول الجوار الأوروبية (European Neighborhood Policy) في حزيران ٢٠١٠ إلا أنه تم تمديد التعامل بموجبها في مجالاتها السياسية وهي المواصلات، الطاقة، الأبحاث والتربية.[٢٨] ورصد الاتحاد بعض المساعدات المالية لإسرائيل على الرغم من استياء بعض الدول الأوروبية على خلفية سياسات إسرائيل الاستيطانية. من جهة أخرى لم يتم تطوير مستوى العلاقة الرسمية بين الجانبين كما كان مخططا بعد انتهاء مدة الخطة العملية لسياسة دول الجوار وذلك على خلفية بعض الاختلافات في وجهات النظر. وقد عبرت دول الإتحاد عن

تعكس المعلومات المنشورة عن هذه الصفقة جدلية العلاقات الأميركية الإسرائيلية والتي تظهر الالتزام الفعلي للولايات المتحدة بالدولة الاسرائيلية في علاقاتها مع جيرانها العرب من جهة، والخلافات وعدم الرضى عن حكومة نتنياهو من جهة أخرى

موقفها تجاه سياسات إسرائيل الاستيطانية من خلال دعمها القوي والمتواصل لعملية بناء المؤسسات الفلسطينية ودعم استحقاق إعلان الدولة الفلسطينية، الذي تحدثت عنه بعض القيادات الفلسطينية، وعلى رأسها رئيس الوزراء الفلسطيني، سلام فياض. ونشرت معلومات في وسائل الإعلام الإسرائيلية عن نية الإتحاد الأوروبي الاعتراف بالدولة الفلسطينية في حدود عام ١٩٦٧، الشيء الذي أثار القلق في الأوساط الدبلوماسية والسياسية في إسرائيل. ووصفت قناة الأخبار العاشرة هذا الخبر على أنه «بداية سقوط أحجار الدومينو» في المواقف الدولية تجاه إسرائيل، خصوصاً لأن الوثيقة التي تحدثت عن هذه الإمكانية كانت من صياغة مستشار للمستشارة الألمانية أنجيليكا ميركل والتي قدمت لاجتماع وزراء خارجية الإتحاد في أواخر كانون الأول ٢٠١٠.[٢٩] وادعت وسيلة الأخبار الإسرائيلية أن وثيقة التوصية أتت بناء على تقرير من البنك العالمي يقول إن السلطة الفلسطينية ستكون جاهزة لإقامة الدولة الفلسطينية في الوقت القريب.

رغم الاحتلال المستمر ورغم التمييز المنهجي ضد مواطنيها العرب، إسرائيل تنضم الى نادي منظمة التعاون والتنمية

OECD

كما عبرت بعض الدول الأوروبية عن موقفها تجاه الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني واستيائها من سياسات إسرائيل من خلال التصويت لإدانة الاستيطان في مجلس الأمن. وقد كانت فرنسا وبريطانيا وألمانيا والبرتغال قد صوتت إلى جانب الإدانة خلافاً للتوقع الإسرائيلي والفيتو الأميركي.[٣٠] وقد عبرت بعض الدول الأوروبية عن موقفها الناقد لإسرائيل من خلال رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي الفلسطيني كما فعلت فرنسا في تموز ٢٠١٠.[٣١] ووعدت كل من النرويج وايرلندا برفع مستوى التمثيل أيضاً. أقلقت هذه الخطوات إسرائيل بسبب كونها تتماشى مع الدبلوماسية الفلسطينية الداعية للاعتراف بالدولة الفلسطينية في حدود العام ١٩٦٧ وعكست التوتر القائم بين بعض الدول الأوروبية وحكومة إسرائيل الحالية، والتي تتهمها بعض القيادات الأوروبية بعدم المسؤولية والتسبب بتدهور العلاقات بين الطرفين إلى وضع لا يمكن التغاضي عنه.[٣٢] وتأتي المواقف الرسمية الأوروبية على خلفية التحولات الجارية في المواقف الشعبية والمدنية في الدول الأوروبية الكبرى، والتي تنتقد إسرائيل وتضغط في اتجاه معاقبتها على سياساتها الاستيطانية، الشيء الذي ينعكس في عدم دعوة رئيس الوزراء الإسرائيلي إلى العواصم الأوروبية.[٣٣]

تشكل دول الاتحاد الأوروبي الشريك الثاني لإسرائيل في عمليات التبادل التجاري، وتستورد حوالي ٣٠٪ من الصادرات الإسرائيلية

على الرغم من الاستياء الأوروبي نجحت إسرائيل في الدخول كعضو في منظمة التعاون والتنمية الـ OECD في شهر أيار ٢٠١٠، وقد صوتت ٣١ دولة، بما في ذلك تركيا، مع انضمام إسرائيل للمنظمة الشيء الذي تم تفسيره في إسرائيل على أنه مؤشر واضح «للثقة التي تعطيها الدول الأعضاء في الاقتصاد الإسرائيلي وثباته».[٣٤] ولهذا

القرار أبعاد مركزية على انخراط إسرائيل في الاقتصاد العالمي ومنح الثقة بسياسات إسرائيل الاقتصادية الشيء الذي من شأنه تسهيل جذب استثمارات أجنبية والحصول على قروض بفوائض منخفضة، والأهم من ذلك أن العضوية في منظمة الدول الأكثر تطورا في العالم مشروطة بالنظام الديمقراطي، ما يشكل تغاضياً عن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وتغاضياً عن سياسات إسرائيل تجاه الأقلية الفلسطينية داخل الخط الأخضر، على الرغم من أن تقرير المنظمة الذي أعد في إسرائيل قبل قرار ضمها تطرق للاحتلال وللفوارق في المستوى المعيشي بين المواطنين العرب واليهود في الدولة.[٣٥] وقد كان قرار ضم إسرائيل لمنظمة التعاون والتنمية معاكسا للتوجهات الفلسطينية والعربية التي طالبت بعدم منح إسرائيل جائزة دبلوماسية واقتصادية في الوقت التي تبدي فيه تعنتا في سياساتها الاستيطانية وفي المفاوضات. ونجحت إسرائيل في التغلب على كل العقبات التي وضعت أمامها وأن تدخل المنظمة التي تعتبر أكبر ناد اقتصادي في العالم من بابها الأوسع، الشيء الذي يمتن اقتصادها ويوفر لها الشرعية الدولية في ظروف تتعاظم فيها عزلتها في المحافل الدولية

تتباين المواقف الشعبية الأوروبية عن تلك الرسمية اتجاه إسرائيل، حيث تتبنى الاولى مواقف ناقدة تصل إلى حد المقاطعة وملاحقة قيادات اسرائيل العسكرية والسياسية.

ينعكس التأرجح في العلاقات الأوروبية- الإسرائيلية في التباين والفجوة الآخذة بالاتساع بين الموقفين الأوروبيين الرسمي والشعبي. إن المواقف الرسمية والتي حتى وإن كانت مستاءة أو ناقدة لسياسات الحكومة الإسرائيلية فإنها ما زالت تميل إلى احتضان إسرائيل، كما انعكس ذلك في زيارة ٤٢٠ عضو برلمان أوروبي لها في شباط ٢٠١١ لحضور مؤتمر للتضامن معها.[٣٦] هذه المواقف المؤيدة تؤدي إلى استياء كبير عند كثير من مؤسسات المجتمع المدني، التي أخذ العديد منها مواقف ناقدة لإسرائيل وصلت إلى حدّ المقاطعة أو التلويح بها، وملاحقة قياداتها العسكرية والسياسية. وتجلت هذه المفارقة في بريطانيا على أوضح شكل، حيث امتنعت بعض الشخصيات الإسرائيلية من الوصول للندن بسبب التهديدات باعتقالها، الموضوع الذي أدى لاعتراف بريطاني رسمي بأن هذا الوضع غير مقبول، وبدأت إجراءات قانونية وقضائية لتغيير القانون في هذا الشأن، على غرار ما حصل في إسبانيا، ما يعكس أن تبني مواقف نقدية رسمية تجاه إسرائيل لا يعني المس بالعلاقات التقليدية الحاضنة للدولة العبرية.[٣٧] لا بد من التذكير في هذا السياق بأن رؤساء حكومات أغلبية الدول الأوروبية في السنوات الأخيرة هم من أحزاب محافظة، ذات توجهات سياسية قومية وبالتالي أقرب إلى التضامن مع بعض التوجهات القومجية للحكومة الإسرائيلية منها إلى التضامن مع الأحزاب الليبرالية. من جهة أخرى لا بد من التنويه إلى عدم توافق الموقف السياسي

الأوروبي تجاه الشرق الأوسط. وقد ظهر عدم الوضوح في التداولات المختلفة خلال اجتماع حلف شمال الأطلسي (الناتو) في لشبونة في ١٩-٢٠ تشرين الثاني ٢٠١٠، حيث الدول الأوروبية تشكل الغالبية في الحلف، وتم التطرق للمنطقة بشكل مقتضب تم التعبير من خلالها عن التقدم المتواضع في العلاقات مع دول الجوار، بما في ذلك إسرائيل، ولكن لم يتم التعبير عن ذلك في المذكرة النهائية للورقة الإستراتيجية للحلف.[٣٨] وقد علق مختصون إسرائيليون على اجتماع الناتو معبرين عن القلق من أن تدهور العلاقات الإسرائيلية-التركية ستحد من تطوير العلاقات بين الناتو وإسرائيل في المستويات الإستراتيجية والعسكرية.[٣٩]

الرؤيا السياسية السائدة في تركيا والمصالح الأمنية والقومية المنبثقة عن ذلك لا تتماشى مع الرؤيا والسياسات الإسرائيلية، خصوصا في كل ما يتعلق بالسياسة الإسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية

العلاقات الإسرائيلية - التركية والبحث عن محاور إقليمية جديدة

استمرت العلاقات التركية الإسرائيلية بالتدهور، وإذا كان الاعتقاد السائد في بداية تدهور العلاقات بأن الأمر يتعلق بالشخصيات الفاعلة في الطرفين، فإن تطور المشادات والمواجهات الدبلوماسية في العام ٢٠١٠ والوصول إلى ذروة غير مسبوقة بعد أزمة أسطول الحرية، أوضح بأن الشرخ بين الدولتين أعمق بكثير، إذ صار واضحا إن الرؤيا السياسية السائدة في تركيا والمصالح الأمنية والقومية المنبثقة عن ذلك لا تتماشى مع الرؤيا والسياسات الإسرائيلية، وان هناك تطورا لرؤية تركية جديدة تبحث عن لعب دور قيادي في الشرق الأوسط والعالم الإسلامي.[٤٠]

وقد بدأ عام ٢٠١٠ بتدهور جديد في العلاقة بين البلدين يضاف إلى التدهور الحاصل أصلا، في إهانة السفير التركي المتعمدة من قبل نائب وزير الخارجية في تل أبيب في الحادي عشر من كانون الثاني ٢٠١٠ [٤١] تبعها تصعيد في اللهجة التركية وانتقاد شديد لاستعمال إسرائيل للقوة المفرطة تجاه الفلسطينيين، ومن ثم دعوتها لاحقا من قبل اردوغان وخلال زيارته إلى لبنان احترام سيادة لبنان وعدم اختراق أجوائها الجوية.[٤٢] وقال أردوغان في هذا السياق بأن تركيا «لا يمكن أن تسكت على التوجهات الإسرائيلية. لإسرائيل توجد قوة مفرطة وهي تستعملها وفي الوقت نفسه لا تنصاع لقرارات الأمم المتحدة. لن نرضى بهذه التصرفات لأنها تهدد السلام العالمي.»[٤٣] وتطرق أردوغان إلى السلاح النووي الإسرائيلي قائلا بأن «المنطقة لا يمكن أن تقبل الحالة الثنائية. هؤلاء الذين يحذرون إيران حيال تطوير سلاح نووي لا يسمعون الكلام نفسه تجاه إسرائيل. إسرائيل لم تنكر وجود ترسانة نووية لديها، بل بالعكس إنها أكرت ذلك.[٤٤]

تشكل الانتقادات التركية المتصاعدة مؤشرا على تحول جذري في العلاقات الإسرائيلية التركية وتوجها تركيا نحو بناء علاقات إستراتيجية جديدة مع دول المنطقة

شكل تصاعد اللهجة التركية مؤشرا على تحولات جذرية في العلاقات الإسرائيلية التركية، خاصة أن رئيس الوزراء التركي لم يكتف بتوجيه الأنظار إلى قضايا وخلافات جارية، بل ذكر أيضا القضية النووية والسياسات الغربية تجاه إيران وقارنها بالسياسات نفسها تجاه إسرائيل. التطرق لهذه القضية الإستراتيجية المركزية مع العلم بحساسية الموضوع لإسرائيل وللولايات المتحدة والدمج بين إسرائيل وإيران في هذا السياق كان مرآة للمواقف التركية الجديدة حيال المنطقة بشكل عام. عكست كلمات رئيس الوزراء التركي محاولات تركيا احتلال موقع جديد في الشرق الأوسط من خلال بناء علاقات إستراتيجية مع دول إسلامية في المنطقة من أجل خدمة المصالح القومية التركية تحولت إسرائيل فيها إلى عقبة كبيرة، خصوصا لأن السياسات الإسرائيلية لم تحترم التوجه التركي بأن على إسرائيل مهادنة المنطقة وفسح المجال لمحادثات سلمية تؤدي إلى دمج إسرائيل في الشرق الأوسط بدل أن تبقى معزولة ومنقطعة عن محيطها.

شدّد الأتراك على محاولاتهم رفع مكانتهم في المنطقة من خلال سياسة «العثمانية الجديدة» والتي أتت في ظل فشل المحادثات الأوروبية التركية لانضمام الأخيرة للاتحاد الأوروبي. وفي ظل التحولات في سياسات الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط بقيادة إدارة الرئيس الأميركي باراك أوباما.[٤٥] وانعكست العثمانية الجديدة في دور تركي قوي في المنطقة حتم إعادة صياغة العلاقات التركية- العربية والتركية- الإيرانية، الشيء الذي لم يتماش مع الإدارة الإسرائيلية التي أرادت المحافظة على الوضع القائم، حيث إن العلاقات الإسرائيلية- التركية مبنية على محور مواجهة يرى بالدول العربية وإيران خطا يهدد أمن الدولتين، وكما أن إسرائيل استعملت الضغط الأميركي، خصوصا قضية اعتراف الكونغرس الأميركي بحرب الإبادة التركية للأرمن في أواخر أيام الإمبراطورية العثمانية، من أجل الضغط على السياسة الخارجية التركية وحصرها في موقفها المؤيد أو على الأقل المساند لإسرائيل.[٤]

اعتبر الجانب التركي الهجوم على أسطول الحرية «جريمة حرب» و«عملية غير قانونية» «وإرهاب بحري» «وقرصنة»

أزمة أسطول الحرية وتدهور العلاقات

تدهورت العلاقات الإسرائيلية- التركية بشكل كبير على خلفية أزمة أسطول الحرية[٤٧] الذي هدف ضمن محاولات دولية وشعبية إلى كسر الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة. وقد تصدى الجيش الإسرائيلي بشكل عنيف للأسطول خاصة سفينة مرمرة التركية حيث قتل تسعة من الأتراك ممن كانوا على متنها.[٤٨]

فجر الاعتراض والاستيلاء الإسرائيلي على الأسطول أزمة دولية وإقليمية،

حين اعتبر الجانب التركي التصرف الإسرائيلي على انه «جريمة حرب» و«عملية غير قانونية» «وإرهاب بحري» «وقرصنة.»[٤٩] عبر عن الموقف التركي رئيس الوزراء رجب طيب اردوغان الذي اعتبر العملية الإسرائيلية «هجوما على القانون الدولي والضمير الإنساني والسلام العالمي.»[٥٠] وفي سياق آخر قال أردوغان بأن «إسرائيل ستخسر أكبر صديقاتها في المنطقة» إذا لم تغير من مفاهيمها في التعامل مع المنطقة. وقال نائب اردوغان، بولنت إيرنش في سياق متصل بأن تركيا ستقلص علاقاتها مع إسرائيل موضحا بأن تركيا «لن تبدأ مشاريع جديدة مع إسرائيل والعلاقات معها ستنخفض درجة.»[٥١] وتعكس هذه المقولة عدم تسرع تركيا في آخر خطوات من شأنها تأزيم الوضع على الرغم من المشادات الكلامية والخطاب التركي الحاد. بالمقابل تعاملت إسرائيل مع قضية أسطول الحرية على أنها قضية إرهاب.[٥٢] وحاول الجيش الإسرائيلي لاحقا الاستعانة ببعض الصور والأفلام القصيرة جدا للادعاء بأنه حاول الامتناع عن استخدام العنف، لكنه جوبه بعنف واعتداء من النشطاء ما اضطر جنوده للدفاع عن أنفسهم. وأبرز الإعلام الإسرائيلي موقف المسؤولين الإسرائيليين الذين ركزوا الأنظار حول هوية منظمة الإغاثة الإنسانية (IHH) التركية والتي نعتها الإعلام الإسرائيلي بالإرهابية، مظهرا هوية بعض فاعليها والذين اتهمهم الإعلام الإسرائيلي بكونهم متطرفين إسلاميين بحثوا عن أن يكونوا شهداء[٥٣] واعتبر بعض المعلقين الإسرائيليين المقربين من الجيش بأن قيادة الجيش والقيادة السياسية الإسرائيلية «وقعت في شرك كان قد نصبه لهم رئيس الوزراء التركي الذي أراد إحراج إسرائيل والاستمرار في دهورة العلاقات بين الطرفين لأسباب تتعلق برؤيته الإسلامية المعادي.»[٥٤]

تعاملت إسرائيل مع قضية أسطول الحرية على أنها قضية إرهاب وخرق لحقها في الدفاع عن نفسها. وإبرز الإعلام الإسرائيلي موقف المسؤولين الإسرائيليين الذين ركزوا الأنظار حول هوية منظمة الإغاثة الإنسانية التركية والتي نعتها الإعلام الإسرائيلي بالإرهابية

عينت إسرائيل لجنة تقصي حقائق[٥٥] في ١٤/٦/٢٠١٠ برئاسة القاضي المتقاعد يعكوف تيركل وعضويه الجنرال المتقاعد عاموس حورب، والسفير رئوفين مرحاب والبرفسور ميجال دويش ومراقبين خارجين وهم اللورد ديفيد ترمبل من بريطانيا والضابط كن واتكين من كندا ومستشارين في القانون الدولي وهم الألماني ولف هينتشل فون هيانج ومايكل شميث من بريطانيا والولايات المتحدة»[٥٦]. [٥٧] ورفض الجانب التركي اللجنة[٥٨] وتعزز هذا الموقف التركي عند نشر تقرير اللجنة في كانون الثاني ٢٠١١.

كانت هنالك محاولات حثيثة لرأب الصدع في العلاقات التركية – الإسرائيلية من خلال محادثات مباشرة وغير مباشرة طالبت من خلالها تركيا أن تقوم إسرائيل بالتأسف على حادثة أسطول الحرية وأن تقوم بتعويض عوائل الذين قتلوا أو أصيبوا بجراح خلال العملية الإسرائيلية.[٥٩] وطالبت إسرائيل بالمقابل أن تقبل تركيا تصريحها بأن إسرائيل لم تكن لديها نوايا سيئة في العملية وبأن تتخلى تركيا عن مطلبها للتأسف

وان تستكفي بالتعبير عن الأسف، الشيء الذي لا يحمّل إسرائيل مسؤولية قانونية مباشرة ويحرر جنودها من إمكانية ملاحقتهم القانونية في العالم. كما طالبت إسرائيل في المحادثات بأن تتخلى تركيا عن مطلبها بان تشكّل لجنة تحقيق من قبل الأمم في موضوع العملية الإسرائيلية. إلا أن المحادثات الإسرائيلية التركية لم تفلح في إيجاد الصيغ المقبولة على الطرفين[٦٠]

وقد نشرت الصحيفة التركية «حريات» ان لقاء تركياً إسرائيليا عقد في جنيف بعد ان ضغط الرئيس الأميركي باراك اوباما على رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان لتسهيل اللقاء وذلك في محاولة غير معلنة لتجاوز الخلافات ومنع تدهور أكبر في العلاقات بين الطرفين.[٦١] وصرح ليبرمان بأن خطوات رئيس الوزراء كانت «خاطئة وغير معقولة.»[٦٢] وأضاف ليبرمان في السياق نفسه بأن الحكومة «لم تقم بإجراء أي نقاش جدي إذا ما كان من المفروض إجراء محادثات مع تركيا في الوضع الراهن.»

أثار وزير الخارجية الإسرائيلي أزمة جديدة بين إسرائيل وتركيا عندما هاجم رئيس الوزراء التركي ووزير خارجيته متهما إياهم بالكذب والتلفيق، وذلك ردا على المطالبة التركية بالتأسف عبر عنها رئيس الوزراء التركي ووزير خارجيته عند الاحتفال بعودة سفينة المرمرة إلى ميناء إستانبول في ٢٥/ ١٢/ ٢٠١٠.[٦٣] وأضاف ليبرمان «إن من يجب أن يتأسف ويعتذر هو حكومة تركيا أمام إسرائيل على تعاونها مع قوى إرهابية وعلى دعمها للتنظيم الإرهابي IHH وحماس وحزب الله.»[٦٤]

ليبرمان معلقا على طلب تركيا الاعتذار على حادثة مرمرة: «إن من يجب أن يتأسف ويعتذر هو حكومة تركيا أمام إسرائيل على تعاونها مع قوى إرهابية وعلى دعمها للتنظيم الإرهابي IHH وحماس وحزب الله.»

ختمت أقول ليبرمان هذه العام ٢٠١٠ وعكست الأزمة العميقة في العلاقات والتباعد القائم بين الدبلوماسية التركية وتلك الإسرائيلية وتعكر صفو جو العلاقات التي تميزت في السابق بالتعاون الأمني والعسكري الوطيد. إن العلاقات الأمنية والتبادلات العسكرية ما زالت قائمة بين الطرفين بسبب تعاقدات قام بها الطرفان قبل تدهور العلاقات، مثلما هو الحال في قضية شراء تركيا لعشر طائرات بدون طيار من إسرائيل التي سلمت ستاً منها ومازال الحديث يدور عن إنهاء الصفقة. ونشرت صحيفة وطن التركية بدون إظهار مصادر معلوماتها بأن تدهور العلاقات الإسرائيلية–التركية سيؤثر على ما يقارب الـ٢٠ مليارد دولار من التبادلات التجارية في مجالات الطاقة والمياه والزراعة لها علاقة بإسرائيل وتركيا والهند.[٦٥] ومن المهم ان نشير إلى ان الصادرات التركية إلى إسرائيل تشكل ١,٥٪ من مجموع ١٠٢ مليار دولار سنوياً تصدرها تركيا، فيما تحتل إسرائيل الموقع ١٧ في قائمة أسواق الدول التي تجري معها تركيا تبادل تجارياً. اما السواح الإسرائيليون فيشكلون ١٪ من مجمل ٢٧,١ مليون سائح دخلوا تركيا عام

٢٠٠٩ ، الشيء الذي وإن انقطع فإن تأثيره هامشي بالتأكيد.[٦٦] وعلى الرغم من التراجع في العلاقات التركية-الإسرائيلية فإن معطيات التبادل التجاري للأشهر كانون الثاني وحتى حزيران ٢٠١٠ تظهر بأن التبادل التجاري ارتفع قياساً للعام ٢٠٠٩، حيث أن تركيا استوردت بما يقارب مليار دولار من إسرائيل وهو ارتفاع بقدر ٣٧,٤٠٪. كما أن صادرات تركيا إلى إسرائيل ارتفعت بنسبة ٢١,٠٣٪ وبلغت قيمتها ٦٥٠ مليون دولار في الفترة الواقعة بين كانون الثاني وحزيران ٢٠١٠.[٦٧] هذه المعطيات لا تأخذ بعين الاعتبار ما حصل بعد الاستيلاء الإسرائيلي على أسطول الحرية. من جهة أخرى هنالك محاولات واضحة من الطرفين للفصل بين الخلافات السياسية والمصالح الاقتصادية.

علاقات إسرائيل تركيا - أزمة حقيقة

من الممكن الإجمال بالقول إن الأزمة الإسرائيلية-التركية هي أزمة حقيقية وليست مفتعلة سياسياً كما تحاول أن تدعي إسرائيل. المؤشر الحاسم في الأمر هو أن مجلس الأمن القومي التركي ومن خلال «الكتاب الأحمر» والذي يعبر عن المواقف الإستراتيجية للجيش التركي والذي انعقد في تشرين الأول ٢٠١٠ اعتبر إسرائيل تهديداً للأمن القومي التركي، وذلك لأول مرة/ واعتبرها تهديداً للأمن الإقليمي.[٦٨]

تركيا مهتمة بالتحول إلى لاعب إقليمي مركزي، وان هذا الدور له استحقاقات إسرائيلية لا بد للأخيرة أن تدفعها إذا ما أرادت المحافظة على تعاون تركي إسرائيلي بمستوى معين

وقد أثار هذا الموضوع قلقا في إسرائيل لأنه يعبر عن موقف الجيش الذي طالما رأته إسرائيل «حليفا» في الحفاظ على العلاقات التركية-الإسرائيلية الإستراتيجية. عبر عن هذا القلق مركز أبحاث الأمن القومي المقرب من المؤسسة الأمنية والذي عبر عن التخوف في تحولات مواقف الجيش التركي وإمكانية خروجه عن سياسات حلف شمال الأطلسي، حيث أن عضوية تركيا في الحلف تعتبر قيمة إضافية لإسرائيل والذي من شأنه الحدّ من إمكانية تطور حلف تركي-سوري-إيراني في المنطقة.[٦٩]

رغم محاولات الولايات المتحدة التدخل لحل الأزمة بين تركيا وإسرائيل وتحسين جو العلاقات فإن المصالح الاقتصادية والتوجهات السياسية التركية من جهة والسياسات الاستيطانية الإسرائيلية التي تعطل إجراء أي محادثات سلمية مع الجانب الفلسطيني من جهة أخرى لا تمكن من تحسين العلاقات في الوقت القريب. فالظروف الإقليمية والداخلية في كلا الدولتين لا تساعد، خصوصا تركيا المقبلة على انتخابات برلمانية في الأشهر القادمة يحتاج فيها الحزب الحاكم إلى دعم قطاعات واسعة من الجمهور التركي الذي ينتقد سياسات إسرائيل ويذم تعنتها. إذا ما أخذنا بعين الاعتبار بأن اللجنة الدولية لتقصي أحداث أسطول الحرية ستنشر تقريرها في نيسان ٢٠١١ والإسقاطات الحتمية للثورة الشعبية المصرية وقلب نظام الحكم هنالك، وإذا أضفنا لذلك بأن الولايات

المتحدة ستدخل في عام الانتخابات الرئاسية في الأشهر القادمة فإن ذلك يضعف إمكانية حدوث تحول جذري في وضع العلاقات احالية .

إضافة إلى ذلك فإن المحاولات الإسرائيلية تطوير علاقات إستراتيجية وعسكرية جديدة مع اليونان وألبانيا وبلغاريا ورومانيا جارات تركيا من الغرب والشمال الغربي ، والتي انعكست في تدريبات عسكرية إسرائيلية مع بعض هذه الدول ، خصوصاً اليونان ورومانيا ، لا تترك مجالاً لتحولات في العلاقات التركية الإسرائيلية . مع انه لا بد من التنويه بأن الإستراتيجية الدبلوماسية التركية تتحدث عن معادلة «صفر من الخلافات» مع جيرانها ، الشيء الذي يشمل إسرائيل ويعني بأن تركيا غير معنية بتأزيم العلاقات أكثر مما هي عليه . هذه الدبلوماسية المهادنة تعني بأنه على الرغم من المشادات الكلامية والخلافات في الرؤيا وعلى الرغم من تراجع العلاقات نسبة لسابق عهدها فإن تركيا معنية بلعب دور بنّاء يضمن لها الدور الرئيس في المنطقة أجمع ، الأمر الذي انعكس في محاولتها الاستمرار في لعب دور الوساطة بين إسرائيل وسورية . تنعكس هذه السياسة في الموازنة بين عدم اعتراض تركيا دخول إسرائيل إلى منظمة الـ OECD من جهة وفي محاولاتها الدخول على خط التواسط بين الدول الغربية وإيران بكل ما يتعلق بمشروع الأخيرة النووي .

أدت الثورات الشعبية العربية وسقوط نظام مبارك إلى تعزيز المنظومة العسكرية والتحضير لفترة من عدم الوضوح والتحولات في المواقف السياسية والعسكرية لبعض الدول، التي من الممكن أن تتطور إلى توجهات لا تتماشى مع المصالح والإرادة الإسرائيلية.

تدل هذه السياسة المركبة على أن تركيا مهتمة في أن تتحول إلى لاعب إقليمي مركزي وان هذا الدور له استحقاقات إسرائيلية لا بد للأخيرة أن تدفعها إذا ما أرادت المحافظة على تعاون تركي إسرائيلي بمستوى معين . ان هذا الدور المتعاظم لتركيا في المنطقة يتعلق الآن بالدور الذي ستلعبه مصر ما بعد الثورة في المنطقة ، الشيء الذي يبقي توازنات القوة الإقليمية مفتوحة وغير قابلة للتكهن في المستقبل القريب إلى حين تتبلور صورة النظام السياسي المصري الجديد ، والذي سيضطر أن يعيد النظر في موقع مصر الإقليمي ، وبالتالي أن يعيد النظر في علاقاته مع إسرائيل وتركيا وخصوصاً إيران ، التي امتحنت التوجهات المصرية مباشرة بعد قلب النظام من خلال إرسال سفينتين حربيتين للمرور في قناة السويس ، الشيء الذي لم تحظ به إيران منذ ثلاثين عاما ، خصوصاً في حالة تحتاج فيها مصر لكل دخل للعملات الأجنبية . من هذا الباب ننتقل إلى معالجة العلاقات الإسرائيلية المصرية والعربية بشكل عام في الباب القادم .

العلاقات الإسرائيلية - المصرية والعربية في ظل الثورات الشعبية

على الرغم من المعاهدات السلمية لإسرائيل مع دولتين عربيتين، وعلى الرغم من التحول الإستراتيجي في الموقف العربي وتوجه كل الدول العربية لخيار السلام من خلال المبادرة العربية في مؤتمر القمة العربية في بيروت العام ٢٠٠٢، إلا أن الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية لم تتغير، ومركبات النظرية العسكرية المبنية على الردع والحسم والضربة الاستباقية تعززت وأخذت بعداً جديداً من خلال إقامة المنظومة الدفاعية المضادة للصواريخ المسماة القبة الحديدية. وقد أدت الثورات الشعبية العربية وسقوط بعض الأنظمة السياسية العربية المهادنة لإسرائيل والضغوطات التي ترزخ تحتها أنظمة أخرى إلى تعزيز المنظومة العسكرية والتحضير لفترة من عدم الوضوح والتحولات في المواقف السياسية والعسكرية لبعض الدول، التي من الممكن أن تتطور إلى توجهات لا تتماشى مع المصالح والإرادة الإسرائيلية.

> نتنياهو معلقا على ثورة مصر: «خوفنا هو أن في تطورات الوضع الحالي، وبدون مؤسسات وأسس ديمقراطية حديثة كما نعرفها، فان ما يمكن أن يتطور هو نظام قمعي لإسلام متطرف يسحق حقوق الإنسان الأساسية.. ويشكل خطرا كبيرا على السلام والمصالح الأساسية لكل المجموعات الحضارية»

وقد قلقت إسرائيل من التحولات الشعبية والسياسية في العالم العربي بعد أن كانت تعودت على أنظمة منشغلة بالحفاظ على ثباتها وتخضع للولاءات والمصالح الفردية وتقبع في خانة الدبلوماسية الأميركية المغازلة لإسرائيل والمهادنة لسياساتها الإقليمية والمحلية. من هذا الباب شبه المحلل الإسرائيلي شموئيل أيبن من مركز لأبحاث الأمن القومي الموقف الأميركي تجاه نظام الرئيس المصري حسني مبارك والذي انعكس في خطاب الرئيس أوباما في ٢٨ كانون الثاني ٢٠١١ بموقف الرئيس الأميركي السابق جيمي كارتر تجاه نظام شاه إيران خلال المظاهرات الشعبية ضده في العام ١٩٧٩ والتي أدت إلى الثورة الإسلامية وصعود نظام الخميني إلى السلطة.[٧٠]

يعكس هذا التشبيه المنظور الإسرائيلي تجاه العالم العربي أجمع ويبطن موقفا استشراقياً مصلحياً يرى العرب والمسلمين من منظور الصراع معهم فقط. وهو يرى أي تغيير في النظام السياسي العربي من باب المنفعة أو المضرة للمصالح الإسرائيلية ولتوازنات القوى في المنطقة. كما يعكس تحليل أيبن المماهاة بين الحراك الشعبي العربي وصعود الحركات الإسلامية إلى السلطة متنكرا للمبادئ الديمقراطية التي طالما تغنى بها النظام الإسرائيلي. ويقول أيبن الذي كتب مقالته في ٣٠ كانون الثاني « حتى هذه الساعة الأزمة في مصر لا علاقة لها بإسرائيل التي لم يتم ذكرها في الأحداث، مع ذلك هنالك أسباب عديدة لأن تقلق إسرائيل وتراقب بحذر شديد الأحداث وذلك للأهمية الكبيرة التي تعطيها لاستمرار اتفاقية السلام بين الطرفين وتبعية إسرائيل للغاز المصري ولأهمية إسقاطات الأحداث على استقرار المنطقة. على الرغم من أنه من

الصعب تخيل ذلك حتى هذه اللحظة فإن تحولا راديكاليا في مصر من شأنه أن يؤدي إلى تغيير كبير في موازين القوى في الشرق الأوسط».

يختتم ايبن تحليله بالكلمات الآتية: «على كل حال، مصر الضعيفة المعنية بشؤونها الداخلية هي بشارة سيئة لصف الدول المعتدلة التي تؤمن بالعملية التفاوضية وذلك يشجع الدول المتطرفة، التي تؤمن بإبادة إسرائيل. حتى وإن نجح النظام في إخماد المظاهرات من المتوقع أن تنشغل مصر في مواجهة تحديات سياسية صعبة تهدد استقرارها. في الأزمة الراهنة لا تمتلك إسرائيل أية قدرة أو سبب للتدخل ومن المستحسن أن يحافظ المسؤولون الإسرائيليون على السكوت. ومع ذلك ليست الإمكانية أن تتوجه مصر لسياسات جديدة امكانية نظرية وعلى إسرائيل أن تأخذ كل الإمكانيات بعين الاعتبار».

أتت تحليلات أيبن لتعكس التخوفات الإسرائيلية الرسمية ومحاولات القيادة الإسرائيلية استدراك الموقف وذلك لعدم جاهزيتها المخابراتية والإستراتيجية للتحولات الجارية في مصر وفي دول أخرى في العالم العربي. وقد كان تحليل إيبن محافظا وحذرا نسبة للأقوال والتوجهات التي عكستها جهات رسمية إسرائيلية وعلى رأسها رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو ووزير الخارجية أفيغدور ليبرمان والوزير بنيامين بن اليعازار، الذي له علاقات خاصة مع النظام المصري. صرح نتنياهو في جلسة الحكومة الإسرائيلية في ٣٠/ ١/ ٢٠١١ قائلا: نحن نراقب بحذر ما يحدث في مصر والمنطقة. أجريت في نهاية الأسبوع مناورات مع الرئيس أوباما ووزيرة الخارجية هيلاري كلينتون، وزير الأمن أيهود باراك ووزير الخارجية افيغدور ليبرمان ومع رجالات الاستخبارات، هذه المشاورات أتت للحافظ على الاستقرار والأمن في منطقتنا. السلام بين مصر وإسرائيل قائم منذ ٣٠ عاما وهدفنا ان نؤكد على استمراره.»[٧١]

عبرت إسرائيل عن ارتياحها الشديد عندما صرح الجيش المصري بأن المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية قرر احترام المعاهدات والتعاقدات الدولية التي تلزم الدولة المصرية

وكان هذا التصريح هو تقريبا الوحيد الرسمي والمباشر عما يحدث في مصر، وذلك تماشيا مع الخط الذي اتخذته الحكومة وهو عدم التطرق للموضوع بأي شكل من الأشكال من أجل عدم المساس بالعلاقات المصرية- الإسرائيلية. وأضاف نتنياهو في سياق آخر «إن على المجتمع الدولي مطالبة مصر بالمحافظة على معاهدة السلام مع إسرائيل» وأضاف «إن إسرائيل دولة ديمقراطية وتشجع تطوير القيم الديمقراطية في الشرق الأوسط، تطوير هذه القيم سيساعد السلام ولكن إذا ساعد قوى متطرفة على استغلال العملية الديمقراطية للصعود للسلطة ولتطوير قيم معادية للديمقراطية كما حدث في إيران أو في أماكن أخرى فالنتيجة ستكون المس بالسلام والديمقراطية».

وفي مؤتمر صحافي مع أنجليكا ميركل المستشارة الألمانية قال نتنياهو «خوفنا هو أن في تطورات الوضع الحالي وبدون مؤسسات وأسس ديمقراطية حديثة كما نعرفها ما يمكن أن يتطور هو نظام قمعي للإسلام المتطرف الذي يسحق حقوق الإنسان الأساسية ولا يمكن الديمقراطية أو الحقوق والحرية. هذا يشكل خطرا كبيرا على السلام والمصالح الأساسية بكل المجموعات الحضارية هذا هو تخوفي والذي يوحد الكثيرين». [٧٢]

عكست أقوال نتنياهو هذه ما هو مبطن في مقالة أيين التحليلية ولكن بشكل أوضح. تعكس كلمات نتنياهو مقولة صراع الحضارات ومماهاة الإسلام مع التطرف من جهة ومماهاة إسرائيل مع العالم الغربي المتحضر. أكد هذا التقسيم محاولات إسرائيل الضغط على الدول الغربية للتأثير على الوضع في مصر ولمحاولة إنقاذ نظام حسني مبارك الذي اعتبره نتنياهو يعمل لصالح إسرائيل. وكان الوزير بنيامين بن اليعازار أكثر وضوحا عندما قال «لذهاب مبارك عن السلطة والحياة السياسية تأثير كبير على إسرائيل لكونه من أكبر أصدقاء إسرائيل وهو عامل استقرار مهم في علاقات السلام بين إسرائيل ومصر. قيادته لأكبر دولة في المنطقة وتعامله الدافئ مع القيادة الإسرائيلية وانخراطه في العملية السلمية بيننا وبين الفلسطينيين في القضايا الأمنية المركزية وتدخله في الحفاظ على التوازنات الدقيقة في المنطقة. كل هذا ستخسره إسرائيل.» [٧٣]

تطوير الدور الإقليمي لمصر في المنطقة من شأنه أن يضعف الدور الإسرائيلي وبالتالي أن يزيد من عزل إسرائيل ويفرض عليها أجندة إستراتيجية وأمنية واقتصادية جديدة.

من هذا الباب أتت التوجهات الإسرائيلية للقيادة الغربية بعدم التخلي عن مبارك بسرعة، ومحاولة تصوير الأمور على أنها فرصة لانقضاض الأخوان المسلمون على السلطة. وقال في هذا السياق وزير الخارجية الإسرائيلي بأن أحداث مصر هي برهان واضح على ان الولايات المتحدة والعالم الغربي لا يمكن أن يثقوا بأي نظام في المنطقة عدا النظام الإسرائيلي لأنه ديمقراطي ومستقر. [٧٤] وأرسل سفير إسرائيل رسالة عاجلة للولايات المتحدة وللدول الأوروبية مفادها بأن مصلحة الغرب هي الحفاظ على الاستقرار في مصر ومن الواجب التحكم بالانتقادات المعلنة على نظام الرئيس مبارك. [٧٥]

عكست تصريحات المسؤولين الإسرائيليين الموقف الإسرائيلي حيال التحولات في المنطقة وهو مزيج من الأسف على ذهاب قياديين طالما عملوا وحافظوا على مصالح إسرائيل الإقليمية، وترقب حيال تطورات الموقف خاصة في ما يتعلق بنوعية التشكيلة السياسية التي ستتحكم في البلاد بالمستقبل. كما عكست التصريحات الإسرائيلية حالة الحذر المتعلقة بمستقبل معاهدة السلام الإسرائيلية المصرية والتي كانت من أهم النجاحات الإسرائيلية على المستوى الاستراتيجي والأمني في المنطقة، حيث تمت إزاحة مصر من معادلة الصراع العربي – الإسرائيلي من خلال معاهدة سلام كان من

رعاتها الأساسيين الرئيس حسني مبارك الذي حافظ على كل تفاصيلها بدقة متناهية منذ ٣٠ عاما. كانت هذه مصلحة إسرائيلية قصوى شغلت إسرائيل مع بداية المظاهرات في مصر. وعكس القلق الإسرائيلي هذا الانجاز حيث تم مع الوقت تحويل مصر من خصم وعدو قوي يهدد الأمن الإسرائيلي ويفرض عليها حسابات اقتصادية وعسكرية وإستراتيجية مركبة إلى وسيط بينها وبين العالم العربي أو حتى حليف في كل ما يتعلق بمواجهة الأنظمة أو الحركات الإسلامية أو القومية التي ترى بالمقاومة والمواجهة والممانعة إستراتجية أساسية.

ولعب مبارك دور «الضابط» للحراك الفلسطيني بكل ما يتعلق بالمواقف في قضايا المفاوضات مع إسرائيل، حيث كان يعطي أذناً صاغية للولايات المتحدة التي طالما استعملت وساطته من أجل ارضاخ القيادات الفلسطينية للإرادة الأميركية ومن هنا للمواقف الإسرائيلي. عبر عن هذا الدور شلومو شمير في مقالة في صحيفة هآرتس حول سقوط مبارك وانعكاساتها على الدور الأميركي في المحادثات الإسرائيلية-الفلسطينية قائلاً: «قوّى غياب مبارك عن الساحة الرفض الفلسطيني للمناشدات الأميركية لسحب اقتراحهم لمجلس الأمن. الكل في الأمم المتحدة متفقون أن غياب مبارك كعامل مهدئ، الذي يعمل لتصفية الأجواء في المحادثات الإسرائيلية-الفلسطينية، هو ضربة قاسية للدبلوماسية الأميركية ويضعف موقفها كعامل مؤثر لعلاج الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني.»[٧٦] واقتبس شامير معلق في مجلة التايم الأسبوعية المهمة قوله «سيصعب على الولايات المتحدة أن تدافع عن إسرائيل في وجه ضغوطات دبلوماسية بلا مبارك.»[٧٧]

عبرت إسرائيل عن ارتياحها الشديد عندما صرح الجيش المصري بأن المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية قرر احترام المعاهدات والتعاقدات الدولية التي تلزم الدولة المصرية.[٧٨] وتحدث وزير الأمن الإسرائيلي أيهود باراك مع وزير الدفاع المصري حسين طنطاوي والذي يرأس المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية وبالتالي هو رئيس النظام المصري في الوقت الحالي.[٧٩] وبات واضحا بأن القلق الإسرائيلي في غير موقعه وبأن معاهدة السلام بين الطرفين ستبقى على ما هي عليه في الوقت الحاضر وبات الجيش المصري ملتزما بالإبقاء عليها ما دام هو القائل الناهي في العلاقات الإستراتيجية المصرية.

بما أن معالم نظام الحكم المستقبلي في مصر ما زالت غير واضحة، وبما أن نوعية القيادة التي ستصل إلى السلطة في مصر في الانتخابات المتوقع حدوثها في الأشهر

القادمة غير معروفة، من الصعب التكهن كيف ستتطور السياسة الخارجية المصرية وكيف سيتم توجيه الدور المصري في المنطقة. من الواضح بأن الجيش المصري الذي لعب دورا مركزيا في الثورة وكيفية نقل السلطة بدون إراقة دماء سيحاول الإبقاء على دوره المركزي في النظام السياسي المستقبلي الشيء الذي يعني الحفاظ على المصالح الإستراتيجية المصرية كما رآها في السنوات السابقة. إلا أنه لا بد من التنويه أن أي نظام ديمقراطي مصري سيضطر ان يعكس هواجس وتوقعات وإرادة الشعب المصري. وبات واضحا بأن الشعب المصري معني بدور أقوى للدولة المصرية في المنطقة، حيث تم تهميش دور مصر الإقليمي في العقدين الأخيرين. لهذا أي نظام ديمقراطي سيحاول أن يرفع من دور مصر الإقليمي ولا بد أن يأتي هذا على حساب توازنات القوى القائمة اليوم. من الممكن قراءة سماح مصر لسفن حربية إيرانية بعبور قناة السويس في ٢٢/ ٢/ ٢٠١١، بعد فترة طويلة امتدت منذ الثورة الإيرانية في ١٩٧٩ وحتى شباط ٢٠١١، كتحول أولي ولكنه مؤشر مهم في السياسة الإقليمية المصرية.

في ظل توتر العلاقات الإسرائيلية التركية من جهة والتقارب التركي- الإيراني من جهة أخرى، فإن دخول مصر من أجل لعب دور في المنطقة سيكون ذا إسقاطات حاسمة على مربع العلاقات المصرية – الإسرائيلية–الإيرانية–التركية وهي القوى الإقليمية المركزية في المنطقة. من المهم الإشارة إلى أن ثلاثا من هذه الدول لها علاقات جيدة مع الولايات المتحدة وسيلعب التنافس فيما بينها دورا مهما في السياسة الأميركية في المنطقة، كما سيكون للدعم الأميركي لسياسات هذه الدول دورا مركزيا في علاقات القوة بينها. تطوير الدور الإقليمي لمصر في المنطقة من شأنه أن يضعف الدور الإسرائيلي وبالتالي أن يزيد من عزل إسرائيل ويفرض عليها أجندة إستراتيجية وأمنية واقتصادية جديدة.

وفي ظرف خسرت فيه إسرائيل حليفها التركي تتحول مصر إلى محط اهتمام إسرائيلي مركزي، عبرت عنه المحادثة التي ذكرت بين وزير الأمن الإسرائيلي ورئيس مجلس قيادة الجيش المصري والتحركات الإسرائيلية نحو كسب ثقة القيادات المصرية الجديدة.

العلاقات الإسرائيلية - اللبنانية وتعاظم التأثير الإقليمي السوري-الإيراني

غطت التحولات الجارية في مصر وبعض الدول العربية الأخرى على تطورات الساحة اللبنانية، حيث أن سقوط حكومة سعد الحريري في ١٢ كانون الثاني ٢٠١١ وترشيح نجيب ميقاتي لتشكيل الحكومة الجديدة أثار القلق في إسرائيل.[٨٠] وتم ترشح ميقاتي من قبل قوى المعارضة بقيادة حزب الله، الشيء الذي أثار مخاوف من تدهور الوضع اللبناني الداخلي والخارجي وإشعال فتيل الحرب من جديد في لبنان وبالتالي في المنطقة. وقد كان الوضع اللبناني الداخلي أشغل القيادة الإسرائيلية على مدار السنوات وذلك للنفوذ الاستراتيجي والأمني والعسكري الذي يحظى به حزب الله والذي يعبر عن قوى المقاومة العسكرية لإسرائيل بدعم سوري وإيراني، وبالتالي للدور الاستراتيجي الذي يلعبه في موازين القوى في المنطقة. وبدون شك أن ارتفاع تأثير حزب الله في لبنان يعكس عودة السيطرة السورية إلى الساحة اللبنانية ولو بشكل غير مباشر، ما من شأنه تحويل الجبهة الشمالية لإسرائيل إلى جبهة مواجهة، وبالتالي أن تعيد حسابات إسرائيل لإستراتيجيتها الأمنية، الشيء الذي انعكس في زيارة قائد الأركان الجديد للجيش الإسرائيلي للجبهة اللبنانية بعد يومين من تعيينه في منصبه بصحبة وزير الأمن الإسرائيلي، ايهود باراك.[٨١]

تعكس تصريحات المسؤولين الإسرائيليين حيال التحولات الإقليمية مزيجا من الأسف على الأنظمة التي هوت وترقبا حذرا حيال التطورات المقبلة

وقد كانت إسرائيل قد توعدت بضرب لبنان وحزب الله على وجه الخصوص في بداية العام ٢٠١٠ عندما تصاعدت التهديدات الإسرائيلية بتوجيه ضربة عسكرية للمنشآت النووية الإيرانية. واستمرت إسرائيل في محاولاتها التأكيد على قدرة ردها تجاه حزب الله وقوى لبنانية أخرى من خلال خرق الطيران الإسرائيلي للأجواء اللبنانية ومن خلال توفير المعلومات حول تحركات حزب الله العسكرية، ومراقبة ما يجري على الساحة اللبنانية سياسيا وأمنيا، ونشرت الصحف الإسرائيلية الكثير من المعلومات حول التحقيق الدولي في قضية اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق، رفيق الحريري مؤكدة تورط حزب الله في العملية، ما من شأنه زعزعة الاستقرار الداخلي في لبنان وتعميق الهوة بين الموالاة والمعارضة، اللتين تديران شؤون البلاد من خلال حكومة الوحدة الوطنية التي سقطت في ١٢ كانون الثاني ٢٠١١.

انعكست العلاقات الإسرائيلية- اللبنانية من خلال بعض الأحداث الدبلوماسية والأمنية التي وان بقيت محدودة وتحت السيطرة إلا أنها تعبر عن حساسية المواقف وحالة الترقب العصبي الذي يسود الجو على حدود إسرائيل الشمالية. كانت الحادثة الدبلوماسية الأهم هي زيارة الرئيس الايراني، أحمدي نجاد لبيروت والوصول إلى

محاذاة الحدود اللبنانية-الإسرائيلية. وقد أتت هذه الزيارة لتأكد عمق الانخراط الإيراني في لبنان والتأثير الكبير لها على الساحة الإقليمية، وذلك على الرغم من ترؤس سعد الحريري للحكومة اللبنانية والمعتبر مقربا من الإدارة الأميركية.[٨٢]

وكانت الحادثة الأمنية الأولى المعبرة عن الوضع المتفجر هي عندما قام الجيش الإسرائيلي في ٤/٨/ ٢٠١٠ بعبور الحدود التي تم ترسيمها من قبل الأمم المتحدة والمختلف عليها بين الطرفين، حيث تدعي لبنان ان المنطقة التي دخل إليها الجيش الإسرائيلي تابعة لها ولن تقبل تهديدها. وكان دخول الجيش بذريعة قطع شجرة موجودة في المنطقة الحدودية المتنازع عليها بالقرب من قرية العديسة، ما أثار غضب الجيش اللبناني الذي صوب بنادقه إلى القوى العسكرية الإسرائيلية وأطلق النار ما أدى إلى تشابك بين الطرفين.[٨٣]

قال وزير الخارجية اللبناني على الشامي إن «موضع المنطقة التي يدعي (اليونيفيل) أنها منطقة متنازع عليها ما بين الخط الأزرق والتقني قابل للنقاش، لكن إسرائيل تخطت الخط الأزرق داخل منطقة هي ملك للبنان. وإذا كانت منطقة متنازعا عليها فلا يحق لإسرائيل أن تدخل إليها إلا بإذن من القوات الدولية».[٨٤] وشدد الوزير اللبناني على «أهمية التعاون والتنسيق الدائم مع القوات الدولية التي طلبت من الجيش اللبناني وقف إطلاق النار واستجاب، بينما إسرائيل واصلت عدوانها».

أتت أقوال الوزير اللبناني على خلفية أقوال المتحدث باسم القوات الدولية في المنطقة أن اليونيفيل «تأكدت من أن الأشجار التي يقطعها الجيش الإسرائيلي تقع جنوب الخط الأزرق في الجانب الإسرائيلي»، ووضح المتحدث أنه «كان للحكومة اللبنانية تحفظ في هذا الموقع في ما يتعلق بموقع الخط الأزرق الذي يمر فيه. مثلما كانت هنالك تحفظات للحكومة الإسرائيلية في بعض المواقع الأخرى.»[٨٥]

عكست هذه الحادثة حالة التوتر ومحاولات الجانب الإسرائيلي تعزيز مواقعه خصوصا الاستخباراتية من أجل مراقبة ما يحدث في الجانب اللبناني، حيث قال الجيش الإسرائيلي إن قطع الشجرة أتى لفتح مجال الرؤية في المنطقة ومنع حالة اختطاف مثلما حدث في صيف العام ٢٠٠٦. من المهم الإشارة في هذا السياق إلى أن الحادثة وقعت بين الجيش الإسرائيلي والجيش اللبناني، الشيء الذي عبر عن محاولات الأخيرة فرض تحكمها في المنطقة بناء على القرار ١٧٠١ الذي أصدرته الأمم المتحدة بعد حرب تموز ٢٠٠٦، واعتبر بعض المعلقين التصرف الإسرائيلي على أنه استفزاز ومحاولة جس النبض وتفحص مدى استعدادية الطرف اللبناني لمواجهة أي تحرك إسرائيلي.

وكان رد فعل الجيش اللبناني مفاجئا، حيث كان من المتوقع أن يكون حزب الله الذي يسيطر على المنطقة من خلال قواته المرابطة فيها هو الذي يرد ويقع في شرك المواجهة في ظروف دولية يتم فيها تطويقه بكل ما يتعلق باغتيال رئيس الوزراء اللبناني الا

نشر حزب الله في هذا السياق لقطات فيديو مسجلة من طائرة بدون طيار إسرائيلية كانت قد حومت فوق لبنان من أجل جبي معلومات تحضيرا لعملية كوماندو إسرائيلية في العام ١٩٩٧ . واتى نشر هذه التسجيلات المصورة والتي ادعى حزب الله أنه التقطها من خلال شبكة استخباراته الالكترونية في ٩/ ٨/ ٢٠١٠ على خلفية التوتر القائم في المنطقة، والتي مكنت الحزب من نصب كمين للقوات الإسرائيلية وقتل العديد من جنودها، بحسب ادعاء حزب الله .[٨٦] وشملت تسجيلات حزب الله طيران الطائرات الإسرائيلية بدون طيار التي بادعائه حلقت فوق الأجواء اللبنانية خلال جولة رئيس الوزير اللبناني السابق رفيق الحريري والذي تم اغتياله في يوم تحليق تلك الطائرات، مؤشراً بذلك على أن إسرائيل كانت وراء عملية القتل، العامل الذي من شأنه إبعاد الشبهات عن حزب الله، ومن ثم عن النظام السوري الذي يقف من خلفه . أتى هذا الادعاء لحزب الله على لسان أمينه العام الشيخ حسن نصر الله في الفترة التي نشرت فيها معلومات عن استنتاجات لجنة التحقيق الدولية باغتيال الحريري على أن شخصيات من حزب الله متورطة في عملية الاغتيال .

كشف حزب الله في ٦/ ١٢/ ٢٠١٠ عن معدات استخبارية الكترونية إسرائيلية كانت زرعت في الأراضي اللبنانية .[٨٧] وادعى متحدث باسم الجيش اللبناني أن إسرائيل قامت بتفجير المعدات في منطقة وادي قاسيه بقرب قرية مجدل سالم اللبنانية، مؤكدا تصريحات قيادة حزب الله حول الموضوع . وكانت هذه المعلومات جزءا من عملية تطهير واسعة لقوى مخابرات إسرائيلية في لبنان حيث تم اعتقال بعض الشخصيات منها ضباط في الجيش بتهمة التجسس لإسرائيل . عكست هذه التطورات الحالة المتوترة على الحدود الإسرائيلية اللبنانية من جهة ولكنها عكست أيضا حالة القلق في الجانب الإسرائيلي من القوى المتصاعدة لحزب الله في لبنان والتحولات الجارية على الساحة اللبنانية الداخلية والتي انتهت إلى إسقاط حكومة سعد الحريري الموالية للولايات المتحدة في ١٢ كانون الثاني ٢٠١١ وترشيح نجيب ميقاتي لتشكيل حكومة جديدة يهيمن عليها حزب الله وقوى المعارضة الأخرى بما في ذلك الحزب التقدمي الاشتراكي بقيادة وليد جنبلاط الذي كان جزءا لا يتجزأ من ما سمي قوى ١٤ آذار وهي القوى البراغماتية ذات التوجهات المعادية لسورية وإيران وتدخلها في الشأن اللبناني الداخلي .

تحولات القوى الداخلية في لبنان ومحاولات إقامة الحكومة الجديدة التي لم تنجل معالمها الأساسية بعد، تعكس عودة التأثير السوري ومن ثم الإيراني في لبنان، التأثير الذي طالما صارعت إسرائيل لاقتلاعه بشتى الوسائل بما في ذلك الحرب والوعيد. وتبقى الحالة هيولية وقابلة للتحولات السريعة، خصوصا بعد أن طرأت تغيرات كبيرة جداً في المنطقة غطت على التغيرات في لبنان، ولكنها لا يمكن إلا أن تأثر عليها وتعطي زخما للتحولات الإقليمية في الساحة اللبنانية ومن هنا في العلاقات مع إسرائيل. وعودة الحديث عن مسار دبلوماسي إسرائيلي- سوري بوساطة أميركية يقوم بها عضو مجلس الشيوخ الأميركي، جون كيري المقرب للرئيس أوباما هو محاولة لإجراء اختراق دبلوماسي في محفل جديد يساعد على إخراج إسرائيل من حالة العزلة القائمة اليوم.[٨٨]

العلاقات الإسرائيلية - الصينية والإسرائيلية - الهندية

لم تطرأ تحولات جذرية تذكر على العلاقات الإسرائيلية-الصينية والإسرائيلية-الهندية. على الرغم من ذلك لا بد من التنويه إلى أن هذه العلاقات في تزايد مستمر على المستوى الاقتصادي في الحالة الأولى وعلى المستوى الاقتصادي والعسكري في آن واحد في الحالة الثانية. بدأت هذه العلاقات بالتطور في العقد الأخير وتزايدت مع كل عام.[٨٩] ويعكس تصاعد التواجد الإسرائيلي في دول شرق آسيا الصاعدة عولمة الاقتصاد الإسرائيلي المتزايد وكجزء من المحاولات الإسرائيلية لتسويق منتجاتها العسكرية والتكنولوجية في هذه المنطقة وخلق منظومة من العلاقات والتشابكات الأمنية والاقتصادية تضمن للمنتجين الإسرائيليين أسواقا جديدة وللدولة الإسرائيلية حلفاء إستراتيجيين جددا. وقد رصدت البعثة التجارية الإسرائيلية ارتفاعا بنسبة ٥٣٪ في منسوب التبادل التجاري الإسرائيلي-الصيني، حيث وصل إلى ٢,٥ مليار دولار في الأشهر كانون الثاني-أيار من العام ٢٠١٠. وقد كان معدل التبادل التجاري قد وصل إلى ٤,٥٦ مليار دولار في العام ٢٠٠٩ كلها، ما يعني بأنه إذا استمر نمو التبادل التجاري بين البلدين بالنسبة نفسها فهو سيبلغ ما يقارب ٧ مليار دولار وهو تبادل تجاري قوي جداً قياساً لعدد السنوات التي امتدت عليها هذه العلاقات التجارية وقياساً للدول المجاورة، حيث ستلعب هذه المعطيات الاقتصادية دوراً مهماً في الساحة الدبلوماسية في المنطقة.[٩٠] وكما هو الحال مع الصين فالعلاقات التجارية مع الهند آخذة بالازدياد، حيث أن الصادرات العسكرية الإسرائيلية إلى هذه الدولة بلغت منسوبات جديدة في

السنوات الأخيرة، خصوصاً لعدم وجود اعتراض أميركي على تعميق هذه العلاقات بحيث أن الهند محسوبة دولة صديقة للولايات المتحدة، وذلك بعكس التخوفات من نمو العلاقات العسكرية والتكنولوجية مع الصين. وقد تم الحديث على إقامة سوق حرة بين الهند وإسرائيل حيث أن التبادل التجاري من دون الصفقات العسكرية بلغ ٣ مليار دولار في العام ٢٠٠٩.[٩١] وتحدث مسؤولون إسرائيليون عن أن الهدف من المنطقة الحرة هو الوصول إلى ١٥ مليار دولار من التبادل التجاري مع حلول العام ٢٠١٥.[٩٢] هذه التوقعات مبنية على التطور المتواصل في كميات التبادل التجاري والتي تغيّب تكاليف الصفقات العسكرية القائمة، والتي يتم التبليغ عنها دون الدخول في تفاصيلها المالية.

ومن الممكن إيجاز الموقف الإسرائيلي من خلال التطرق لتقرير مؤتمر هرتسليا الآنف الذكر والذي قال فيه زلمان شوفال وشلومو أبينيري:

«هنالك أهمية قصوى لتطوير العلاقات مع الهند والصين ودول آسيا في المحيط الهادئ. بعكس أميركا اللاتينية، فالجانب القيمي للصراع الإسرائيلي-الفلسطيني في هذه المنطقة هو ثانوي، والهجوم على شرعية إسرائيل هامشية، عدا عن بعض الدول الإسلامية الآسيوية. لإسرائيل عدد من المصالح الأمنية والإستراتيجية المشتركة مع أغلبية دول آسيا في المحيط الهادئ، مثل مواجهة التطرف في المجموعات المسلمة وشبكات الإرهاب للجهاد العالمي، وانتشار الأسلحة غير الاعتيادية وتكنولوجيا الصواريخ، والأمن البحري وأمن الطاقة. من الممكن أن تمتنع هذه الدول عن علاقات رسمية لأسباب سياسية. لهذا على إسرائيل فحص تطوير علاقات شبه- رسمية، مقبولة ومألوفة في هذه المنطقة.»[٩٣]

يعكس تحويل ٧٠٠ مليون شيكل إلى موازنة وزارة الدفاع أياما معدودة بعد ان تمت المصادقة على موازنة لسنتين على خلفية الاحداث الجارية في العالم العربي، يعكس قراءة اسرائيلية قلقة لهذه الأحداث وتحسبا لاسقاطاتها على السياسة الاقليمية، خصوصا على العلاقات مع إسرائيل

تعكس هذا المقولة لهاتين الشخصيتين التوجهات الإسرائيلية القائمة، والتي من شأنها خلق توازنات جديدة على المستويات الاقتصادية، والأمنية والإستراتيجية في عالم يتعولم من جهة وتتطور فيه موازين قوة جديدة من جهة أخرى. واللعب على موازين القوى الناشئة واستغلال التحولات الدولية وخصوصاً ضعف بعض الدول وشدة احتياجها لتكنولوجيا متطورة هي السياسة الإسرائيلية القائمة، في وقت ينشغل فيه خصوم إسرائيل العرب في تحديات اقتصادية وسياسية داخلية.

إجمال

يعكس تحويل ٧٠٠ مليون شيكل إلى موازنة وزارة الدفاع، أياماً معدودة بعد ان تمت المصادقة على موازنة لسنتين، على خلفية الأحداث الجارية في العالم العربي، يعكس قراءة إسرائيلية قلقة لهذه الأحداث وتحسبا لإسقاطاتها على السياسة الإقليمية، خصوصا على العلاقات مع إسرائيل.[٩٤] أتى قرار الحكومة الإسرائيلية بدون نقاش طويل وبدون تردد أو انتقادات شعبية، الأمر الذي يعكس الحالة السياسية والنفسية للقيادة والمجتمع الإسرائيليين، ووعيا بمدى عزلة إسرائيل الدولية وانعكاس التحولات الجارية على المواقف الدولية تجاه ما يحدث في العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية، كما ويعني ان الثورات في العالم العربي من الممكن أن تأتي بحكومات ذات مواقف حقيقية لا تخضع بشكل كامل للإرادة الأميركية، وتلعب دورا أكثر فاعلية في المنطقة، ما سيؤدي إلى فقدان إسرائيل لسياسة المهادنة التي تمثلت في نظام الرئيس المصري السابق حسني مبارك.

تأتي التحولات الاقليمية وخصوصا في مصر في وضع تعيش فيه إسرائيل فجوة كبيرة بين إحساسها الداخلي بالنجاح والمصداقية والاستقرار وبين البرودة في علاقاتها الخارجية مع عدد آخذ بالتصاعد من الدول. إذ إن الاقتصاد الإسرائيلي يمر بنمو سريع نسبيا بعد ان تجاوز الأزمة الاقتصادية العالمية بنجاح نسبي كبير، كما ان وضع الحكومة الحالية مستقر ولا تخوفات من سقوطها أو حصول أزمات ائتلافية فيها في الوقت القريب، كما ان تحكم الأحزاب اليمينية بالحكومة يؤدي إلى اتخاذ مواقف سياسية وايديولوجية متطرفة تنعكس في عملية قوننة في البرلمان الإسرائيلي بكميات وسرعة لم نعتدهما من قبل، كما لا توجد أي تهديدات أمنية أو عسكرية مباشرة تذكر في الوقت الحالي.

لكن وعلى الرغم من هذا الوضع هنالك إحساس عام بالقلق في المجتمع الإسرائيلي، حيث ان ردود الفعل الدولية على ما تقوم به إسرائيل في كل ما يتعلق بالقضية الفلسطينية ومسألة الاستيطان لا يترك بابا للشك بان توجهات الحكومة الإسرائيلية الحالية هو الإبقاء على الوضع القائم وعدم الدخول في تغيرات بنيوية أو استراتيجية. وتأتي ردود الفعل الدولية على أشكال مختلفة، منها البرودة في العلاقات مع البيت الأبيض والإدارة الأميركية بشكل عام على الرغم من الفيتو الأميركي على قرار مجلس الأمن الدولي لشجب سياسة إسرائيل الاستيطانية.[٩٥] فالفيتو الأميركي يعزل الولايات المتحدة ويضعف موقفها، الشيء الذي هي في غنى عنه في وقت تجري

فيه تحولات جذرية في الشرق الأوسط . اضطرار الولايات المتحدة أخذ هذا الموقف سيكون له انعكاسات على استمرار ترديد المقولة التي رددها الجنرال بيتريوس في السابق وهي ان السياسات الإسرائيلية تضع الجنود الأميركيين في المنطقة في خطر ، حتى وان لم يتم الربط بين هذه المواضيع بشكل واضح حتى الآن .

يجب الأخذ بعين الاعتبار بان مواقف الدول الأوروبية ، خصوصا الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي (بريطانيا وفرنسا) والذين أيدوا قرار الشجب هو دلالة واضحة عن حالة الاستياء من السياسة الإسرائيلية وعدم الرضى عن التصرفات الإسرائيلية حيال القضية الفلسطينية ومسألة الاستيطان . ويعكس الموقف الألماني إضافة للموقف الأوروبي حالة الاستياء الشديد في اوروبا من إسرائيل ، خصوصا وان الموقف الألماني هو عادة محافظ عند الوصول لشجب إسرائيل في المحافل الدولية .

عبر عن هذه الحالة محلل إسرائيلي بقوله «مرة أخرى إسرائيل هي دولة مذمومة ومنعزلة ، مع صورة البلطجي ، منغلقة على نفسها ولا تريد أن تصغي . »[٩٦] وتعكس هذه المقولة الحالة العامة حيث ان الاستياء من إسرائيل آخذ بالازدياد في المحافل الدولية والمواقف التقليدية للدول الغربية آخذة بالتآكل أمام مواقف شعبية ناقدة فقدت الصبر والتفهم للسياسات الإسرائيلية الاستيطانية من جهة ولعمليات القوننة العنصرية والفاشية في الداخل الإسرائيلي من جهة أخرى .

تأتي هذه التحولات على خلفية فقدت فيها إسرائيل علاقاتها المتينة مع تركيا الحليف الاستراتيجي الأقوى في منطقة الشرق الأوسط ، كما فقدت النظام المصري المهادن . في الوقت نفسه هنالك تحولات إقليمية تظهر بوضوح ان الدول والقوى الممانعة لإسرائيل وسياسة الولايات المتحدة في المنطقة آخذة بالتعاظم والعلاقات التركية السورية والعلاقات التركية الإيرانية أخذت أبعادا جديدة متناقضة مع التوجهات الإسرائيلية ، الشيء الذي يبقي إسرائيل بدون حلفاء مباشرين في المنطقة . وفي الحسابات الاستراتيجية يعني هذا بان سياسة المحاور في الدبلوماسية الإسرائيلية فقدت من قدراتها على خلق توازنات واللعب على الخلافات الإقليمية من أجل خدمة المصالح الإسرائيلية . هذه الحالة تؤدي إلى تعاظم التوجهات الإسرائيلية المبنية على المقولة التاريخية بان كل العالم يكره إسرائيل ، ولهذا لا بد لها ان تنغلق وتقوي نفسها من الداخل . من هذا المنطلق نقرأ السياسة الأمنية الإسرائيلية المبنية على عقلية « البونكر » والتي تنعكس في المنظومات العسكرية الجديدة على شاكلة القبة الحديدية والتي من شأنها حماية إسرائيل في حالة هجوم صاروخي عليها .

تأتي العزلة الإسرائيلية المتعاظمة في واقع يتربع في على كرسي وزير الخارجية الإسرائيلي افيغدور ليبرمان وهو الشخصية الأقل دبلوماسية في الساحة السياسية الإسرائيلية والأبعد عن نبض المجتمع الدولي، ما يفسح المجال لممارسات دولية ودبلوماسية لم تكن قائمة في السابق، مثل اعتراف بعض دول جنوب أميركا بالدولة الفلسطينية في حدود العام ١٩٦٧.

تأتي هذه الاعترافات كدليل على نجاح دبلوماسي فلسطيني وانعكاسا لاستغلال صحيح للأزمة الإسرائيلية من أجل توضيح مسؤولية الأخيرة عن تعثر المفاوضات بسبب التعنت والاستمرار في سياسات التوسع والاستيطان. وقد اتخذ الرئيس الفلسطيني موقفا ممانعا للموقف الأميركي الذي ضغط لتجديد المفاوضات الإسرائيلية-الفلسطينية، وبالتالي أغلق الباب على مناورة إسرائيلية جديدة لاستراق الوقت تحد من قدرة إسرائيل على استغلال المفاوضات كغطاء للاستمرار في الاستيطان دون أن تلقى ضغوطات دولية في هذا الشأن. وكان خيار رئيس السلطة الفلسطينية الامتناع عن التعاطي التفاوضي مع إسرائيل صحيحا، حتى وإن كان الثمن باهظا، كما تجلى في استياء أميركي أدى إلى قرار الفيتو الأميركي في مجلس الأمن في شباط ٢٠١١، لأن هذا الموقف الفلسطيني ساهم في تعميق العزلة الدبلوماسية الإسرائيلية، الشيء الذي من شأنه الضغط في تجاه تطورات جديدة من الممكن أن تؤدي إلى زحزحة الجمود الحالي في الطريق لحل القضية الفلسطينية. وسيتم التطرق للعلاقات الإسرائيلية- الفلسطينية في فصل منفرد وذلك لأهميتها والحاجة للتعمق في تفاصيلها.

الاستياء من اسرائيل آخذ بالازدياد في المحافل الدولية والمواقف التقليدية للدول الغربية آخذة بالتآكل امام مواقف شعبية ناقدة فقدت الصبر والتفهم للسياسات الاسرائيلية الاستيطانية من جهة ولعمليات القوننة العنصرية والفاشية في داخل اسرائيل من جهة أخرى

الهوامش

١ باراك ربيد، "السفير إيلان باروخ ضد نتنياهو وليبرمان: مقولاتهم لا تبعث على الراحة"، **هآرتس** ٢/ ٣/ ٢٠١١، أيضا على الرابط،
C:\Users\ajamal\Documents\Madar\Strategic Report 2010 (شوهد ١٣/ ٣/ ٢٠١١).

٢ المصدر السابق

٣ **هآرتس**، ٢٥/ ٢/ ٢٠١١.

٤ **The Economist**,2011, "Encircled by Enemies Again?", 17.2.2011

٥ زلمان شوفال وشلومو أبينيري، "سياسة إسرائيل الخارجية في عصر التحولات العالمية"، **أوراق مؤتمر هرتسليا** ٦-٩ شباط، ٢٠١١.

6 BBC World Service Country Rating Poll كما شوهد على الرابط www.worldpublicopinion.org . (شوهد في ١٣/ ٣/ ٢٠١١).

٧ **يديعوت أحرونوت**، ٤/ ١١/ ٢٠١١.

٨ **هآرتس**، ٢/ ٦/ ٢٠٠٩.

٩ **يديعوت أحرونوت**، ١/ ١١/ ٢٠٠٩.

١٠ **هآرتس**، ١٠/ ٣/ ٢٠١٠.

١١ المصدر نفسه.

١٢ **هآرتس**، ١٢/ ٣/ ٢٠١٠

١٣ زاكي شلوم، " علاقات إسرائيل والولايات المتحدة: هل هنالك تحول جذري؟" **عدكان إستراتيجي**، المجلد ١٣، العدد ١ (حزيران ٢٠١٠).

١٤ New York Times, 14.4.2010.

١٥ عوديد عيران، ٢٠١٠، "العلاقات الإسرائيلية-الأمريكية: ليس كما تظنون"، **عدكان إستراتيجي**، المجلد ١٣، العدد ١، حزيران، ص. ٣٨.

١٦ يفعات جوردن، "غيتس: ضربة في إيران ستوحدها" نشر على موقع **غالي تساهل الاسرائيلي**، ١٦/ ١١/ ٢٠١٠ على الرابط التالي: http://glz.co.il/newsArticle.aspx?newsaid=72205 (شوهد ٢/ ٣/ ٢٠١١)

١٧ المصدر السابق.

١٨ يوسف ميلمان، ٢٠١٠، "إيران تعترف: فيروس ضرب حواسيب المفاعل النووي"، **هآرتس**، ١/ ١٠/ ٢٠١٠.

١٩ "مصر تضغط: النووي الإسرائيلي أهم من النووي الإيراني"، ٢٠/ ٤/ ٢٠١٠.
. www.ynet.co.il/articles/o,7340,l-3878361,00.html

٢٠ **يديعوت أحرونوت**، ١٠/ ٤/ ٢٠١٠

٢١ **يديعوت أحرونوت**، ١٧/ ٣/ ٢٠١٠.

٢٢ **معاريف**، ١٢/ ١١/ ٢٠١٠.

٢٣ المصدر نفسه.

٢٤ **معاريف**، ١٠/ ١١/ ٢٠١٠.

٢٥ رامي يتسهار، **عنيان مركزي**، ١٤/ ١١/ ٢٠١٠ **على الرابط** www.news-israel.net/article.asp?Code=23405 (شوهد ٢/ ٣/ ٢٠١١)

٢٦ **New York Times**, 14.2.2011.

٢٧ كما نشر على الصفحة الالكترونية للاتحاد الأوروبي http://ec.europa.eu/trade/creating-opportunities/bilateral-relations/countries/israel/ (شوهد ١٨/ ٢/ ٢٠١١)

٢٨ كما نشر على الصفحة الاكترونية للاتحاد الاوروبي على الرابط التالي: http://eeas.europa.eu/israel/index_en.htm (شوهد ٣/ ٣/ ٢٠١١)

٢٩ تشيكو مناشيه، "خبر أول: الإتحاد الأوروبي يهدد بالاعتراف بدولة فلسطينية في حدود العام ١٩٦٧"، ١٢/ ١٢/ ٢٠١٠، http://news.nana10.co.il/Article/?ArticleID=765479.

٣٠ **هآرتس**، ١٩/ ٢/ ٢٠١١.

٣١ Upgrading the status of the General Delegation of Palestine in France" Statement by Bernard" ,Kouchner, Minister of Foreign and European Affairs, 26.7.2010
http://ambafrance-us.org/spip.php?article1761.

٣٢ ليمور بركان، "الكفاح الفلسطيني للاعتراف بالدولة الفلسطينية وضد المستوطنات"، ٢٠/ ٢/ ٢٠١١. على http://www.memri.org.il/cgi-webaxy/sal/sal.pl?lang=he&ID=107345_memri&act=show2&dbid=articles&dataid=2686 (شوهد 1.3.2011)

٣٣ باراك ربيد، "نتنياهو يواجه عزلة دولية بسبب تعثر المفاوضات السلمية"، **هآرتس**، ١٨/ ٢/ ٢٠١١.

٣٤ **هآرتس**، ١١/ ٥/ ٢٠١٠.

٣٥ كما نشر على الموقع الالكتروني لمنظمة OCED على الرابط www.oecdbookshop.org (شوهد في ٢٧/٢/٢٠١١).

٣٦ إيلي بردنشتين، "القدس: المئات من الوزراء الأوروبيين في مؤتمر دعم لإسرائيل"، ٦/٢/٢٠٠١ (شوهد في ٩/٣/٢٠١١)، ..html?hp=1&cat=404 657/208/http://www.nrg.co.il/online/1/ART2

٣٧ بينحاس وولف، "بعثة الجيش الإسرائيلي تلغي رحلتها لبريطانيا خوفاً من الاعتقال"، ٥/١/٢٠١٠ (شوهد في ٨/٣/٢٠١٠)، http://news.walla.co.il/?w=/1/ 1628722.

٣٨ شاهد الورقة الإستراتيجية للحلف على موقعه في الرابط: -http://www.nato.int/cps/en/SID-52DB7A1E D7AFB45B/natolive/topics_56626.htm. (شوهد ٩/٣/٢٠١١).

٣٩ شمعون شطاين، "قمة النيتو: يوم الغد"ط **عدكان إستراتيجي**، ٢٢٦ (٢٤ تشرين الثاني ٢٠١٠)، متوفر على موقع المركز لبحث الأمن القومي، http://www.inss.org.il/heb/research.php?cat=306&incat=&read=4628 (شوهد في ٩/٣/٢٠١١).

٤٠ للمزيد حول العلاقات التركية الإسرائيلية التركية وتحولاتها انظر في ايمن يوسف ومهند مصطفى ٢٠١٠، **سياسة إسرائيل الخارجية اتجاه القوى الصاعدة: تركيا، الهند الصين وروسيا**. مدار، المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية وأيضا تقارير مدار الإستراتيجية السابقة.

٤١ حيث دعا نائب وزير الخارجية الاسرائيلي داني أيالون السفير التركي لدى إسرائيل أحمد أوجوز تشليكول إلى وزارة الخارجية وأطاح به اتهامات حول ما سماه تحريض تركيا على إسرائيل. وكان نائب وزير الخارجية الإسرائيلي طلب من الصحافة تصوير استضافة السفير التركي الذي جلس على كرسي منخفض بينما جلس أيالون واثنين من موظفيه على كراس عالية حيث بدا الموقف مقصوداً ويعكس نوايا الإهانة والمس بكرامة السفير **معاريف**، ١٢/١/٢٠١٠.

٤٢ **السفير**، ١٢/١٠/٢٠١٠.

٤٣ **معاريف**، ١٢/١/٢٠١٠.

٤٤ م، س.

٤٥ Halil Erdemir، 2010، "How Worthy Israeli Relations for Turkey"، **Alternatives**: **Turkish Journal of International Relations**، vol. 9، no. 2 ،Summer، pp. 24-38.

٤٦ Taha Özhan, 2010,,Turkey, Israel and the US in the Wake of the Gaza Flotilla Crisis", **Insight Turkey**, vol. 12, no. 3 , pp. 7- 18.

٤٧ وهو عبارة عن أسطول من السفن المحملة بالمؤن والمساعدات الإنسانية بقيادة تركية هدف إلى كسر الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة الفلسطيني وتقديم العون إلى أهله.

٤٨ قام الجيش الإسرائيلي في عتمة ليل ٣١ أيار ٢٠١٠ بمهاجمة أسطول الحرية في عرض البحر على بعد ٧٣ ميلا عن شواطئ قطاع غزة في المياه الدولية مؤديا إلى مقتل تسعة مدنين أتراك وإصابة العشرات بجراح خطيرة ومتوسطة وذلك بسبب استعمال السلاح خلال عملية الاستيلاء. للمزيد حول حادثة أسطول الحرية انظر الفصل الأمني.

٤٩ Isabel Kershner, "Deadly Israeli Raid Draws Condemnation", **New York Times**, 13.5.2010. http://www.nytimes.com/2010/06/01/world/middleeast/01flotilla.html; Ian Black, "Flotilla Interception Looks Like a Disastrous Own Goal for Israel", **The Guardian**, 1.6.2011, http://www.guardian.co.uk/world/2010/may/31/flotilla-interception-arab-turkish-analysis.

٥٠ **Wall Street Journal**, 1.6.2010.

٥١ "أردوغان يفكر في زيارة غزة" كما نشر على موقع غالي تساهل، ٥/٦/٢٠١٠. على الرابط التالي: www.glz.co.il/newsArticle.aspx?newsaid=63396 (شوهد في ٢٧/٢/٢٠١١)

٥٢ في غضون عدة أيام بدأ الجيش بإصدار صور وأفلام قصيرة جداً يظهر فيها تعامل نشطاء حقوق الإنسان مع الجنود الإسرائيليين الذين نزلوا على متن السفينة من طائرات مروحية حيث استقبل الجنود بحسب الصور والأفلام المنتجة والانتقائية الإسرائيلية بالضرب بهراوات وأدوات دفاعية أخرى. وقام الإعلام الإسرائيلي بالترويج لهذه الصور متمحوراً حول إسقاط أحد الجنود الإسرائيليين من فوق متن السفينة كدلالة عن «إرهاب» نشطاء حقوق الإنسان، معطيا القيادة العسكرية والسياسية كل الدعم اللازم لصد الانتقادات والإدانات التي أتت من كل إنحاء العالم.

٥٣ أبيئيل ماجنزي، "ثلاثة من ركاب الأسطول أرادوا أن يكونوا شهداء" موقع YNET، ٢/٦/٢٠١٠، على الرابط التالي www.ynet.co.il/articles/0,7340,l-3897974,00.html (شوهد ١٣/١/٢٠١١)

٥٤ ألوف بن، ٢٠١٠، "الأسطول التركي إلى غزة نجح"، **هآرتس**، ٢١/٦/٢٠١٠.

٥٥ تم تحديد وظيفة اللجنة: «١- فحص الحيثيات الأمنية لغرض الحصار البحري على قطاع غزة ومدى ملاءمته قواعد القانون الدولي، ٢- فحص مدى ملاءمة الفعاليات التي قامت بها إسرائيل لفرض تطبيق الحصار البحري في يوم ٣١ من أيار ٢٠١٠ لقواعد القانون الدولي ٣- فحص الفعاليات التي قام بها منظمو الأسطول والمشتركون فيه وهويتهم.

٥٦ تقرير اللجنة العامة لتقصي الحدث البحري يوم ٣١ أيار ٢٠١٠ (لجنة تيركل)، كانون الثاني ٢٠١١.

٥٧ **هآرتس**، ١٥/٦/٢٠١٠.

٥٨ **هآرتس**، ١٦/ ٦/ ٢٠١٠.
٥٩ باراك ربيد، ٢٠١٠ "وزير الخارجية التركي: خلافات في الائتلاف الحكومي في إسرائيل يمنع المصالحة"، **هآرتس**، ٢٦/ ١٢/ ٢٠١٠.
٦٠ باراك رابيد وتسفي برئيل، "مصدر إسرائيلي: المحادثات مع تركيا لا تتقدم"، **هآرتس**، 12.12.2010، وعلى الرابط http://www.haaretz.co.il/hasite/spages/1203492.html . (شوهد ١٢/ ٢/ ٢٠١١)
٦١ **Hurriyet**، ١,٧,٢٠١٠
٦٢ نداف بيري، "ليبرمان يهاجم نتنياهو: نحن نتحدث عن خطوة خاطئة وغير متناسبة: كما نشر على الصفحة الاكترونية لـ NANA، ١/ ٧/ ٢٠١٠، على الرابط http://news.nana10.co.il/article/?ArticleID=729180 (شوهد ١٣/ ٢/ ٢٠١١)
٦٣ **القناة الثانية للتلفزيون الإسرائيلي**، ٢٦/ ١٢/ ٢٠١٠.
٦٤ المصدر نفسه.
٦٥ **Vatan**، ١/ ٦/ ٢٠١٠.
٦٦ Wainer, D. 2010," Israel's Flotilla Raid May Damage Business Ties With Turkey", **Bloomberg**
:**Businessweek**, June, 2, 2010, and at
02/israel-s-flotilla-raid-may-damage-business-ties-with--06-http://www.businessweek.com/news/2010
(2.2.2011 شوهد) turkey.html
٦٧ http://www.israel-turkey.org/?categoryId=17434
٦٨ يونتان جونين، "مستند في تركيا: إسرائيل تهديد مركزي علينا"، كما نشر على الصفحة الاكترونية لـ NANA10، ٣/ ١٠/ ٢٠١٠. http://news.nana10.co.il/Article/?ArticleID=755210 (شوهد في ٩/ ٣/ ٢٠١١).
٦٩ جاليا ليندنشتراوس، "تحولات في مفاهيم التهديدات التركية: الدلالات الإستراتيجية لإسرائيل"، مباط عال، ٢٢٠، ٢٠١٠,١١,٢، متوفر على موقع مركز أبحاث الأمن القومي: /http://www.inss.org.il/heb publications.php?cat=76&incat=&read=4533 . (شوهد ٩/ ٣/ ٢٠١١).
٧٠ شموئيل أيبن، ٢٠١١، "أعمال الشغب في مصر: معان أولية"، عدكان إستراتيجي، عدد ٢٤٠، ٣٠ كانون الثاني ٢٠١١.
٧١ تومر أبيطال، ٢٠١١"نتنياهو: سنحافظ على السلام مع مصر من أجل الاستقرار في المنطقة"، **كلكاليست**، ٣٠/ ١/ ٢٠١١، وأيضا على http://business.il.msn.com/article.aspx?cp-documentid=156002317.
٧٢ **هآرتس**، ١/ ٢/ ٢٠١١.
٧٣ **mako**10.2.2011 http://www.mako.co.il/news-world/arab/Article-ef0d483c2711e21004.htm&sCh=31750a2610f26110&pId=55227376 (شوهد ١/ ٣/ ٢٠١١)
٧٤ http://news.nana10.co.il/Article/?ArticleID=778706 , NANA, 7.2.2011 (شوهد في ٢٧/ ٢/ ٢٠١١).
٧٥ **هآرتس**، ٣١/ ١/ ٢٠١١.
٧٦ **هآرتس**، ٢٢/ ٢/ ٢٠١١
٧٧ المصدر نفسه.
٧٨ **الحياة اللندنية**، ١٣/ ٢/ ٢٠١١.
٧٩ **يديعوت أحرونوت**، ١٣/ ٢/ ٢٠١١.
٨٠ **السفير**، ١٣/ ١/ ٢٠١١.
٨١ **يديعوت أحرونوت**، ١٦/ ٢/ ٢٠١١.
٨٢ **هآرتس**، ١٥/ ١٠/ ٢٠١٠.
٨٣ **الشرق الأوسط**، ٥/ ٨/ ٢٠١٠.
٨٤ المصدر السابق.
٨٥ **الحياة اللندنية**، ٥/ ٨/ ٢٠١٠.
٨٦ **يديعوت أحرونوت**، ١٠/ ٨/ ٢٠١٠
٨٧ **الأخبار اللبنانية**، ٧/ ١٢/ ٢٠١٠.
٨٨ **هآرتس**، ٢٤/ ٢/ ٢٠١١.
٨٩ أشارت تقارير مدار الإستراتيجية السابقة الى كيفية تشكل هذه العلاقات ولهذا لا نرى حاجة لإعادة سرد تاريخ تكوينها.
٩٠ كما نشرت على الصفحة الالكترونية للبعثة الإسرائيلية في الصين على الرابط التالي:
http://www.israeltrade.org.cn/english/doing_business_with_china/bilateral_trade/000052/ (شوهد ٢/ ٣/ ٢٠١١)
٩١ **جلوبس**، ١٠/ ١٠/ ٢٠١٠ وعلى الرابط التالي
http://www.globes.co.il/serveen/globes/docview.asp?did=1000592891&fid=1725 (شوهد ٢٠/ ٢/ ٢٠١١)

٩٢ كما نشر على الرابط التالي:
http://www.indianexpress.com/news/india-israel-discuss-free-trade-pact/566267/ (شوهد ١٢/ ٢/ ٢٠١١)

٩٣ شوفال وأبينيري، مصدر سبق ذكره.

٩٤ موتي باسوك، "لجنة المالية صادقت على زيادة ٧٠٠ مليون دولار لميزانية الأمن للعام ٢٠١١"، **دي ماركر**، ٨/ ٢/ ٢٠١١، وأيضا على الرابط التالي http://www.themarker.com/tmc/article.jhtml?log=tag&ElementId=mb20110208_8521363. (شوهد ٢/ ٣/ ٢٠١١)

٩٥ **يديعوت أحرونوت**، ٢١/ ٢/ ٢٠١١.

٩٦ اسحق بن حورين، "الفيتو والتورط: إسرائيل تؤدي إلى عزل الولايات المتحدة أيضاً" ٢٠/ ٢/ ٢٠١١ www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4030662,00.html.

«٣»

المشهد السياسي الداخلي

بقلم: أنطوان شلحت

مدخل

(*) في الفاتح من نيسان ٢٠١١ يمرّ عامان على تأليف الحكومة الإسرائيلية الحالية (حكومة بنيامين نتنياهو الثانية) والتي اتسمت لدى تشكيلها بطابع يمينيّ سافر. وعلى ما يبدو فإن هذا الطابع قد تعزّز أكثر فأكثر على مدار العام ٢٠١٠، وخاصة في ضوء تصاعد الهجمة التي يؤججها حزب «إسرائيل بيتنا» اليميني المتطرّف على المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل، وعلى الحريات الديمقراطية عامة، والتي تحظى بمزيد من تأييد سائر عناصر الحكومة.

كما أن طابع الحكومة اليميني تعزّز في إثر قيام وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك بتفكيك حزب العمل (محسوب على «اليسار الصهيوني») والانشقاق عنه وإعلان إقامة كتلة مستقلة باسم «استقلال» (عتسماؤوت)، وفي ضوء اتهام مسؤولين كبار في العمل باراك بأنه «ليس نسخة ثانية عن الليكود وإنما نسخة طبق الأصل عن ليبرمان». وفيما بقيت «كتلة باراك» في الائتلاف فإن سائر أعضاء كتلة العمل استقالوا منه فور حدوث هذا الانشقاق.

كذلك فإن هذه الحكومة استمرت في تنفيذ مشاريع الاستيطان ولا سيما تلك المتعلقة بتهويد القدس المحتلة، وفي عرقلة استئناف المفاوضات السياسية.

يتناول هذا الفصل الوقائع الرئيسة لتعزّز طابع الحكومة اليميني وانعكاس ذلك على سياستها الداخلية بقدر انعكاسه على السياسة الخارجية. كما أنه سيعرض أبرز المستجدات التي شهدها العام الفائت والمرتبطة بالمشهد السياسي والحزبي الداخلي في إسرائيل.

نتنياهو يصبح رئيسًا لحكومة يمينية - حريدية

قام وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك، يوم ١٧ كانون الثاني ٢٠١١، بتفكيك حزب العمل (المحسوب على تيار «اليسار الصهيوني») الذي كان يرأسه وبالانشقاق عنه وإعلان إقامة كتلة مستقلة باسم «استقلال» (عتسماؤوت)، تضم خمسة أعضاء كنيست من العمل، هم متان فلنائي وشالوم سمحون وأوريت نوكيد وعنات فيلف، فضلاً عن باراك نفسه. وقد أسفر ذلك على الفور عن قيام ثلاثة وزراء من حزب العمل بالاستقالة من الحكومة، وهم وزير الرفاه الاجتماعي إسحق هيرتسوغ، ووزير شؤون الأقليات أفيشاي برافرمان، ووزير الصناعة والتجارة والعمل بنيامين بن إليعازر، وكذلك عن انسحاب الحزب من الائتلاف الحكومي (في وقت لاحق صادق الكنيست على تعيين ثلاثة وزراء جدد في حكومة نتنياهو من كتلة «استقلال» بدلاً من المستقيلين، وذلك على النحو التالي: شالوم سمحون وزيرًا للصناعة والتجارة والعمل؛ أوريت نوكيد وزيرة للزراعة؛ متان فلنائي وزيرًا في ديوان رئيس الحكومة لشؤون الجبهة الداخلية والأقليات. وقد احتفظ باراك بمنصب وزير الدفاع).

قام وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك، يوم ١٧ كانون الثاني ٢٠١١، بتفكيك حزب العمل (المحسوب على تيار «اليسار الصهيوني») الذي كان يرأسه وبالانشقاق عنه وإعلان إقامة كتلة مستقلة باسم «استقلال» (عتسماؤوت)، تضم خمسة أعضاء كنيست من العمل

ورأى كثيرون، بمن في ذلك بعض كبار المسؤولين في حزب الليكود الحاكم، أن وزير الخارجية ورئيس حزب «إسرائيل بيتنا» اليميني المتطرف أفيغدور ليبرمان أصبح بمثابة «رئيس الحكومة الفعلي» في إسرائيل عقب انشقاق باراك وما تلا ذلك من انسحاب حزب العمل ببقية أعضائه من الحكومة والائتلاف. وقد أشير في هذا الصدد إلى أنه حتى يوم حدوث هذا كله كان الائتلاف الحكومي برئاسة نتنياهو يضم ٧٤ من مجموع ١٢٠ عضو كنيست، وعقب استقالة حزب العمل (الذي بقي مع ٨ أعضاء كنيست بعد انشقاق باراك ومؤيديه) فإن هذا الائتلاف أصبح يضم ٦٦ عضو كنيست، بمن فيهم ٥ أعضاء كنيست من كتلة «استقلال» التي أعلن باراك تأسيسها. وبناء على ذلك فإن قوة حزب «إسرائيل بيتنا» (١٥ عضو كنيست) باتت أكثر أهمية لسلامة هذا الائتلاف، حيث أنه في حال انسحابه فإن ذلك سيعني سقوط الحكومة اليمينية. والأمر نفسه ينطبق أيضًا على حزب شاس (١١ عضو كنيست).

ورأى كثيرون، بمن في ذلك بعض كبار المسؤولين في حزب الليكود الحاكم، أن وزير الخارجية ورئيس حزب «إسرائيل بيتنا» اليميني المتطرف أفيغدور ليبرمان أصبح بمثابة «رئيس الحكومة الفعلي» في إسرائيل عقب انشقاق باراك

ونوهت صحيفة «**يديعوت أحرونوت**» بأن أحد كبار المسؤولين في الليكود كان أشد صراحة من غيره حين قال: «إن ليبرمان يمكنه أن يسقط الحكومة متى يشاء، وإذا كان الثنائي نتنياهو - باراك حتى الآن هو صاحب القرار الأول في الحكومة، فإن ليبرمان يمكنه من هذه اللحظة المطالبة بأن يصبح شريكًا كاملاً في عملية اتخاذ القرارات السياسية. في الوقت نفسه فإنه لم يعد بإمكان باراك الاستمرار في إشغال منصب وزير

الخارجية الفعلي، ذلك بأنه أضحى يتزعم كتلة تضم ٥ أعضاء فقط لا ١٣ عضو كنيست كما كانت حال كتلة حزب العمل، ولا شك في أن ليبرمان يدرك ذلك جيدًا ويعرف ما هي التداعيات التي يجب أن تترتب عليه». [١] وبموازاة هذا فإن الوزير أفيشاي برافرمان أكد، لدى تقديم استقالته من الحكومة، أن خطوة باراك «جعلت ليبرمان هو صاحب القول الفصل في الحكومة والائتلاف». وأضاف: «إننا نفهم الآن لماذا لم ينبس باراك ببنت شفة عندما كان ليبرمان يطلق تصريحاته العنصرية الهوجاء. إن باراك ليس نسخة ثانية عن الليكود وإنما نسخة طبق الأصل عن ليبرمان». [٢]

مع هذا فإن رئيس الحكومة أعرب عن قناعته بأن تفكيك حزب العمل وانشقاق باراك ينطويان على بشائر جيدة بالنسبة لحكومته «التي ستصبح أكثر استقرارًا من الآن فصاعدًا»، على حد قوله في اجتماع كتلة الليكود في الكنيست. ولا شك في أنه يقصد استقرارها من الناحية السياسية تحديدًا. وأكد نتنياهو خلال أحاديث مغلقة أن هذه الخطوة «ستبعد شبح الانتخابات، وعلى الجميع أن يتعوّد على أن هذه الحكومة باقية فترة طويلة». [٣]

«زعامة» نتنياهو السياسية قد استنفدت نفسها، وأن أقصى ما يمكن أن يفعله هو شراء الهدوء السياسي في الحلبة الداخلية، وصدّ الضغوط الدبلوماسية (الخارجية)، إلى أن يحين أوان الانتخابات العامة المقبلة

وذكر مقربون من رئيس الحكومة أنه كان شريكًا كاملاً في خطوة باراك الانشقاقية. وأضافوا أن تلك الخطوة كانت ضرورية لكليهما، ذلك بأن «نتنياهو كان راغبًا في استقرار حكومته، في حين أن باراك كان راغبًا في الحفاظ على بقائه السياسي». وأكد هؤلاء المقربون أن التعاون بين الاثنين كان ضروريًا من أجل ضمان بقاء المناصب الوزارية التي كان حزب العمل يشغلها وخاصة منصب وزير الدفاع في يد أعضاء الكتلة الجديدة. وقد اتفق على أن تبقى وزارة الدفاع في يد باراك وعلى ألا تنتقل إلى مسؤول كبير في الليكود مثل الوزير موشيه يعلون. وأشار هؤلاء المقربون أيضًا إلى أن هذه الخطوة تنطوي على رسالة إلى الفلسطينيين فحواها أن يكفوا عن الاعتقاد «بأن حكومة نتنياهو على وشك السقوط بسبب مواقف حزب العمل». [٤]

وقبل هذا التطرّف اليميني للحكومة تراكمت إشارات تدلّ على أن «زعامة» نتنياهو السياسية قد استنفدت نفسها، وأن أقصى ما يمكن أن يفعله هو شراء الهدوء السياسي في الحلبة الداخلية، وصدّ الضغوط الدبلوماسية (الخارجية)، إلى أن يحين أوان الانتخابات العامة المقبلة[٥]، التي لا يستطيع أحد التكهن بموعدها من النقطة الزمنية الراهنة، خاصة في ضوء نجاح الحكومة في الحفاظ على استقرارها سياسيًا، وإلى حدّ ما اقتصاديًا واجتماعيًا. ويجمع المحللون السياسيون على أنه فضلاً عن استنفاد نتنياهو لنفسه، فإن هذه الحكومة تفتقر إلى زعامة جادة، أو حتى إلى قدرة على اتخاذ أي قرار

حاسم، سواء أكان الأمر متعلقًا بمستقبل الصراع مع الشعب الفلسطيني أو مع سورية.

وحين طُلب أخيرًا إلى أحد كبار الكتاب الإسرائيليين أن يجمل العام ٢٠١٠ المنقضي، قال إنه إذا كان في إمكانه وصفه بكلمة واحدة فقط فلا بُدّ من أن يصفه بكلمة «بشع»، ذلك بأنه كان عام زعامة إسرائيلية غير جادة، وتفتقر إلى أية رؤية أو طريق، ولا تملك القدرة على اتخاذ أي قرار حاسم أو على تنفيذه، كما أنه كان عامًا بدأت فيه مفاوضات سلام مع الفلسطينيين لكنها سرعان ما توقفت، وليس هذا فحسب بل إن «توقفها تسبّب بأن يتنفس زعماؤنا الصعداء».[٦]

أنه في ضوء ما أسماه «إشكاليات مسار المفاوضات مع الفلسطينيين» تزداد الاحتمالات بأن يتوجه نتنياهو نحو المسار السوري

ورأى سيفر بلوتسكر، أحد كبار المعلقين الاقتصاديين والسياسيين في صحيفة «**يديعوت أحرونوت**»، أنه في ضوء ما أسماه «إشكاليات مسار المفاوضات مع الفلسطينيين» تزداد الاحتمالات بأن يتوجه نتنياهو نحو المسار السوري، وذلك كي يتمكن من كسر الجمود المسيطر على العملية السياسية، وعلى ما يبدو فإنه في حال توجهه نحو ذلك المسار سيكون من الأسهل عليه أن يفسر للرأي العام الإسرائيلي الأهمية الإستراتيجية الكامنة في التوصل إلى اتفاق سلام مع سورية، لا سيما في ضوء ما يحدث في الآونة الأخيرة في لبنان، وفي ضوء تحالف سورية مع إيران، وإقدامها (أي سورية) في السابق على بناء مفاعل نووي! كما أشار إلى أن المؤسسة الأمنية الإسرائيلية تؤيد في معظمها التوصل إلى اتفاق سلام كامل مع سورية حتى ولو في مقابل الانسحاب الكامل من هضبة الجولان. وبرأيه فإن مثل هذا المسار أصبح ملحًّا من أجل الحفاظ على مستقبل إسرائيل، فضلاً عن أنه يتماشى مع موقف نتنياهو الذي ما انفك يرى أن إيران في الوقت الحالي تشكل الخطر المصيري الأكبر الذي يهدّد إسرائيل[٧]، غير أنه حرص على تأكيد أن إطلاق عملية سلام مع سورية الآن يستلزم زعامة وشجاعة، ويبدو أن هاتين الصفتين غير متوفرتين قطّ لدى رئيس الحكومة الحالية.[٨]

المؤسسة الأمنية الإسرائيلية تؤيد في معظمها التوصل إلى اتفاق سلام كامل مع سورية حتى ولو في مقابل الانسحاب الكامل من هضبة الجولان

المعلق السياسي لصحيفة «**هآرتس**» ألوف بن أكدّ من ناحيته أن رئيس الحكومة يجب ألا يلوم إلا نفسه على ما آلت إليه حالته. وقد حدّد هذا المعلق نقطة الانكسار، التي بدأ بعدها انتهاء زعامة نتنياهو، في صيف ٢٠١٠ عندما رفض هذا الأخير عرض تسيبي ليفني، زعيمة حزب «كاديما» (وسط)، الانضمام إلى الحكومة بدلاً من أفيغدور ليبرمان (يمين متطرف)، وبذا فإن نتنياهو فضّل أن تبقى ليفني زعيمة لمعارضة مترنحة على خطر ليبرمان الذي قد يتمكن من أن يسرق منه الناخبين اليمينيين لحزب الليكود الذي يتزعمه رئيس الحكومة. «ولو كان (رئيس الحكومة) تحلى بالشجاعة كي يعيد تشكيل ائتلافه

الحكومي ويخوض عملية سلمية مكثفة مع الفلسطينيين، لكان الضغط الدولي على إسرائيل قد اضمحل، ولكان قد بدا زعيمًا شجاعًا ورياديًا»، على حدّ تعبير بن.[٩]

تجدر الإشارة إلى أنه في مناسبة مرور أول عام على تأليف حكومة نتنياهو، في ربيع ٢٠١٠، أكدت ليفني أن نتنياهو «متعلق إلى حدّ كبير بشركاء يبعدون الجمهور الواسع عن الديانة اليهودية، ويبعدون إسرائيل عن العالم الحرّ، وأن حزب كاديما لا يمكنه أن يكون شريكًا في ذلك كله». وأضافت: «لقد أوضحت لرئيس الحكومة، مرارًا وتكرارًا، أنه في حال قيامه باتخاذ القرارات الحاسمة المطلوبة المتعلقة بالتسوية مع الفلسطينيين فإن حزب كاديما سيكون مؤيدًا لهذه القرارات، وفي حال قيام بعض شركائه بمحاولة إسقاط حكومته، جراء هذه القرارات، فإن الحزب سيصبح شريكًا في الحكومة. غير أن سلوك رئيس الحكومة حتى الآن يدل على أنه لم يغير مواقفه السياسية بصورة حقيقية. كما أن تركيبة الحكومة التي شكلها لا تتيح أي إمكان لإحداث تغيير حقيقيّ».[١٠]

التحليلات الإسرائيلية بشأن الحالة السياسية المستجدة تؤكد في معظمها أن بنيامين نتنياهو أصبح رئيسًا لحكومة تتألف قاعدتها من أحزاب يمينية وحريدية

وكان كبير المعلقين في صحيفة «**يديعوت أحرونوت**» ناحوم برنياع قد أشار في المناسبة ذاتها إلى حقيقة أن نتنياهو لم يتطلع في المجال السياسي إلى فعل أشياء كثيرة، وعلى ما يبدو فإن ذلك وقف وراء قراره إقامة حكومة إسرائيلية تستند أساسًا إلى ائتلاف يمينيّ كبير، ونظرًا إلى كون نتنياهو لم يفكر في حينه إلا بنفسه، فإنه عيّن ليبرمان وزيرًا للخارجية، وقد عمل هذا الأخير، منذ أول لحظة تسلم فيها مهمات منصبه، على عزل حكومة نتنياهو عن العالم أجمع. وبالتالي يمكن القول إن الاستيطان الأخطر، الذي تسبب بتدمير نتنياهو خلال أول عام من ولايته، كامن في استيطان ليبرمان في وزارة الخارجية.[١١] كما أشار إلى أن رئيس الحكومة خضع للضغوط الأميركية وقام بتبني حل الدولتين، إلا أنه لم يكن مؤمنًا به فعلاً، ولم ينجح في إقناع الجانب الآخر (الفلسطيني) أنه مؤمن بهذا الحل حقًا. وهذا ينطبق أيضًا على القرار القاضي بتجميد الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية لفترة عشرة أشهر.

وفي الإجمال العام فإن التحليلات الإسرائيلية بشأن الحالة السياسية المستجدة في مستهل العام الثالث للحكومة تؤكد في معظمها أنه بعد إقدام باراك على الانشقاق عن حزب العمل وإقامة كتلة مستقلة مؤلفة من ٥ أعضاء كنيست بقيت شريكة في الائتلاف الحكومي، وبعد انسحاب بقية أعضاء الكنيست من حزب العمل من هذا الائتلاف، فإن بنيامين نتنياهو أصبح رئيسًا لحكومة تتألف قاعدتها من أحزاب يمينية وحريدية (هي الليكود؛ «إسرائيل بيتنا»، شاس، «البيت اليهودي»، يهدوت هتوراة، «استقلال»).

وفي رأي إحدى معلقات الشؤون الحزبية فإن حكومة كهذه لن يكون في إمكانها أن تحسّن مكانة إسرائيل المتدهورة في العالم، خاصة في ضوء الضغوط التي من المتوقع أن تكون عرضة لها في الفترة المقبلة. فضلاً عن ذلك، فمن المتوقع أن يقدم مزيد من الدول في العالم على الاعتراف بدولة فلسطينية مستقلة تُقام على حدود ١٩٦٧، وهذا الاعتراف لم يعد محصورًا في دول من أميركا اللاتينية بل إنه شمل روسيا أيضًا، كما أن رئيس جهاز الأمن العام (شاباك) يوفال ديسكين أكد وجود خشية من أن تقوم بضع دول أوروبية بالاعتراف بهذه الدولة. وما يمكن تقديره الآن هو أن تصبح الولايات المتحدة في ضوء هذه التطورات كلها مضطرة إلى ممارسة ضغوط أشد وطأة على إسرائيل، سيما وأن انسحاب حزب العمل منها قد عزّز صورتها العامة باعتبارها حكومة غير معتدلة مطلقا. وفيما يتعلق بالموضوع السياسي، فإن نتنياهو لن يكون من الآن فصاعدًا عرضة لأي ضغوط أو تهديدات من داخل الحكومة نفسها كي يعمل على دفع العملية السياسية قدمًا، لكنه في الوقت نفسه أضحى واقفًا على رأس حكومة يمينية- حريدية متطرفة ازدادت فيها قوة حزبي «إسرائيل بيتنا» وشاس، وأصبح في إمكان كل منهما أن يسقط الحكومة متى يشاء. ونظرًا إلى كون رئيس «إسرائيل بيتنا» أفيغدور ليبرمان مصرًا على دفع مجموعة قوانينه إلى الأمام، وإلى كون رئيس شاس إيلي يشاي ما زال غاضبًا على نتنياهو جراء قيامه بإلقاء وزر المسؤولية عن التقصيرات التي كشف عنها الحريق في جبل الكرمل (في كانون الأول ٢٠١٠) على عاتقه (أي على عاتق يشاي)، فإن احتمال أن يقوم كل منهما بإسقاط الحكومة في وقت من الأوقات هو احتمال وارد بقوة كبيرة.[١٢]

في المقابل رأت تحليلات أخرى أن خطوة باراك قد تنطوي على أمل بتغيير مسار حزب العمل. وجاء في أحد هذه التحليلات أن إقدام باراك على الانشقاق عن حزب العمل وإقامة كتلة مستقلة هو خطوة جيدة بالنسبة لهذا الحزب، وذلك لأنها من ضمن أمور أخرى تقلل مثلاً من عدد الأشخاص الذين سيتنافسون على رئاسته. أمّا الادعاء القائل أن باراك بخطوته هذه قد أضعف حزب العمل فإنه ادعاء غير صحيح مطلقا، ذلك بأن العمل هو حزب ضعيف أصلاً، وفي كل انتخابات عامة من الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة كان يخسر جزءًا آخر من مؤيديه وناخبيه التقليديين لمصلحة أحزاب أخرى. وبالتالي فإن أقصى ما يمكن اتهام باراك به هو أنه اختزل أيام احتضار حزب العمل الذي يعاني داءً عضالاً مزمنًا. وبناء على ذلك فإن خطوة باراك هذه بالنسبة للذين ما زالوا متمسكين بالقيم التي كان حزب العمل يمثلها على مدار أعوام طويلة تنطوي على أمل في التغيير، إلى ناحية عودة العمل كي يكون حزبًا يساريًا صهيونيًا

وديمقراطيًا يضم تحت كنفه جميع الأشخاص الذين يتبنون أفكاره ويتطلعون إلى تحقيقها. وما يجب قوله هو أن هذا الأمر يعتبر الاختبار الحقيقي الماثل أمام جميع الذين بقوا في صفوف العمل بعد إقدام باراك على الانشقاق عنه.[١٣]

وكانت تحليلات سابقة أشارت إلى أن حزب العمل «أصبح جزءًا من عورات الحكومة». ومما جاء في أحدها ما يلي: إن حزب العمل الإسرائيلي خسر في البداية مبادئه الاجتماعية، وفيما بعد خسر مبادئه السياسية، ثم خسر كرامته ورغبته في الحياة، وإلا فكيف يمكن تفسير استمرار بقائه في الحكومة والائتلاف؟. يقولون لنا إن حزب العمل باق في الحكومة كي يعمل على دفع مفاوضات السلام (مع الفلسطينيين) قدمًا، لكن يجب أن يكون المرء أعمى أو أصم حتى يعتقد أن الحكومة الإسرائيلية الحالية، التي يديرها عمليًا كل من ليبرمان ويشاي، يمكن أن تقدّم التنازلات المطلوبة من الجانب الإسرائيلي لدفع مفاوضات السلام إلى الأمام. لو كان لدى حزب العمل قدر بسيط من الرغبة في الحياة لكان حاول أن يكبح الموجة المعادية للديمقراطية التي تجتاح الكنيست في الوقت الحالي، والتي تفوح منها روائح العنصرية المقيتة. ولا بُدّ من القول إن هذه الموجة تعتبر سببًا وجيهًا كافيًا كي يستقيل الحزب من الحكومة وكي يكف عن أن يكون ورقة توت تستر عوراتها. غير أن عورات الحكومة أصبحت مفضوحة منذ فترة طويلة، وعلى ما يبدو فإن حزب العمل لم يعد ورقة توت بل أصبح جزءًا من هذه العورات.[١٤]

وأشار أحد الأساتذة الجامعيين إلى أن حزب العمل لا يملك برنامجًا سياسيًا بديلاً لبرنامج اليمين. وكتب في هذا الشأن قائلاً: يوحي الجدل العاصف الذي شهده حزب العمل الإسرائيلي في الآونة الأخيرة- قبل انشقاق باراك- بشأن البقاء في الحكومة في ضوء الجمود المسيطر على العملية السياسية، كما لو أن لديه رسالة سياسية واضحة يرغب في تمريرها إلى الجمهور العريض، وفي واقع الأمر فإنه لو كان لدى حزب العمل رسالة كهذه لكان أعلنها منذ فترة طويلة. إن الموقف الوحيد الذي يمكن استشفافه من «ثورة» وزراء حزب العمل هو أنهم يرغبون في استئناف المفاوضات السياسية (مع الفلسطينيين)، وبناء على ذلك فإن السؤال الذي يجب طرحه هو: لماذا يجب استئناف هذه المفاوضات، وما هو موقف حزب العمل من الموضوعات التي ستدرج فيها؟. لقد حوّل حزب العمل انعدام الموقف إلى أكثر ماركة مسجلة له، ذلك بأن قيادته الحالية لا تملك أي برنامج أو حتى أي مبادئ، ومنذ بضعة عقود فإن برنامج الحزب الوحيد هو التمسك بكراسي السلطة. فضلاً عن ذلك، لا بُدّ من القول إن فوز باراك بزعامة حزب العمل في الوقت الحالي لم يكن من قبيل المصادفة، ذلك بأنه يعتبر أفضل من يمثل الحزب في صيغته الحالية، والتي يمكن اعتبارها استمرارًا للصيغة الانتهازية التي

رسخها شمعون بيريس (رئيس الدولة الإسرائيلية الحالي والرئيس الأسبق لحزب العمل). لو كانت لدى حزب العمل مبادئ خاصة به لكان يتعين عليه أن يتبنى منذ فترة طويلة مواقف علنية حادّة، وخاصة فيما يتعلق بسياسة الانكفاء التي يتبعها رئيس الحكومة الحالية نتنياهو إزاء الحريديم (اليهود المتدينين المتشددين)، أو السياسة المدمرة التي ينتهجها إزاء العرب في إسرائيل، وكذلك فيما يتعلق بانعدام مبادرة سياسية حقيقية إزاء النزاع مع الفلسطينيين.[١٥]

اتسم العام ٢٠١٠ أيضًا باستشراء محاولات اليمين رسم قواعد لعبة جديدة للديمقراطية الإسرائيلية، وكان المبادر إلى معظمها حزب «إسرائيل بيتنا».

محاولات رسم قواعد لعبة جديدة للديمقراطية الإسرائيلية

اتسم العام ٢٠١٠ أيضًا باستشراء محاولات اليمين رسم قواعد لعبة جديدة للديمقراطية الإسرائيلية، وكان المبادر إلى معظمها حزب «إسرائيل بيتنا». وفي واقع الأمر فإنه منذ الانتخابات الإسرائيلية العامة التي جرت في شباط ٢٠٠٩ بدأ سيل عارم من التشريعات التمييزية التي طُرحت في الكنيست والتي تستهدف المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل، في مجالات واسعة ومتعددة. وبتنا نشهد مشاريع قوانين جديدة تستهدف الفلسطينيين في إسرائيل وفي المناطق المحتلة واللاجئين الفلسطينيين، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وبوتيرة تصل تقريبًا إلى مشروع واحد في الأسبوع، حيث أنّ الأجندة التشريعية للائتلاف الحكومي اليميني تتعزز وتُدفع من خلال الكنيست. ومن ضمن ما تسعى إليه هذه القوانين ومشاريع القوانين: تجريد المواطنين العرب من الأراضي؛ تحويل مواطنتهم من حق إلى امتياز مشروط؛ تقويض قدرة المواطنين العرب في إسرائيل وممثليهم البرلمانيين على المشاركة في الحياة السياسية في الدولة؛ تجريم النشاطات والمبادرات السياسية التي تتحدى طبيعة الدولة اليهودية أو الصهيونية؛ منح المواطنين اليهود امتيازات خاصة في توزيع موارد الدولة. وقد بُلور بعض هذه التشريعات خصيصًا لاستبدال أو للتحايل على قرارات المحكمة الإسرائيلية العليا أو الالتفاف على هذه القرارات، التي توفر الحماية لهذه الحقوق.[١٦]

تخطت هذه المحاولات المواطنين خلال العام ٢٠١٠ الفلسطينيين وانتقلت كي تطال أوساطًا يهودية لا تتماشى مع السياسة الرسمية للحكومة

تخطت هذه المحاولات المواطنين خلال العام ٢٠١٠ الفلسطينيين وانتقلت كي تطال أوساطًا يهودية لا تتماشى مع السياسة الرسمية للحكومة، وفي نهاية العام بلغت ذروة جديدة تمثلت في مبادرة إحدى عضوات الكنيست من «إسرائيل بيتنا» إلى طرح اقتراح يقضي بإقامة لجنة تحقيق برلمانية «لتقصي نشاطات المنظمات الإسرائيلية الضالعة في جمع المعلومات حول ممارسات الجنود ومتابعة مصادرها المالية». واتهم رئيس الحزب

ليبرمان هذه المنظمات بأنها «عميلة للإرهاب» وبأن «هدفها الوحيد هو إضعاف الجيش الإسرائيلي وإصراره على الدفاع عن مواطني دولة إسرائيل».

وترى أوساط قانونية أن الحملة على منظمات المجتمع المدني في إسرائيل جزء من اتجاه عام يهدف إلى «إضفاء النزعة المركزية على الديمقراطية الإسرائيلية وذلك بواسطة شن هجوم شامل على سائر الجهات والمنظمات المستقلة- الانتقادية- في المجتمع الإسرائيلي، وبضمن ذلك على المحكمة العليا والمؤسسة الأكاديمية... وإذا لم يساهم أعضاء الكنيست غير المنتمين إلى اليمين المناوئ لليبرالية في حماية إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية، فإن إسرائيل ستتحول إلى دولة بوتينية (نسبة إلى رئيس الوزراء الروسي فلاديمير بوتين) ومكارثية وغير ديمقراطية».[١٧]

أمّا المنظمات التي يستهدفها هذا الاقتراح، مثل «بتسيلم»، و«الصندوق الجديد لإسرائيل»، و «اللجنة الشعبية لمناهضة التعذيب»، و «جمعية حقوق المواطن»، و «لنكسر الصمت» و «السلام الآن»، فإنها رأت أن «المصادقة على مبادرة حزب «إسرائيل بيتنا» وعناصر يمينية متطرفة أخرى والقاضية بإقامة لجنة تحقيق سياسية ضد منظمات حقوق الإنسان في إسرائيل تثبت مدى تدهور مكانة الديمقراطية الإسرائيلية حتى داخل السلطة التشريعية»، مؤكدة أن ملاحقة منظمات حقوق الإنسان «تلحق ضررًا كبيرًا بإسرائيل في أنحاء العالم كله، كما أنها تؤجّج حملة نزع الشرعية عنها، ومسعى عرضها على أنها دولة مكارثية تقوم بحملات صيد الساحرات»، وأن حزب «إسرائيل بيتنا» وأعضاء الكنيست اليمينيين قد «دقا مسمارًا آخر في نعش الديمقراطية الإسرائيلية».

مشاريع قوانين جديدة تستهدف الفلسطينيين في إسرائيل وفي المناطق المحتلة واللاجئين الفلسطينيين، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وبوتيرة تصل تقريبًا إلى مشروع واحد في الأسبوع

ولا بُدّ من الإشارة إلى حملات أخرى سبقت هذه «المبادرة البرلمانية» في هذا المجال، كان أبرزها ما يلي:

(*) الحملة على منظمة «الصندوق الجديد لإسرائيل»:

استند الهجوم الإسرائيلي على تقرير لجنة غولدستون الأممية، أكثر من أي شيء آخر، إلى ذريعة فحواها أن استنتاجاته المتعلقة بفظائع الحرب الإسرائيلية في غزة تهدف إلى سحب البساط من تحت «شرعية إسرائيل»، وبالتالي فإن تبني الرواية الإسرائيلية على علاتها بشأن تلك الحرب ووقائعها، من جهة، والتصدي لهذه الاستنتاجات، من جهة أخرى، يصبان في مصلحة الدفاع عن هذه الشرعية (في هذا الإطار نشير، مثلاً، إلى أن دراسة نشرها معهد «ريئوت» الإسرائيلي للتخطيط الإستراتيجي، في شباط ٢٠١٠، أكدّت أن مواجهة «خطر نزع شرعية

إسرائيل» – وهو التعبير الإسرائيلي المتداول لتوصيف حملة النقد الدولية إزاء سياسة إسرائيل– تعتبر تحديًا مصيريًا، وتستلزم تغييرًا كبيرًا في المؤسسة السياسية الإسرائيلية، يؤدي إلى جعل وزارة الخارجية الإسرائيلية لا تقل قوة وكفاءة عن وزارة الدفاع).

وتحت قناع هذه الذريعة أطلقت حملة مكارثية على منظمات عاملة في إسرائيل تعنى بحقوق الإنسان وبالحقوق الديمقراطية عامة. وتركزت حمم هذه الحملة، بصورة رئيسة، في منظمة «الصندوق الجديد لإسرائيل»، التي تموّل جزءًا من نشاط هذه المنظمات. وتمثلت بداية الحملة في قيام صحيفة «**معاريف**»، من خلال محللها السياسي بن كسبيت، في أواخر كانون الثاني ٢٠١٠، بنشر مقاطع مطوّلة من «تحقيق» أجرته منظمة إسرائيلية جديدة تطلق على نفسها اسم «إم ترتسو» (ويمكن ترجمته مجازًا إلى «الإرادة») وخلص إلى نتيجة فحواها أن أكثر من تسعين بالمئة من استنتاجات تقرير غولدستون، التي تدين ممارسات إسرائيل في غزة، استندت إلى معلومات منقولة عن ست عشرة جمعية مدنية وأهلية في إسرائيل تتلقى دعمًا ماليًا من الصندوق المذكور، ما «أدى إلى تراكم الافتراءات ضد جنود الجيش الإسرائيلي فيما يتعلق بعملية الرصاص المصبوب، وإلى تأجيج المناخ السلبي العالمي ضد دولة إسرائيل».

أطلقت حملة مكارثية على منظمات عاملة في إسرائيل تعنى بحقوق الإنسان وبالحقوق الديمقراطية عامة. وتركزت حمم هذه الحملة، بصورة رئيسة، في منظمة «الصندوق الجديد لإسرائيل»

ويدور الحديث، مثالاً لا حصرًا، على الجمعيات التالية: عدالة؛ لنكسر الصمت؛ بتسيلم؛ جمعية حقوق المواطن؛ اللجنة ضد التعذيب؛ يش دين؛ الفرع الإسرائيلي لمنظمة أطباء لحقوق الإنسان.

وادعت منظمة «إم ترتسو» أنها «حركة غير برلمانية تعمل من أجل تعزيز القيم الصهيونية في إسرائيل».

وسرعان ما اشتركت في هذه الحملة شخصيات رسمية من وزراء وأعضاء كنيست، وجرى طرح الموضوع على جدول أعمال الكنيست. وفي هذا الإطار بادرت لجنة الدستور والقانون والقضاء البرلمانية، التي يقف على رأسها أحد أعضاء الكنيست من حزب «إسرائيل بيتنا»، إلى تشكيل لجنة فرعية لتقصي وقائع قيام صناديق أجنبية بتمويل أنشطة ذات «طابع تقويضي» تقوم بها منظمات غير حكومية في إسرائيل. وأعلن عضو الكنيست عتانيئيل شنلر من حزب كاديما أنه سيعمل على تجنيد تأييد لاقتراح يدعو إلى إقامة لجنة تحقيق برلمانية حول نشاط «الصندوق الجديد لإسرائيل»، لكن حزبه قرر كبح هذا التحرّك، وعدم الالتفاف من حول اقتراحه.

وعقب ذلك بدأت هذه المنظمة نفسها حملة شرسة على البروفسور نعومي حزان،

رئيسة «الصندوق الجديد لإسرائيل»، شملت نشر إعلانات كبيرة في الصحف ولافتات في الشوارع تظهر فيها صورتها مع قرن أخضر في جبينها عليه الأحرف الثلاثة الأولى من الاسم الثلاثي للصندوق، وإلى جانبها العبارة التالية: «نعومي حزان- غولدستون، الصندوق الجديد برئاسة حزان يقف من وراء تقرير غولدستون».

وسبق أن شغلت حزان منصب عضو كنيست من طرف حزب ميرتس (يسار صهيوني) لمدة أحد عشر عامًا (خلال الأعوام ١٩٩٢- ٢٠٠٣)، كما تولت منصب رئيس «معهد ترومان لدراسات السلام» في الجامعة العبرية في القدس، وعملت أستاذة للعلوم السياسية في هذه الجامعة وفي جامعة هارفارد الأميركية، وكانت مرشحة لرئاسة بلدية القدس من جانب ميرتس في انتخابات ١٩٩٨، وتسلمت وظيفة رئاسة الصندوق الجديد منذ عامين ونصف العام.

وبلغت الحملة على حزان حدّ إلغاء مقابلات تلفزيونية معها، وإبطال اشتراكها في لقاءات وأيام دراسية دولية، فضلاً عن قيام إدارة صحيفة «**جيروزاليم بوست**» بإيقافها عن كتابة عمود صحافي أسبوعي.

> ومما كشف النقاب عنه بخصوص منظمة «إم ترتسو» أنها ممولة من طرف صناديق أجنبية تتبرّع لليمين في إسرائيل، كما أنها ممولة من جانب جون هيج، رئيس «اللوبي المسيحي الأميركي»، والذي سبق أن أطلق تصريحات انطوت على تبرير للمحرقة النازية.

ومما كشف النقاب عنه بخصوص منظمة «إم ترتسو» أنها ممولة من طرف صناديق أجنبية تتبرّع لليمين في إسرائيل، كما أنها ممولة من جانب جون هيج، رئيس «اللوبي المسيحي الأميركي»، والذي سبق أن أطلق تصريحات انطوت على تبرير للمحرقة النازية، منها أن سبب وقوعها عائد «إلى تنكر اليهود لله الحقيقي». ويترأس هذه المنظمة رونين شوفال، الذي كان ناطقا بلسان ما يسمى بـ«الخلية البرتقالية»، وهي خلية الطلبة الجامعيين المناهضة للانفصال عن قطاع غزة (تم في العام ٢٠٠٥) في الجامعة العبرية، وبسبب نشاطه هذا فقد حظي بلقب «عزيز غوش قطيف». وفي رأيه فإن جوهر الجدل السياسي في إسرائيل لم يعد، في الوقت الحالي، بين اليمين واليسار والوسط وإنما أصبح بين الصهيونيين واللاصهيونيين.

واستغلت أوساط إسرائيلية كثيرة هذه الحملة لتأجيج عملية نزع الشرعية عن نشاط الصندوق الجديد برمته. فمثلاً قال أحد كبار المعلقين الصحافيين في «**معاريف**»، وهو بن درور يميني، إن الذي يعتقد بأن المقاربات المناوئة للصهيونية لدى الصندوق الجديد بدأت بالتزامن مع تقرير غولدستون يرتكب خطأ فادحًا، ولا بُدّ من أن يحين الوقت الذي سيُكتب فيه عن مساهمة الصندوق الجديد في شيطنة دولة إسرائيل، وعندها سيتبين أن هذه المساهمة لم تكن هامشية قطّ. وذهب معلق آخر، هو د. درور إيدار، إلى تحريف اسم الصندوق من «الصندوق الجديد لإسرائيل» إلى «الصندوق لإسرائيل جديدة» تكون متنائية عن أهدافها الصهيونية وقريبة من أجندة اليسار العامة.

وقد تمحورت ردّة فعل الذين تصدوا لهذه الحملة على حزان والصندوق الجديد من حول العناوين الرئيسة التالية:

- إن الإجماع الصهيوني القومي والمخاوف من حملة الانتقادات الدولية يوجدان جوًا خطرًا في إسرائيل ينتج عنه كمّ الأفواه، الأمر الذي يجعل من المستحيل طرح أسئلة وإثارة شكوك بشأن عمليات إسرائيل وممارساتها في المناطق المحتلة.
- هذه الظاهرة في حالات المواجهات العسكرية المباشرة، على غرار عملية الرصاص المصبوب في غزة، تصبح أكثر خطورة، حيث يهيمن الإعلام والمؤسسة العسكرية على طرح الجمهور بأسلوب أكثر وقاحة وصخبًا، وفي ضوء ذلك فإن أي فكر معارض يعتبر وبشكل فوري أشبه بالخيانة الوطنية.
- تم بالإجماع في إسرائيل، أثناء الحرب في غزة وفي أعقابها، وبدون أدنى تشكيك، تقبُّل تصريحات الناطق بلسان الجيش فيما يتعلق بكل شيء حدث خلال عملية الرصاص المصبوب. ولم تحاول أي من وسائل إعلام التيار الرئيس أن تحقق فيما إذا كانت قوانين القتال لدى الجيش قد تغيرت، أو إذا كانت هناك أسلحة غير تقليدية استخدمت فعلاً ضد السكان المدنيين، ولم يكن هناك تقرير إعلامي معمّق حول من الذي أعطى الأوامر باستخدام القنابل الفوسفورية، أو الظروف التي أدت إلى وفاة العديد من الأبرياء (حسب بيانات وحدة الناطق باسم الجيش الإسرائيلي).
- ليس هناك ما هو أسهل من الوقوف إلى جانب الجيش الإسرائيلي وضباطه والاختباء وراء الشعار القائل بأنه «أكثر جيوش العالم أخلاقية»، في ظل غياب أية رغبة حقيقية في التحقيق أو التمحيص، وفهم كيف أدارت إسرائيل فعليًا حربها ضد غزة.
- الأسئلة الصعبة حول سياسة استخدام القوة وحدودها، وأخلاقيات ساحة المعركة وشرعية أساليب القتال، استبدلت باتهامات لا ضابط لها ضد المجموعات والأفراد الذين يعارضون المؤسسة الإسرائيلية ويطرحون تساؤلات أساسية فيما يتعلق بالحكومة والجيش.[١٨]

في آب ٢٠١٠ نشر «معهد الإستراتيجيا الصهيونية» ورقة وصفها بـ «البحث» ركزت على المنهاج التعليمي في أقسام علم الاجتماع في الجامعات الإسرائيلية. واعتبر هذا «البحث» أن المحاضرين في هذه الأقسام ينتمون في معظمهم إلى تيار «ما بعد الصهيونية»

(*) الحملة على التيارات النقدية في الجامعات الإسرائيلية:

في آب ٢٠١٠ نشر «معهد الإستراتيجيا الصهيونية» ورقة وصفها بـ «البحث» ركزت على المنهاج التعليمي في أقسام علم الاجتماع في الجامعات الإسرائيلية. واعتبر هذا «البحث» أن المحاضرين في هذه الأقسام ينتمون في معظمهم إلى تيار

«ما بعد الصهيونية»، وأنهم يستخدمون في عملية التدريس مصادر ومؤلفات لمفكرين وباحثين وأكاديميين يساريين، إسرائيليين وغير إسرائيليين، وأنهم مثلهم مثل «المؤرخين الجدد» يسعون إلى نفي الرواية الصهيونية للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. ويأخذ هذا «البحث» على هؤلاء المحاضرين الما بعد صهيونيين أنهم لا يستخدمون المصطلحات الصهيونية في أبحاثهم، ذلك بأنهم يقولون «حرب ١٩٤٨» وليس «حرب الاستقلال»، أو يصفون اليهود الذين يأتون إلى إسرائيل بـ«المهاجرين» وليس بـ«القادمين الجدد»، وبدلا من استخدام المصطلح الصهيوني «تحرير الأرض» يقول هؤلاء المحاضرون «شراء الأرض»... وما إلى ذلك.

و«معهد الإستراتيجيا الصهيونية» من تأسيس يسرائيل هارئيل، وهو أحد قادة المستوطنين ومؤسس ما يسمى بـ«مجلس مستوطنات يهودا والسامرة (الضفة الغربية) وغزة». وبين أعضاء هيئته الإدارية نائب رئيس الحكومة ووزير الشؤون الإستراتيجية موشيه يعلون، ووزير الدفاع الأسبق موشيه آرنس، وأساتذة جامعيون من صفوف اليمين بينهم البروفسور يسرائيل أومان الحائز على جائزة نوبل، ورئيس الوكالة اليهودية نتان شيرانسكي.

وركّز «البحث» على مجموعة «علماء الاجتماع النقديين» الذين صنفهم على أنهم ينتمون إلى تيار ما بعد الصهيونية. وقال إن لهذه المجموعة ثلاثة «آباء مؤسسين» هم: البروفسور يونتان شابيرا من جامعة تل أبيب، والبروفسور سامي سموحة من جامعة حيفا، والمرحوم البروفسور باروخ كيمرلينغ من الجامعة العبرية في القدس. وأشار إلى وجود اختلافات بين الأفكار التي يحملها علماء الاجتماع الما بعد صهيونيين، بحيث صنفهم «البحث» ما بين يساريين راديكاليين ويساريين أكثر اعتدالا. وبشكل استثنائي ركز «البحث» على أستاذ الجغرافيا في جامعة بن غوريون في بئر السبع، البروفسور أورن يفتاحئيل، ووصفه بأنه «ينمي أجيالا مقبلة من الباحثين الما بعد صهيونيين» الذين ينقضون الفكر الصهيوني والرواية الصهيونية.

ويعرّف «البحث» مصطلح ما بعد الصهيونية على أنه «اسم مشترك للعديد من الآراء والتوجهات والعقائد الأكاديمية التي تقوّض الأسس الأيديولوجية التي تم تأسيس الرؤيا الصهيونية عليها وأدت إلى قيام دولة إسرائيل كدولة الشعب اليهودي. وهذا المصطلح هو سقف لـ'سوبر ماركت' يشمل مواقف ونظريات تُجمع على نقد الصهيونية». ويشير البحث إلى مجموعتين أساسيتين تكونان تيار ما بعد الصهيونية «وترى المجموعة الأولى أن الدور التاريخي للصهيونية قد انتهى، فيما ترفض المجموعة الثانية الصهيونية وتحمل أفكارا معادية لها».

ويذكر «البحث» بالاسم عددا كبيرا من المحاضرين في أقسام علم الاجتماع في الجامعات الإسرائيلية الذي وصفهم بأنهم ما بعد صهيونيين. كما أنه يستعرض قوائم المصادر للدورات التعليمية التي يدرّسها هؤلاء المحاضرون ويشير إلى عدد المصادر، في هذه القوائم، التي أعدها باحثون ما بعد صهيونيين وإلى عدد المصادر التي أعدها باحثون صهيونيون. ووفقا لـ «البحث» فإن محاضري علم الاجتماع استخدموا ٤٤٠ مصدرا ما بعد صهيوني مقابل ١٤٦ مصدرا صهيونيا.

كذلك يستعرض البحث كتبا ألفها محاضرون ما بعد صهيونيين وأقوالا لمحاضرين في ندوات عقدت في الجامعات، تتعارض في غالب الأحيان مع الخطاب الصهيوني، خاصة فيما يتعلق بالصراع والممارسات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين. ويذكر «البحث» معاهد الأبحاث الموجودة في الجامعات والتي تمولها الحكومة الإسرائيلية أو متبرعون أجانب، وخاصة من اليهود الأميركيين. ويدعي أن الأكاديميين الذين ينتمون إلى تيار ما بعد الصهيونية «يستغلون» هذه المعاهد للترويج لأفكارهم. وفي إثر ضغوط اليمين، قررت جامعة تل أبيب التدقيق في مضامين الدورات التي تُدرس في قسم علم الاجتماع وما إذا كانت مضامين ما بعد صهيونية. وطلب رئيس الجامعة، البروفسور يوسف كلييتر، تزويده بقوائم المصادر التي يتم تدريسها في القسم. ومن بين المحاضرين الذين يهاجمهم «معهد الإستراتيجيا الصهيونية» البروفسور يهودا شنهاف، من قسم علم الاجتماع في جامعة تل أبيب، الذي أكد ردًا على ذلك «أعتقد أننا موجودون اليوم في فترة لا أذكر مثيلا لها في تاريخ المجتمع الإسرائيلي، ولا حتى في نهاية الثمانينيات من القرن الفائت، عندما كانت سلطة اليمين في عهد رئيس الحكومة إسحق شمير قوية جدا. وهناك تعاون بين الدولة ومنظمات مجتمع مدني ممولة بأموال طائلة. وأعتقد أن هذه الحركة ممولة بأموال يهودية أميركية. والأمر المقلق هو أن نشاط هذه المنظمات تذكر بفترة مكارثي في الولايات المتحدة. وأنا لا أبالغ بقولي هذا. إن الفاشية لا تعني فقط أن ترى الفاشيين في الشوارع، فهذا يكون في نهاية المطاف، وإنما تبدأ الفاشية تماما مثلما هو الوضع عليه الآن. ولا شك لدي في أنه توجد هنا مظاهر فاشية صارخة، ونحن نعرف ذلك، وهي ليست بالضرورة شبيهة بالفاشية التي كانت في أوروبا. وترافق هذه المظاهر نزعة مكارثية من جهة أولى، وكم أفواه من جهة ثانية، وعنف الدولة تجاه الداخل والخارج من جهة ثالثة، واستخدام مصطلحات عنيفة من جهة رابعة». [١٩]

ويعرِّف «البحث» مصطلح ما بعد الصهيونية على أنه «اسم مشترك للعديد من الآراء والتوجهات والعقائد الأكاديمية التي تقوِّض الأسس الأيديولوجية التي تم تأسيس الرؤيا الصهيونية عليها وأدت إلى قيام دولة إسرائيل كدولة الشعب اليهودي

عند هذا الحدّ لا بُدّ من الانتباه إلى أمرين:

أولاً، على الرغم من أن ليبرمان ما زال يستمد قوته الأساس من المواقف والتقاليد

السياسية التي تسم الجمهور الروسي، فإنه لا يمكن فهم نشاطه العام والسياسي بمعزل عن الجهود التي يبذلها بهدف تمييز نفسه عن أحزاب وزعماء اليمين الآخرين، والتي تكمل جهودًا ومساعي أخرى لموضعة نفسه كـ «سياسي من طراز مختلف تماما»، وهو ما يشكل مصدر قوته ونجاحه الانتخابي.

على الرغم من أن ليبرمان ما زال يستمد قوته الأساس من المواقف والتقاليد السياسية التي تسم الجمهور الروسي، فإنه لا يمكن فهم نشاطه العام والسياسي بمعزل عن الجهود التي يبذلها بهدف تمييز نفسه عن أحزاب وزعماء اليمين الآخرين

ثانيًا، إن ليبرمان يستند إلى قاعدة شعبية في أوساط الجمهور الإسرائيلي تزداد باستمرار، وهذه القاعدة تميل إلى وصف الديمقراطية الإسرائيلية القائمة بـ «الضعيفة» و«غير الناجعة»، وترى أن الحل الأفضل هو حكم مركزي أكثر.

وقد دلّت مؤشرات جديدة نُشرت بالتزامن مع انتهاء العام ٢٠١٠ على أن الديمقراطية الإسرائيلية تتدهور عامًا بعد آخر من حال سيئة إلى حال أسوأ. وكان آخرها «استطلاع مؤشر الديمقراطية» الذي ينشره سنويًا «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» (القدس)، والذي أشارت نتائجه بشأن ٢٠١٠ والتي أعلنت في مطلع آخر شهر منه (كانون الأول) إلى أن نسبة ٥٤ بالمئة من الجمهور في إسرائيل تؤيد رهن حق التصويت للكنيست بإعلان الولاء لإسرائيل دولة يهودية وديمقراطية، وترتفع نسبة تأييد هذا الأمر لدى الجمهور اليهودي إلى ٦٢ بالمئة.

وقالت البروفسور تمار هيرمان، وهي باحثة كبيرة في «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية»، إن النتائج العامة لهذا الاستطلاع تؤكد أن «الشرخ الأكثر إشكالية في المجتمع الإسرائيلي، فيما يتعلق بتأثيره على الديمقراطية، كامن في الشرخ اليهودي- العربي، ذلك بأنه يهدّد صورة إسرائيل الديمقراطية بالخطر».

كما تبين من الاستطلاع نفسه أن ٤٦ بالمئة من اليهود يضايقهم العيش إلى جانب جيران عرب، وأن ٣٦ بالمئة منهم يضايقهم العيش بجوار عمال أجانب أو مرضى نفسانيين.

وأكد ٦٢ بالمئة من اليهود أنه ما دامت إسرائيل موجودة في خضم نزاع مع الفلسطينيين فلا يجوز أن تأخذ في الاعتبار آراء المواطنين العرب بشأن موضوعات متعلقة بالسياسة الخارجية والأمن. وقال ٣٣ بالمئة منهم إنه في حال اندلاع حرب أو نشوب أزمة أمنية حادة، على إسرائيل أن تعامل مواطنيها العرب كما تعاملت الولايات المتحدة مع مواطنيها اليابانيين في أثناء الحرب العالمية الثانية، وأن تقوم باحتجازهم في معسكرات اعتقال كي لا يقدموا مساعدات إلى العدو!. كما أبدى ٦٧ بالمئة من اليهود معارضتهم ضم أحزاب عربية أو وزراء عرب إلى الحكومة الإسرائيلية. ويعتقد ٥٣ بالمئة من هذا الجمهور أن من حق الدولة تشجيع هجرة العرب إلى خارجها.

ليبرمان يستند إلى قاعدة شعبية في أوساط الجمهور الإسرائيلي تزداد باستمرار، وهذه القاعدة تميل إلى وصف الديمقراطية الإسرائيلية القائمة بـ «الضعيفة» و«غير الناجعة»، وترى أن الحل الأفضل هو حكم مركزي أكثر

من ناحية أخرى، أعرب ٨١ بالمئة من الذين شملهم هذا الاستطلاع عن ثقتهم بالجيش الإسرائيلي، في حين كانت نسبة هؤلاء في استطلاع العام الفائت ٧٩ بالمئة، وكانت ٧١ بالمئة قبل عامين، وقال ٥٠ بالمئة إن منظمات حقوق الإنسان مثل جمعية حقوق المواطن وبتسيلم تلحق أضرارًا فادحة بإسرائيل.

وبلغت نسبة الثقة برئيس الحكومة في هذا الاستطلاع ٣٩ بالمئة (٣٥ بالمئة في العام الفائت، و١٧ بالمئة قبل عامين)، وبالكنيست ٣٧ بالمئة (٣٨ بالمئة في العام الفائت). أمّا نسبة الثقة بالوزراء فقد بلغت ٣٣ بالمئة، وبالأحزاب ٢٥ بالمئة.

بلغت نسبة الثقة برئيس الحكومة في استطلاع «مؤشر الديمقراطية» ٣٩ بالمئة

وأعرب ٧٠ بالمئة عن الثقة برئيس الدولة الحالي شمعون بيريس، في حين أن الثقة برئيس الدولة السابق موشيه قصاب في آخر عام من ولايته لم تتجاوز ٢٢ بالمئة، على خلفية اتهامه بالاغتصاب والتحرّش الجنسي والذي أدين بهما لاحقا. وأعرب ٣٢ بالمئة عن اعتقادهم بأن الرجال أكثر نجاحًا من النساء في الزعامة السياسية. وقال ٤٥ بالمئة إن المحكمة الإسرائيلية العليا ليست موضوعية من ناحية سياسية، ولذا فمن المهم تقليص صلاحياتها، غير أن ٥٤ بالمئة أعربوا عن ثقتهم بهذه المحكمة، في حين أن نسبة هؤلاء في استطلاع العام ٢٠٠٩ كانت ٥٢ بالمئة.

وأشار «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» إلى أنه في نطاق هذا الاستطلاع جرى تفحص ما إذا كان المواطن الإسرائيلي «يتكلم عن الديمقراطية» فحسب أم أنه أيضًا «يمارس الديمقراطية ويساهم في صنعها». وكان من المفترض أن يُترجم التأييد المعلن للقيم الديمقراطية المجردة إلى مواقف ومسلكيات تتسق مع هذه القيم، لكن ما تكشف على أرض الواقع هو أنه في الحالات والظروف التي لا يكون فيها تجسيد القيم المعلنة مريحًا، أو أنه يكون باهظ الثمن، فإن هذا الجمهور يتخلى في غير مرة عن تلك القيم بسهولة كبيرة. وتدل معطيات هذا الاستطلاع الأخير، الذي يستند مشروعه إلى مؤشرات دولية مقارنة، على وجود فجوة كبيرة في إسرائيل بين المبدأ الديمقراطي وبين السلوك العملي.

وقال ٤٥ بالمئة إن المحكمة الإسرائيلية العليا ليست موضوعية من ناحية سياسية، ولذا فمن المهم تقليص صلاحياتها،

وإلى جانب التأييد الواسع للطرح القائل بأن على إسرائيل أن تبقى دولة ديمقراطية، يتضح أن الجمهور الإسرائيلي يميل إلى وصف الديمقراطية الإسرائيلية بـ«الضعيفة» و«غير الناجعة»، ويرى أن الحل الأفضل هو حكم مركزي أكثر. وتثمن أغلبية المستطلعين (٦٠ بالمئة) المزايا الكامنة في زعامة قوية تستطيع (بحسب رأيها) حل المشاكل بنجاعة. وتفضل الأغلبية (٥٩ بالمئة) نظام تكنوقراط- خبراء يتخذ قرارات تستند إلى اعتبارات مهنية وليس إلى اعتبارات سياسية.

وتؤيد أغلبية الجمهور في إسرائيل علنا، كما في دول ديمقراطية عديدة أخرى، النظام الديمقراطي، إذ أعرب ٨١ بالمئة من مجمل الجمهور عن موافقتهم على الرأي المبدئي القائل إن «الديمقراطية في الواقع ليست نظاما مثاليا، غير أنها أفضل من سائر أنظمة الحكم الأخرى». لكن على الرغم من هذا التأييد المبدئي فإن أكثر من نصف الجمهور الإسرائيلي (٥٥ بالمئة) يؤيد الطرح القائل إن «الوضع العام لإسرائيل كان يمكن أن يكون أفضل كثيرا لو كانت هناك مراعاة أقل لقواعد الديمقراطية».

وفيما يتعلق بالموقف من مصطلح «دولة يهودية وديمقراطية» لدى مجمل الجمهور اليهودي، أشارت أعلى نسبة - ٤٣ بالمئة- إلى أن شطري هذا التعبير (يهودية وديمقراطية) لهما أهمية متساوية، واعتبر ٣١ بالمئة أن المكوّن اليهودي أهم أكثر، في حين اعتبر ٢٠ بالمئة فقط أن المكوّن الديمقراطي أهم أكثر.

وجرى التنويه بأن فكرة كون المواطنة تعني مكانة قانونية متساوية لم يستبطنها الجمهور الإسرائيلي إلا بشكل جزئي فقط، إذ أيد ٥١ بالمئة من مجمل الجمهور إتباع مساواة تامة في الحقوق بين اليهود والعرب، وتبين أنه كلما ارتفعت درجة التدين لدى الجمهور اليهودي، ترتفع أيضا المعارضة لمساواة الحقوق بين اليهود والعرب: ٣٥٫٥ بالمئة فقط من العلمانيين يعارضون ذلك، مقابل ٥١ بالمئة من التقليديين، و٦٥ بالمئة من المتدينين، و٧٢ بالمئة من المتدينين الحريديم (المتشددين). ويعتقد قرابة ثلثي اليهود (٦٢ بالمئة)، كما ذُكر سابقًا، أنه طالما كانت إسرائيل في نزاع مع الفلسطينيين فإنه لا يجوز أخذ رأي السكان العرب في إسرائيل في موضوعات السياسة الخارجية والأمن بعين الاعتبار، وتعتقد نسبة مشابهة (٦٧ بالمئة) من الجمهور أنه يجب عدم السماح لأقارب من الدرجة الأولى لمواطنين عرب بالدخول إلى إسرائيل في إطار لمّ شمل العائلات. وعلى صلة بذلك تعتقد أكثرية المستطلعين من مجمل الجمهور (٥٥ بالمئة) أنه يجب أن تخصص للبلدات اليهودية موارد أكثر من الموارد التي تخصص للبلدات العربية، وعارضت هذا الرأي أقلية (٤٢ بالمئة). وفي الجمهور اليهودي، ثمة أغلبية واضحة (٧١ بالمئة) في اليمين مؤيدة لهذا الموقف، فيما وافقت عليه في معسكر الوسط أقلية (٤٦ بالمئة)، وفي معسكر اليسار أقلية أدنى من ذلك (٣٨ بالمئة). ويتضح من انقسام الإجابات بحسب درجة التدين أن ٥١ بالمئة من المتدينين الحريديم يوافقون على هذا التحديد (الرأي)، في حين أن ٤٥ بالمئة من صفوف المتدينين و٢٨ بالمئة من صفوف التقليديين و١٨ بالمئة فقط بين العلمانيين يوافقون عليه.

كلما ارتفعت درجة التدين لدى الجمهور اليهودي، ترتفع أيضا المعارضة لمساواة الحقوق بين اليهود والعرب

وعقب وزير الخارجية الإسرائيلية أفيغدور ليبرمان على نتائج هذا الاستطلاع بقوله إن قيادة العرب في إسرائيل تتحمل المسؤولية الكاملة عن كراهية اليهود للسكان

العرب. وأعرب عن رضاه من تأييد أغلبية الجمهور في إسرائيل رهن حق التصويت للكنيست بإعلان الولاء لإسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية، وقال «يبدو أن الجمهور العريض في إسرائيل أكثر شجاعة من قيادته في هذا الشأن».

وسُئل ليبرمان في سياق مقابلة أدلى بها إلى راديو «صوت إسرائيل» عن رأيه بشأن تأييد ٣٣ بالمئة من اليهود احتجاز المواطنين العرب في معسكرات اعتقال في حال اندلاع حرب، وتأييد ٥٣ بالمئة منهم تشجيع العرب على الهجرة من البلد، فقال إن «المسؤولية الكاملة عن هذه النتائج تقع على عاتق قيادة عرب إسرائيل». وأضاف «إن من خرج العام ٢٠١٠ في تظاهرات داخل دولة إسرائيل وهو يرفع صور (الأمين العام لحزب الله) حسن نصر الله ويطلق هتافات التأييد لحزب الله ويؤيد حركة حماس علنًا ويقف إلى جانبها ضد دولة إسرائيل هو الذي يتحمل المسؤولية عن هذه النتائج».

وادعى ليبرمان أن حزبه («إسرائيل بيتنا») يحاول أن يتبع سياسة عقلانية تقوم على أساس الدفاع عن النفس، ورأى أن تأييد ٥٤ بالمئة من الجمهور في إسرائيل رهن حق التصويت للكنيست بإعلان الولاء لإسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية وصهيونية «يعبر عن موقف واضح لأغلبية السكان في إسرائيل، التي باتت تدرك أن الواقع القائم يلزم إيجاد صلة بين المواطنة والولاء، وأن أي تأجيل في هذا الشأن سيشجع التشرذم ويمس شرعية الدولة».

وعقب وزير الخارجية الإسرائيلية أفيغدور ليبرمان على نتائج هذا الاستطلاع بقوله إن قيادة العرب في إسرائيل تتحمل المسؤولية الكاملة عن كراهية اليهود للسكان العرب

هل إسرائيل ماضية نحو الفاشية؟

في ضوء ما تقدّم كله دار في إسرائيل في أواخر العام ٢٠١٠ سجال ساخن فيما إذا كانت سائرة نحو الفاشية أم أنها أصبحت دولة فاشية؟. وخصص الملحق الأسبوعي لصحيفة «**يديعوت أحرونوت**» حيزًا كبيرًا من عدده الصادر في ١٥ تشرين الأول ٢٠١٠ لهذا الموضوع. ورأت الغالبية العظمى من المفكرين والأكاديميين الذين استمزجت آراؤهم أن الوضع الراهن يشير إلى أن الدولة لم تصل إلى الفاشية وإنما هي تسير نحوها وبسرعة. والأدوات، الظاهرة للعيان، المستخدمة في ترسيخ التمييز والعنصرية ومعاداة الليبرالية، تتمثل في ما يلي: سنّ مجموعة قوانين؛ تشكيل حركة فوقية لليمين الإسرائيلي، هي حركة «إم ترتسو»؛ تشكيل مؤسسات مثل «معهد الإستراتيجيا الصهيونية»، الذي يضم قادة المستوطنين وكبار الوزراء الإسرائيليين؛ أداء وسائل الإعلام الإسرائيلية، التي يشارك الكثيرون من صحافييها في الحملة اليمينية على العرب والليبراليين اليهود، مثلما حدث في ملاحقة المسؤولين عن «الصندوق الجديد لإسرائيل».

وقالت عضو الكنيست السابقة وعميدة مدرسة الحكم والمجتمع في الكلية الأكاديمية تل أبيب- يافا، البروفسور نعومي حزان، إن «ما يمكن قوله بكل تأكيد هو أنه توجد حاليًا في إسرائيل توجهات فاشية مقلقة. والتعبير المركزي عنها يتمثل في عدم وجود حوار شعبي مفتوح وإنما عكس ذلك، فهناك قوى تعمل طوال الوقت على تقليصه. ويتحدثون عمن هو وطني أكثر ومن هو وطني أقل. ولا يوجد جدل حول المضامين والأفكار وإنما عن الولاء والإخلاص (لإسرائيل)».

وأضافت أن «الدولة تمر بتغير جوهري، ولا أحد ينتبه إلى ذلك. فحملة انتخابية يكون شعارها 'لا مواطنة من دون ولاء' (حملة ليبرمان) هي حملة عنصرية. وعندما تمر حملة كهذه مرور الكرام فإننا نصل بسهولة إلى تشريعات عنصرية... وعندها تتدهور الأمور ولن يتمكن أحد من وقفها».

من جانبه اعتبر البروفسور روبرت فاكستون، الذي وصفته «**يديعوت أحرونوت**» بأنه من كبار الباحثين في موضوع الفاشية، أن تصاعد النزعات اليمينية والقومية المتطرفة في إسرائيل يأتي في إطار «ردات الفعل الإسرائيلية على الانتفاضتين». واعتبر أن «الهوية القومية الإسرائيلية كانت مرتبطة بشكل وثيق جدا باحترام حقوق الإنسان... لكن هذا التوجه ضعف لسببين: التشدد في المواقف مقابل التعنت الفلسطيني، وانتقال مركز الثقل بين السكان من اليهود الأوروبيين، الذين كانوا حاملي راية التراث الديمقراطي، إلى اليهود من شمال إفريقيا وأماكن أخرى في الشرق الأدنى الذين لا يبالون بهذا التراث». رغم ذلك، فإنه يرى أن «نموذج الفاشية الذي من المحتمل أن ينشأ في إسرائيل هو نموذج الفاشية الدينية، إذ إن الفاشية الكلاسيكية تنفر من الدين وتتطلع إلى أخذ مكانه كمركز قوة وحيد».

ورأت الغالبية العظمى من المفكرين والأكاديميين الذين استمزجت آراؤهم أن الوضع الراهن يشير إلى أن الدولة لم تصل إلى الفاشية وإنما هي تسير نحوها وبسرعة

وتطرق رئيس «مركز هيرطمان» الحاخام الدكتور دانييل هيرطمان إلى تعديل قانون المواطنة. وقال لـ«**يديعوت أحرونوت**» إنه «لا توجد علاقة بين قسم الولاء واليهودية، وإنما بين قسم الولاء والحاجة إلى السيطرة. والجدل حول قانون الولاء يخلق وضعا فاسدا: بدلا من أن تستخدم اليهودية لانتقاد القومية، فإنها تحولت إلى أداة يتم الوصول عن طريقها إلى الفاشية».

وأشار المؤرخ البروفسور زئيف شطيرنهل إلى أن «المفهوم القاضي بأن لدينا حقوقا لا يكتسبها الآخرون هو وليد مباشر للاحتلال (في ١٩٦٧). رغم ذلك فإن علينا أن نكون صادقين مع أنفسنا، فأمور كهذه كانت موجودة في الثلاثينيات والأربعينيات أيضا (بين الحركات الصهيونية). والاعتقاد أنه لا يوجد للعرب حق في البلاد هو اعتقاد

راسخ بشكل عميق في الفكر السياسي اليهودي». وشدد على أن «اليمين المتطرف الإسرائيلي موجود في الطريق نحو الفاشية، وهو ليس ملزما بالوصول إلى هناك، لكنه في الطريق... وبالمناسبة فإن الأنظمة التي لم تعتبر فاشية في أميركا الجنوبية مثلا كانت أكثر وحشية ودموية من موسوليني» (الزعيم الفاشي الإيطالي).

ولخصت البروفسور نعومي حزان الجدل بشأن الفاشية في إسرائيل بالقول إنه «في البداية تمت مهاجمة العرب، لكنني لست عربيا فسكتّ. بعد ذلك هاجموا ناشطي حقوق الإنسان، لكنني لست كذلك فسكتت. وبعد ذلك هاجموا الأكاديميين... وهكذا دواليك. وفي نهاية المطاف ستصل الهجمات إلينا جميعا، لكن الوقت سيكون متأخرا. ولن يتمكن أحد من النهوض والتحدث ورفع صوته من أجلنا. وهذه هي الفاشية بالضبط».

تحركات ومبادرات مضادة

أبرز تحرّك ضد الهجمة الحكومية على الحريات الديمقراطية هو مظاهرة تحت شعار «الفاشية لن تمر» جرت في تل أبيب يوم ١٥ كانون الثاني ٢٠١١

كان أبرز تحرّك ضد الهجمة الحكومية على الحريات الديمقراطية هو مظاهرة تحت شعار «الفاشية لن تمر» جرت في تل أبيب يوم ١٥ كانون الثاني ٢٠١١ ووصفتها وسائل الإعلام الإسرائيلية بأنها «أكبر تظاهرة للقوى الديمقراطية تشهدها إسرائيل منذ بضعة أعوام»[٢٠]، وجاءت المبادرة إليها من طرف عدة قوى بينها الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة وحزب ميرتس وجمعية حقوق المواطن، واشترك فيها أعضاء كنيست من حزب كاديما.

وبمبادرة من جمعية حقوق المواطن أطلقت أربع منظمات في إسرائيل، في أيلول ٢٠١٠، مشروعًا اسمه «مشروع الديمقراطية» يهدف إلى أن «تشكِّل المحافظة على الديمقراطيّة فرصة كي تصبح القيم الكونيّة مصدرًا للتماثل المشترك من دون التنازل عن الهوية الفرديّة أو الدينيّة أو القوميّة أو الجندريّة أو الطبقيّة أو غيرها».

وهذه المنظمات هي: جمعية حقوق المواطن؛ أجندة- المركز الإسرائيلي للإستراتيجية الإعلامية؛ شتيل- خدمات دعم ومشورة لمنظمات التغيير الاجتماعي؛ سيكوي- الجمعية لدعم المساواة المدنية.

وجاء في بيان التعريف بهذا المشروع أنه يهدف إلى التذكير بما يلي: أن ثمّة قواعد في اللعبة الديمقراطيّة لا يمكن الاستهتار بها، وحريٌّ بنا ألا نعتبرها مفهومة ضمنيًا؛ أن الفضاء الديمقراطيّ المفتوح هو مصلحة جليّة للجميع؛ أن بمقدورنا النضال من أجل الديمقراطيّة أمام هذه النزعات التي تتهدّدها، وعلينا تحمُّل مسؤوليّة هذا الأمر.

ووفقا للبيان فإن من المتعارف عليه التمييز بين مفهومين أو بُعدين للديمقراطيّة: الديمقراطيّة الشكليّة والديمقراطيّة الجوهريّة. ويقتصر تعامل البعد الشكليّ على طرائق اتخاذ القرارات في الدولة؛ وبحسب المفهوم الشكليّ فإنّ الديمقراطيّة هي نظام يقترع فيه جميع المواطنين (من سن معيّنة) بحريّة، مرّة كل بضعة أعوام، ليختاروا ممثّليهم في السلطة؛ في الفترات الواقعة بين دورة انتخابات وأخرى يدير الممثلون شؤون الدولة بناء على حسم الأغلبيّة. وحكم الأغلبيّة هو القيمة العليا في الديمقراطيّة الشكليّة، المحدودة. أمّا حقوق الإنسان (ولا سيما تلك التي تخصّ الأقلّيّة)، فتتعلّق - إلى مدى بعيد- بحسن نيّة الأغلبيّة. لكن الحفاظ على المبادئ الشكليّة لوحدها لا يضمن وجود الديمقراطيّة الجوهريّة. لقد نما مفهوم الديمقراطيّة الجوهريّة وتَبَلْوَرَ من وجهة النظر القائلة إنّ الدولة قائمة من أجل الناس الذين يعيشون فيها، لا العكس. وتنصّ هذه الوجهة على أنّ القاعدة الأخلاقيّة للنظام الديمقراطيّ مرهونة بتحقيق قيم حقوق الإنسان والمواطن- من خلال الاعتراف بقيمة الإنسان وكرامته، وبكونه مخلوقا حرًّا، وبالمساواة بين بني البشر، وبأنّ لكل إنسان حقوقا أساسيّة، لكونه إنسانًا. ويتعامل المنهج الجوهريّ مع الذود عن حقوق الإنسان كعنصر أساسيّ في النظام الديمقراطيّ. وبحسب هذا التوجّه، فإنّ الصراعات بين الذَّوْد عن الحقوق وحسم الأغلبيّة هي تعبير طبيعيّ وجوهريّ عن عنصرين ديمقراطيّين حيويّين. وذكرت صحيفة «**معاريف**» (١٢/ ١/ ٢٠١١) أنه يجري العمل منذ بضعة أشهر على إقامة حركة جديدة في صفوف اليسار الإسرائيلي تحمل اسم «المعسكر الديمقراطي». ويقف في طليعة المبادرين إلى إقامة هذه الحركة كل من رئيس الكنيست الأسبق أبراهام بورغ (من حزب العمل سابقا) وعضو الكنيست دوف حنين (من الجبهة الديمقراطية) وعضو الكنيست السابق موسي راز (من حزب ميرتس). وقد التقى هؤلاء الثلاثة كثيرًا في الآونة الأخيرة وقالوا إن الهدف من لقاءاتهم هذه هو «إعادة الديمقراطية إلى إسرائيل».

وذكرت صحيفة «معاريف» (٢٠١١/١/١٢) أنه يجري العمل منذ بضعة أشهر على إقامة حركة جديدة في صفوف اليسار الإسرائيلي تحمل اسم «المعسكر الديمقراطي». ويقف في طليعة المبادرين إلى إقامة هذه الحركة كل من رئيس الكنيست الأسبق أبراهام بورغ (من حزب العمل سابقا) وعضو الكنيست دوف حنين (من الجبهة الديمقراطية) وعضو الكنيست السابق موسي راز (من حزب ميرتس)

وقال بورغ لصحيفة «**معاريف**» إن «الديمقراطية في إسرائيل أصبحت في خطر كبير، خاصة في ظل الهجوم الكاسح الأخير على أعضاء الكنيست اليساريين وعلى المنظمات اليسارية ومنظمات حقوق الإنسان وعلى المواطنين العرب، ولذا فإننا سنحاول أن نبني شبكة أمان سياسية تتصدى لأية عملية هجوم على الديمقراطية». ويؤكد بورغ أنه من السابق لأوانه الحديث عن إقامة حزب يساري جديد يخوض الانتخابات العامة في إسرائيل، لكنه يشير إلى أن هذا ربما يكون الهدف النهائي لهذه الحركة. ويدعي عضو الكنيست دوف حنين أن الهدف ليس إقامة حزب جديد، لكنه يقرّ أنه «في نهاية المطاف يمكن أن يُقام إطار ثابت ودائم».

وترى مصادر قانونية مهنية أن قرار الكنيست القاضي بإقامة لجنة تحقيق لـ «كشف» الحقيقة وراء منظمات حقوق الإنسان في إسرائيل، إنما يهدف عمليا إلى طمس الحقيقة وإخفائها. فالهدف الواضح، بل والمعلن لهذه اللجنة، هو تمكين الدولة من إخفاء معلومات لا ترغب في كشفها. كما أن ما يسعى إليه المبادرون والمؤيدون للجنة التحقيق البرلمانية، هو ليس الحقيقة وإنما نزع شرعية المنظمات الحقوقية وإحباط قدرتها على العمل والنشاط، وعليه فإن نزع الشرعية هذا سيشكل رافعة لعمليات وإجراءات نزع الشرعية عن إسرائيل في العالم.[٢١] وذلك في فترة تواجه فيها السياسة الخارجية الإسرائيلية أسوأ أزمة في تاريخها.[٢٢]

كذلك فإن الرئيس الإسرائيلي، شمعون بيريس، دعا إلى إلغاء اللجنة التي أقر الكنيست تشكيلها للتحقيق في مصادر تمويل منظمات حقوق الإنسان في إسرائيل، وحذر من أن التحقيق مع هذه المنظمات اليسارية سيلحق ضررًا بالديمقراطية الإسرائيلية.

ونقلت صحيفة «**هآرتس** (١٧/ ١/ ٢٠١١) عن بيريس قوله إن «تشكيل لجنة التحقيق البرلمانية للتدقيق في مصادر تمويل منظمات حقوق الإنسان واليسار يمس الديمقراطية الإسرائيلية ولا حاجة لها». ودعا بيريس، في رد على سؤال طرحته الصحيفة عليه، الكنيست إلى إلغاء الاقتراح بتشكيل اللجنة مشددا على أن «الديمقراطية الإسرائيلية يجب أن تشمل توزيع أدوار واضحا بين السلطات».

رأى كثير من الخبراء الإسرائيليين أن الحرب في غزة ساهمت في مزيد من التدهور في وضع الديمقراطية الإسرائيلية.

وقال بيريس إن «التحقيق مع جمعيات ومنظمات من اليسار وحتى اليمين يجب أن يبقى في يد جهاز تطبيق القانون، وهو جهاز مهني وموضوعي ويملك أدوات التحقيق المناسبة». واقتبس بيريس من أقوال رئيس الحكومة الإسرائيلية الأول، دافيد بن غوريون، بأنه ممنوع أن يكون السياسيون قضاة وممنوع أن يكون القضاة سياسيين. وأشار بيريس إلى أن العالم كله يعترف بإسهام منظمات حقوق الإنسان وثمة أهمية للسماح لها بالعمل بشكل حر طالما أنها لا تخرق القانون.

بالإضافة إلى ذلك قالت «هآرتس» إن بيريس عبر خلال محادثات مع مقربين منه مؤخرا عن قلقه الكبير من التطرف في تعامل جهات يمينية ودينية متطرفة إزاء الأقلية العربية. وأشار في هذا السياق إلى أن «الشعب اليهودي عانى من العنصرية أكثر من أي شعب آخر، ولذلك فإنه مطالب بإبداء تعامل نزيه مع غير اليهود ومع الأقلية التي تعيش بين ظهرانيه».

من ناحية أخرى، رأى كثير من الخبراء الإسرائيليين أن الحرب في غزة ساهمت في مزيد من التدهور في وضع الديمقراطية الإسرائيلية.

وأعاد بعضهم إلى الأذهان حقيقة أن إسرائيل ليست ديمقراطية ليبرالية متجذرة، بل إنها ديمقراطية على المستوى الرسمي فقط، أي أنها ديمقراطية تتيح قدراً كافيا من حرية التعبير (المقيدة بواسطة الرقابة العسكرية)، وتتيح انتخابات عامة حرة (لكنها لا تخلو من الفساد)، غير أن هناك عددًا من الأمور والجوانب التي تميز الديمقراطيات الليبرالية الحقيقية لا وجود لها هنا مطلقًا.

ويقول البروفسور غابي شيفر، أستاذ العلوم السياسية في الجامعة العبرية في القدس، إن الأمرين الأكثر أهمية غير المتوفرين في الديمقراطية الإسرائيلية هما:

(*) الأول، انعدام الوعي والإقرار بأن مصدر السيادة الحقيقية لا يتجسد في الكنيست والحكومة، وإنما في المواطنين.

(*) الأمر الثاني، والذي يرتبط بالأول، هو عدم قدرة المواطنين على التأثير في السياسة المتبعة من قبل الحكومة والتي يوجهها ضباط الجيش والموظفون الحكوميون. فهؤلاء يتحكمون عمليا في كل ما يحدث في إسرائيل.

وبرأيه فإن هناك على الأقل ثلاثة تأثيرات سلبية على الديمقراطية، عززتها الحرب الأخيرة (في غزة)، والتي يمكن تشخيصها بسهولة كبيرة.

التأثير الأول يتمثل في قبول العنف كوسيلة وحيدة لحل مشكلات اجتماعية وسياسية. ونتيجة لدروس حرب لبنان الثانية الفاشلة (في صيف ٢٠٠٦)، وكذلك لأسباب أخرى، فقد أيد الزعماء الإسرائيليون كلهم استخدام الجيش الإسرائيلي بصورة عنيفة ضد غزة. وقال ضباط الجيش والجنود الذين أدلوا بمقابلات صحافية بعد الحرب، في معظمهم، وبصراحة، إن اللجوء إلى العنف كان الطريق الأسلم لإدارة الحرب. وقد قبلت الأكثرية المطلقة من المواطنين الإسرائيليين اليهود، وبينهم السياسيون الكبار، هذا التوجه أو الموقف، والذي من شأنه فقط أن يدجج ويعزز العنف الذي يسم المجتمع الإسرائيلي منذ زمان طويل، ويشكل واحداً من أخطر الألغام الداخلية التي تهدد أية ديمقراطية ليبرالية حقيقية، والتي تحل فيها المشكلات من دون اللجوء إلى العنف.

التأثير الخطر الثاني هو على مكانة الفلسطينيين في إسرائيل. فالمحاولة المتكررة لمنع الأحزاب الفلسطينية الإسرائيلية ومقارنة أنصارها بعناصر «حماس» بل والتلميح إلى تعاون تلك الأحزاب مع هذه الحركة، إنما يشير إلى تفاقم إضافي في هذا المجال. ولقد كانت مكانة هؤلاء الفلسطينيين هشة أصلاً، إذ إنهم عانوا من تمييز يتنافى مع أبسط المبادئ الديمقراطية. وازدادت مكانتهم سوءاً وتدهوراً في أعقاب الحرب في غزة،

وهذه السيرورة ستؤدي مستقبلاً إلى مزيد من التدهور في الديمقراطية الإسرائيلية، الأمر الذي لا تدركه أكثرية الجمهور والساسة في إسرائيل.

الخطر الثاني هو على مكانة الفلسطينيين في إسرائيل

هناك أمر ثالث من شأنه أن يفاقم أكثر من ثغرات الديمقراطية الإسرائيلية وعيوبها، هو التطلع إلى «زعيم قوي» والذي عبر عن نفسه أيضاً في حملة الانتخابات التي جرت بعد الحرب الإسرائيلية في غزة.

وإن التطلع إلى مثل هذا الزعيم القوي والميل الشديد إلى ترك مهمة رسم السياسة واتخاذ القرارات في يده وأيدي مساعديه، وعدم الرغبة في استجلاء المسائل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والمشاركة في عمليات صنع السياسات وتنفيذعل؛ كل ذلك يتجلى بوضوح ليس فقط في مواقف الجمهور وإنما أيضاً في الحملات الانتخابية الأخيرة لكل من بنيامين نتنياهو وتسيبي ليفني وإيهود باراك وأفيغدور ليبرمان، والذين يؤمنون بشكل واضح بهذه التسوية غير الديمقراطية التي تعطى فيها قوة ونفوذ كبيران للزعيم الذي ينظر إليه كزعيم قوي.

وعدا عن هذه المشكلات المركزية الثلاث، ثمة مشكلات أخرى تضر بالديمقراطية الإسرائيلية التي تراوح مكانها منذ زمن طويل. ولكن يخيل أنه وخلافاً لنتائج الحروب التي جرت في أنحاء مختلفة من العالم، والتي أدت إلى تحولات ديمقراطية مدهشة (كما حصل في اليابان وألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية)، فإن الحرب الأخيرة في غزة أدت إلى مزيد من التدهور في مكانة إسرائيل في النظام العالمي، وعلى المدى البعيد في وضع الديمقراطية الإسرائيلية أيضاً، والتي تعاني من خلل وعيوب.

أمّا البروفسور يارون إزراحي فيعتقد أن إسرائيل ديمقراطية بنسبة ٤٠ بالمئة فقط، وذلك لأن الأسس الديمقراطية الرسمية متوفرة، على غرار انتخابات حرة، تداول السلطة سلميًا من دون عنف (لغاية مقتل إسحق رابين، الذي شكل حدثاً قاسياً للغاية)، كما أن المحاكم مستقلة جداً، وهناك صحافة حرة.

التطلع إلى «زعيم قوي»

والعوامل التي تحد من إمكان أن تكون إسرائيل ديمقراطية أكثر هي:

أولاً، طالما كانت إسرائيل دولة محتلة، ترسل مواطنيها وجنودها لقمع شعب بأكمله، فإنها لا تستطيع التحوّط بالشرعية التي يوفرها مصطلح «نظام ديمقراطي».

ثانيا، النظام الديمقراطي هو نظام تقيد فيه السياسة نفسها بواسطة دستور و/ أو ثقافة سياسية من ضبط النفس. وهذان العاملان غير متوفرين في إسرائيل– لا دستور ولا ثقافة سياسية تقوم على ضبط النفس– وهما سمتان بارزتان للديمقراطية.

ثالثاً، الأكثرية في إسرائيل هي أكثرية إثنية وليست أكثرية سياسية، وعلى الرغم من

أنها يمكن أن تتبدل بين الانتخابات، إلا إنها تظل بصورة دائمة أكثرية إثنية، وهذا أمر غير ديمقراطي، كما أن هذا ليس وصفة نموذجية للديمقراطية.[٢٣]

حريق الكرمل وما كشف عنه

انتهى العام ٢٠١٠ بانشغال كبير بالحريق الهائل الذي اندلع في الكرمل يوم ٢ كانون الأول ٢٠١٠، وأسفر عن مقتل ٤٣ شخصا بينهم ٣٧ سجانا، كما أصيب عشرات الأشخاص الآخرين بحروق أو جراء استنشاق دخان الحريق. وأتت النيران على ٥٠ ألف دونم من الغابات والأحراج ومناطق الرعي، وألحقت أضرارا بثلاث بلدات، وأدّت إلى احتراق أكثر من ٥ ملايين شجرة، وأكثر من ٧٤ مبنى بشكل كامل في كيبوتس «بيت أورن» وقرية الفنانين «عين حوض» والمدرسة الداخلية «يمين أوراد»، فيما ألحقت أضرارًا كبيرة بـ ١٧٣ مبنى احترقت بشكل جزئي، وتم إجلاء عشرات آلاف الأشخاص من بيوتهم، بينهم ٥٠٠ أسير فلسطيني في سجن الدامون، وجنود سجناء في سجن عسكري (سجن ٦)، وسجناء جنائيون في سجن مدني، كما تم إخلاء معسكرين للجيش الإسرائيلي.

وفيما بدا الإسرائيليون مذهولين إزاء حجم الحريق، فإنهم ذُهلوا أكثر إزاء عجز السلطات المسؤولة عن إخماده، وإزاء النقص الهائل في الوسائل الكفيلة بذلك. ووصفت وسائل الإعلام الإسرائيلية هذا العجز بـ «الإخفاق» و «التقصير»، إلى درجة أن بعضها شبهه بإخفاق إسرائيل في حرب تشرين العام ١٩٧٣. وتمت السيطرة على الحريق بفضل مساعدات مجموعة من الدول الأوروبية وكل من مصر والأردن والسلطة الفلسطينية وتركيا والولايات المتحدة، بعد أن استنجد رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو بها من خلال اتصالات مكثفة مع قادتها وطلب إرسال طائرات لإخماد النيران ومادة «رتادانت». ووصلت إلى إسرائيل، خلال أيام الحريق، طائرات لإخماد النيران، بينها طائرة «إليوشين» الروسية العملاقة التي تتسع إلى ٤٢ ألف لتر من المياه، والطائرة الأميركية الأكبر من نوعها في العالم لإخماد الحرائق، «إيفرغرين سوبرتانكر»، وهي طائرة بوينغ ٧٤٧ تم تحويلها إلى طائرة إخماد حرائق وقادرة على العمل في الليل وتتسع لـ ٨٠ ألف لتر من الماء. كذلك وصلت إلى إسرائيل عشرات آلاف الأطنان من مادة «رتادانت» و ٥٠٠ رجل إطفاء من شتى أنحاء العالم.

النظام الديمقراطي هو نظام تقيد فيه السياسة نفسها بواسطة دستور و/ أو ثقافة سياسية من ضبط النفس. وهذان العاملان غير متوفرين في إسرائيل

ورأت جلّ التعليقات الإسرائيلية أن التقصير الحقيقي الذي كشف الحريق الكبير في الكرمل النقاب عنه كامن في إهمال خدمات الإطفاء والإنقاذ في إسرائيل، على

الرغم من كونها ركنًا أساسيًا من أركان حماية الجبهة الداخلية. وفي ضوء هذا الإهمال فإن تلك الخدمات لا يمكنها أن تقوم بدورها في ساعات الطوارئ، وخصوصًا في حال وقوع مواجهة عسكرية مقبلة تكون مقرونة بإطلاق صواريخ على مناطق آهلة بالسكان المدنيين.[٢٤]

كما أشير إلى ما يلي:

١- أن مراقب الدولة الإسرائيلية كان قد أصدر العام ٢٠٠٧، في ضوء وقائع حرب لبنان الثانية (صيف ٢٠٠٦)، تقريرًا يتعلق بأوضاع الجبهة الإسرائيلية الداخلية وطلب تنفيذه فورًا (وذلك نظرًا لعدم قيام لجنة فينوغراد التي تقصت وقائع تلك الحرب بدراسة أوضاع الجبهة الداخلية)، ومنذ ذلك الوقت طرأت تحسينات كثيرة على عمل خدمات الإسعاف الأولي وأقيمت «هيئة طوارئ وطنية» في وزارة الدفاع، غير أن خدمات الإطفاء والإنقاذ بقيت على حالها الرثّة؛

٢- أن المسؤولين في وزارة الداخلية الإسرائيلية (المسؤولة عن خدمات الإطفاء والإنقاذ) يعتقدون أنه لا توجد أية ضرورة لبذل جهود كبيرة في تأهيل رجال الإطفاء، ولذا فإن تأهيلهم الأساس ظل متخلفًا جدًا عن التأهيل الذي يحصل عليه نظراؤهم في الدول المتطورة في العالم كافة. وبناء على ذلك فإن الدرس الأهم الذي يجب استخلاصه من الحريق في الكرمل هو «إنقاذ خدمات الإطفاء والإنقاذ من يد وزارة الداخلية على وجه السرعة».[٢٥]

وفيما بدا الإسرائيليون مذهولين إزاء حجم الحريق، فإنهم ذُهلوا أكثر إزاء عجز السلطات المسؤولة عن إخماده، وإزاء النقص الهائل في الوسائل الكفيلة بذلك

وذكرت صحيفة «**هآرتس**» أنها أجرت تحقيقا تبين منه أن الحكومات الإسرائيلية تتجاهل بشكل دائم قراراتها وتقارير مراقب الدولة وتوصيات لجان التحقيق في كل ما يتعلق بالاستعدادات لمواجهة كوارث كبيرة. وأضافت أن التحقيق في استعدادات الدولة للكوارث المختلفة، مثل وقوع هزة أرضية أو سقوط صاروخ في منشأة تحتوي على مواد خطيرة في منطقة خليج حيفا أو وقوع حادث طيران أو انتشار وباء، يظهر صورة كئيبة.[٢٦]

وجاء في تعليقات أخرى: بطبيعة الحال كان في إمكان إسرائيل أن تستنجد بزعماء دول أجنبية مثل اليونان وقبرص وروسيا وغيرها من أجل تقديم المساعدة لها لإخماد الحرائق التي اندلعت في جبل الكرمل، لكن لا بُدّ من تذكير المؤسسة السياسية الإسرائيلية أنه لا يمكنها الاستناد إلى معونة كهذه عندما يطلق أول صاروخ على سكانها المدنيين سواء من الشمال أو الجنوب، أو من بعيد أو قريب، وستكون عندها مطالبة بأن تواجه ذلك بوسائلها الخاصة وبالعتاد الذي حصلت عليه من الولايات

المتحدة. في ضوء هذا فإن العبرة الأهم التي يتعين على أصحاب القرار استخلاصها في الوقت الحالي هي أنه يجدر بهم البحث سريعًا عن طرق لتحقيق اختراق سياسي مع الفلسطينيين، ومع سورية، ومع الدول العربية التي نطلق عليها صفة المعتدلة، ذلك بأنه بواسطة اختراق كهذا فقط يمكن أن نخمد الحريق الأكبر الذي من شأنه أن يلحق أضرارًا بسكان إسرائيل كافة. إن الامتحان الحقيقي الذي يقف نتناهو أمامه الآن غير كامن في إقامة لجنة تحقيق لتقصي الإخفاقات التي كشفها الحريق الكبير في الكرمل فحسب، وإنما كامن أيضًا في اتخاذ القرارات الصائبة التي تحول دون وقوع حرائق أكبر، وتسفر عن تعزيز جهوزية المنظومات الحكومية المتعددة لمواجهة كل ما يترتب على اندلاع الأزمات.[٢٧]

العبرة الأهم التي يتعين على أصحاب القرار استخلاصها في الوقت الحالي هي أنه يجدر بهم البحث سريعًا عن طرق لتحقيق اختراق سياسي مع الفلسطينيين، ومع سورية، ومع الدول العربية التي نطلق عليها صفة المعتدلة، ذلك بأنه بواسطة اختراق كهذا فقط يمكن أن نخمد الحريق الأكبر الذي من شأنه أن يلحق أضرارًا بسكان إسرائيل كافة

قراءات إسرائيلية في حصاد العقد الفائت: تعمق التدخل الدولي وتفاقم الاستحواذ الديمغرافي!

يمكن اعتبار عدد تشرين الأول ٢٠١٠ من المجلة الفصلية «**المستجد الإستراتيجي**»، التي يصدرها «معهد دراسات الأمن القومي» في جامعة تل أبيب، واحدًا من أبرز التقارير الإسرائيلية الحديثة التي تصدّت لإجمال حصاد العقد الفائت (٢٠٠٠-٢٠١٠) من خلال قراءة أهم المحطات التي شهدها والمرتبطة بالصراع الإسرائيلي- الفلسطيني، وذلك تحت عنوان محدّد هو دراسة تأثير الانتفاضة الفلسطينية الثانية في مناسبة مرور عشرة أعوام على اندلاعها في أيلول ٢٠٠٠.

إن أول ما يصادفه قارئ هذا العدد هو تقويم رئيس المعهد د. عوديد عيران، أحد كبار الدبلوماسيين الإسرائيليين السابقين، بأنه ربما سيتبين في المستقبل أن العقد الفائت هو الأكثر أهمية في تاريخ الصراع الإسرائيلي- العربي من بين العقود التي سبقته كلها، وربما ستكون السيرورات والأحداث التي وقعت في هذا العقد الأكثر حسما وأهمية من بين التطورات والأحداث السابقة كافة.

تقويم د. عوديد عيران، أحد كبار الدبلوماسيين الإسرائيليين السابقين، بأنه ربما سيتبين في المستقبل أن العقد الفائت هو الأكثر أهمية في تاريخ الصراع الإسرائيلي- العربي من بين العقود التي سبقته كلها،

ويتوقف الكاتب بشكل خاص عند مسألة التدخل الدولي في الصراع، فيشير إلى أن من الصعب الإشارة إلى عقد تعمق فيه التدخل الدولي في جوانب حل الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني أكثر من هذا العقد. ومع أن ذلك من ناحية إسرائيل ينطوي على قدر من الإيجابية، إلا إنه لا بُدّ من أن تترتب عليه قيود مستقبلية على حرية عملها.

وقد انعكس هذا التدخل الدولي بادئ ذي بدء في النشاطات الاقتصادية في مناطق السلطة الفلسطينية. لكن في الوقت ذاته، فإنه في أعقاب فشل المفاوضات الإسرائيلية-

الفلسطينية في العام ٢٠٠٠ ومطلع العام ٢٠٠١ واندلاع الانتفاضة الثانية، ازداد التدخل الدولي في محاولة لرسم سمات التسوية المستقبلية وملامحها. ومن هذه السيرورة انبثقت مثلاً أفكار الرئيس الأميركي الأسبق بيل كلينتون في كانون الأول ٢٠٠٠، والمبادرة العربية للسلام في ٢٠٠٢، وخريطة الطريق في ٢٠٠٣، ومؤتمر أنابوليس في ٢٠٠٧، واستئناف المفاوضات المباشرة في أيلول ٢٠١٠. وبرأيه فإن الحديث يدور في شكل أساسي على تدخل فعال من جانب الولايات المتحدة أكثر من تدخل لاعبين دوليين آخرين، إلا إنه لا بُدّ من الإشارة إلى أن لاعبًا جديدًا دخل إلى النشاطات والجهود السياسية والاقتصادية ممثلا في اللجنة الرباعية الدولية، وفي واقع الأمر فإن تدخل «الرباعية» ملموس بشكل رئيس في المجال الاقتصادي، غير أن النشاطات العامة والشاملة لهذا الإطار أوجدت سابقة لن تستطيع إسرائيل تجاهلها في المستقبل.

وكانت هناك سابقة أخرى مهمة، وربما تكون دلالاتها للمدى البعيد أكثر أهمية، تتمثل في التدخل الدولي في الجوانب الأمنية، وخصوصا فيما يتعلق بالتزامات السلطة الفلسطينية بموجب «خريطة الطريق»، وإنشاء أجهزة أمنية (فلسطينية) بالتعاون بين السلطة الفلسطينية والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. وهذا التدخل المباشر أوجد سابقة لا يمكن لإسرائيل أيضا تجاهلها أو منع تكرارها. ولم يكن هذا المثال الوحيد، إذ لا مفر من الإشارة إلى أن إسرائيل وافقت أيضا على وجود فريق من المراقبين من طرف الاتحاد الأوروبي على الحدود بين قطاع غزة ومصر كبديل جزئي لوجودها في المعبر بين الجانبين (المصري والفلسطيني). وبالتالي فإن ما يمكن افتراضه هو أن مطلب إسرائيل بشأن ترتيبات أمنية وثيقة وناجعة يمكنها، بواسطة مرابطة قوات أمنية إسرائيلية بعد وضع الاتفاق موضع التنفيذ، الحيلولة دون شن عمليات «إرهابية» من أراضي الدولة الفلسطينية، سيصطدم برفض الفلسطينيين، الأمر الذي قد يؤدي إلى مرابطة عناصر أمنية دولية تلبي متطلبات إسرائيل في المجال الأمني.

ثمة تطوّر مهم آخر يعتقد الكاتب أنه أصبح ناجزًا مع انتهاء العقد الفائت، وهو ترسيخ مبدأ الدولتين كحل سياسي نهائي. وفي هذا الصدد فإنه يشير إلى أنه على الرغم من أن مبدأ الدولتين بدأ «يحلق» في الفضاء السياسي الإسرائيلي على الأقل منذ توقيع اتفاقيات أوسلو العام ١٩٩٣، إلا إنه لم ينل شرعية رسمية من الولايات المتحدة سوى في خطاب الرئيس السابق جورج بوش في حزيران ٢٠٠٢، وفي «خريطة الطريق» في ٢٠٠٣، التي قبلت إسرائيل بمسارها الرئيس.

ويشدّد عيران على أن أغلبية معسكر اليمين السياسي في إسرائيل وافقت على هذا

المبدأ لأول مرة فقط بعد تأليف حكومة أريئيل شارون الأولى في العام ٢٠٠١، وقد انسحب وزيران فقط من حكومة شارون بينما لم ينسحب أي وزير من حكومة بنيامين نتنياهو بعد خطاب «بار- إيلان» في حزيران ٢٠٠٩ (ولا حتى أفيغدور ليبرمان- رئيس حزب «إسرائيل بيتنا» اليميني المتطرف- الذي سبق أن انسحب من حكومة شارون الأولى على هذه الخلفية). ويشكل ذلك في رأيه تحولا أيديولوجيا لا يستهان به، وهو شرط ضروري - وإن لم يكن وحيدًا- لإيجاد حل للصراع الإسرائيلي- الفلسطيني، يكون مقبولا من الجانبين.

ومع أن من الواضح أنه مع استمرار المفاوضات سينشب جدل حاد بشأن سمات الدولة الفلسطينية وملامحها ومكونات سيادتها، غير أن استعداد اليمين الإسرائيلي لقبول الفرضية الأساسية للحل ينطوي، وفق اعتقاده، على «مغزى تاريخي» بعيد المدى.

بيد أن هذا الإقرار سرعان ما أخذ يتوازى مع مطلب اعتراف العرب بإسرائيل كوطن قومي للشعب اليهودي. ويعتبر ذلك تجديدًا أيضًا، إذ إن هذا المطلب لم يطرح في جميع جولات المفاوضات السابقة، ويعتقد عيران أن هناك طرقا لحل مسألة قلق الفلسطينيين والعرب إزاء ما يسميه «الأقلية العربية في إسرائيل» وحقوقها الكاملة، الأمر الذي يطرح كسبب لرفضهما (أي الفلسطينيين والعرب) تقديم الاعتراف المطلوب. وكما هو معلوم فإن مسألة المكانة الدستورية والفعلية للعرب في إسرائيل نشأت بفعل قيام دولة إسرائيل، إلا أنها أخذت تتفاقم أكثر فأكثر، وقد سمعت من طرف الجانبين، اليهودي والعربي، خلال العقد الفائت، تعابير متطرفة يمكن في المستقبل أن تلقي بثقلها على إيجاد حل للصراع الشامل.

على صعيد آخر كان لأحداث العقد الفائت، ودور الانتفاضة فيها، تأثير على الرأي العام الإسرائيلي في كل ما يتعلق بـ«قضايا الأمن القومي»، وهو ما يتناوله مقال آخر في المجلة الفصلية نفسها كتبه الباحث في المعهد الدكتور يهودا بن مئير، الذي كان في السابق عضوًا في الكنيست وشغل منصب نائب وزير الخارجية، والباحثة أولنا بيغانو - مولدافسكي، مستندين إلى مجموعة كبيرة من استطلاعات الرأي العام التي أجراها المعهد، وإلى استطلاعات أخرى أيضا تم نشرها في الصحف والمجلات والدراسات ذات الصلة، منذ عام ١٩٨٥ وحتى عام ٢٠٠٩. وبناء عليه فإنه تراكمت أمام الباحثين كمية كبيرة من الاستطلاعات تمكنا، بعد تحليلها، من الإطلاع على آراء الجمهور اليهودي في إسرائيل إزاء القضايا السياسية والأمنية، من جهة، وعلى نظرة هذا الجمهور إلى الفلسطينيين خاصة والعرب عامة، من جهة أخرى.

وسعى الباحثان للتوصل إلى إجابات عن ثلاثة أسئلة، هي: أولاً، هل بالإمكان تلمس وجود تأثير متصل للانتفاضة على الرأي العام الإسرائيلي؟؛ ثانيًا، إذا كانت الإجابة عن السؤال الأول إيجابية، فإلى أية ناحية أثّرت الانتفاضة، وما هي التغيرات التي حدثت في صفوف الرأي العام الإسرائيلي عقب أحداث الانتفاضة؟؛ ثالثا، هل التغيرات في أوساط الرأي العام المذكور والتي تم رصدها كانت قصيرة الأمد ومتغيرة، أم إنها كانت تغيرات بعيدة الأمد ولا يزال تأثيرها قائما حتى الآن؟. ومن أجل الرد على هذه الأسئلة، استخدم الباحثان أجوبة المشتركين في الاستطلاعات عن أسئلة تتعلق بمواقفهم إزاء أربعة مبادئ أساسية: «دولة مع أغلبية يهودية»؛ «أرض إسرائيل الكاملة»؛ «دولة ديمقراطية»؛ «الحالة السلمية».

وخلص تحليلهما إلى أن آراء الجمهور اليهودي في إسرائيل في العام ٢٠٠٩ كانت قريبة جدا من آرائه في العام ١٩٩٨، على الرغم من أنه خلال هذه الفترة وقعت «أحداث أمنية» بالغة الأهمية، على غرار الانتفاضة الفلسطينية، خيبة أمل الإسرائيليين من تنفيذ خطة الانفصال عن غزة، حرب لبنان الثانية، إطلاق الصواريخ من قطاع غزة على جنوب إسرائيل، والحرب على غزة أو ما يعرف في إسرائيل بـ«عملية الرصاص المصبوب».

ورأى الباحثان أنه «إذا كان هناك تأثير بارز للانتفاضة الفلسطينية، فإنه بالأساس كان في اتجاه تعزيز مركزية الاعتبار الديمغرافي». وبينما كان مبدأ «الحالة السلمية» في الأعوام التي سبقت الانتفاضة هو المبدأ الأهم في نظر الإسرائيليين، فإن مبدأ «دولة مع أغلبية يهودية» أصبح منذ العام ٢٠٠٣ هو الأهم. وتزايدت أهمية هذا المبدأ رويدًا رويدًا إلى درجة أنه في العام ٢٠٠٦ اعتبره أكثر من نصف الإسرائيليين على أنه المبدأ الأهم على الإطلاق. وقد كان الموضوع الديمغرافي مركزيا في تفسير الحاجة، بالنسبة لإسرائيل طبعا، إلى تنفيذ الانفصال الأحادي الجانب عن قطاع غزة. ونجم اهتمام الإسرائيليين بالموضوع الديمغرافي عن بضعة أحداث، شدد الباحثان على أن الانتفاضة كانت أحد أبرزها.

وكان الرأي العام الإسرائيلي مختلفا في عامي ٢٠٠١ - ٢٠٠٢، اللذين بلغت الانتفاضة فيهما ذروتها، وبرز خلالهما ارتفاع معين في نسبة أهمية مبدأ «أرض إسرائيل الكاملة». لكن باستثناء هذين العامين فإن نسبة الإسرائيليين التي تعتبر هذا المبدأ على أنه الأهم بقيت تتراوح ما بين ٧ إلى ١١ بالمئة. كذلك فإنه باستثناء العام ٢٠٠٢، تم تدريج هذا المبدأ طوال الأعوام الفائتة على أنه الأقل أهمية من بين المبادئ الأربعة المذكورة أعلاه.

فضلاً عن ذلك، نوّه الباحثان بأنه كان للانتفاضة تأثير معين على انخفاض أهمية

مبدأ «دولة ديمقراطية» الذي يعني «حقوقا سياسية متساوية للجميع» . ففي العام ١٩٩٩ رأى ٢٧ بالمئة من الإسرائيليين أنه المبدأ الأهم، وفي العام ٢٠٠٠ رأي ٣٢ بالمئة أنه الأهم، لكن منذ العام ٢٠٠٢ تراجع التأييد لهذا المبدأ وأخذ يتراوح ما بين ١٤ - ١٨ بالمئة، وهو ما يعني بلغتهما تعاظم المشاعر السلبية لدى الإسرائيليين إزاء العرب، بمن فيهم العرب في إسرائيل، عقب أحداث الانتفاضة.

ولا شكّ في أن هذا المعطى بالذات يتسق مع تفاقم الاستحواذ الديمغرافي، والذي يغذي بدوره التمسك بمطلب الدولة اليهودية. ومن الملفت أن المقال الذي يتناول هذا المطلب بالتشريح في المجلة الفصلية ذاتها، وهو بقلم الباحثة شيري طال- لندمان، يؤكد أن رئيس الحكومة الإسرائيلية الحالية بنيامين نتنياهو قد رفع درجة الأهمية المعطاة له إلى حدّ طرحه باعتباره واحدا من القضايا الجوهرية الأكثر مركزية المدرجة على مائدة المفاوضات. وتخالف الباحثة الآراء التي تقول إن طرحه لا يعدو كونه وسيلة تكتيكية لتحقيق أهداف أخرى، مؤكدة أن الإصرار عليه ناجم عن دوافع جوهرية أكثر مما هو ناجم عن محاولة لتأجيل مؤقت في العملية السياسية.

وهي ترى أن وقائع العقد الفائت تنطوي على ظهور تطوّر مهم في الخطاب الإسرائيلي بشأن القضايا الجوهرية في النزاع، وفي نهايته احتل مركز الحلبة العامة والسياسية اتجاه أصبحت فيه مكانة مسألة جوهرية خامسة متقدّمة على مكانة المسائل المركزية الأربع التي طرحت على مائدة المفاوضات في العام ٢٠٠٠ (وهي الحدود والمستوطنات؛ القدس؛ اللاجئون؛ الأمن)، والمقصود مسألة الاعتراف بإسرائيل كدولة للشعب اليهودي، بل إن هذه المسألة، مع افتتاح جولة المحادثات السياسية في أواخر صيف ٢٠١٠، حظيت في الأجندة التي عرضها نتنياهو للعملية السياسية بمكانة الصدارة من حيث أهميتها.

إجمال

اتسم العام الفائت بتعزّز النزعات اليمينية في صفوف الحكومة والرأي العام في إسرائيل، الأمر الذي ينعكس على السياسة الإسرائيلية الخارجية والداخلية. ويؤثر ذلك، على الصعيد الداخلي، في إذكاء محاولات رسم حدود جديدة للعبة الديمقراطية حتى فيما يتعلق بالعلاقات السائدة داخل المجتمع اليهودي.

ولا شك في أن نجاح المبادرات التشريعية لحزب «إسرائيل بيتنا» الرامية إلى إضفاء النزعة المركزية على الديمقراطية الإسرائيلية والتي تحظى بدعم من سائر مكونات الائتلاف الحكومي اليميني، يفتح شهية هذا الحزب على دفع مزيد من هذه المبادرات قدمًا، كما أن هذا النجاح شكل محفزًا لقيام رئيسه أفيغدور ليبرمان بتوسيع دائرة البيكار في هجومه كي تشمل مسؤولين كبارًا في الليكود اتهمهم مؤخرًا بمنع تكريس سلطة معسكر اليمين في إسرائيل، ومع أنه لم يذكر أي مسؤول منهم بالاسم، إلا إنه كان يقصد بهجومه كلا من رئيس الكنيست رؤوبين ريفلين والوزراء ميخائيل إيتان وبني بيغن ودان مريدور، وذلك بسبب معارضتهم إقامة لجنة التحقيق مع منظمات حقوق الإنسان. ووفقا لما قاله فإنه بسبب هؤلاء الأشخاص لا تتمكن حكومة نتنياهو مع «إسرائيل بيتنا» من تطبيق برنامج اليمين وأيديولوجيته.[٢٨]

> اتسم العام الفائت بتعزّز النزعات اليمينية في صفوف الحكومة والرأي العام في إسرائيل، الأمر الذي ينعكس على السياسة الإسرائيلية الخارجية والداخلية. ويؤثر ذلك، على الصعيد الداخلي، في إذكاء محاولات رسم حدود جديدة للعبة الديمقراطية حتى فيما يتعلق بالعلاقات السائدة داخل المجتمع اليهودي.

وثمة تقديرات بأن المعطيات المستجدة فيما يتعلق بالحالة الديمقراطية تحيل إلى أنه لم يعد في إسرائيل ٢٠١٠ منظومات يمكنها توفير الحماية لحرية التعبير. ويبدو، من ناحية أخرى، أن الإسرائيليين في معظمهم يعتقدون أن الديمقراطية منحصرة في إجراء انتخابات عامة مرة كل بضعة أعوام فقط، فضلاً عن أنهم قد ضاقوا ذرعًا بأجهزة الإشراف والمراقبة كلها، والتي تعتبر المحك الحقيقي للنظام الديمقراطي. والأمر المؤكد هو أن إسرائيل كهذه تكون على استعداد أكثر فأكثر لأي شرّ، ولن يقف في طريقها أي شيء، فضلاً عن أن أي زعيم عنيف وخطر وأي جرائم حرب سيصبحان محل ترحيب وتأييد. ويشدّد البعض على أنه لا توجد أية حاجة في إسرائيل لحدوث انقلاب عسكري، وذلك لأن المؤسسة الأمنية تحكم سيطرتها الكاملة على معظم مجالات الحياة.[٢٩]

وإذا كان اتهام الحكومة الإسرائيلية الحالية بالافتقار إلى أية رؤية أو طريق سياسية يبدو صحيحًا بالنسبة إلى الذين يتبنون رؤية أو طريقا مغايرة فقط، فإن ما يجب توكيده بغض النظر عن الرؤية التي يتبناها هؤلاء، هو أن هذه الحكومة وعلى رأسها نتنياهو لديها رؤية تحاول من خلالها أن تتسبّب باستمرار الوضع السياسي القائم، والذي تقف في صلبه حالة اللاحرب واللاسلم على ما تنطوي عليه من شحنات خطرة. بيد أن ذلك غير مرهون برغبة إسرائيل وحدها.

الهوامش

١ **يديعوت أحرونوت**، ١٨/ ١/ ٢٠١١.

٢ المصدر السابق.

٣ المصدر السابق.

٤ **معاريف**، ١٨/ ١/ ٢٠١١.

٥ ألوف بن، **هآرتس** ٢٩/ ١٢/ ٢٠١٠.

٦ مئير شاليف، **يديعوت أحرونوت** ٣١/ ١٢/ ٢٠١٠.

٧ الرؤية القائلة إن المشكلة الرئيسية التي تواجه العالم في الوقت الحالي كامنة في الخطر الإيراني تكررت في خطابات نتنياهو في الآونة الأخيرة، وخاصة في سياق الخطاب الذي ألقاه يوم ١١/ ١/ ٢٠١١ في اللقاء الذي عقده مع مراسلي وسائل الإعلام ووكالات الأنباء الأجنبية في إسرائيل بمناسبة العام الجديد. وشدّد نتنياهو على أن من الضروري أن يكون لدى إسرائيل ولدى العالم كله خيار عسكري إزاء إيران، أو على الأقل جعل الإيرانيين يشعرون بوجود خيار كهذا.

٨ سيفر بلوتسكر، **يديعوت أحرونوت** ٢٩/ ١٢/ ٢٠١٠.

٩ بن، المصدر السابق.

١٠ **يديعوت أحرونوت** ٩/ ٤/ ٢٠١٠.

١١ **يديعوت أحرونوت** ١٩/ ٣/ ٢٠١٠.

١٢ سيما كدمون، **يديعوت أحرونوت** ٢١/ ١/ ٢٠١١.

١٣ أريئيلا رينغل- هوفمان، **يديعوت أحرونوت** ٢٠/ ١/ ٢٠١١.

١٤ غادي طاوب، **يديعوت أحرونوت** ١٠/ ١/ ٢٠١١.

١٥ د. أفيعاد كلاينبرغ، **يديعوت أحرونوت** ٤/ ١/ ٢٠١١.

١٦ عرضت ورقة صدرت في كانون الأول ٢٠١٠ عن مركز عدالة القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل قائمة بعشرين قانونًا مركزيًا جديدًا ومشاريع قوانين مطروحة الآن تميز جميعها ضد الأقلية الفلسطينية في إسرائيل وتهدد حقوقهم كمواطني الدولة، وتنتهك في بعض الحالات حقوق السكان الفلسطينيين في المناطق المحتلة. ولا تشمل هذه الورقة جميع التشريعات التمييزية أو العنصرية المطروحة حاليًا في الكنيست، لكنها تُعدّد مشاريع قوانين تتمتع بقسط كبير من الفرص لنجاح تشريعها وتحولها إلى قوانين تحمل ضررًا جسيمًا لحقوق الفلسطينيين، في حال تشريعها. وأشير في الورقة إلى أن هذه القوانين ومشاريع القوانين التمييزية تترافق مع سلسلة من لوائح الاتهام الجنائية التي يقدمها المدعي العام ومع وسائل تحريضية وعقابية يقودها الكنيست الإسرائيلي في إطار ملاحقة أعضاء الكنيست العرب. راجع الفصل الخاص بالفلسطينيين في إسرائيل ضمن هذا التقرير.

١٧ هذا ما خلص إليه مقال بقلم شيري كرافس، وهي مساعدة بحث في المعهد الإسرائيلي للديمقراطية- القدس ومحامية متخصصة في القانون الدولي في جامعة ستانفورد في الولايات المتحدة، والبروفسور مردخاي كريمنيتسر، نائب رئيس المعهد الإسرائيلي للديمقراطية والأستاذ في كلية الحقوق في الجامعة العبرية - القدس. وقد نُشر في الموقع الإلكتروني للمعهد الإسرائيلي للديمقراطية على شبكة الانترنت.

١٨ **المشهد الإسرائيلي**، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار، ٢٣/ ٢/ ٢٠١٠.

١٩ **المشهد الإسرائيلي**، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار، ١٧/ ٨/ ٢٠١٠.

٢٠ **هآرتس** ١٦/ ١/ ٢٠١١.

٢١ مقال كرافس وكريمنيتسر من المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، مصدر سبق ذكره.

٢٢ إيتان هابر، **يديعوت أحرونوت** ٢٥/ ٤/ ٢٠١٠.

٢٣ مجلة «**قضايا إسرائيلية**»، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار، العدد ٣٩ - ٤٠، شتاء ٢٠١١.

٢٤ أليكس فيشمان، **يديعوت أحرونوت** ٦/ ١٢/ ٢٠١٠.

٢٥ المصدر نفسه.

٢٦ **هآرتس** ٦/ ١٢/ ٢٠١٠.

٢٧ شمعون شيفر، **يديعوت أحرونوت** ٥/ ١٢/ ٢٠١٠.

٢٨ **يديعوت أحرونوت** ١١/ ١/ ٢٠١١.

٢٩ غدعون ليفي، **هآرتس** ٢٩/ ٤/ ٢٠١٠.

« ٤ »

المشهد الأمني

فادي نحاس

مدخل

يتناول هذا الفصل بالسرد والتحليل أهم الأحداث والتحولات التي طالت المشهد الأمني العسكري الإسرائيلي في العام ٢٠١٠ وتبعاتها الإقليمية، حيث شهد عام ٢٠١٠ مجموعة من التحركات والمستجدات المهمة في عدة قضايا وملفات أبرزها: «الملف النووي الايراني» وتصاعد النقاش حول احتمالات القيام بعملية عسكرية ضد إيران؛ العلاقات التركية الإسرائيلية والأبعاد الأمنية والإستراتيجية لتوتر هذه العلاقات؛ العلاقات السورية-الإسرائيلية؛ التهدئة القسرية بين إسرائيل وحزب الله؛ ناهيك عن التحديات الأمنية التي واجهت المؤسسة العسكرية الإسرائيلية؛ والسياسة الأمنية - العسكرية إزاء الفلسطينيين.

يتوزع هذا الفصل على عدة أقسام رئيسية. يشمل القسم الأول منه، دراسة وتقييما للمشهد الأمني العسكري الإسرائيلي من منظور إسرائيلي خاصة فيما يتعلق بمستجدات «الملف النووي الإيراني». أما القسم الثاني، فيتمحور حول الأبعاد الأمنية والإستراتيجية لتوتر العلاقات التركية الإسرائيلية. أمّا القسم الثالث، فيتناول ملف العلاقات السورية-الإسرائيلية باعتبارها «حالة اللا حرب واللا سلام». في هذا السياق، سنتطرق إلى حالة «الردع المتبادل» بين الدولتين بعدما تحولت سورية لقوة مؤثرة في الشرق الأوسط خاصة بعد ذبول سياسة عزلها إقليميا ودولياً. أمّا القسم الرابع، فسيتطرق إلى مفاعيل استمرار التهدئة القسرية بين إسرائيل وحزب الله واحتمالات وسيناريوهات حرب جديدة ضد الحزب. القسم الخامس، يستعرض صورة للتحديات الأمنية المستقبلية المطروحة أمام المؤسسة العسكرية الإسرائيلية لعام ٢٠١٠، خاصة فيما يتعلق بتوجهات سياسة التسلح. أما القسم السادس والأخير،

فيتابع سياسة إسرائيل الأمنية والإستراتيجية في مواجهة حماس من خلال التقديرات الإستراتيجية التي تخشى سيطرة حماس على الضفة الغربية وعدم قدرة السلطة الفلسطينية على استرجاع قطاع غزة. هذا القسم سيتطرق إلى مظاهر التصعيد العسكري في قطاع غزة في الذكرى الثانية للحرب بين أوجه الشبه والاختلاف، وبحث إمكانية نشوب حرب ثانية على غزة.[١]

تم عام ٢٠١٠، للمرة الأولى في تاريخ الجيش الإسرائيلي، الإعلان رسمياً عن أن إيران هي العدو الاستراتيجي الاول لإسرائيل،

الملف النووي الإيراني

استمر عام ٢٠١٠ الإجماع الإسرائيلي حول « الملف النووي الإيراني»، حيث اجمعت مختلف المستويات السياسية والنخبوية العسكرية الإسرائيلية فضلاً عن البحثية والاعلامية، على مخاطر البرنامج النووي الإيراني، واتفق هؤلاء بأنّ السلاح النووي في حال امتلاك إيران له، يشكل خطراً استراتيجيا على إسرائيل. وقد تم عام ٢٠١٠، للمرة الأولى في تاريخ الجيش الإسرائيلي، الإعلان رسمياً عن أن إيران هي العدو الاستراتيجي الاول لإسرائيل، وأن السلاح النووي الإيراني هو خطراً وجودياً، وأن القضاء على التهديد النووي الإيراني هو من أخطر واهم القضايا الأمنية التي تواجه القيادتين السياسية والعسكرية الإسرائيلية منذ قيام إسرائيل وهو ما انعكس بشكل حلي بتحول الملف الايراني إلى الشغل الشاغل الذي تتمحور حوله الذهنية والإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية كما اعلن في المؤتمر السنوي للقيادة العسكرية الإسرائيلية الذي يضم كبار الضباط في ٢٠١٠.[٢]

الخيارات الإستراتيجية والأمنية

أشارت التقديرات الإستراتيجية لعام ٢٠١٠ ان إيران لن تمتلك قنبلة نووية قبل عام ٢٠١٥ وأنه لا حاجة للمسارعة لضربة عسكرية

خلافاً، للتقديرات الإستراتيجية لعامي ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩، حيث تراكمت معلومات استخباراتية لدى الدول الغربية دفعتها ومعها إسرائيل إلى استنتاج أن المسافة الزمنية التي تفصل بين طهران والقنبلة النووية لا تتجاوز حدّا أقصاه منتصف عام ٢٠١١ أشارت التقديرات الإستراتيجية لعام ٢٠١٠، على لسان ابرز واضعي الإستراتيجية العسكرية، مئير داغان[٣] وغابي اشكنازي[٤] ان إيران لن تمتلك قنبلة نووية قبل عام ٢٠١٥ وأنه لا حاجة للمسارعة لضربة عسكرية. هذه التقديرات الإستراتيجية أدت إلى نقاش وتباين في وجهات النظر حول كيفية التعاطي مع الشأن الإيراني في المرحلة الراهنة. تركزت وجهات النظر الأساسية في ثلاثة مستويات:

- **المستوى الأول**: عبّر عنه قادة سياسيون وعسكريون (باراك، نتنياهو، ليبرمان...) ومفاده أن على إسرائيل الاستعداد للخيار العسكري، وإعداد العدّة لشن هجوم

في اللحظة المناسبة على المنشآت النووية الإيرانية. وهذه هي إستراتيجية حكومة نتنياهو التي يسميها: إيران أولاً. أي مواجهة التهديد النووي الإيراني قبل أي ملف آخر فلسطيني أو سوري أو لبناني. ننوه بأنه ينضم لهذا التوجه، شاؤول موفاز، رئيس هيئة الأركان الإسرائيلي السابق، الذي يتبنى خيار المواجهة العسكرية على خيار الدبلوماسية والتفاوض، ويعتقد بان عامل الزمن ليس لصالح إسرائيل وسيصعب المهمة الحتمية في مواجهة إيران.

- **المستوى الثاني**: عبّر عنه رئيس شعبة الاستخبارات السابق واللواء الاحتياطي أهرون فركش، الذي أشار إلى أن إسرائيل غير قادرة على مواجهة التهديد النووي بقواها الذاتية، وإنها في حاجة ماسة إلى مساعدة الولايات المتحدة. وأضاف فركش أنه في حال وجهت ضربة عسكرية أميركية إلى إيران فعلى إسرائيل أن تكون مشاركة ليس أكثر، داعياً الجانب الإسرائيلي إلى «القليل من التواضع». وقد ترافق تصريح فركش مع تأكيدات من أوساط أخرى سياسية وعسكرية مثل دان مريدور، داني ياتوم وامنون شاحك وغيرهم، تحذر من خطر الإحساس الهائل بالغرور الذي تعرقله حقائق عدم تحقيق الانتصار المقنع في الحروب على غرار حرب الاستنزاف وحرب أكتوبر وحروب لبنان الأولى والثانية، ومن خطر اتخاذ قرارات متهورة في ظل قيادات لا تتمتع بالكفاءة المطلوبة. كما قدمت مجموعة من كبار المسؤولين السابقين في جهاز الأمن الإسرائيلي توصيات متعددة الأبعاد للتصدي للتهديد النووي الإيراني تتداخل فيها مسألة العقوبات وتأثيرها على الرأي العام الإيراني مع الاستعدادات لعملية عسكرية ومقاضاة الرئيس أحمدي نجاد، أي أن التوصيات تحاول أن تنأى بحكومة نتنياهو عن التهور العسكري.[5]

أهرون فركش: إسرائيل غير قادرة على مواجهة التهديد النووي بقواها الذاتية

- **المستوى الثالث**: يمكن ملاحظته في مواقف وتصريحات رئيس الدولة شمعون بيريس بأن لا نية لإسرائيل بمهاجمة إيران، وأن من الواجب خلق تعاون دولي واسع في المسألة الإيرانية، وأن كل الأحاديث عن هجوم إسرائيلي محتمل ليست صحيحة، فالحل ليس عسكرياً. هذا وقد نشرت الصحف الإسرائيلية أيضاً تعليقات واسعة حول «الخطر الإيراني»، وذهبت بعض تعليقاتها وافتتاحياتها إلى الاستنتاج: «أن الهجوم الإسرائيلي لا يمكن أن يضمن إحباط البرنامج النووي الإيراني... وهل تعرف إسرائيل ماذا وأين يجب عليها أن تهاجم؟»، و«تصفية القوة النووية الإيرانية كبير علينا».

بالمجمل، لا تعني هذه المستويات الثلاثة من المواقف والاتجاهات – التي قد تتداخل

في ما بينها – أن هناك اختلافاً في توصيف «الخطر الإيراني» على إسرائيل، بل يقع الاختلاف والتباين حول أولويات التعامل مع هذا الخطر؛ بين من يريد تأجيل العمل العسكري، ومن يلوح به مبكراً، ومن يفضل مشاركة أو دفع آخرين مثل الولايات المتحدة إلى توجيه ضربة عسكرية.

وبموازاة هذه الاتجاهات الثلاثة، يستمر الجيش الإسرائيلي في القيام بالمناورات والتدريبات، واستقدام السلاح، وشراء المزيد من الطائرات الحربية والاستخبارية الأكثر تطوراً في العالم، وإجراء تجارب على منظومة صواريخ «حيتس» الاعتراضية وغيرها، وصولاً إلى «رضا» نتنياهو عن الاستعدادات الإسرائيلية للخيار العسكري.

هناك تغييرات في معطيات الصراع مع إسرائيل يصر معظم الإسرائيليين على تجاهلها والقفز من فوقها،

هل سيغير المشروع النووي الإيراني والصواريخ نظرية الأمن القومي الإسرائيلية

هناك تغييرات في معطيات الصراع مع إسرائيل يصر معظم الإسرائيليين على تجاهلها والقفز من فوقها، وما لا ريب فيه أن مثل هذا التجاهل للتغييرات على الأرض يضعف القدرة على القراءة السليمة ويمنع رسم صورة صحيحة للواقع وبالتالي صورة قريبة من الحقيقة للمستقبل.

في هذا السياق، نود التطرق لوجهة نظر جديدة ولافتة لرئيس الموساد السابق، مئير داغان، وهي مؤشر لأول التغييرات التي قد تطرأ على الذهنية العسكرية والسياسية الإسرائيلية ترى أن الحروب باتت باهظة التكلفة وأنها صارت أصعب حسما. ومن الجائز أن ما نشرته الصحافة الإسرائيلية عن أقوال بهذه الروح تنسب الى مئير داغان هي الأشد دلالة على هذا التغيير. ورغم أن عدة صحف إسرائيلية نشرت تقارير عن امتعاض رسمي من جانب حكومة نتنياهو بسبب أقوال داغان هذه، الا ان الحكومة والصحافة الإسرائيلية كالا الثناء على داغان، لدوره في عرقلة أو إحباط المشروع النووي الإيراني وتعزيز صورة إسرائيل الردعية في العالم العربي. وكتب المعلق السياسي في «معاريف»، بن كسبيت، تعليقاً على الجدل القائم بين داغان والحكومة، أن «داغان هو رجل واع تعلم حدود استخدام القوة، وهو يقود نهجاً جديداً لمعارضي الهجوم على إيران على أساس فرضية العمل بأنه لا يمكن منع دولة بحجم إيران، قوة عظمى إقليمية، من الوصول إلى النووي، إذا كانت اتخذت قرارا صريحا بالوصول إليه. يمكن التأخير، التأجيل، الإرجاء. فللقدرة العسكرية في هذا المجال يوجد «حد محدود»[٦].

نظرة جديدة ولافتة لرئيس الموساد السابق، مئير داغان، ترى أن الحروب باتت باهظة التكلفة وأنها صارت أصعب حسما

وفي كل الأحوال فإن داغان، هو من صاغ التفكير الإسرائيلي بشأن الحرب مع

إيران بأنه «لا ينبغي لإسرائيل أن تخوض الحرب إلا بعد أن توضع السكين على رقبتها وتبدأ في قطع اللحم». ومن المؤكد أنه في ذلك ليس وحيدا. فقد أشارت الصحف الإسرائيلية إلى أنه في هذا الشأن يتقاطع مع كل من رئيس الأركان غابي أشكنازي ورئيس الشاباك يوفال ديسكين. بل أن رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية السابق، الجنرال عاموس يادلين، قد أشار في مقابلة مع «يديعوت أحرنوت» إلى اتفاقه مع داغان في هذه النقطة. إذ قالت الصحيفة أن «يادلين، مثل داغان وآخرين في الجماعة الاستخبارية، مشهور بأنه يعارض هجوما عسكريا على المشروع النووي الإيراني». وأشار يادلين «أن الإيرانيين لم يفعلوا شيئين حتى اليوم: التخصيب بنسبة عالية والقدرة على تركيب المادة الذرية في سلاح».[٧]

التغييرات في الذهنية العسكرية الإسرائيلية تجاه الحرب ترتبط بشكل أساسي بأمرين: المشروع النووي والصواريخ

والواقع أن التغييرات في الذهنية العسكرية الإسرائيلية تجاه الحرب ترتبط بشكل أساسي بأمرين: المشروع النووي والصواريخ.[٨] فإضافة لنجاح إيران في تشكيل قدرة ردعية في مواجهة إسرائيل، أحدث التهديد الصاروخي منذ حرب الخليج انعطافة في نظرية الأمن القومي الإسرائيلي بعد أن أظهر للمرة الأولى منذ حرب ١٩٤٨ أن المواجهة تقع في الجبهة الداخلية وليس على الحدود. فتلك الحرب التي لم تطلق فيها صواريخ كثيرة شلت إسرائيل وأشعرت السكان أنه ليس بوسع الجيش حمايتهم. وقد أدرك اسحق رابين قبل الجيش هذا التغيير وسعى لإبرام سلام مع الفلسطينيين، لكن تعذر على المؤسسة السياسية والعسكرية تكييف نفسها مع الواقع الجديد. واضطرت إسرائيل لمعاناة عواقب هذا التأخر في نتائج حرب لبنان.[٩]

أعد الخبير الإسرائيلي الأبرز في الصواريخ عوزي روبين دراسة تؤكد أن إهمال الحكومات الإسرائيلية تطوير منظومات دفاع ضد الصواريخ نقل هذا الأمر من كونه مصدر إزعاج إلى خطر استراتيجي. وشدد روبين في دراسته على أن التسلح المكثف لسورية، حزب الله وحماس بالصواريخ والمقذوفات الصاروخية التي تغطي كل مساحة الدولة، تضمن باحتمالية عالية بان تصعد حرب استنزاف على طول قاطع الحدود لتصل بسرعة إلى حرب استنزاف ضد قلب الدولة.[١٠]

يقوم التقدير الاستراتيجي الإيراني لعام ٢٠١٠، على الافتراض بان إيران لا تريد أن تدخل في حرب مع إسرائيل وأميركا من جهة، وان الظروف الدولية والإقليمية لا تسمح للولايات المتحدة وإسرائيل بالقيام بأي عدوان ضد إيران في الأمد القريب من جهة أخرى

التقدير الاستراتيجي الإيراني لعام ٢٠١٠

يقوم التقدير الاستراتيجي الإيراني لعام ٢٠١٠، على الافتراض بان إيران لا تريد أن تدخل في حرب مع إسرائيل وأميركا من جهة، وان الظروف الدولية والإقليمية لا تسمح للولايات المتحدة وإسرائيل بالقيام بأي عدوان ضد إيران في الأمد القريب من جهة أخرى. هذا التقدير ينسجم مع الموقف الرسمي الإيراني الثابت والمنهجي في

إصراره على استكمال البرنامج النووي لأغراض مدنية، ومضيها في طريقها للوصول إلى ذروة البرنامج النووي مع التأكيد على بلوغه مراحله النهائية. في العام ٢٠١٠، أثبتت إيران بأنها مستمرة في إنتاج الوقود النووي للاستخدام الصناعي، مؤكدة بذلك نيتها المضي قدما في تخصيب اليورانيوم رغم العقوبات الدولية المسلطة.

أظهر الإيرانيون إدراكاً سياسيا وفهما واقعيا لحدود القوة.

يمكن بالمقابل الادعاء ان الإيرانيين اثبتوا إدراكاً سياسيا وفهما واقعيا لحدود القوة. فهم لا يجهلون امكانات إسرائيل الذرية وقدرتها على الرد على الضربة بأضعافها، لذا وكما يبدو على الأقل لا توجد لديهم نوايا لمغامرة عسكرية استباقية، لكن هذا لا يعني عدم العمل على تجهيز قدراتها الدفاعية والردعية وتعزيزها، فقد شهد عام ٢٠١٠، ارتفاعاً ملحوظاً بوتيرة التدريبات والمناورات الإيرانية، وإبراز قدراتها العسكرية وامتلاكها لترسانة قادرة على مواجهة أي عدوان خارجي وهو ما يندرج في سياسة الردع المتبادل ضد إسرائيل والولايات المتحدة.

من اللافت في العام ٢٠١٠، أن إيران حاولت إبراز قدرتها الهجومية أثناء المناورات والتدريبات، ما استدعى انتباه الصحافة والمؤسسة العسكرية الإسرائيلية، وقد كتبت الصحف العبرية على لسان الجنرال اشكنازي بأن « طهران قادرة على قصف إسرائيل بعشرين صاروخا يوميا على مدار شهرين. . . وان تل ابيب لا تملك الدفاعات الكافية لمواجهتها»، مضيفاً « أن إسرائيل عاجزة عن صد الصواريخ الإيرانية البالیستية، في حال اندلاع مواجهة بين الدولتين». وفي السياق نفسه، ورد على لسانه بان التقديرات العسكرية تشير إلى أن إيران تملك نحو ٣٠٠ صاروخ من طراز شهاب – وهي كمية أكبر بكثير من الكمية التي كانت تتناولها وسائل الإعلام الإسرائيلية والغربية على حدّ سواء – ووجود هذه الكمية بأيدي حكومة طهران له مدلولات بعيدة المدى، أهمها أنها قادرة على ضرب العمق الاستراتيجي لإسرائيل.[١١]

الجنرال اشكنازي يقول بأن «طهران قادرة على قصف إسرائيل بعشرين صاروخا يوميا على مدار شهرين... وان تل ابيب لا تملك الدفاعات الكافية لمواجهتها»

وفي مجال الإمكانات الدفاعية الإيرانية، يؤكد الجيش الإيراني أن طهران تحظى بحماية نظام دفاع جوي مضاد للصواريخ العابرة، حيث أن طهران من العواصم القليلة في العالم المزودة بنظام دفاعي مضاد للصواريخ العابرة المتطورة «اس-٢٠٠» الذي اختبرته «بنجاح» كنسخة مطورة من نظام دفاعها الجوي الصاروخي الذي طورته بعد رفض موسكو تسليمها صواريخ «اس-٣٠٠». أضف إلى ذلك، أشارت الصحف الإسرائيلية إلى تدريبات ومناورات عسكرية إيرانية حول تدمير أكثر من ١٠ طائرات من دون طيار تابعة للعدو الوهمي من قبل شبكة الدفاعات الجوية المضادة. مؤكدة أن إيران تقوم باختبارات في مجال المنظومات الحربية والأجهزة المضللة والمحذرة والموجهة في مجال الحرب الالكترونية.[١٢]

خيارات إسرائيل في مواجهة النووي الإيراني

تدرك الحكومة الإسرائيلية أن الخيارات الإسرائيلية محدودة بدون الدعم الأميركي في هذه المرحلة. والنقاش قائم حول كيفية الرد الإسرائيلي في الأوساط السياسية والعسكرية ويرتكز على احتمالين للرد:

- الأول: دفاع غير فعال؛ بناء ملاجئ نووية لكل سكان إسرائيل، وذلك خيار غير واقعي بسبب الكلفة الباهظة جداً، وكذلك عاصر المفاجأة قد يبقى السكان خارج الملاجئ.
- الثاني: الهجوم، أي القيام بعملية عسكرية ضد المنشآت النووية، بتوجيه ضربة بأسلحة نووية تكتيكية في حال فشل ضربة بالسلاح التقليدي.

كما يبدو، فأن خيار «دفاع فعال» أي الاعتماد على بناء منظومة دفاعية وتعزيزها، قد سقط من الخيارات الإستراتيجية لمواجهة إيران، وهو ما تمسكت به إسرائيل حتى العام ٢٠٠٨، وشكل المصداقية الأساسية في استمرار برنامج تطوير صاروخ «حيتس» كوسيلة دفاعية أمام إمكانية هجوم نووي إيراني على إسرائيل. هناك قناعة تامة لدى المستويين العسكري والسياسي بأنه لن تملك إسرائيل منظومة دفاعية لصد أي هجوم صاروخي مكثف عليها من قبل إيران في المنظور القريب. أما اللافت هو عدم تداول الأوساط الإسرائيلية لخيار الردع النووي الذي لوحت به حكومة أولمرت السابقة. وهي الفكرة الإستراتيجية التي تبنتها الولايات المتحدة ثم روسيا خلال الحرب الباردة. لان إسرائيل غير قادرة على تحمل ولو ضربة نووية واحدة في عمقها الاستراتيجي، ولأنه لا توجد منظومة صواريخ دفاعية قادرة على تأمين دفاع كامل محكم.[١٣]

احتمالات القيام بضربة عسكرية ضد إيران

نظريا، تشير التدريبات والمناورات العسكرية خاصة فعالية سلاح الطيران الملفتة طيلة عام ٢٠١٠، بان سنة ٢٠١١ هي سنة الحسم في الملف الإيراني. قام سلاح الطيران الإسرائيلي بتدريبات مكثفة على قصف المنشآت النووية الإيرانية بأسلحة نووية تكتيكية. باعتبار انه سيخرج الهجوم بأسلحة نووية إلى حيز التنفيذ في حال فشل هجوم بأسلحة تقليدية، حيث أن تقديرات مسؤولين عسكريين إسرائيليين أن هجوما تقليديا لن يُحدث دمارا كافيا في المنشآت النووية المحصنة والتي بني قسم منها على عمق عشرات الأمتار تحت سطح الأرض.[١٤]

وذكرت مصادر إسرائيلية أن سلاح الجو الإسرائيلي أجرى تمرينات كبيرة حاكت

فيها تنفيذ غارات جوية ضد إيران . وتم خلال هذه التمرينات تشغيل منظومات الدفاع الجوي منها بطاريات صواريخ «الباتريوت»، و «حيتس»، وجهاز «القبة الحديدية» وذلك للتعامل مع احتمال أن يقوم حلفاء إيران في الشرق الأوسط (سورية وحزب الله وحماس) بقصف العمق الإسرائيلي ردًا على هجوم إسرائيلي في إيران . كما تدربت قوات سلاح الجو على الحماية من هجمات إيرانية بصواريخ من طراز «شهاب». إن مهمة سلاح الجو في التمرينات كانت تدمير قواعد ومنصات إطلاق الصواريخ ومنظومة الرادار السورية ومنظومة الدفاعات الجوية . [١٥]

قامت إسرائيل بتوسيع دائرة المناورات المشتركة مع دول «صديقة» مثل رومانيا وطرح إمكانية مناورات مشتركة مع سلاح الجو اليوناني. قد تشكل القواعد العسكرية لهذه الدول موقعاً مهماً في التكتيك العسكري في حال القيام بضربة لإيران

أضف إلى ذلك، قامت إسرائيل بتوسيع دائرة المناورات المشتركة مع دول «صديقة» مثل رومانيا وطرح إمكانية مناورات مشتركة مع سلاح الجو اليوناني . قد تشكل القواعد العسكرية لهذه الدول موقعاً مهماً في التكتيك العسكري في حال القيام بضربة لإيران . [١٦]

رغم ذلك، وكما نرى فان عدة تقديرات ترجح عدم إقدام إسرائيل على القيام بعملية عسكرية في المرحلة الراهنة، أهمها :

- **أولا:** وجود خلاف بين نتنياهو وباراك وبين رؤساء الأجهزة الأمنية الموصوفين بأنهم «معتدلون»، على غرار اشكنازي، حول سبل التعامل مع «الخطر الإيراني» . من بين هؤلاء المسؤولين المدير السابق للموساد مئير داغان (تنسب له عملية تعطيل للحواطيب النووية بفيروس «ستوكسنيت»، أو اغتيال علماء إيرانيين)، ورئيس شعبة الاستخبارات العسكرية عاموس يدلين، ورئيس جهاز الأمن الداخلي (الشاباك) يوفال دسكين . ننوه بما ذكرته صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية، إن معارضة رئيس هيئة الأركان في الجيش الإسرائيلي الجنرال غابي اشكنازي لتوجيه ضربة عسكرية إسرائيلية لإيران كانت السبب الذي دفع بوزير الدفاع إيهود باراك إلى إقالته .

وجود خلاف بين نتنياهو وباراك وبين رؤساء الأجهزة الأمنية الموصوفين بأنهم «معتدلون»، على غرار اشكنازي، حول سبل التعامل مع «الخطر الإيراني».

- **ثانياً:** الموقف الأميركي- يبدو الموقف الأميركي الرسمي حاسماً تجاه النوايا والاستعدادات الإسرائيلية لضرب إيران، فهو لا يكتفي فقط بعدم تشجيع أي خيار عسكري، بل يعارض بقوة مثل هذا الخيار في هذه المرحلة، حتى لو كانت إيران هي الخطر الأول على إسرائيل . لا بل تختلف الإدارة الأميركية مع الرؤية الإسرائيلية حول أولويات الحل في منطقة الشرق الأوسط، فبدلاً من «إيران أولاً»، ترى هذه الإدارة أولوية التقدم على المسار الفلسطيني بإعلان الموافقة على حل الدولتين؛ لأن هذا الإعلان، وفقاً للمنظور الأميركي، يمكن أن يساعد في تشكيل جبهة

عربية أميركية إسرائيلية لعزل إيران.[١٧] في حين ترى حكومة نتنياهو أن معالجة الملف النووي الإيراني أولاً هو الذي يمكن أن يتيح التقدم في الملف الفلسطيني، لأن إيران بإمكانها تعطيل أي تقدم يحصل على هذا المستوى، لذا يجب الحد من قدرة إيران ووقف برنامجها النووي قبل الانتقال إلى الملف الفلسطيني.

وتذهب الإدارة الأميركية أبعد من ذلك، بتحذير المسؤولين الإسرائيليين بشكل واضح «من مفاجأة واشنطن بعملية عسكرية ضد إيران»، وهو تحذير نقله رئيس وكالة الاستخبارات الأميركية، ليون بانيتا. في حين اعتبر نائب الرئيس، جو بايدن، أن مهاجمة إسرائيل ستكون نوعاً من «التهور». أما وزير الدفاع روبرت غيتس، فقال إنه «سيفاجأ إن بادرت إسرائيل إلى شن عملية عسكرية ضد إيران»، وحذر في الوقت نفسه من عملية مماثلة، لأن ذلك لن يؤدي سوى إلى تأجيل البرنامج النووي، وزيادة التصميم الإيراني، وأن الضربة ستكون لها عواقب وخيمة، وستؤجج مشاعر الكراهية ضد الجهة المسؤولة عنها.[١٨]

وزير الدفاع الأميركي روبرت غيتس، قال إنه «سيفاجأ إن بادرت إسرائيل إلى شن عملية عسكرية ضد إيران»

يرى الباحث زاكي شالوم من معهد الأمن القومي الإسرائيلي، أن هناك أسبابا لعدم إقدام الإدارة الأميركية الحالية على توجيه ضربة عسكرية لإيران واقتناعها التام بذلك، وتتمثل فيما يلي: انتخاب اوباما اثبت الأمر الذي دل على أن الرأي العام الأميركي لديه الرغبة في التغيير وان الجمهور الأميركي يريد أن يرى على ارض الواقع سياسة جديدة، إيران كانت دائما في الوعي الأميركي كلمة ترتبط بكل ما تحمله الكلمة من معاني الإخفاق في الإحداث الدامية بين طهران وواشنطن، وقال أيضا أن التقرير الصادر عن أجهزة الاستخبارات الأميركية أشار إلى عدم قدرة إيران الوصول لقوة عسكرية نووية في الأمد القريب، وتأكيده على أن طهران لا تقوم بارتكاب أشياء تدعو للشك والريبة.[١٩]

ويضيف بان عملية أميركية إذا ما نفذت سواء بشكل مستقل أم عبر التعاون مع إسرائيل، فإنها من المؤكد ستجلب معها ردا إيرانيا ضد إسرائيل، وهو رد سيكون من الصعب توقعه أو معرفة نتائجه مسبقا وتقديرها بشكل جيد وصحيح، لكن إذا ما أقدمت طهران على تنفيذ عمليات انتقامية ضد إسرائيل فإنها من المؤكد ستتسم بالانتقام الشديد وستتسبب في وقوع العديد من الإصابات داخل إسرائيل، الأمر الذي ستتبعه حاجة ملحة إلى تدخل أميركي سريع وطويل المدى في حرب تطال سائر بلدان الشرق الأوسط، ولهذا فانه من المشكوك فيه أن الرئيس الأميركي اوباما في مثل هذا الموقف من الممكن أن يقوم باتخاذ قرار حاسم من شأنه أن

يورط أميركا مرة أخرى خاصة في ظل تورطها التام في العراق. ويقدر بعض الخبراء والمحللين العسكريين في إسرائيل بأن صفقة التسليح الأميركية للسعودية تشكل إشارة عملية جديدة بأن واشنطن باتت تميل إلى القبول بحقيقة أن إيران دولة نووية، وذلك بحسب النظرية التي رددها في الآونة الأخيرة كثيرون من المسؤولين والخبراء السياسيين والعسكريين الأميركيين. لم يكن للصفقة التي وصفت بأنها الأكبر في تاريخ أميركا والتي تصل أرقامها الأولية إلى ستين مليار دولار، من هدف سوى إيران وردعها وتحقيق توازن عسكري وسياسي معها، فضلا عن تجديد المظلة الأميركية التقليدية للحكم في السعودية وفي بقية بلدان الخليج العربي. وبعكس ما يشاع في بعض الأوساط الرسمية العربية والأميركية في العامين الماضيين هذه الصفقة ليست مبنية على خطط أميركية للحرب على إيران، بل تستند إلى حقيقة احتياج حلفاء أميركا العرب والخليجيين تحديداً، تطمينات أميركية بان التقارب الحاصل بين الأميركيين والإيرانيين لن يكون على حسابهم، ولن يؤدي إلى إعادة إنتاج التفاهم القديم على ضمان أمن الخليج والنفط.[٢٠]

فيما يتخوف الساسة الإسرائيليون ان هذه الصفقة السخية هي تعبير عن بوادر التفاهم الأولي بين واشنطن وطهران الذي شهد توافقا على تشغيل محطة وبشهر النووية الإيرانية، وعلى تشكيل الحكومة العراقية الجديدة برئاسة نوري المالكي، وعلى تبادل عدد من الرهائن المخطوفين في أميركا وإيران، وكذلك إلى استعداد مشترك للتوصل إلى تفاهمات مماثلة في أمكنة أخرى أهمها أفغانستان، عندما يتم الوصول إلى حل معقول ومشرف للجانبين لعقدة برنامج إيران لتخصيب اليورانيوم.

تهدف عقود التسلح الهائلة إلى تبديد مخاوف وتحفظات حلفاء أميركا العرب والخليجيين الذين بنوا الكثير من حساباتهم وتوقعاتهم على أساس أن الحرب الأميركية والإسرائيلية على إيران حتمية، وقد ضرب لها عدد من وزراء الخارجية العرب مواعيد محددة، وراهنوا على تفاصيلها ونتائجها، حتى أن أحدهم تكهن بأن الضربة الأولى ستكون لمحطة وبشهر الإيرانية، قبل أن يفاجَأ بقرار تشغيلها، وقبل أن يكتشف مع كثيرين سواه أن واشنطن تسير في الاتجاه المعاكس لآمال العرب وطموحاتهم.

حقق الأميركيون من خلال صفقاتهم العسكرية مع دول الخليج، توازنا في القدرات التقليدية: لا يمكن لطهران أن تدعي أنها القوة المهيمنة على الخليج،

مثلما لا يمكن للدول الخليجية الست أن تشعر بأنها عرضة لهجوم أو عمل عسكري إيراني ما. لكن هذا التوازن يتيح المضي قدما في ذلك الصراع التاريخي والمذهبي بين الجانبين، الذي يتجلي في التوترات السنية الشيعية في البحرين والكويت، والمرشحة للتجذر في العراق واليمن، والتجدد في لبنان. ما يتيح لواشنطن الخروج من الصراع لأنها تقف على مسافة واحدة من أتباع المذهبين، ولن تتورط في معركة جديدة.

- **ثالثاً**: على الرغم من وجود حالة من التوافق في الآراء على نطاق واسع في دول أوروبا، بشأن حتمية منع إيران من الوصول إلى القدرات العسكرية النووية، لن تسرع دول أوروبا في حسم موقفها بقرار شن هجوم إلا بعد أن تتأكد تماما أن كافة الطرق الدبلوماسية والاقتصادية قد أغلقت أمامها، وان الحسم العسكري هو الحل الوحيد.[٢١]
- **رابعاً**: تلمح بعض الأوساط الاستخبارية الإسرائيلية إلى وجود تقدم في المعلومات الاستخبارية حول «النووي الإيراني»، وتنوه إلى كثرة «العوائق التقنية» التي أشارت إليها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مثل صعوبات في عملية تخصيب اليورانيوم، ووجود «فيروس حواسيب» في مفاعل بوشهر. أضف إلى ذلك، قتل خبراء وعلماء يوجد لهم دور أساسي في المشروع النووي.[٢٢]
- **خامساً**: وفضلاً عن تأثيراتها المختلفة، فإن الضربة الإسرائيلية ستؤثر على القضية الفلسطينية والأوضاع الإقليمية، حيث إن فشل إيران في القيام برد عسكري مناسب، سيؤدي إلى تعرض حركات المقاومة الفلسطينية إلى مزيد من الضغط كي تخضع لشروط إسرائيل. أما إذا نجحت في القيام برد قوي، فقد يعزز ذلك من دورها الإقليمي، ويدعم خط المقاومة، وقد يرغم إسرائيل على تخفيض شروطها فيما يتعلق بحل الدولتين.

في المنظور الإسرائيلي، إسرائيل تواجه مسألة الحفاظ على مصداقيتها، وعدم اتخاذ إجراءات ضد إيران سيكون أمرا من شأنه أن يعرض مصداقيتها للخطر، وسيظهرها على أنها غير قادرة على انتهاج خطوات جادة في تطبيقها لنظرية الردع التي تتبناها منذ قيامها.

من الممكن الافتراض، أنه في حالة التأكد من أن أميركا لا تميل لمسألة شن عمل عسكري ضد إيران فان إسرائيل ستجد نفسها مضطرة للقيام باتخاذ قرار هو الأخطر من نوعه وأكثرها صعوبة في تاريخ الدولة، وهو إعطاء أوامر للجيش الإسرائيلي بشن هجوم عسكري فوري ضد إيران. في المنظور الإسرائيلي، إسرائيل تواجه مسألة الحفاظ على مصداقيتها، وعدم اتخاذ إجراءات ضد إيران سيكون أمرا من شأنه أن يعرض مصداقيتها للخطر، وسيظهرها على أنها غير قادرة على انتهاج خطوات جادة في تطبيقها لنظرية الردع التي تتبناها منذ قيامها.

في المرحلة الراهنة، سيواصل نتنياهو تأييده لفرض العقوبات وتشديدها على إيران، رغم قناعته بان العقوبات لم تأت بتغيير. وفي المقابل، سيستمر بطلبه من أميركا، التلويح بتوجيه ضربة عسكرية، لأنّ إيران خاصة رئيسها احمدي نجاد لا يفهم لغة العقوبات الاقتصادية المفروضة على بلاده باسم الشرعية الدولية. من الجدير ذكره، عند الحسم العسكري، تفترض إسرائيل بأنه، على الأقل، ستمنحها الولايات المتحدة الأميركية غلافاً جوياً يساهم إلى حدّ كبير في إسقاط الصواريخ الباليستية الإيرانية المتجهة إليها.

الحسم العسكري، تفترض إسرائيل بأنه، على الأقل، ستمنحها الولايات المتحدة الأميركية غلافاً جوياً يساهم إلى حدّ كبير في إسقاط الصواريخ الباليستية الإيرانية المتجهة إليها.

التحوّلات التركية وأبعادها على العلاقات الإستراتيجية مع إسرائيل

لم يكن الوضع التركي عام ٢٠١٠ وضعا عادياً، إذ مرت خلاله تركيا، سياسياً وعسكرياً وقانونياً، أعقد مراحل تحوّلاتها الداخلية، التي تضعها بالفعل أمام استحقاقات مصالحها الخارجية على المستويين الإقليمي والدولي.

ذلك أن التعديلات الأخيرة التي أُجريت على الدستور التركي بعد استفتاء ١٢ أيلول ٢٠١٠، عزّزت صلاحيات الحكومة، ومكّنتها من اتخاذ القرارات الخاصة بالأمن القومي، كما أنّها وضعت حداً لتقليد كان يقضي بأن يكون الأمين العام لمجلس الأمن القومي قائداً عسكرياً. وحسب التعديلات الدستورية الأخيرة، أصبح يقف على رأس تلك المؤسسة البالغة الأهمية مدني، يُعيّن بقرار من مجلس الوزراء وبموافقة رئيس الجمهورية. بمعنى آخر، وضعت نهاية لنظام الوصاية العسكرية من خلال تكبيل يد المؤسسة العسكرية وإخضاعها لرقابة المؤسسات المدنية.

قيل الكثير عن التعديلات الأخيرة التي أقرّها المجلس على «وثيقة الأمن القومي التركي»، أو ما بات يُعرف بـ«الكتاب الأحمر»، الذي تعاد دراسته وتقييمه كل خمسة أعوام بشكل دوري. وأهم التعديلات على «الكتاب الأحمر»، هي إلغاء «بروتوكول أماصيا»، الذي يمنح الجيش سلطة التدخل المباشر في الشؤون الداخلية، ومن دون إذن من الحكومة. فمن المعروف أنّ الجيش التركي منح نفسه حقّ الوصاية، على الشعب والحكومة، منذ إعلان قيام الجمهورية التركية بصيغتها العلمانية في العام ١٩٢٣.

لم يكن الوضع التركي عام ٢٠١٠ وضعا عادياً، إذ مرت خلاله تركيا، سياسياً وعسكرياً وقانونياً، أعقد مراحل تحوّلاتها الداخلية

لهذا، فإنّ التعديلات الدستورية الأخيرة وأهمها تعديل مبنى مجلس الأمن القومي تعني حدوث تحوّلات لا يستهان بها في تاريخ علاقة الجيش والحكومة في تركيا. وأول تلك المعاني، أنّ الحكومة ماضية في إنهاء احتكار الجيش لصفقات الأسلحة، التي يبرمها حاليا من دون الرجوع للحكومة، وبعيداً عن أية رقابة أو مساءلة، إضافة إلى كشف وتعديل وثائق سرية أخرى للجيش، وعلى رأسها «الدستور السري»، الذي أعدّ بعيداً عن أعين الحكومة والشعب.

من المؤكّد أنّ تركيا تستعدّ لتحديد مسارات وأولويات مصالحها وأمنها القوميين، في أزمان تتداخل فيها المصالح وتتبدّل وتتعقّد وتتضارب.

في وثيقة الأمن القومي التركي الجديدة، هناك الكثير من الدلالات الجديدة، أبرز عناوينها:

- ضرورة تعزيز مكانة تركيا الإقليمية كأولوية إستراتيجية في السياسة الخارجية.
- ضرورة توسيع تركيا لدورها ونفوذها، في دول: إيران، العراق، سورية، روسيا، أذربيجان، بلغاريا، واليونان، عبر متابعة التطورات السياسية والأمنية في تلك الدول، وذلك من أجل ضمان أمن الاحتياطات والطرق النفطية.

تحولات على الصعيد الخارجي

حققت تركيا على الصعيد الخارجي، نجاحات لا تتناسب مع سرعة امتصاص المنطقة والعالم لها. واستخدمت إسرائيل قضية قافلة «أسطول الحرية»، ذريعة لمحاصرة الدور التركي وتأديب الدبلوماسية التركية، وإفهامها أن لحركتها ولنجاحاتها حدوداً لا يمكن تجاوزها. فكان الاحتضان الغربي الرسمي للهجوم الإسرائيلي على «أسطول الحرية» نهاية أيار ٢٠١٠ ومسارعة هذه القوى لتغطية مرور قرار العقوبات رقم ١٩٢٩ على إيران بعد أسبوع واحد على الهجوم على الأسطول الذي كان في أحد أوجهه عقوبة على دور أنقرة في الملف الإيراني.[٢٣]

إن التحولات الإستراتيجية التركية في سياستها الخارجية، تضعها أمام تحديات صعبة أمام «حلفائها» في حلف «ناتو» ولها انعكاس واضح على علاقتها مع إسرائيل

في العام ٢٠١٠ واصلت تركيا صعودها في الفضاء الإقليمي والدولي. ولا شك في أن دورها الحاسم في التوصل إلى اتفاق ١٧ أيار النووي مع إيران، وبمشاركة البرازيل، كان ذروة نجاح الدبلوماسية التركية على الساحة الإقليمية والدولية.

إن التحولات الإستراتيجية التركية في سياستها الخارجية، تضعها أمام تحديات صعبة أمام «حلفائها» في حلف «ناتو» ولها انعكاس واضح على علاقتها مع إسرائيل. من أبرز هذه التحديات، هو ما يناقشه مجلس الأمن القومي التركي، حول «مشروع نشر الدرع الصاروخي الأميركي داخل تركيا». فثمّة الكثير من الهواجس التركية حوله، تتعلّق بمخاطر استهدافه دولا بعينها كإيران مثلا، بصورة علنية أو خفية، إضافة إلى تخوّفات من إمكانية حصول إسرائيل على معلومات استخباراتية، من خلال أجهزة الرصد والرادار التابعة للدرع الصاروخي. فهل تقوى تركيا، العضو في حلف «الناتو»، على رفض المشروع تماماً، فيما إذا واصلت واشنطن ضغوطها عليها؟ أم إنّ مجلس الأمن القومي التركي، بتركيبته ووثيقته الجديدتين، سيكون له رأي آخر؟!.[٢٤]

في هذا السياق، ذكرت تقارير إسرائيلية أن تركيا تعارض تسليم إسرائيل معلومات استخباراتية تحذر من صواريخ إيرانية وذلك على خلفية التدهور الكبير في العلاقات بين الدولتين.[٢٥] ذكرت صحيفة «هآرتس» أنه في إطار جهود أميركية لإقناع تركيا بنصب منظومة دفاعية مضادة للصواريخ في أراضيها، طلبت تركيا التأكد من ألا يتم تسليم أية معلومات تتلقاها هذه المنظومة إلى دول ليست عضوا في حلف شمال الأطلسي «الناتو» وخصوصا إسرائيل.[٢٦]

من المحتمل، على ضوء الانتقادات ضد تركيا في الولايات المتحدة ودول أوروبية واتهامها بالابتعاد عن حلف الأطلسي، أن توافق على نصب هذه المنظومة الدفاعية شرط ألا يتم الإعلان عن أنها موجهة ضد صواريخ إيرانية أو سورية أو روسية وإنما هدفها الدفاع عن تركيا وأوروبا. وكذلك فإن تركيا قد تطلب أن تتمكن من الحصول على المعلومات التي ترصدها هذه المنظومة وبصورة مباشرة وأن تكون شريكة كاملة في عملية صناعة القرارات في أعقاب المعلومات التي تصل عبر المنظومة الدفاعية، وبذلك أن تتمكن تركيا من التأثير على القرارات التي يتخذها «الناتو» ضد إيران.

شكلت حادثة «أسطول الحرية» نقطة تحول مفصلية في العلاقات التركية الإسرائيلية

مستجدات العلاقات التركية الإسرائيلية

كانت العلاقة بين إسرائيل وتركيا جيّدة على مدى عقود. وقد اعتبر البعض في إسرائيل أن هذه الشراكة مهمّة بقدر أهمية معاهدة السلام مع مصر. كما اعتبرت تركيا أن هذه الشراكة تشكّل محوراً كبيراً في علاقاتها الخارجية، خاصة عندما عاودت التركيز على الشرق الأوسط على أثر انهيار الاتحاد السوفييتي.

جلبت العلاقة المتينة فوائد عسكرية وتجارية للشريكين، فراحت القوات الجوية التركية تتدرب في إسرائيل فيما بدأت القوات الجوية الإسرائيلية تتمرّن فوق الأراضي التركية الشاسعة. وكانت إسرائيل متلهفّة لاستخدام المرافئ التركية من أجل غواصاتها الألمانية الصنع والمزوّدة بصواريخ نووية. وقبيل نهاية ولاية رئيس الوزراء إيهود أولمرت، كرّس نظيره التركي رجب طيب أردوغان وقتاً طويلاً ومجهوداً كبيراً للتوسط بين إسرائيل وسورية، ولا شك أنه كان مدعوماً من وزارة الخارجية الأميركية. ويبدو أن تركيا شكّلت الخيار لكونها بلداً مسلماً وشريكاً استراتيجياً لإسرائيل.

شكلت حادثة «أسطول الحرية» نقطة تحول مفصلية في العلاقات التركية الإسرائيلية، إذ للمرة الأولى يسيل الدم التركي على طريق تل أبيب ـ أنقرة، وللمرة الأولى يقتل مواطنون أتراك مدنيون في المياه الدولية، وهو ما أنتج شرخا عميقا في العلاقات، وهيأ الأجواء من أجل ان تعتبر «وثيقة الأمن الاستراتيجي الجديدة» السياسات

الإسرائيلية تهديداً للاستقرار الإقليمي، وعدم الاستقرار الإقليمي هو تهديد للأمن القومي التركي. وفي مقابل ذلك أخرجت دول مثل العراق وإيران وروسيا من دائرة التهديدات لتركيا.

مع ذلك، أدركت القيادة التركية أن مرحلة جديدة قد بدأت بعد «أسطول الحرية». وهناك انعكاس مباشر وتوتر حقيقي في علاقاتها مع إسرائيل والدول الغربية، وعلى حضورها ودورها الإقليمي والدولي، الأمر الذي جعلها لا تتخذ إجراءات راديكالية ضد إسرائيل تتناسب مع حجم العدوان.[٢٧]

التعاون العسكري بين إسرائيل وتركيا

يمثّل التعاون العسكري بين إسرائيل وتركيا، نقطة ضعف كبيرة بالنسبة إلى الراغبين بقطع العلاقات بين الدولتين، إذ تتجاوز قيمةّ المشاريع ذات الطابع العسكري بينهما، ملياري دولار سنوياً. وبدأ هذا التعاطي العسكري على نطاق واسع، منذ السنوات الأولى لتسعينيات القرن الماضي، عندما اتُفق على تنفيذ ١٩ مشروعاً بين الدولتين، نُفّذ ١٣ منها، ويبقى إتمام ٦ مشاريع أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال التعاون بين الجانبين كبيراً للغاية في نواحي الأبحاث العلمية الدفاعية والبنى التحتية وكل ما يتعلق بالنفط ومشتقاته.[٢٨]

تقوم العلاقات الأمنية بين الدولتين على وثيقة أو اتفاقية عسكرية مشتركة صدرت في ١٨ آذار ١٩٩٦ في مجال المناورات والتدريبات المشتركة وإجراء حوار استراتيجي

الاتفاقية الأمنية العسكرية سنة ١٩٩٦:

تقوم العلاقات الأمنية بين الدولتين على وثيقة أو اتفاقية عسكرية مشتركة صدرت في ١٨ آذار ١٩٩٦ في مجال المناورات والتدريبات المشتركة وإجراء حوار استراتيجي.

فيما يلي بعض ما جاء في المعاهدة الإستراتيجية بين تركيا وإسرائيل:

١. خطة لتجديد ٤٥ طائرة **f - 4** بقيمة ٦٠٠ مليون دولار، تجهيز وتحديث ٥٦ طائرة **f - 5**، صناعة ٦٠٠ دبابة، **m- 60** خطة لإنتاج ٨٠٠ دبابة إسرائيلية «ميركافاه» وخطة مشتركة لإنتاج طائرات استطلاع بدون طيار، وخطة مشتركة لإنتاج صواريخ أرض جو «بوبي» بقيمة نصف مليار دولار بمدى ١٥٠ كم.
٢. تبادل الخبرة في تدريب الطيارين المقاتلين.
٣. إقامة مناورات مشتركة برية- بحرية- جوية.
٤. تبادل الاستخبارات (المعلومات) الأمنية والعسكرية بخصوص المشاكل الحساسة مثل الموقف الإيراني والعراقي والسوري.

٥ . إقامة حوار استراتيجي بين الدولتين .

٦ . التعاون الاقتصادي (تجاري صناعي، وعسكري) .

حدد اتفاق عام ١٩٩٦ أعداء تركيا ونصّ على وضع آلية مشتركة لمواجهة الأخطار المشتركة الآتية من سورية والعراق وإيران من خلال منتدى أمني للحوار الاستراتيجي بين الدولتين ومن خلال أنشطة استخبارية مشتركة ونصب أجهزة تنصّت في جبال تركيا . كذلك نص على مناورات مشتركة يسمح فيها باستعمال أجواء الدولتين عسكرياً، وعلى تدريبات مشتركة للجيشين، وعلى حق المقاتلات الإسرائيلية باستعمال القاعدتين الجويتين التركيتين قونيا وإنجرليك . ولا ضرورة للتوقف طويلاً أمام الحاجة المزمنة للدولة العبرية لـ «المجال الحيوي» نسبة إلى ضيق مساحتها وكثافتها السكانية وإحاطتها بدول الطوق .

صفقات التسلّح والمعاهدات العسكرية

حولت صفقات التسلّح الضخمة التي زوّدت بها إسرائيل الجيش التركي، حولت تركيا إلى السوق العسكرية الكبرى للصناعة العسكرية الإسرائيلية، حيث كانت عقود التسلح إضافة إلى المناورات المشتركة في صلب علاقات التبادل، وبحسب وكالة صناعات الدفاع التركية فقد فازت في العام ٢٠٠٢ الصناعات العسكرية الإسرائيلية بعقد بقيمة ٦٦٨ مليون دولار لتحسين ١٧٠ دبابة من طراز **m- 60** يفترض ان ينتهي تسليمها في ٢٠١٠ . وفي العام ٢٠٠٦، وقع الطرفان على اتفاق تعاون عسكري يشمل صفقات بيع أسلحة وصيانة تجهيزات لتركيا، حيث كلفت شركات إسرائيلية تحديث حوالي مئة مقاتلة من نوع **f - 4** و **f - 5** تركية في عقد بلغت قيمته حوالي ٧٠٠ مليون دولار، كما باعت تركيا صواريخ وتجهيزات الكترونية . وهناك عقد آخر قيمته ١٨٣ مليون دولار يتعلق بتسليم عشر طائرات بدون طيار وتجهيزات مراقبة في إطار تعاون تقوم به صناعات الطيران الإسرائيلية . ووقعت عقود أخرى بشكل سري فيما قدر خبراء في مجال الدفاع بان عقود الأسلحة في العام ٢٠٠٧ فقط شكلت ٦٩٪ من قيمة التبادل التجاري بين البلدين البالغ ٢,٦ مليار دولار .

ما زالت هناك ٦٠ معاهدة سارية المفعول للتعاون المشترك في قضايا الأمن والعسكر بين الدولتين

حتى عام ٢٠١٠، ما زالت هناك ٦٠ معاهدة سارية المفعول للتعاون المشترك في قضايا الأمن والعسكر بين الدولتين . إن هذه المعاهدات كانت في حالة خطر بسبب تأزم العلاقات السياسية، خصوصا في فترة الحرب العدوانية على قطاع غزة . بذلت جهود خارقة من باراك ومسؤولين إسرائيليين آخرين لإعادة المياه إلى مجاريها . رسمياً

هناك اتفاق بين الجانبين على الاستمرار في تفعيل هذه المعاهدات وتوسيع نطاقها.[٢٩]

تتعلق المعاهدات المذكورة بعدة صفقات أسلحة وخدمات تبيعها إسرائيل إلى تركيا، بينها: تزويدها بـ ١٠ طائرات تجسس مقاتلة بلا طيار من طراز «هارون» الإسرائيلية الصنع، تحديث طائرات «فانتوم» التركية المقاتلة في مصانع شركة سلاح الجو في تل أبيب، تحديث دبابات تركية قديمة، تعاون أمني واسع في إطار ما يسمى بـ «مكافحة الإرهاب»، تدريبات مشتركة على القتال، جويا وبحريا وبريا، تدريبات مشتركة على الإنقاذ وتزويد الجيش التركي بأجهزة اتصال ذات تقنية إلكترونية حديثة، تبادل المعلومات في مجال الأمن وغيرها.

تدهور العلاقة وانعكاساته على التعاون العسكري

لم تعد تركيا ٢٠٠٩ تشبه تلك التي كانت خلال الحرب الباردة. لم يعد هناك اتحاد سوفييتي طامع بأراضيها وبمضيقَيها يدفعها إلى التقرّب من أية قوة أو حلف أطلسي أو جارة قوية، لمجرّد تأمين حماية ذاتية. ولم تعد كما كانت، دولة مرعوبة من جوارها العراقي أو السوري أو الإيراني أو اليوناني أو الأرميني، الذي دفع حينها بديفيد بن غوريون وعدنان مندريس إلى توقيع اتفاق ضد «الراديكالية الشرق أوسطية وضد التأثير السوفيتي» عام ١٩٥٨.

> أن حجم التبادل العسكري بين تل أبيب وأنقرة، وفق معطيات جديدة لدى وزارة الدفاع الإسرائيلية، هبط من مليار دولار في السنة الماضية، إلى ما بين ٩٠ حتى ١٠٠ مليون دولار، في كل سنة من السنوات الثلاث الأخيرة

في تشرين الثاني ٢٠١٠، كشفت أوساط عسكرية وأمنية إسرائيلية، أن حجم التبادل العسكري بين تل أبيب وأنقرة، وفق معطيات جديدة لدى وزارة الدفاع الإسرائيلية، هبط من مليار دولار في السنة الماضية، إلى ما بين ٩٠ حتى ١٠٠ مليون دولار، في كل سنة من السنوات الثلاث الأخيرة، وهو ما اعتبرته الأوساط الإسرائيلية مؤشرا يدعو إلى القلق، من أبعاد استمرار تدهور العلاقات.[٣٠] وأفادت المصادر نفسها بأن هذه المعطيات الجديدة، دفعت إسرائيل إلى دراسة إستراتيجية الصفقات العسكرية مع تركيا، حيث ترى مصادر إسرائيلية، أن تدهور العلاقة بين الدولتين شوش على استكمال صفقة لطائرات من دون طيار، التي وُقّع عليها عام ٢٠٠٤ البالغة قيمتها ١٨٠ مليون دولار. حيث أرسلت إسرائيل إلى تركيا طائرتين من نوع «هيرون»، بدلا من ثماني طائرات متفق عليها. وأوضحت المصادر أن تدهور العلاقات الدبلوماسية، انعكس أيضاً على العلاقات بين منفذي الصفقات العسكرية بين الطرفين، حيث أعلن الأتراك أنهم لا ينوون مواصلة صفقات الأسلحة مع إسرائيل، واتهموا شركة «البيت» المصنعة للطائرات، بوضع عراقيل أمام إنجاز الصفقة، فيما اتهم الإسرائيليون المسؤولين الأتراك بتعطيل الصفقة.[٣١]

وأيضاً، كشفت صحيفة «يديعوت أحرونوت» عن إمكان تعليق بعض الصفقات العسكرية الموقعة مع تركيا، دون غيرها. على سبيل المثال، يمكن إلغاء العقد الموقع مع الشركتين الإسرائيليتين «إلبيت» و«إلوب» لتحديث المقاتلات التركية من طراز **f4** و**f16**. [٣٢]

مشروع عسكري مشترك آخر سبق أن أثار تأخّر إسرائيل في إنجازه غضب الأتراك الذين قد ينتهزون الفرصة الحالية لإلغائه من طرف واحد، إنه عقد قيمته ٥,٦٨٧ مليون دولار، وُقّع في ٢٠٠٢، لتحدّث شركات عسكرية إسرائيلية بموجبه الدبابات التركية من طراز **m-60**.

وفي تشرين الأول ٢٠١٠، ألغت تركيا من دون إعطاء مهلة كافية مناورة عسكرية مع إسرائيل بسبب العداء الكبير الذي يكنه الشعب التركي لإسرائيل. كما ذكرت الصحف الإسرائيلية أيضا أنه تمّ إلغاء عدد من المشاريع العسكرية والبالغة قيمتها حوالي بليون دولار.

هل ستنهار العلاقات بين تركيا وإسرائيل؟

ترتبط إسرائيل وتركيا بتحالف عسكري وثيق وقديم إضافة إلى علاقات اقتصادية قوية، إذ وصل حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى ٢,٥ مليار دولار في العام ٢٠١٠. ورغم ان بعض المحللين يدركون ان علاقتهما معقدة إلا أنهم يشيرون إلى أنها تقدم مع ذلك العديد من المزايا لكل من البلدين لا يمكن التخلي عنها بسهولة.

يصرح مسؤولون أتراك وإسرائيليون أنهم سيبقون حلفاء ما دامت مصالحهما متطابقة، غير انه منذ ان تولى حزب العدالة والتنمية الحاكم ويتزعمه رئيس الوزراء رجب طيب اردوغان السلطة في العام ٢٠٠٢ توترت العلاقات، ولاسيما بعد ان عمقت تركيا علاقاتها مع الدول الإسلامية بما فيها إيران وسورية. وبينما أصبحت احتمالات انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي أكثر صعوبة، وتساءل بعض المحللين عما إذا كانت تركيا تتجه الى الشرق بدلا من الغرب في عهد أردوغان.

من الواضح، أن الشراكات والمشاريع التي ما زالت في مراحلها الأولى تتباطأ بعد الهجوم الإسرائيلي على «أسطول الحرية». ولكن، لم تلغَ حتى الآن اتفاقية قيمتها ١٩٠ مليون دولار لشراء طائرات من دون طيار. كما لم تلغ التعاملات التجارية المدنية بين البلدين، امتدادا من قطاع المنسوجات ووصولا إلى نظم الري، التي كانت تمثل قرابة ٣ مليارات دولار خلال العام الماضي.

ويتعلق الجانب الأكثر حساسية في العلاقات بين الدولتين بالتعاون الاستخباراتي

الجاري منذ ٥٠ عاماً حتى في الفترة التي كانت فيها العلاقات المكشوفة ـ الدبلوماسية في الحضيض، ولا يحتاج المرء إلى أن يكون خبيراً كي يدرك أهمية تركيا، التي تحد الدولتين المعاديتين لإسرائيل ـ إيران وسورية ـ ولديها مصلحة مشتركة مع إسرائيل في مواجهة ما تسميه إسرائيل «الإرهاب الإسلامي المتطرف»، الذي تضررت منه تركيا ذاتها.

كان جديد عام ٢٠١٠، توافق المؤسسة السياسية والعسكرية في إسرائيل على عدم تبني إستراتيجية تفاوضية مع سورية

خلاصة الأمر أن كل السيناريوهات للمستقبل مفتوحة من حيث الاقتراب من «محور الممانعة» (إيران، سورية، حماس، حزب الله)، أو الاقتراب من «محور الاعتدال» العربي (مصر، السعودية والأردن)، أو الاستمرار في لعب الدور الوسط.

وباعتقادنا، فان سيناريو الوسط هو المرجح في المرحلة الراهنة، وهو مبني على أساس نجاح تركيا في رفع مستوى استقلالية قرارها وتأثيرها في المنطقة، وامتلاكها وضعاً وسطاً يحتفظ بكل العلاقات القائمة مع جميع الأطراف الإقليمية والدولية، دون أن يكون له موقع استراتيجي قيادي متقدم. إذ تسعى حكومة حزب العدالة والتنمية إلى مواصلة سياسة تعدد الأبعاد خارجياً وما تتطلبه من حل المشكلات وفتح الحدود مع الجيران وصولاً إلى تكامل اقتصادي.

وفي سياق العلاقات مع إسرائيل، ستستمر علاقات «غير حميمة» بين الدولتين مع الحفاظ على مستوى العلاقات العسكرية الراهن الذي بدأ يتراجع بشكل منهجي في العام ٢٠١٠. الأمر منوط بمتغيرات إقليمية ودولية على حدّ سواء.

الموقف العسكري والاستراتيجي الإسرائيلي تجاه سورية لعام ٢٠١٠

كان جديد عام ٢٠١٠، توافق المؤسسة السياسية والعسكرية في إسرائيل على عدم تبني إستراتيجية تفاوضية مع سورية، كون سورية لن تخلص إسرائيل من المعضلة الإستراتيجية التي دُفعت إليها منذ حرب لبنان ٢٠٠٦، والاعتقاد ان سورية متمسكة أكثر من أي وقت مضى، بعلاقاتها الإستراتيجية مع إيران وحزب الله وحماس.[٣٣] وتدرك إسرائيل عدم قدرتها على منع إيران أن تمرر أسلحة إلى حزب الله في لبنان عبر سورية وأن الجيش السوري يسلح الحزب أيضا. أثبتت سورية عام ٢٠١٠ أنها ما زالت حاضرة بامتياز في الساحة الإقليمية والدولية، وان نظرية سياسة عزل سورية سجلت فشلا يثير قلق إسرائيل.

ثبتت سورية عام ٢٠١٠ أنها ما زالت حاضرة بامتياز في الساحة الإقليمية والدولية، وان نظرية سياسة عزل سورية سجلت فشلا يثير قلق إسرائيل

ورسخ عام ٢٠١٠ قناعة إسرائيل بأن الرئيس السوري بشار الأسد لن يوقف تسلح حزب الله وهو لا يعتزم عمل شيء من أجل ذلك. رغم عدم توقف التحذيرات الإسرائيلية المتتالية لدمشق على خلفيّة علاقتها مع حزب الله. ولم تتوقف إسرائيل

عن نقل رسائل مختلفة إلى السوريين، تحذّرهم فيها من أن نقل الوسائل القتالية المخلّة بالتوازن، سيدفعها إلى دراسة ردّها، في إشارة إلى إمكان إقدامها على تنفيذ عمليات عسكرية ضد لبنان أو سورية. والأهم من ذلك، أن هناك خطاً أحمر إسرائيليّاً موضوعاً منذ منتصف الثمانينيات، تمنع إسرائيل بموجبه وصول صواريخ مضادة للطائرات إلى الأراضي اللبنانية. وكانت الخشية في العام ٢٠١٠ هي من إدخال وسائل قتالية كهذه، من شأنها أن تحدّ من عمليات التعقّب والرصد التي يجريها سلاح الجو لتسلّح حزب الله.

إن حزب الله طلب من سورية البدء بتدريب طواقم تشغيلية تابعة له على هذا النوع من بطاريات الصواريخ المضادة للطائرات، وهي بغالبيتها من صناعة روسية. هناك رغبة لدى حزب الله في مواجهة طلعات سلاح الجو الإسرائيلي الاستكشافية فوق لبنان.

يعزز الجيش السوري قدراته بشكل لا سابق له في كل المجالات في الفترة الأخيرة خاصة فيما يتعلق بنشاطاته الدفاعية، ويسود الاعتقاد ان الحرب المقبلة مع سورية، إذا اندلعت، ستكون حرباً مختلفة عن كل الحروب التي شاهدناها حتى الآن. صحيح أنه من المحتمل حصول معارك مدرعات ضد مدرعات في هضبة الجولان كما في الماضي، لكن هناك شك في أن تنحصر الحرب في الجبهة بعيداً عن المناطق المدنية. إذا توسعت الحرب، كما هو متوقع بالفعل، وشملت الجبهة الداخلية أيضاً، فسيصبح مواطنو حيفا والخضيرة وتل أبيب هدفاً لصواريخ الجيش السوري الذي يملك مئات الصواريخ الباليستية التي يراوح مداها بين ٣٠٠ – ٧٠٠ كيلومتر من طراز «سكاد سي» و«سكاد بي» و«سكاد دي»، وهي قادرة على تغطية كل نقطة في إسرائيل (المسافة بين جنوبي هضبة الجولان وتل أبيب تبلغ ١٥٠ كيلومتراً). يضاف إلى كل ذلك صواريخ «اس. اس ٢١»، التي يعدّ مداها أقصر من البالستية (٨٠ كيلومتراً) لكنها أكثر دقة. الأكثر إشكالية بالنسبة إلى الجيش الإسرائيلي هو ذلك المخزون الصاروخي الذي تملكه سورية. في مواجهة آلاف الصواريخ من طراز ٢٢٠ ميليمترا (مداها ٧٠ كيلومتراً) و٣٠٢ ملم (٩٠ كيلومتراً) لا يملك الجيش الإسرائيلي حلولاً. إضافة إلى كل ذلك، إذا حاول سلاح الجو إبادة الصواريخ الباليستية وقواعد إطلاقها، سيقف عاجزاً أمام آلاف الصواريخ الصغيرة.

وباعتقادنا، ما زالت سورية تسعى لتقليص الفجوة بينها وبين الطرف الإسرائيلي في مجال الدروع والجو، بالاستثمار في صواريخ مضادة للدروع، وبالصواريخ الباليستية التي تهدد عمق إسرائيل، وصواريخ أرض جو تتحدى القوات الجوية.

ما زالت إسرائيل في العام ٢٠١٠، تعتقد بأنها تمتلك القوة الكافية لردع سورية، والقدرة على استخدامها، والقدرة على العمل من أجل جعل سورية تدرك أنها سوف

تكون الخاسرة في حالة استخدام إسرائيل للقوة. اعتماداً على التقدير الإسرائيلي لميزان القوى بينهما قبل الحرب على لبنان ٢٠٠٦، رأى المسؤولون الإسرائيليون أن التهديد السوري منخفض القيمة ويساوي صفراً، كما ورد في التعبيرات الإسرائيلية. إلا أن الفشل الإسرائيلي في لبنان جرّ منفعة كبيرة لسورية، وتحولت، من تهديد منخفض القيمة، إلى تهديد حقيقي كامن، يخشاه الإسرائيليون ويعدون لمواجهته، الأمر الذي أعاد سورية لاعباً أقوى من ذي قبل.

ما زالت إسرائيل في العام ٢٠١٠، تعتقد بأنها تمتلك القوة الكافية لردع سورية، والقدرة على استخدامها، والقدرة على العمل من أجل جعل سورية تدرك أنها سوف تكون الخاسرة في حالة استخدام إسرائيل للقوة.

تأسيساً على ذلك، يمكن أن نفهم ما يعنيه الإسرائيليون عندما يتحدثون عن تبدل في قوة سورية وما باتت تمثله من تهديد مستجد، رغم إدراكهم أن التغييرات المادية الطارئة على القدرات العسكرية السورية لفترة ما بعد الحرب، لا تعدل بذاتها ميزان القوة المادية، وأن التعديل قد تسجل بنتيجة فشل إسرائيل في حرب ٢٠٠٦ واكتشافها هي لمحدودية قوتها، وسورية لمحدودية هذه القوة، بالتلازم مع إدراك سورية أن ما تمتلكه من قوة قادر بالفعل على مواجهة إسرائيل؛ بمعنى آخر تراجع قدرة الردع الإسرائيلية كما تراها سورية وكما تراها إسرائيل أيضاً.

ما زالت إسرائيل متمسكة بـ«الردع بالمنع» والذي يتمثل في اتخاذ الإجراءات والضوابط، والترتيبات اللازمة لمنع الأطراف الأخرى من الاعتداء على النحو الذي يؤدي إلى تقليل تأثيرات اعتداءاتها إلى أقل ما يمكن، أو لتحييدها، أو منعها بشكل تام، على سبيل المثال، محاولة توجيه ضربة عسكرية لكل محاولات إيجاد التوازن الردعي من قبل سورية، كضرب منشآت سورية التي تعتقد إسرائيل بأنها منشآت نووية. وفي المقابل، سورية تعزز باستمرار قدراتها على «**الردع بالعقاب**» الذي يقصد منه تعزيز قدرتها الردعية من خلال الاعتماد على علاقاتها مع قوى تشكل مصدر قلق وخوف لإسرائيل، كدعم حزب الله عسكرياً ودعم إيران على الأقل سياسياً ومعنوياً.

سورية تعزز باستمرار قدراتها على «الردع بالعقاب» الذي يقصد منه تعزيز قدرتها الردعية من خلال الاعتماد على علاقاتها مع قوى تشكل مصدر قلق وخوف لإسرائيل، كدعم حزب الله عسكرياً ودعم إيران على الأقل سياسياً ومعنوياً.

بالمجمل، لم تعد ثنائية ظاهرة الحرب وحالة السلم، تنفصلان بعضهما عن البعض، وإنما تطورت التقاطعات بين الحالتين، مكونة حالة ثالثة هي **حالة اللاحرب- اللاسلم**. وإذا كانت ظاهرة الحرب تتضمن استخدام الوسائط الحربية والقتالية، وظاهرة السلم تتضمن استخدام وسائط التعاون والتكامل، **فإن حالة اللاحرب- اللاسلم، تتضمن خليطاً معقداً من الوسائط والأساليب وأدوات التعامل بين الأطراف المتخاصمة، وإحدى هذه الوسائط تتمثل في اللجوء لاستخدام الردع**. وتأسيساً على ذلك، وعلى خلفية اختراق الطائرات الحربية الإسرائيلية للأجواء السورية نتساءل: هل كان الانتهاك الإسرائيلي ردعاً لسورية؟ وهل كان رد المضادات السورية ردعاً لإسرائيل؟

مفاعيل استمرار التهدئة القسرية بين إسرائيل وحزب الله

تدرك قيادة حزب الله أن الظروف الحالية في لبنان، تحتم عليها عدم القيام بأية عملية تربك حساباتها الداخلية. ولا بد لها من التماشي مع حالة التهدئة القسرية على المدى القريب. وتدرك قيادة الحزب بان حربا مستقبلية لن تكون نزهة، بل ان حرب ٢٠٠٦ هي نزهة بالقياس إلى أية مواجهة جديدة. حزب الله لن يبادر للحرب ولن يقوم بأي تحرك يشكل ذريعة لحرب إسرائيلية. قد يكون الحافز الخارجي هو شرارة الحرب، مثل تعليمات إيرانية صريحة لتدخل حزب الله عند حدوث مواجهة بين إيران وإسرائيل.[٣٤]

تدرك قيادة حزب الله أن الظروف الحالية في لبنان، تحتم عليها عدم القيام بأية عملية تربك حساباتها الداخلية. ولا بد لها من التماشي مع حالة التهدئة القسرية على المدى القريب

أما بالنسبة للموقف الإسرائيلي، فقد استوعبت إسرائيل معطى استراتيجيا مهما، وهو أن الانسحاب السوري من لبنان عام ٢٠٠٥، أعطى لحزب الله المرونة والقدرة على توسيع سيطرتها الأمنية والعسكرية في لبنان وزيادة قدرتها العسكرية التي قدرها رئيس جهاز الموساد السابق، مئير داغان، بقوله «أن لدى حزب الله اللبناني قدرات نارية أكثر من قدرات ٩٠ في المائة من دول العالم»، إسرائيل تدرك بان حزب الله أقوى من أي وقت مضى وهو الآن اللاعب الأهم في لبنان.[٣٥] رغم ادعائها المستمر بان حزب الله يعيش أزمة مع مسألة لوائح اتهام المحكمة الدولية ضد مسؤولين كبار في الحزب.

إن حالة التهدئة غير الرسمية بين إسرائيل وحزب الله ناتجة عن نجاح «الردع المتبادل» المتصاعد من الطرفين منذ حرب صيف ٢٠٠٦ والذي وصل ذروته عام ٢٠١٠.

احتمالات نشوب الحرب - الخيار الشمالي

تشير كلُّ المؤشرات الإسرائيلية إلى أنّ اندلاع الحرب الإسرائيليّة – اللبنانيّة المقبلة ما هي إلا مسألةُ وقتٍ فحسب. وعلى الرغم من أنّ احتمال بدء الحرب من جانب اللبنانيين أو غيرهم من العرب لا يُمْكن استبعادُها، فإنّ السيناريو الأرجح هو أنّ إسرائيل هي مَنْ سيُشعلها. حتى إنّ أكثر المدافعين عن إسرائيل، أمثال دانييل كورترز، السفير الأميركيّ السابق لدى إسرائيل، يُقرّ بأنّها ستكون على الأرجح هي المبادِرةَ في حال اندلاع أعمال عدائيّة. وهو يورد تخمينات بأنّ الحرب ستقع خلال السنة المقبلة (٢٠١١)، ويتنبّأ بأنّ الولايات المتحدة لن تَحول دونها أو لن تكون قادرةً على ذلك.[٣٦]

إن حالة التهدئة غير الرسمية بين إسرائيل وحزب الله ناتجة عن نجاح «الردع المتبادل» المتصاعد من الطرفين منذ حرب صيف ٢٠٠٦ والذي وصل ذروته عام ٢٠١٠.

قد تكون ذريعةُ إسرائيل لضربة عسكريّة أولى على لبنان أنّ حزب اللّه كدّس ترسانةً هائلةً من الصواريخ والقذائف التي تستهدفها. إنّ الهجوم الإسرائيليّ سيكون صورةً شبيهة عن حرب غزّة، ولكنْ على نطاق أضخمَ بكثير. وقد أعلن جنرالٌ إسرائيليٌّ بعيْد حرب غزّة أنّ جيشه سيواصل تطبيقَ «عقيدة الضاحية»، وذلك بتسديد قوة هائلة

إلى البنية التحتيّة المدنيّة. وفي اليوم الذي جرت فيه مذبحةُ أسطول الحريّة، أوردتْ «أخبار الدفاع» Defense News المقرّبةُ من السلطة أنّ هجومًا إسرائيليًا محتملاً على لبنان سيَشْمل أعمالَ هجوم على البنية التحتيّة الوطنيّة اللبنانيّة، وحصارًا بحريًا شاملاً، وضربات تدميريّةً على الجسور والطرق العامّة، في الوقت الذي تنفّذ فيه القواتُ البرّيّةُ استيلاءً ضاريًا على الأراضي في ما يتخطّى بكثير نهرَ الليطاني.

يتشكل جوهرَ العقيدة الإستراتيجية الإسرائيليّة، من أنّ كلّ جولة جديدة من القتال يجب أن تأتي بنتائجَ أصعب من الجولة الأخيرة على العدو، فيما أكدت الصحف الإسرائيلية مرارا وتكرارا بأنّ حزبَ اللّه نقل معظمَ مستودعاته ومراكز توجيهه ومخازن صواريخه إلى جنوب لبنان، بعيدًا عن الحقول، وداخل القرى والبلدات الشيعيّة في المنطقة. الهدف الواضح وراء نشر هذه المعلومات ليس، كما يدّعي الإسرائيليّون، تحذيرَ حزب اللّه، بل ليبرّروا هجومًا هائلاً آخرَ على مدنيّي لبنان وبنيته التحتيّة المدنيّة. في حرب مقبلة مع حزبِ اللّه قد تعلن إسرائيلُ أنّ هدفها هو إضعافُ قدرات الحزب الصاروخيّة في المدى القريب، ثم تشنّ حربَ «ترويع وصدم» لنزع بضعة آلاف من الصواريخ، وبعدها تعلن النصرَ. وفي الوقت نفسه، ومثلما فعلتْ في غزّة تمامًا، ستعمد إلى تدمير البنية التحتيّة المدنيّة اللبنانيّة لإنذار العالم العربيّ – الإسلاميّ بألا يفكّر في تقييد حركة إسرائيل في المناورة، ولقَلْب الشعب اللبنانيّ ضدّ حزب اللّه. ٣٧

> يتشكل جوهرَ العقيدة الإستراتيجية الإسرائيلية، من أنّ كلّ جولة جديدة من القتال يجب أن تأتي بنتائجَ أصعب من الجولة الأخيرة على العدو

أحد الأخطاء الرئيسيّة التي يُقال أنّ القادة الإسرائيليّين ارتكبوها عام ٢٠٠٦ هو أنّهم أعلنوا هدفًا طَموحًا مُبالغًا فيه: القضاء على حزبِ اللّه. فلو كان الهدف المعلن للحرب منْع حزب اللّه من إطلاق صواريخه على إسرائيل، لاستطاعت أن تعلن النصرَ على نحو مُقْنع؛ فالواقع أنّ الحدود الإسرائيليّة – اللبنانيّة شهدتْ هدوءًا غيرَ مسبوق بعد الهجوم الإسرائيليّ آنذاك، تحديدًا بسبب الموت والدمار الهائليْن اللذيْن ألحقهما بالمجتمع اللبنانيّ. ٣٨

من المهم الإشارة إلى أن الإسرائيليّين تحدّثوا بعد فشل حرب ٢٠٠٦، عن «أخطاء عملانيّة وتكتيكية»، لا عن أخطاء في المفاهيم وهو ما يفترض أولاً وضمنياً أنّه في حال تم تصحيح تلك الأخطاء «التكتيكية والتنفيذية» فسيكون تحقيقُ الأهداف في المرّة المقبلة ممكنًا وأكيدًا.

الافتراض الثاني الخطأ هو أنّ إسرائيل لن تهاجم حزبَ اللّه إلا إذا ضمنتْ هزيمتَه عسكريًا. لكنّ الواقع هو أنّ السياسة بالنسبة إلى إسرائيل، نقضًا لمبدأ كلاوشفيتس، غالبًا ما تكون حربًا بوسائلَ أخرى. فإذ رَسَخَ في النفسيّة الإسرائيليّة أنّ «العرب لا يفهمون إلا

لغةَ القوّة»، فإنّ القادة الإسرائيليّين يَشْعرون بدافع دوريّ إلى القيام باستعراض كاسح لقوّتهم الناريّة. الحرب عندهم ليست وسيلةً إلى غاية؛ إنّها الغاية نفسُها.

السيناريو الكابوسيّ

إذا هاجمتْ إسرائيل لبنانَ في المستقبل القريب، فسيكون ذلك من أجل النيل من إيران أساسًا. ذلك أنّ قلقَ القادة الإسرائيليين من إيران، كمنافس إقليميّ، يفوق بكثير قلقَهم من لبنان في حدّ ذاته. لبنان، إذاً، هو في الأساس عاملٌ فحسب في الحساباتً الإسرائيليّة حيال إيران. فعلاوةً على طموحات إيران النوويّة، فإنّ هذا البلد هو القوةُ الرئيسةُ الوحيدةُ في الشرق الأوسط إلى جانب إسرائيل وتركيا، وهي كانت وما زالت محطّ القلق الأولَ منذ تدمير العراق كقوةٍ إقليميّةٍ عام ٢٠٠٣.

ما هي الحسابات الإسرائيليّة حيال إيران، التي قد تدفع إسرائيلَ إلى مهاجمة لبنان؟ الواقع أنّ هناك حملةً متواصلةً شرسةً في الولايات المتحدة، يقودها محافظون جددٌ قريبون من إسرائيل، من أجل إرغام إدارة أوباما على دعم هجوم إسرائيليّ على إيران، أو (وهذا أشدُّ احتمالاً بكثير) من أجل إرغام الولايات المتحدة على مهاجمة إيران بدلاً من ذلك. وفي حال فشل هذين الخيارين، فسيكون الهدفُ الإسرائيليّ إضعافَ الرئيس أوباما بإظهاره «ضعيفًا إزاء إيران»، وقد يعزز الاحتمال بان استفزازاً على ساحة لبنان قد يتوسّع إلى حرب شاملة ضدّ إيران تُرغم الولاياتُ المتحدة فيها على القتال إلى جانب إسرائيل.

> الافتراض الخطأ هو أنّ إسرائيل لن تهاجم حزبَ اللّه إلا إذا ضمنتْ هزيمتَه عسكريًا

باعتقادنا، فان هذا السيناريو الكابوسيّ لن يلائم السيناريوهاتِ الأخرى. إلا إذا قرّر القادةُ الإسرائيليون أنّ أوباما لن يهاجم إيران، وإلا إذا قرّروا أنّ إيران على وشك امتلاك سلاح نوويّ، وأنّ هجومًا إسرائيليًا على إيران من دون ذريعةٍ ملائمةٍ سيكون مكلفًا جدًا بسبب علاقات إسرائيل الهشّة بالإدارة الأميركيّة الحاليّة وبسبب تدهور الدعم الأميركيّ الشعبيّ لإسرائيل.[٣٩] وفي مثل هذه الحال فإنّ استفزازًا على ساحة لبنان، يدفع إلى نشوب نزاع إسرائيليّ مع حزب الله، وإلى هجوم إسرائيليّ هائل على لبنان، قد يتوسّع إلى حرب شاملة ضدّ إيران تُرغم الولاياتُ المتحدة فيها على القتال إلى جانب إسرائيل. ومع أنّ الولايات المتحدة، كما قيل، حذّرتْ إسرائيلَ من شنّ هجوم على إيران بلا داعٍ استفزازيّ، فإنه سيكون أصعبَ بالنسبة إليها أن تمنع مثل هذه الحرب إذا جاءت ضمن سياق سلسلة من الأحداث كهذه لا يمكن ضبطُها.

بيْد أنّ سيناريو كهذا بالغُ الخطر على إسرائيل. ذلك أنه قد يؤدّي إلى حرب أميركيّة أخرى في العالم الإسلاميّ لا يمْكن إلا أن تخسرها الولاياتُ المتحدةُ في خاتمة

المطاف، وستكون إسرائيلُ هذه المرة هي الطرفَ المَلُومَ بما لا يقبل التأويل. ولمّا كانت المصالحُ الأميركيّة ستعاني معاناةً هائلةً إنْ حدث هذا، فإنه (هذا السيناريو) يهدّد إلى الأبد بتنفير الجيش الأميركيّ والمؤسّسات الاستخباراتيّة والدبلوماسيّة الأميركيّة من إسرائيل. وكلا الطرفين أشدُّ فتورًا، وعلى نحو واضح، حيال إسرائيل من أيّ وقت مضى منذ ستينيّات القرن العشرين. وهجومٌ كهذا قد يقوّي على الأرجح النظامَ القائمَ في إيران، ويجبر إيرانَ على تطوير السلاح النوويّ وسيلةً وحيدةً لحماية نفسها من اعتداءات أخرى في المستقبل.

لكنْ أن تبدو مثلُ هذه السياسة غيرَ عاقلة فذلك لا يعني بالضرورة ألاّ تتبنّاها الحكومة الإسرائيليّة. أما العائق الرئيسي دونها فهو أنها ستخالف مخالفة صريحةً سياسةَ إدارة أوباما في الشرق الأوسط، وستثير غضبها، وربما غضبَ الجمهور الأميركيّ. غير أنّ نتنياهو قد يَحسب أنّ الدعمَ القويّ الذي يتلقّاه من الكونغرس والإعلام الأميركيّ يمكن أن يحميَه، وأنّه قد يكون عليه في كلّ الأحوال أن يقلقَ بشأن أوباما حتى حلول انتخابات عام ٢٠١٢ فقط، وهي انتخاباتٌ يبدو أنّ أصدقاءه الجمهوريين يمتلكون حاليًا حظًا جيدًا في كسبها.

إسرائيل لن تستطيع الفوزَ

ساد عام ٢٠١٠ كما ذكرنا أعلاه كلامٌ كثير عن أنّ إسرائيل قد تشنّ قريبًا حربًا ثالثة كبيرةً على لبنان بهدف إنزال هزيمةٍ حاسمةٍ بحزب اللّه، رغم ذلك فإننا نرجح ألا يحدثَ ذلك، أساسًا لأنّ إسرائيل لن تستطيع الفوزَ في هذه الحرب بطريقةٍ ذاتِ معنًى. فلنتأمّل الخياراتِ العسكريّة الأساسيّة أمام الجيش الإسرائيليّ، إذ بمقدوره أن يغزو جنوبَ لبنان بأعدادٍ كبيرةٍ من القوات البرّية، وأَنْ يَسْعى إلى هزيمة حزب اللّه هزيمةً منكرةً. لكنّ إسرائيل ستَخْسر لأنّ مقاتلي الحزب سيَذُوبون في المناطق الآهلة بالسكّان وفي القرى، ومن هناك سيَشنّون حربَ عصاباتٍ ضدّها. هذا ما حدث أثناء حرب لبنان الأولى (١٩٨٢ - ٢٠٠٠) التي انتهت بعدما سلّمتْ إسرائيل بأنّها لم تستطع هزيمةَ حزب اللّه، وسحبتْ قوّاتها من لبنان. وليس مستغربًا أنّ إسرائيل لم تشنّ هجومًا بريًا ضخمًا على جنوب لبنان أثناء حربها الثانية (٢٠٠٦). فلقد خاف جيشُها أن يشتبكَ مع حزب اللّه على الأرض لأنّه كان يَعْرف أنّه لن يستطيع الفوزَ وأنّه قد ينتهي على الأرجح عالقًا في مستنقع من الأوحال شبيه بذاك الذي عَلِقَ فيه ثمانيةَ عشر عامًا أثناء الحرب الأولى (١٩٨٢ - ٢٠٠٠).[٤٠]

وقد حاولتْ إسرائيل في صيف ٢٠٠٦ أن تعتمد على سلاح الجوّ، بدلاً من القوّات

البريّة. فسعى جيشُها إلى نزع سلاح الحزب بقصف مقاتليه وقواعده من الجوّ، وعاقب الحكومةَ اللبنانيّةَ والشعبَ اللبنانيّ بالقصف الجويّ أيضًا. وكان يُفترض بالخطوة الأخيرة أن تُقنعَ الحكومةَ اللبنانيّةَ بمعاقبة حزب اللّه بنفسها. غير أنّ هذه الاستراتيجيّة المزدوجة فشلتْ، وستفشل من جديد إن اعتمدتها إسرائيلُ في حربٍ مقبلة.

فعملياً، يَصْعب كثيرًا العثورُ على مقاتلي حزب اللّه، وتدميرُهم بالقوّة الجوّيّة، لأنّ هؤلاء يتألّفون إلى حدّ كبير من قواتٍ عصابيّةٍ guerilla، يُقاتلون في مجموعاتٍ صغيرة، ونادرًا ما يَخْرجون إلى مساحاتٍ مكشوفةٍ تُسهّل العثورَ عليهم وتدميرَهم. إنّ مطاردة حزب اللّه ليست كمطاردة فرقةٍ مدرّعة سيكون أسهلَ كثيرًا إيجادُها واستهدافُها. غير أنّه لا شكّ على الإطلاق في قدرة الجيش الإسرائيليّ على تدمير عددٍ كبير من صواريخ الحزب، كما سبق أن فعل عام ٢٠٠٦. لكنّه لن يكون واثقًا بقدرته على تدميرها كلّها، وسيستطيع حزبُ اللّه إطلاقَ عددٍ كبير منها على إسرائيل أثناء الحرب. بعد ذلك ستملأ إيرانُ وسورية ما نقَص من ترسانة الحزب، الأمرُ الذي سيعيد إسرائيلَ إلى ما كانت عليه قبل الحرب. بل قد تصير في وضع أسوأ إذا تلقّى حزبُ اللّه صواريخَ أشدّ تطوّرًا، وهو ما يبدو أنّه حدث خلال الأعوام الأربعة الأخيرة. ثم إنّ قصفَ بيروت وأهدافٍ مدنيّةٍ أخرى عملٌ أحمقُ هو الآخر. وأمامنا وفرةٌ من البراهين التاريخيّة – بما فيها حربُ عام ٢٠٠٦ تبيّن بجلاء أنّ قصف المراكز السكّانيّة والبنيةِ التحتيّة والمقارّ الحكوميّة سيَدْفع الشعبَ اللبنانيّ وحكومتَه إلى الدفاع عن حزب اللّه. ولكنْ إنْ حصلتْ «معجزةٌ» وأدّى القصفُ غرضَه، فإنّ زعماءَ لبنان لا يَمْلكون من العضلات السياسيّة ما يُجْبر حزبَ اللّه على تغيير تصرّفاته حيال إسرائيل. باختصار، لا قوّاتُ إسرائيل البريّة، ولا قوتُها الجويّة، وسيلةٌ مفيدةٌ لمحو خطر حزب اللّه، ولا حتى للتقليل منه كثيراً.

هناك سببان إضافيّان لعدم ترجيح شنّ إسرائيل حربًا جديدةً على لبنان. فكثير من الإسرائيليّين قلقون من أنّ أعدادًا كبيرة من الناس في العالم اليوم يَعتبرون إسرائيل دولةً منبوذةً. وقد قال المستطلَعون في استطلاع للرأي العام العالميّ جرى عام ٢٠١٠ أنّ إسرائيل وإيران وباكستان تمتلك أكبرَ تأثير سلبيّ في العالم؛ بل إنّ كوريا الشماليّة حازت مرتبةً أفضل. وهذا الوضع جاء إلى حدّ كبير نتيجةً لحرب إسرائيل على لبنان عام ٢٠٠٦، وحرب غزّة ٢٠٠٨، والهجوم على سفينة مرمرة عام ٢٠١٠، والوحشيّة المتواصلة ضدّ الفلسطينيين في الأراضي المحتلّة عام ١٩٦٧. لذا فإنّ حربًا جديدةً دمويّةً وغيرَ مجدية على لبنان ستزيد من تدمير سمعة إسرائيل الملطّخة.

ويتّصل بهذا كلّه سببٌ آخر، وهو أنّ حكومة نتنياهو ملتزمةٌ التزامًا عميقًا بدفع المجتمع الدوليّ إلى تركيز انتباهه على وقف البرنامج النوويّ الإيرانيّ. لذا فإنّ بدءَ حرب أخرى على لبنان، وهي حربٌ قد تَشْمل ضربَ أهداف في سورية، يُمْكن أن تَحْرف الانتباهَ عن إيران.

باعتقادنا أنّ إسرائيل لن تهاجم لبنان، إلاّ إذا هاجمت إسرائيل والولايات المتحدة إيران. إيران وحزب اللّه مرتبطان ارتباطاً لا فكاك منه في عقول القادة الإسرائيليّين والجمهور الإسرائيليّ. الخطر الحقيقيّ على إسرائيل من برنامج نوويّ إيرانيّ لأغراض عسكريّة لا يكمن في أنّ إيران قد تستخدم هذه الأسلحة ضدّ إسرائيل، بل في أنّ إيران الردعيّة النوويّة قد تشعر أنها أقلُّ ضبطًا للنفس في دعم حزب اللّه عسكريًا وفي تشجيعه على مهاجمة إسرائيل بترسانته المتزايدة من الصواريخ التقليديّة. والإسرائيليّون، بصرف النظر عن تبجّحهم، لا يثقون بقدرتهم على مهاجمة بنية إيران النوويّة بنجاح: فلديهم طائراتٌ أقلّ ممّا ينبغي، وعليها أن تعمل ضمن مجالٍ جويّ متنازع عليه.

> باعتقادنا أنّ إسرائيل لن تهاجم لبنان، إلاّ إذا هاجمت إسرائيل والولايات المتحدة إيران. إيران وحزب اللّه مرتبطان ارتباطاً لا فكاك منه في عقول القادة الإسرائيليّين والجمهور الإسرائيليّ

وحدها الولاياتُ المتحدة تملك ما يلزم من الطائرات، ومن القواعد في المنطقة، ومن العلاقات الداعمة لها من طرف جيران إيران، لكي تُنجز هذه المهمّةَ بأمل معقول من النجاح. وبالإجمال، فإنّ إسرائيل تتلهّف لمهاجمة حزب اللّه في سياق حرب أكبرَ ضدّ محور المقاومة، ولكنّي أشكّ في أنّها ستفعل ذلك خارج الاحتمال السابق ذكره. ففي النهاية بيّنتْ حربُ لبنان الثانية عام ٢٠٠٦ أنّ حملةً عسكريّةً ضدّ حزب اللّه وحده ستكون عمليّةً ضخمةً، وإذا لم تهاجم الولاياتُ المتحدة إيرانَ فإنّ راعي حزب اللّه الأساس أيْ إيران ستجد طرقًا لمعاقبة إسرائيل ولإعادة بناء حزب اللّه بسرعة.

الضوء الأخضر الأوحد الذي ستعطيه الولاياتُ المتحدة إلى إسرائيل في لبنان هو في حالة أن تهاجم هي إيرانَ نفسَها.

التحديات الأمنية أمام المؤسسة العسكرية الإسرائيلية لعام ٢٠١٠

مستجد سياسة التسلح

ترتكز سياسة التسلح في العام ٢٠١٠ على نقطتين أساسيتين:

أولاً: التفوق العسكري النوعي – ما زالت إسرائيل تعمل على تعزيز تفوقها عسكريا واستراتيجيا، متمسكة بذهنية عسكرية تقليدية بأن من يطور طريقة قتال جديدة أو يملك سلاحا جديدا هو الذي ينتصر. يشير الخبراء الإسرائيليون أن عام ٢٠١٠ وعام ٢٠١١ يشهدان سلسلة تجديدات لم تكن في تاريخ الصراع الإسرائيلي

> ما زالت إسرائيل تعمل على تعزيز تفوقها عسكريا واستراتيجيا، متمسكة بذهنية عسكرية تقليدية بأن من يطور طريقة قتال جديدة أو يملك سلاحا جديدا هو الذي ينتصر

العربي، في البحر والجو والبر. الهدف الأساسي هو تغيير جذري في ميزان القوى في الشرق الأوسط وتعزيز جيش قوي رادع بلا اعتراض.

ثانياً: تعزيز القدرات الدفاعية – تكره إسرائيل فكرة الدفاع وتراها من الناحية النفسية والإستراتيجية اعترافا للخصم بقدرته على الفعل والإيذاء، ومنذ بناء خط بارليف الشهير على ضفة قناة السويس كأول إجراء دفاعي لها بعد تاريخ طويل اتسم الجيش بالهجوم المستمر، لم تتوقف إسرائيل عن التفكير في مشاريع دفاعية أخرى، ربما كان أهمها بناء الجدار الفاصل بينها وبين الفلسطينيين، وتطوير نظام الصواريخ (الحيتس) للدفاع ضد الصواريخ العربية والإيرانية، إلا انه منذ حرب لبنان الثانية، بدأت إسرائيل تفكر بطريقة أكثر جدية في كيفية التعامل مع معطيات جديدة تتعلق بتهديد الصواريخ والقذائف المختلفة.

ولا اشك أن لجوء إسرائيل إلى أساليب دفاعية قد يعني في الوقت نفسه أن جرعة الهجوم بأشكاله المختلفة عند جيرانها قد زادت وتنوعت مع الوقت في ظل وجود تآكل مستمر لردعها العسكري لأسباب مختلفة.

أبرز مستجدات التسلح لعام ٢٠١٠، ما يلي:

– **أولا** – غواصتا صواريخ ألمانيتان من طراز «دولفين»، من الغواصات المتقدمة في العالم. يتم إدخال تطويرات تكنولوجية إسرائيلية فيهما. حسب تقارير إسرائيلية، سيكون لسلاح البحرية خمس غواصات حديثة قادرة على حمل صواريخ باليستية وإطلاقها ويمكن أن تكون ذرية أيضا. هذه هي قوة الردع الذري الأشد فاعلية التي تملكها إسرائيل في مواجهة إيران. من الجدير ذكره توجد غواصات باليستية ذات قدرة ذرية لدى خمس دول أخرى في العالم: الولايات المتحدة، وروسيا والصين وفرنسا وبريطانيا. مع وصول الغواصتين الحديثتين ستكون القوة الإسرائيلية في هذا المجال هي الثالثة في العالم، قبل الصين وفرنسا وبريطانيا.

– الغواصات متحركة ومتملصة ولا يمكن تدميرها بسهولة، وتستطيع أن تقترب من نقطة الهدف كثيرا. ولهذه الأسباب قررت فرنسا مثلا أن تلغي تماما نظام الصواريخ الذرية التي تطلق من الأرض، وان تكتفي بقوة إطلاق ذري من الجو ومن الغواصات. إن عنصر الأرض الذي كان إشكاليا في إسرائيل دائما يتلاشى بذلك.

– **ثانياً** – ستحصل إسرائيل على عشرين طائرة «اف ٣٥» من طائرات الشبح التي لا يمكن التقاطها بالرادار، من أموال المساعدة العسكرية الأميركية. إن ميزة هذه

الطائرات التي تبلغ كلفتها ٢,٧ مليار دولار هي أن رادار العدو لا يكشفها، تستطيع آنذاك أن تجول في سماء الشرق الأوسط دون خطر الكشف عنها. هذه الطائرات تستطيع الإقلاع والهبوط بصورة عمودية، بغير مسارات هبوط. ستصل الطائرات عام ٢٠١٢ لسلاح الجو الإسرائيلي. هناك عدد من الخبراء العسكريين المتحمسين لصفقة «اف ٣٥» باعتبارها ضرورة حيوية كرد لدخول طائرة «سوخوي ٥٠» الروسية، التي طورت كرد على طائرة «اف ٢٢» التي لا تقل قدراتها القتالية عن طائرة «اف ٣٥».

ثالثاً – بدأ الجيش الإسرائيلي الحصول على نظام الحماية من الصواريخ لدباباته المتقدمة «معطف الريح». والحديث عن نظام حديث، من إنتاج رفائيل، طور في إسرائيل، وهو فريد من نوعه في العالم. دُرعت دبابات «المركفاه ٤»، تمهيدا لتدريع جميع الدبابات بالتدريج. التقديرات الإستراتيجية الإسرائيلية بان هذا النظام هو انقلاب استراتيجي، باعتبار ان «معطف الريح» قد يلغي التفوق الذي حشدته في السنين الأخيرة منذ حرب لبنان ٢٠٠٦ دول مثل سورية ومنظمة حزب الله بواسطة الصواريخ المضادة للدبابات. تعتقد القيادة العسكرية في إسرائيل بان حزب الله بنى نظريته القتالية بعد حرب لبنان الثانية على جمع آلاف الصواريخ المضادة للدبابات، بل انه لم يجهد نفسه في شراء دبابات بسبب تكتيك صواريخه. وتقوم التقديرات العسكرية على فرضية انه إذا حيدت صواريخ حزب الله فستبقى قوة حزب الله مكشوفة أمام المدرعات المتقدمة.

رابعاً – صاروخ « تموز» الحديث : احاط الجيش الإسرائيلي طوال عشرات السنين بجدار من السرية الصاروخ الذكي من طراز « تموز» الذي يعتبر من أهم الصواريخ المضادة للدروع في العالم، علما بأنه دخل حيّز الاستخدام العملياتي لأول مرة في الحرب اللبنانية الثانية في تموز ٢٠٠٦ بعد أن أعلن عن استكمال تطويره وتصنيعه في أواسط الثمانينيات. أنّ الصاروخ « تموز» هو من إنتاج الصناعات العسكرية الإسرائيلية «رفائيل». وقد وصفه قادة كبار في الجيش الإسرائيلي بمفاجأة الحرب القادمة وتم تزويد سلاح المدفعية بهذه الصواريخ. ويحتوي صاروخ « تموز» الذكي على حشوه جوفاء شديدة الانفجار وباستطاعته اختراق دروع سميكة جدا ويتم توجيه الصاروخ والتحكم فيه تلفزيونيا بحيث يتحرك نحو الهدف بعد أن يوجّه جهاز الحاسوب داخل الصاروخ نفسه إلى الهدف. وتتيح هذه الميزة للجندي مشغّل الصاروخ تغيير مساره بعد إطلاقه وتحقيق دقة متناهية في استخدامه. بالإضافة إلى ذلك، على الرغم من تحديد « تموز» بصفته صاروخا مضادا للدبابات إلا أن قدراته تمكن سلاح المدفعية من تشغيله أيضا ضد أنواع مختلفة من الأهداف في ميدان القتال. [٤١]

وأشارت المصادر الإسرائيلية إلى أن الجيش ، الذي يتهيّأ دوما لاحتمال تدهور الوضع على الحدود السورية أو لاحتمال محاربة جيش عربي نظامي كبير الحجم، يعتبر صاروخ « تموز» سلاحا مفاجئا ومخلا بالتوازن قد يؤدي إلى سحق هجوم بالدبابات. مؤكدة على لسان مصادر رفيعة المستوى، بأنّ المراجع المختصة في الجيش الإسرائيلي على دراية وعلى علم بأنّ دبابات العدو ستشكل هدفا سهلا لمشغلي صواريخ «تموز» مع الاستعانة بمعلومات استخبارية نوعية، على حدّ تعبيرها.

وذكرت صحيفة «هآرتس» أن الجيش الإسرائيلي قرر استخدام هذا النوع من الصواريخ أيضا لإصابة خلايا ومجموعات مقاومة في قطاع غزة بعد أن دخل حيز الاستخدام لأول مرة في العدوان الذي شنته إسرائيل على لبنان في صيف العام ٢٠٠٦، مشيرةً إلى أنّه خلال الحرب على لبنان تمّ استخدام الصاروخ، ولكنّ الجيش سمح فقط لأفراد الوحدة السرية التي كانت تُشغله بالتعرف عليه، أمّا الآن، بحسب المصادر الإسرائيلية، فإنّ الصاروخ الجديد، سيكون مكشوفا لجميع الوحدات العسكرية.[٤٢]

خامساً – الولايات المتحدة زوّدت سلاح الجو الإسرائيلي بمجموعة من قنابل «جي بي يو ٣٩» الذكية الصغيرة القطر التي تتمتع بقدرة تصويب فائقة وبقدرات كبيرة على اختراق التحصينات. يبلغ وزن القنبلة ١١٣,٦ كيلوغراماً، وهي من إنتاج شركة «بوينغ».[٤٣]

أعلن مسؤولون إسرائيليون، أن شبكة الدفاع الصاروخي متعددة المراحل ستكتمل بحلول عام ٢٠١٥، وستضم صواريخ اعتراضية متوسطة وبعيدة المدى، قادرة على تدمير الصواريخ خارج الغلاف الجوي للأرض

إسرائيل تستكمل درعها في ٢٠١٥: صواريخ اعتراضية في الفضاء

أعلن مسؤولون إسرائيليون، أن شبكة الدفاع الصاروخي متعددة المراحل ستكتمل بحلول عام ٢٠١٥، وستضم صواريخ اعتراضية متوسطة وبعيدة المدى، قادرة على تدمير الصواريخ خارج الغلاف الجوي للأرض. وقال الكولونيل في سلاح الجو الإسرائيلي تسفيكا حايموفيتش، أن نظام «درع داود» للصواريخ الاعتراضية سيكون جاهزا بحلول عام ٢٠١٣.[٤٤] وتشمل المرحلة التالية من الدرع نظام «حيتس ٣» المصمم للتصدي للصواريخ الإيرانية والسورية على ارتفاعات عالية. وفي ذات السياق، قال رئيس إدارة مشروع «حيتس» المضاد للصواريخ الباليستية الكولونيل احتياط يؤاف تورجمان إن صاروخ «حيتس ٣» المطور سيطلق مقذوفا مزودا بصواريخ دفع خارج الغلاف الجوي للاصطدام بالصواريخ المعادية. وأضاف «نتحدث عن حماية محكمة. حتى إذا أخطأ صاروخ حيتس الجديد، فان الخطر المقبل سيكون بعيدا بما يكفي عن الحدود الإسرائيلية ما يمكن من محاولة اعتراض ثانية». وأشار إلى أن «حيتس ٣» سيكون جاهزا بحلول العام ٢٠١٤ أو ٢٠١٥، ومن المتوقع أن تجرى أول تجربة حية له

في العام ٢٠١١ . وتتراوح التكلفة المتوقعة لكل صاروخ اعتراض بين مليونين وثلاثة ملايين دولار . [٤٥]

وعن أسباب الكشف عن «حيتس ٣»، قال مسؤول دفاعي «كل شيء تم بمساندة كاملة ومبادرة من وزارة الدفاع نظرا للأوضاع الراهنة»، في إشارة إلى الصراع مع إيران . ومن بين مزايا صاروخ «حيتس ٣» المطور أنه في حال اعتراضه لصاروخ نووي فإن ذلك لن يؤدي إلى تساقط حطام سام بل سيحترق قبل دخول المجال الجوي .

عاموس يادلين، «أن إسرائيل تتوقع الشلل في الحرب المقبلة وتل أبيب ستكون جبهة أمامية»

بالمجمل، وبحسب التقديرات الإسرائيلية، تسعى إسرائيل إلى إيجاد حل لمعضلة تفوق العدو في المجال الجوّي من غير أن يملك طائرات، حيث أنه قد يتمّ ضرب المدن بآلاف الصاروخ والقذائف، ومنها ما هو دقيق، ويحمل رؤوسا متفجّرة ثقيلة . وقد تضرب منطقة تل أبيب بكمية صواريخ قد تكفي لتعطيل الاقتصاد وضرب القواعد العسكريّة .

الجبهة الداخليّة الإسرائيليّة تستعد لسيناريوهات الحرب المقبلة

لعل ابرز توصيف للتوقعات لما سيحدث للجبهة الداخلية في حال نشوب حرب جديدة، ما ورد على لسان رئيس الشاباك، عاموس يادلين، «أن إسرائيل تتوقع الشلل في الحرب المقبلة وتل أبيب ستكون جبهة أمامية» وقال أيضا «أن الحرب ستشمل أكثر من جبهة، اثنتين إن لم يكن أكثر . وستكون الحرب أكثر كثافة، أكثر اتساعا وبإصابات أكبر». وفي السياق نفسه، قال عوزي روبين، مسؤول مشروع «حوما» لإنتاج صواريخ «حيتس» أن هدف العدو في الحرب المقبلة ضد إسرائيل سيكون مهاجمة المجتمع الإسرائيلي، وليس فقط مهاجمة الجيش الإسرائيلي . [٤٦]

في إطار استعداداتها المتواصلة منذ عدوان تموز لتجهيز العمق المدني الإسرائيلي لأهوال الحرب المقبلة، وزّعت قيادة الجبهة الداخلية عام ٢٠١٠ على كل البلديات كتيّباً يتضمن آخر تحديث لسيناريوهات الحرب وخسائرها المتوقعة في النطاق الجغرافي لكل بلدية، بهدف مساعدتها على تركيز استعداداتها للمخاطر المتوقعة خلال الحرب . تفترض السيناريوهات التي وُزعت على البلديات أن الحرب ستشتعل على جبهات عدة بنحو متزامن ويحصل فيها إطلاق صواريخ من لبنان وسورية وإيران وغزة .

أن هدف العدو في الحرب المقبلة ضد إسرائيل سيكون مهاجمة المجتمع الإسرائيلي، وليس فقط مهاجمة الجيش الإسرائيلي

وتلخص الوثيقة تقديرات قيادة الجبهة الداخلية بشأن عدد الإصابات المتوقع أن تسجل في كل نطاق بلدي خلال حرب شاملة . وتتضمن أيضاً تقديرات لعدد البيوت المتوقع أن تتضرر، إضافة إلى عدد الصواريخ المتوقع سقوطها في النطاق البلدي .

وأيضا، تشير الوثيقة إن هذه السيناريوهات تكشف أن منطقة الوسط ستكون عرضة للتهديدات بنسبة لا تقل عن المنطقة الشمالية خلال الحرب. وان المواقع الإستراتيجية ستكون عرضة في كل المناطق.

في ظل هذه التوقعات والسيناريوهات، شهد عام ٢٠١٠ تدريبات وتجهيزات على نطاق واسع، أبرزها:

- تدرب سلاح الجو لحماية قاعدة «حاتسور»: ضاعف سلاح الطيران الإسرائيلي من عدد تدريبات الطوارئ للطيارين والطواقم الأرضية على العمل في وقت الحرب خشية تعرض قاعدة «حاتسور» الجوية لهجوم مباغت بالصواريخ. ذكرت الصحف الإسرائيلية أنّ الطيارين نفذوا ٢٥ تدريباً منذ بداية عام ٢٠١٠ في هذه القاعدة مقابل ١٢ تدريباً عام ٢٠٠٩. من المحتمل أنّ الزيادة الكبيرة في التدريبات تنبع من تقديرات أجهزة الاستخبارات التي تتوقع استهداف القاعدة الجوية الإسرائيلية في حالة اندلاع حرب مع حزب الله في لبنان أو مع حماس في قطاع غزة.[٤٧]
- أجرت قوات سلاح الجو عدة تدريبات لفرق تستطيع إصلاح أيّ أضرار في مدرجات الإقلاع أو الهبوط خلال دقائق، نظراً لتصاعد القلق بشأن إمكان إصابة الصواريخ مدرج الإقلاع والهبوط، ما قد يمنع الطائرات من مغادرة القاعدة أو العودة إليها. هذا النوع من التدريبات لم يجر مثله من قبل.
- قرّر الجيش بناء مستشفى على متن مروحيّة للمرة الأولى في تاريخ إسرائيل، بناءً على حالة التطور التي شهدتها وحدات الإنقاذ في الجيش في حرب ٢٠٠٦، وفي ضوء التقديرات بإمكان إنقاذ حياة بعض الجنود المصابين إصابات بالغة جداً، والذين يتطلّب نقلهم الى المستشفى وقتاً، وخاصة أن الحديث يدور عن حرب أو معارك خارج الحدود.
- الجيش الأميركي سيزيد بنحو كبير بحلول نهاية ٢٠١٢ مخزونه من الأسلحة المودعة في إسرائيل التي تستخدم في الحالات الطارئة. وان الزيادة المرتقبة تمثّل نحو ٤٠٠ مليون دولار وتضاف إلى المخزون الحالي الذي تقدر قيمته بنحو ٨٠٠ مليون دولار. وبموجب اتفاق خاص، يمكن لإسرائيل استخدام هذه المعدات بإذن من الولايات المتحدة في حال الطوارئ كما حصل خلال الحرب التي شنتها إسرائيل على حزب الله عام ٢٠٠٦.
- تقرر بناء مجمع في القدس الغربية تحت الأرض، يلجأ إليه رئيس الوزراء وباقي أعضاء وزارته، في حال اندلاع حرب، مشيرةً إلى أنّ التخطيط يأخذ بعين الاعتبار

تعرض القدس لقصف بأسلحة غير تقليدية، وبالتالي فإنّ المبنى المخطط له، سيكون عصيًا حتى على الأسلحة غير التقليدية.

- تقرر بناء أكبر مستشفى تحت الأرض في العالم، الذي سيقام في حيفا لخدمة احتياجات حالات الطوارئ. يمتد البناء الجديد على مساحة ٢٠ دونما وبعمق ٢٠ مترا بمحاذاة شاطئ البحر.
- قيام قيادة الجبهة الداخلية بتوزيع الكمامات الواقية على جميع السكان على الرغم من التكلفة العالية لهذه العملية.
- قيام قيادة الجبهة الداخلية بتوزيع الأكياس السوداء على السلطات المحلية، بما في ذلك، الواقعة في شمال إسرائيل، وبحسب المعلومات المتوفرة فإنّ هذه الأكياس ستُستعمل خلال الحرب، في حال اندلاعها، للف الجثث، لأنّه حسب التوقعات الرسمية، فإنّ عددا كبيرا من المواطنين في العمق سيصابون خلال الحرب.
- في خطوةٍ غير مسبوقة، قامت وزارة الصحة، المسؤولة عن جميع المستشفيات في الدولة العبرية بتوزيع استمارة على جميع أفراد الطاقم الطبي والموظفين والعمال في شتى الفروع، حيث طُلب منهم التصريح كتابيا ماذا سيفعلون في حال اندلعت الحرب: هل يريدون اصطحاب أفراد عائلاتهم إلى العمل، أم لا.

السياسة الأمنية - العسكرية إزاء الفلسطينيين في العام ٢٠١٠

«أسطول الحرية» وكسر الحصار: التداعيات والاحتمالات

يبدو أن محاولات كسر الحصار المفروض على قطاع غزة، وخصوصاً في ضوء ما جرى مع أسطول الحرية، بدأت تحرج الولايات المتحدة، كما أصبحت تشكل عامل ضغط حقيقيا على إسرائيل. على هذه الخلفية، يمكن القول بأن حصار غزة يتجه نحو أحد ثلاثة سيناريوهات، هي: أولاً- رفع الحصار، على أساس اتفاقية المعابر ٢٠٠٥. ثانياً- تخفيف الحصار، بحسب المعايير الإسرائيلية، ومما يعزز فرص هذا الاحتمال موقف الولايات المتحدة الأميركية الداعي إلى اعتبار أن لإسرائيل وحدها حق تقدير أسلوب حماية أمنها. ثالثاً- فتح ممر بحري، على أساس المقترح الأوروبي إرسال سفن لمراقبة البواخر القادمة إلى القطاع. ويعدّ تزايد وتيرة سفن كسر الحصار هو العامل الرئيس الذي يؤدي إلى جعل الممر البحري أمراً واقعاً.

«أسطول الحرية» ومحاولات كسر الحصار

في أواخر أيار ٢٠١٠ جرى تسيير أسطول الحرية، الذي ضم مجموعة سفن أقلت نحو ٦٣٠ متضامناً، وقُدّرت حمولتها بنحو عشرة آلاف طن من مواد الإغاثة والمساعدات الإنسانية.

هددت السلطات الإسرائيلية أسطول الحرية وتوعدت بمنعه من الوصول إلى القطاع بالقوة العسكرية. لم تثن التهديدات المتضامنين الذين أصروا على الوصول إلى غايتهم المنشودة. ولكن القوات الإسرائيلية باغتت السفن واعترضتها في المياه الدولية، ونفذت إنزالاً جوياً واقتحمت سفينة مرمرة التركية، أكبر سفن الأسطول، واستخدمت الرصاص الحي فقتلت تسعة متضامنين ممن يحملون الجنسية التركية.

أثارت العملية الدموية ردود أفعال دولية على المستويين الرسمي والشعبي، نددت جميعها بالجريمة الإسرائيلية بحق المدنيين، وطالبت بإجراء تحقيق دولي لا يدع إسرائيل تفلت من العقاب، وكان هناك تفكك واضح في مواقف الرباعية الدولية التي طالبت معظم أطرافها بإنهاء الحصار، بينما وجد الأميركان والإسرائيليون أنفسهم معزولين عالمياً، غير أن الزخم العالمي سرعان ما تم امتصاصه وإضعافه.

جاء تعامل الحكومة الإسرائيلية مع سفينة مرمرة والتطورات التي لحقتها على قاعدة رفض الدور التركي في المنطقة

جاء تعامل الحكومة الإسرائيلية مع سفينة مرمرة والتطورات التي لحقتها على قاعدة رفض الدور التركي في المنطقة، والتمسك باستمرار الحصار، وإن بصورة جديدة، لحين تحقيق الأهداف السياسية التي فرض من أجلها. لعل هذه الرؤية هي التي جعلت حكومة نتنياهو، تقوم بالخطوات التالية:

- تنفيذ الهجوم الدموي على مرمرة، وتعمد إهانة الأتراك من خلال التصرفات والتعبيرات المهينة التي استخدمها الجنود الإسرائيليون، مثل: الدوس بأقدامهم على المتضامنين الأتراك تحديداً.
- الإفراج عن كافة المعتقلين: الأتراك، والعرب والمسلمين، والغربيين، كخطوة للتخلص من ذيول الهجوم، وتداعياته.
- تفريغ حمولة سفن أسطول الحرية في ميناء أسدود، للقول: إن إسرائيل مصرة على عدم وصول أي نوع من الإمدادات إلى غزة بشكل مباشر، وإنما عبر محطة ثانية.
- عدم الموافقة على المطالب التركية الخاصة، مثل: الاعتذار، إعادة السفن مباشرة، دفع تعويضات، تشكيل لجنة تحقيق دولية.
- السعي لامتصاص حالة الغضب العالمي بسبب الحصار، والإعلان عن «تخفيف»

إجراءات الحصار، من خلال زيادة عدد المواد المسموح بإدخالها إلى القطاع. وقد فسر نتنياهو هذه الخطوة الإسرائيلية بالقول: إن إجراءات التخفيف هذه هي أفضل طريقة لضمان استمرار الحصار.

سعت إسرائيل بدعم أميركي إلى منع انطلاق سفن كسر الحصار من الموانئ المختلفة، وخصوصاً اليونانية والقبرصية، وقد وجد ذلك تجاوباً من هذه البلدان التي لا تسعى لتأزم علاقاتها بإسرائيل وأميركا.

السيناريوهات الممكنة

رفع الحصار

يبقى سيناريو رفع الحصار أحدى الفرضيات المطروحة، خصوصاً أنه توجد عدّة تداولات جرت بين الإسرائيليين من جهة وكل من مصر ورئاسة السلطة من جهة ثانية. يعزز فرص هذا الاحتمال، تباين مواقف أطراف اللجنة الرباعية، وزيادة المطالبة الدولية التي تدعو إلى رفع الحصار. إضافة إلى أن المعابر كان قد جرى فتحها وتشغيلها، وإن بصورة غير انسيابية وطبيعية، خلال وجود حركة حماس في الحكومتين العاشرة والحادية عشرة. وقد تزداد حظوظ هذا السيناريو إذا ما تتابعت الحملات البحرية الكبيرة لكسر الحصار، واستمر الضغط السياسي والإعلامي. غير أن هذا السيناريو يضعف باستمرار عدد من الدول الكبرى في دعم مطالب إسرائيل الأمنية، وبموقفها السلبي من حماس وحكومتها في القطاع، بحيث تميل هذه القوى إلى تخفيف الحصار وليس إلى إنهائه.

تخفيف الحصار

يعد تخفيف الحصار أحد المطالب التي تم التوافق عليها بين مختلف الأطراف. لكن الذي يجلب الاختلاف هو المعايير التي ستتم عملية التخفيف وفقها؛ فمثلاً تشترط الدول والقوى المشتركة في فرض الحصار أن لا يؤدي هذا التخفيف إلى تمكن حماس من الإدعاء بانتصار خيار الصمود والمقاومة. وفي الوقت الذي يميل فيه المجتمع الدولي إلى تحديد المواد الممنوعة، وهي قد تكون بضعة عشرات من أصل سبعة آلاف صنف، إلا أن الطرف الإسرائيلي يسعى إلى تحديد المواد المسموحة، وهو ما يُبقي آلاف المواد ممنوعة من دخول القطاع. ويظهر أن الطرف الإسرائيلي قادر حتى الآن على فرض رؤيته. يعزز فرص هذا الاحتمال، ما ذهب إليه الموقف الأميركي – الأوروبي المشترك الذي أعطى لإسرائيل حق تحديد الأسلوب الذي يحمي أمنها. ومع ذلك، فإن فرص هذا التوقع قد تتراجع في حال تتابعت سفن المساعدات بوتيرة أكثر حيوية وتقارباً زمنياً.

فتح ممر بحري

وهو مبني على فكرة السماح بقدوم البضائع عبر البحر، مع وجود آلية رقابة وتفتيش أوروبية، ويمكن النظر إلى إعلان عدد من دول الاتحاد الأوروبي نيتها إرسال سفن حربية لكي ترابط قبالة شواطئ غزة، باعتباره مقترحاً عملياً يؤدي إلى تسهيل حياة الغزيين. يزيد من فرص هذا المقترح صعوبة موقف إسرائيل حيال مثل هكذا عمليات، الأمر الذي يقتضي تدخلاً خارجياً لتخفيف الضغط عن حكومة نتنياهو وإخراجها من ورطة محتّمة. يحتاج هذا السيناريو إلى جهد متواصل تبذله حملة كسر الحصار الأوروبية والجمعيات الساعية لكسر الحصار، لضمان تسيير حملات وأساطيل بحرية تُبقي الموقف الإسرائيلي مأزوماً بشكل مستمر. حيث إنه في مثل هذه الحالة يمكن إحداث ثغرة في جدار الحصار، كأمر واقع، عندها تجد الرباعية نفسها معنية في أن تتعامل معه من خلال المقترح الأوروبي. وما عدا ذلك، فإن الحصار سيستمر وفق المعايير الإسرائيلية القديمة الجديدة.

مظاهر التصعيد العسكري في قطاع غزة في الذكرى الثانية للحرب: أوجه الشبه والاختلاف

من الوجهة الظاهرية تشبه الأوضاع القائمة عام ٢٠١٠ بين إسرائيل وقطاع غزة الوضع الذي ساد عشية الحرب على القطاع عام ٢٠٠٨. فالتهديدات والحشود الإسرائيلية مشابهة لتلك التي أطلقت وحشدت قبيل حرب غزة في نهاية كانون الأول ٢٠٠٨. والاستعدادات الفلسطينية لمجابهة أي عدوان تبدو مشابهة إلى حد كبير لتلك التي سادت قبيل تلك الحرب. ومع ذلك ثمة من يقول إن التوقيت وإن تشابه، والساحة وإن بقيت هي هي، إلا أن الظروف تغيرت، وبشكل كبير.

> من الوجهة الظاهرية تشبه الأوضاع القائمة عام ٢٠١٠ بين إسرائيل وقطاع غزة الوضع الذي ساد عشية الحرب على القطاع عام ٢٠٠٨

وأول هذه المتغيرات، أن لدينا اليوم سابقة حرب غزة، وهي لم تكن متوفرة قبل تلك الحرب. وسابقة حرب غزة تعني قبل كل شيء تجربة تظهر كيف أن الظروف تنتقل بسرعة من النقيض إلى النقيض. فحرب غزة التي حاولت إسرائيل عرضها وكأنها استخلاص لعبر حرب لبنان وأنها نجاح شامل كانت، بكل المعاني السياسية، إخفاق كبير. فقد أظهرت لإسرائيل بجلاء أن كل ما تمتلكه من قوة يعجز عن إملاء موقف حتى على حكومة كحكومة حماس المحاصرة في قطاع غزة. والأدهى أن تلك الحرب، بما جلبته من تقرير غولدستون، وفرت ذخيرة بالغة الجدوى لمساعي نزع الشرعية ليس فقط عن الاحتلال الإسرائيلي وإنما أيضا عن دولة إسرائيل.

غير أن ثاني هذه المتغيرات هو مكانة الحكومة الإسرائيلية التي شنت تلك الحرب. فقد

كان ينظر، دولياً وإقليمياً، إلى حكومة إيهود أولمرت على أنها حكومة تتطلع لتحقيق السلام وأنها لا تألو جهداً من أجل التوصل إلى تسوية. ونظر كثيرون إلى أن مساعي تلك الحكومة، سواء مع السلطة الفلسطينية أم سورية في حينه عبر الأتراك، تمهد الطريق لحل سلمي يمكن حتى من خلاله اعتبار الحرب على حكومة حماس جزءاً منه. وليس صدفة أن تشير وثائق ويكيليكس إلى مساعي وزير الدفاع الإسرائيلي في حينه، إيهود باراك لتوفير أرضية سياسية إقليمية تتعامل مع نتائج الإطاحة بحكومة حماس.

وثالث هذه المتغيرات أن الجيش الإسرائيلي الذي يدرك تزايد الترابط بين ما يجري في قطاع غزة وما يمكن أن يجري الآن على جبهات أخرى ليس فقط في الضفة الغربية وإنما أيضاً على الحدود مع لبنان صار أكثر حذراً إزاء احتمالات إفلات الأمور. والجيش الإسرائيلي الذي يدرك أن حركة حماس والمقاومة في غزة باتت أكثر تسليحاً من ذي قبل، صواريخ كورنيت ضد الدروع وصواريخ أبعد مدى مثلاً، قام بتغيير كتيبة الدبابات التي تحيط بالقطاع. فهو بحاجة لكتائب مزودة بمنظومة «سترة الريح» ومثل هذه الكتائب ليست متوفرة بكثرة حالياً ويصعب التقدير بأنه في عجلة من أمره لتوريطها في تجربة غير مضمونة. كذلك فإن أغلب التحقيقات التي أجراها مراقب الدولة والجيش بينت أن عبر حرب لبنان وغزة في كل ما يتعلق بحماية المستوطنين لم تنفذ استخلاصاتها.

ورابع هذه المتغيرات أن حكومة حماس التي ضبطت الوضع الأمني في قطاع غزة خلال العامين الفائتين تعلن صبح مساء أنها ليست معنية بالتصعيد. وكان أوضح كلام قد صدر مؤخراً عن القيادي محمود الزهار الذي شدد على أن ميل حماس دفاعي وأنها غير معنية بالتصعيد.

ولهذا كله تميل التقديرات إلى أن ما يجري اليوم من تصعيد هو في الغالب محاولة من الجانبين[48] الإسرائيلي والفلسطيني (حماس) لاختبار القدرات والحدود. فالجيش الإسرائيلي يشيع بأن حماس ومعها فصائل المقاومة في قطاع غزة مرتدعة وبالتالي فإنه يسهل عليه فرض حزام أمني متزايد الاتساع على حدود القطاع. كما أن الجيش الإسرائيلي يستغل الوضع القائم ويقوم بإرسال بعض وحداته لتنفيذ اختراقات بالأفراد أو المدرعات في داخل مناطق القطاع تكريساً لتفوقه. وفصائل المقاومة، بما فيها حماس، لا يمكنها القبول بالإجراءات الإسرائيلية وهي تحاول طوال الوقت إما التخفيف منها أو استغلال ثغراتها. ومؤخراً جرى التصدي لقوات بشكل أقلق القادة الإسرائيليين وجعلهم يصعدون من ضرباتهم على أمل إشعار حماس بأن هناك مخاطر تتهدد حكمها، وبالتالي ينبغي عليها الإسراع في ضبط الوضع في جانبها.

وليس من المستبعد أن ما يجري في القطاع هو في جانبه الأهم محاولة لتجريب خطة إسرائيلية جديدة تسري ليس فقط على قطاع غزة وإنما على لبنان أيضاً. ففي النقاشات داخل الجيش حول العبر من حرب لبنان جرى التركيز، خصوصا من الجنرال غيورا آيلاند، على أنه من دون تحميل الدولة اللبنانية المسؤولية عن الأفعال التي تنطلق من أراضيها لا يمكن تحقيق حسم. وشدد آيلاند على أنه من دون ذلك يستحيل هزيمة حزب الله أو الإثقال عليه. ويبدو أن تجريب وتطوير الفكرة يتم حالياً في قطاع غزة عن طريق إشعار حماس بأنها الجهة التي سوف تتعرض للأذى إذا أقدمت فصائل أخرى على استهداف إسرائيل بالصواريخ أو قذائف الهاون أو جرت محاولات للتصدي لقواتها على طول الحدود. وقد أعطى رئيس الأركان غابي أشكنازي تعليماته للجيش باستهداف مواقع لحماس رداً على كل عمل تقدم عليه جهات أخرى. وأراد بذلك القول لحماس بأنها الجهة التي تتحمل أمام الإسرائيليين المسؤولية عن كل فعل يصدر عن قطاع غزة.

والواقع أن الكثير من الأحاديث والتعليقات في إسرائيل تشير إلى أن حكومة مثل حكومة نتنياهو التي سدت آفاق التسوية مع الفلسطينيين والسوريين تجعل من احتمالات الحرب أمرا أكثر ترجيحا. بل إن بعض المعلقين شددوا على أن الغرور الذي تتسم به حكومة نتنياهو ليبرمان قد تدفع الأمور نحو حرب حتى لو لم تكن لها رغبة فعلية بذلك.

التقديرات الإستراتيجية: إسرائيل وأميركا يرفضان مطالب بالتسلح في الضفة بسبب خشيتهما العميقة من سيطرة حماس، والموساد يشك بقدرة السلطة على استرجاع قطاع غزة.

سلّط الإعلام الإسرائيلي الضوء منذ منتصف عام ٢٠١٠ على التصعيد الحاصل في الجبهة الجنوبية، أي قطاع غزة، مشددًا على أن حركة حماس معنية بتسخين الجبهة، ولكنّها بموازاة ذلك، معنية أيضا بالمحافظة على سلطتها. وتتزامن المزاعم الإسرائيلية مع الحملة الإعلامية حول تعاظم قوة حماس العسكرية. وبحسب التقديرات الإسرائيلية فانّ حماس استكملت في العام ٢٠١٠ سلسلة تجارب صاروخية على الصاروخ المتطور «فجر» الذي يصل مداه الى نحو ٨٠ كيلومترا، لافتةً إلى أن نجاح هذه التجارب يعني أن حماس سوف تبدأ بعد عدة شهور مرحلة إنتاج هذه الصواريخ التي ستكون قادرة على قصف المدن الإسرائيلية، مشددةً على أن التطور الهائل الذي حققته حماس في محال الصواريخ خلال العقد الأخير يثير القلق الإسرائيلي من جهة أن ذلك يعني أنها ستكون قادرة على ضرب كافة مناطق المركز.[٤٩]

طالبت الحكومة الإسرائيلية ألوية البحث التابعة للجهات الاستخباراتية، بوضع

تقديرات لسيناريو تقوم من خلاله حركة فتح بإعادة السيطرة على قطاع غزة . وأشارت الجهات في تقديراتها إلى أن ما يجري على ارض الواقع هو العكس تماما، موضحين أن حماس نفسها هي من تحاول السيطرة على الضفة الغربية، ولا يستبعدون قيامها بانقلاب بالقوة لتحقيق ذلك .[٥٠]

في السياق نفسه، ورد في صحيفة « معاريف»، أن إسرائيل لن تستطيع التوصل إلى سلام دون قطاع غزة، ولا يمكن الفصل بين المناطق، مضيفا أن الهدف من هذا التقدير هو عدم إدارة مفاوضات لكل منطقة على حدة، وإنما التوصل إلى حل شامل يضم جميع مناطق الضفة وغزة، مشيرا إلى ان هذا الأمر يعتبر بمثابة عائق واقعي في المفاوضات . وأضافت الصحيفة انه قد اتضح من التقديرات التي أجراها في الفترة الأخيرة خبراء في هذا المجال، انه وفي هذه المرحلة لا تمتلك السلطة الفلسطينية القوة لإعادة السيطرة على غزة، طالما بقي الوضع على ما هو عليه، وعلى هذا يمكن إدارة مفاوضات والتوصل إلى اتفاقات أساسية في مناطق أخرى، ولكن لا يمكن التوصل إلى حل شامل، وعند هذه النقطة ستتوقف المفاوضات ولن تتقدم – حسبما جاء في تقدير الوضع .[٥١]

احتمال حرب ثانية على غزة

كما حدث في الذكرى الأولى لحرب غزة ٢٠٠٨\٢٠٠٩ تعالت مجددا، في الذكرى الثانية، تهديدات قادة إسرائيل، وصرحوا عدة مرات أنهم يستعدون لحرب جديدة .[٥٢] هذا ما يعتزمون القيام به، وهذا ما صرح به قادة سياسيون في إسرائيل مثل غابي اشكنازي، رئيس الأركان وقادة آخرون تحدثوا عن إن اسرائيل تحضر لحرب كبيرة ضد حماس وحزب الله، وهو موقف تم عرضه ومناقشته في مؤتمرات مهنية، أهمها المؤتمر السنوي لمركز الأمن القومي الإسرائيلي (INSS)، الذي شمل أيضا على كثيرا من المواضيع التي تم عرضها ومناقشتها في ٢٤ كانون الثاني، ٢٠١٠ تحت عنوان «ردود فعل لأي تهديد محتمل»، وشارك فيه إستراتيجيون بارزون مثل جنرال غيورا آيلاند وبروفسور آسي كاشير (الذي وضع ما يسمى «المعيار الأخلاقي» للجيش الإسرائيلي) .[٥٣]

وقد أكد اغلب المتحدثين في المؤتمر أن قيام إسرائيل بحرب جديدة ضد غزة قد يكون خير مخرج للأزمة التي دخلت بها إسرائيل خاصة على اثر تقرير لجنة غولدستون الذي اتهمها بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية . كان تركيز حول هذا التطور لأن تقريرا مثل هذا كان آخر ما كان يحلم به قادة إسرائيل منذ تأسيسها، وخاصة أن رئيس اللجنة قاض معروف على المستوى العالمي ويهودي .

تواجه إسرائيل في المرحلة المقبلة تهديدا من نوع جديد ولا يمكنها السكوت عليه لأنه، إن تحقق، ومن المتوقع ان يتحقق مع الوقت، فسوف يصنع واقعا جديدا لا تستطيع إسرائيل مواجهته: تزايد الحروب مع منظمات ليست دولا تلاقي دعما من دول إقليمية وعالمية مثل إيران خاصة حين تكون الأخيرة مسلحة بأسلحة نووية. هذا سوف يغير المعادلات والتوازن ومن الصعب أن تقبل به إسرائيل.

كذلك، وفق ما قاله الجنرال غيورا آيلاند في المؤتمر، على إسرائيل قبل شنها حربا على غزة، خلق جو سياسي وإعلامي محلي وعالمي مناسب يكون بمثابة مقدمة أو مرحلة تمهيد لأنه أمر مهم لتحقيق النصر، مؤكدا أنه يجب أن يشمل هذا النشاط إخبار العالم بأي انتهاك يقوم بها الطرف الآخر، وإبراز مداه في تهديد أمن إسرائيل ووجودها. ربما هذا ما يفسر ظاهرة قيام إسرائيل بتقديم شكاوى لمجلس الأمن الدولي سواء ضد حزب الله أو ضد حماس، الذي قد يكون منوطا بشعور العجز على أثر وجود توازن رعب بين الطرفين، ولم يعد الأمر سهلا أمام قادة إسرائيل التصرف كما كان من قبل، أو ربما يكون منوطا بإدراكهم التدهور المتواصل في تأييد الرأي العام العالمي لإسرائيل.

واللافت أيضا، تصميم بروفسور آسا كاشير ان على إسرائيل عدم الاكتراث بما يطالب به البعض وإتباع الأساليب نفسها التي انتهجت في الحرب الأخيرة على غزة. بل عليها انتهاج أساليب أكثر حدة وقساوة حتى لو كان الضحايا من المدنيين. حيث أكد أن ما يعطي إسرائيل حصانة مهمة أمام انتهاج هذه الشدة هو أنها: أولا كدولة ديمقراطية (وفق ادعائه) لها الحق في الدفاع عن كل مواطن لها وإن كان جنديا يحارب في مناطق مدنية. ثانياً تحارب إسرائيل حربا للدفاع عن حق مواطنيها في الحياة ومسموح عمل كل شيء حتى لا يقع أي جندي إسرائيلي في الأسر. ثالثاً: على إسرائيل المطالبة بتغيير قواعد الحرب التي ستحاربها لأنها لا تحارب دولا، حروبا عادية، بل مجموعات تخرج للحرب من بين مدنيين حيث تتخذ منهم ملجأ لها وهي حالة، وفق أسا كاشير، لا ينطبق عليها القانون الدولي رغم النصوص الواضحة في اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية المدنيين في الحروب والتي صادقت عليها إسرائيل في عام ١٩٥١. رابعاً: منح كاشير القيادة السياسية الحق في إقرار نوع الحرب التي ستقوم بها سواء أكانت حربا عادية أم حربا غير عادية. ولاقى كاشر معارضة من بعض الأطراف، إذ أكدت الضابطة بنينا شربيط-باروخ، التي كانت مسؤولة عن القانون الدولي في الجيش الإسرائيلي أثناء حرب غزة، أن المطالبة بعدم ملاءمة قوانين الحرب العادية في حرب غزة، تعني أن إسرائيل قد انتهكت هذه القوانين.

باعتقادنا، أن التصريحات الإسرائيلية حول نيتهم شن حرب على قطاع غزة يأتي

للتخويف، إذ ان إسرائيل تعيش مأزقا حقيقيا وخاصة أن:

أولا– تقرير غولدستون ما زال حيا ولن تلغيه مناورات هنا أو حرب هناك. وهناك من يطالب بتكثيف الجهود من أجل تنفيذ التوصيات، أي محاكمة قادة إسرائيل زمن تلك الحرب، على أرض الواقع.

ثانياً– قواعد اللعبة تغيرت على ساحة الصراع وفي السنوات الأخيرة أصبح هناك التحام كبير بين المقاتلين وعامة الناس بالتحديد حين نتحدث عن أربع ساحات مواجهة محتملة في المستقبل: قطاع غزة والضفة الغربية، جنوب لبنان، إيران، وتركيا حيث تتمتع القيادة فيها بشرعية سياسية.

ثالثاً – الإدعاء الإسرائيلي أنها دولة ديمقراطية أو الدولة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط يعطيها حصانة في العالم لم يعد بضاعة ناجحة للتسويق كما كان خلال عدة عقود. كتب الصحافي البارز ألوف بن قائلاً: «إن تركيز إسرائيل على أن لها «قيما ديمقراطية مع أوروبا الغربية» لم تعد تلاقي القبول من الجهات الأوروبية.

تقرير غولدستون ما زال حيا ولن تلغيه مناورات هنا أو حرب هناك. وهناك من يطالب بتكثيف الجهود من أجل تنفيذ التوصيات، أي محاكمة قادة إسرائيل زمن تلك الحرب، على أرض الواقع

رابعاً – مطالبتهم العالم بتغيير القانون الدولي ليس بالأمر اليسير، لأن وضعه يتم عبر سنوات طويلة وهناك على الأقل أربعة مصادر قانونية لنزاعات مسلحة تقع ليس مع دول كما هو الوضع تجاه قطاع غزة. على سبيل المثال، ما تقوم به منظمة الصليب الأحمر الدولي بدأ منذ عام ١٨٥٦ وما زال متعارفا عليه عند أغلب دول العالم، ولأن تغيير القانون الدولي في مثل هذه الحالة يعني خلق فوضى في العالم أجمع. وفيما يتعلق بتعدد المصادر هناك البروتوكول الأول لعام ١٩٧٧ وهناك المادة الثالثة المشتركة لاتفاقيات جنيف الأربع، وهناك المادة الأولى من البروتوكول الثاني والمادة الثامنة من دستور روما لعام ١٩٩٨.

خامساً – مطلب قادة إسرائيل تغيير القانون الدولي لكي لا يكون تمييز بين مدنيين ومقاتلين في ظروف معينة قد يأتي على إسرائيل بمخاطر أكبر مما تتعرض له الآن بحيث يسمح استهداف مواطنيها أيضا. سادساً – النظرة عند الجانب الفلسطيني إلى مثل هذه التهديدات أنها غير مفاجئة وتدخل ضمن إطار حرب نفسية تمارسها إسرائيل، متوقع ويعيشونه منذ عشرات السنين. .

سادساً – يبقى خيار مواجهة «إيران أولاً» هو الهاجس الأمني الأساسي في المرحلة الراهنة. والحرب على غزة قد تندرج في سيناريو كابوسي، وهو قيام إسرائيل بفتح عدة جبهات منها جبهة حماس. من المستبعد أن تنشغل إسرائيل في جبهة واحدة وخاصة انه لا توجد لديها أية «ضمانة» لإمكانية جر إيران وسورية لهذه المواجهة.

إجمال

يبدو وفق المعطيات الإستراتيجية لعام ٢٠١٠، أن إسرائيل اليوم أكثر من أي وقت مضى تعيش دوامة «هاجس» المخاطر التي لا مخرج منها. فإذا تمعنا بالتحديات الأمنية أمام المؤسسة العسكرية الإسرائيلية لعام ٢٠١٠ وأبرزها تسارع التسلح العسكري النوعي المنوط بتكلفة هائلة. نلاحظ ان استخدام المؤسسة الأمنية ليس حاجة بل عقلية. وهو ينبع من الاعتقاد بان الدولة ومقدراتها هي جهاز يخدم القوة المتواصلة والمتعاظمة للنزعة الأمنية.

ما زالت إسرائيل تعمل على تعزيز تفوقها عسكريا واستراتيجيا، متمسكة بذهنية عسكرية تقليدية بأن من يطور طريقة قتال جديدة أو يملك سلاحا جديدا هو الذي ينتصر. الحروب لا تحدث من ذاتها، فاسرائيل تخوض الحروب وتتمسك بحالة «هاجس الخطر الوجودي» لان القيادة السياسية اعتمدت منذ قيام الكيان الإسرائيلي على اختيار القوّة لبناء الدولة. ولم يبرز الشارع الإسرائيلي حتى الآن حالة الشعور بالغضب، من الحرب التي لا تنتهي.

والحرب على غزة قد تندرج في سيناريو كابوسي، وهو قيام إسرائيل بفتح عدة جبهات.

حاولت الحكومة الإسرائيلية الحالية، أكثر من سابقاتها، أن تجعل الموضوع النووي الإيراني موضوعها الأول الذي يغطي على كل المواضيع الأخرى. وقد تم عام ٢٠١٠، للمرة الأولى في تاريخ الجيش الإسرائيلي، الإعلان رسمياً عن أن إيران هي العدو الاستراتيجي الأول لإسرائيل، فالتركيز على هذه المسألة وتضخيم المخاطر الكامنة فيها يخدم في إفشال محاولات التسوية مع العرب ويبرر التشدّد أمام الغرب. إذ يكفي القول بأن إسرائيل تواجه خطراً وجودياً من المشروع النووي الإيراني حتى تغدو مطالبتها بـ«التنازل» للفلسطينيين أمراً يعزز الخطر.

على الرغم من التقديرات الإستراتيجية بان إيران لن تمتلك قنبلة نووية قبل عام ٢٠١٥، وأنه لا حاجة للمسارعة لضربة عسكرية. تشير التدريبات والمناورات العسكرية - ولو نظريا- خاصة فعالية سلاح الطيران الملفتة طيلة عام ٢٠١٠، بان سنة ٢٠١١ هي سنة الحسم في الملف الإيراني. وفي المقابل تظهر كثرة من التقارير الإسرائيلية أن الهدف الأميركي الأبرز عام ٢٠١٠ هو ضمان انضباط إسرائيل وعدم إقدامها على أي فعل عسكري ضد إيران.

تواجه إسرائيل من منظور عام ٢٠١٠، مسألة الحفاظ على مصداقيتها، حيث سيعرض عدم اتخاذ إجراءات ضد إيران مصداقيتها للخطر وسيظهرها على أنها غير قادرة على انتهاج خطوات جادة في تطبيقها لنظرية الردع التي تتبناها منذ قيامها.

وهناك افتراض اسرائيلي بانه عند الحسم العسكري، على الأقل، ستمنحها الولايات المتحدة الأميركية غلافاً جوياً يساهم إلى حدّ كبير في إسقاط الصواريخ الباليستية الإيرانية المتجهة إليها.

في سياق العلاقات التركية - الاسرائيلية، إسرائيل تثبت أن أهميتها السياسية تكمن في قدرتها على صنع الأزمات وليس حلها. رغم كل ما يقال عن العلاقات الإستراتيجية بين إسرائيل وتركيا، فإن هذه العلاقة تتراجع بشكل كبير، وإذا كان من الصعب قياس حجم التراجع في العلاقات السياسية أو العسكرية المجردة، فإن بالوسع اعتماد نتائج المشتريات التركية من الصناعات العسكرية الإسرائيلية. وتشير هذه النتائج بوضوح إلى أن حجم التبادل العسكري بين تل أبيب وأنقرة، وفق معطيات جديدة لدى وزارة الدفاع الإسرائيلية، هبط من مليار دولار في السنة الماضية، إلى ما بين ٩٠ حتى ١٠٠ مليون دولار، في كل سنة من السنوات الثلاث الأخيرة.

يتعاظم في إسرائيل السجال حول الطريقة التي ينبغي التعاطي بها مع تركيا في المجالات التكنولوجية الأمنية، خصوصاً في ظل مسار حكومة رجب طيب اردوغان لتحسين العلاقات مع كل من إيران وسورية. وهناك أصوات في المؤسسة الأمنية وليس في الصناعات الأمنية، تتساءل بصوت عال عما إذا كان من الممكن بعد الآن مواصلة النظر الى تركيا كحليف استراتيجي.

ان سيناريو العلاقات المتبادلة المرجح في المرحلة الراهنة، مبني على أساس نجاح تركيا في رفع مستوى استقلالية قرارها وتأثيرها في المنطقة، وامتلاكها وضعاً وسطاً يحتفظ بكل العلاقات القائمة مع جميع الأطراف الإقليمية والدولية، دون أن يكون له موقع استراتيجي قيادي متقدم. إذ تسعى حكومة حزب العدالة والتنمية إلى مواصلة سياسة تعدد الأبعاد خارجياً وما تتطلبه من حل المشكلات وفتح الحدود مع الجيران وصولاً إلى تكامل اقتصادي. في المنظور القريب، ستستمر علاقات «غير حميمة» بين الدولتين مع الحفاظ على مستوى العلاقات العسكرية الراهن الذي بدأ يتراجع بشكل منهجي في العام ٢٠١٠. الأمر منوط بمتغيرات إقليمية ودولية على حدّ سواء.

أما فيما يتعلق بملف العلاقات السورية-الإسرائيلية باعتبارها «حالة اللا حرب واللا سلام». كان جديد عام ٢٠١٠، توافق المؤسسة السياسية والعسكرية في إسرائيل على عدم تبني إستراتيجية تفاوضية مع سورية، كون سورية لن تخلص إسرائيل من المعضلة الإستراتيجية التي دُفعت إليها منذ حرب لبنان ٢٠٠٦، والاعتقاد ان سورية متمسكة أكثر من أي وقت مضى، بعلاقاتها الإستراتيجية مع إيران وحزب الله وحماس.

أثبتت سورية عام ٢٠١٠ أنها ما زالت حاضرة بامتياز في الساحة الإقليمية والدولية، وان نظرية سياسة عزل سورية سجلت فشلا يثير قلق إسرائيل.

في العام ٢٠١٠، ما زالت إسرائيل تعتقد بأنها تمتلك القوة الكافية لردع سورية، والقدرة على استخدامها ضد سورية، والقدرة على العمل من أجل جعل سورية تدرك أنها سوف تكون الخاسرة في حالة استخدام إسرائيل للقوة. لكن هناك تراكم مستمر لحالة «الردع المتبادل» بين الدولتين بعدما تحولت سورية لقوة رادعة في الشرق الأوسط خاصة بعد ذبول سياسة عزلها إقليميا ودولياً.

إن حالة التهدئة غير الرسمية بين إسرائيل وحزب الله ناتجة عن نجاح «الردع المتبادل» المتصاعد من الطرفين منذ حرب على لبنان صيف ٢٠٠٦ والذي وصل ذروته عام ٢٠١٠. باعتقادنا أنّ إسرائيل لن تهاجم لبنان، إلاّ إذا هاجمت إسرائيل والولايات المتحدة إيران. إيران وحزب اللّه مرتبطان ارتباطاً لا فكاك منه في عقول القادة الإسرائيليّين والجمهور الإسرائيليّ. الخطر الحقيقيّ على إسرائيل من برنامج نوويّ إيرانيّ لأغراض عسكريّة لا يكمن في أنّ إيران قد تستخدم هذه الأسلحة ضدّ إسرائيل، بل في أنّ إيران الردعيّة النوويّة قد تشعر أنها أقلُّ ضبطًا للنفس في دعم حزب اللّه عسكريًا وفي تشجيعه على مهاجمة إسرائيل بترسانته المتزايدة من الصواريخ التقليديّة.

من الوجهة الظاهرية تشبه الأوضاع القائمة عام ٢٠١٠ بين إسرائيل وقطاع غزة الوضع الذي ساد عشية الحرب على القطاع عام ٢٠٠٨. فالتهديدات والحشود الإسرائيلية حول القطاع مشابهة لتلك التي أطلقت وحشدت قبيل حرب غزة في نهاية كانون الأول ٢٠٠٨. والاستعدادات الفلسطينية لمجابهة أي عدوان تبدو مشابهة إلى حدّ كبير لتلك التي سادت قبيل تلك الحرب. ومع ذلك إن التوقيت وإن تشابه، والساحة وإن بقيت هي هي، إلا أن الظروف تغيرت، وبشكل كبير. الأمر الذي يعود إلى عدة معطيات، أبرزها: أولا، من خلال المواجهات السابقة، يلحظ أن مراكمة كم كبير للقوة العسكرية ليس ضمانة لحسم المعركة، والثاني، يبقى خيار مواجهة «إيران أولاً» هو الهاجس الأمني الأساسي في المرحلة الراهنة. والحرب على غزة قد تندرج في سيناريو كابوسي، وهو قيام إسرائيل بفتح عدة جبهات منها جبهة حماس. من المستبعد أن تنشغل إسرائيل في جبهة واحدة وخاصة أنها لا توجد لديها أية «ضمانة» لإمكانية جر إيران وسورية لهذه المواجهة.

الهوامش

١ تمت عملية جمع المعلومات والمعطيات لهذا الفصل من مصادر مختلفة من بينها وسائل الإعلام ومراكز الأبحاث الأكاديمية، خاصة مجموعة من أهم الأوراق والمقالات التي أصدرها معهد دراسات الأمن القومي، مركز يافي للدراسات الإستراتيجية، مؤتمر هرتسليا وغيرها. هذه المعلومات منها ما يركز على الأحداث، ومنها ما يمكن اعتباره رؤية إستراتيجية، حيث يشكل مصدر معلومات مفيد لمحاولة استقراء واستشراف السياسة الإسرائيلية في السنوات القادمة.

٢ Kam , E,.» The Iranian Challenge». Strategic Survey for Israel 2010 Tel Aviv: Institute for National .Security Studies. 141- 156

٣ رئيس الموساد الإسرائيلي بين ٢٠٠٢ وحتى بدايات ٢٠١١.

٤ قائد قوات الجيش الإسرائيلي الـ ١٩ وشغل المنصب منذ كانون الثاني ٢٠٠٧ وحتى منتصف شباط٢٠١١.

٥ Asculai, E,. «Ten Questions for the Negotiators with Iran». INSS. No. 198, August 8, 2010

٦ **معاريف**، ٢٠١١/١/١٦.

٧ **يديعوت أحرونوت**، ٢٠١٠/١٠/٥

٨ Shapir ,Y,. «Trends in Military Buildup in the Middle East» Strategic Survey for Israel 2010 Tel Aviv: Institute for National Security Studies . 231- 241

٩ **أوراق حول توجهات جديدة للأمن القومي الإسرائيلي**، جامعة حيفا: مركز أبحاث الأمن القومي. ٢٠١٠.

١٠ عوزي روبين، **هآرتس**، ٢٠١٠/١١/٢٢

١١ عاموس هرئيل، **هآرتس**، ٢٠١١/١/٤.

١٢ **يديعوت أحرونوت**، ٢٠١٠/٧/١٩

١٣ Tira, R,.«**The Nature of War: Conflicting Paradigms and Israeli Military Effectiveness**» . Published in association with the Institute for National Security Studies, Israel. November 2009

١٤ .Kam, E,. «Is the Military Option Back on the Table?». INSS. No. 197, August 9, 2010

١٥ .« Dror, Y,. » **Political-Security Statecraft for Israel: Memorandum for Policymakers**

١٦ **هآرتس**، ٢٠١٠/٤/١٧.

١٧ ADDIS, C.L. et.al., (2010). **Iran: regional perspectives and U.S. policy, Washington DC,** Congressional Research Service

١٨ **هآرتس**، ٢٠١٠/١٠/٨.

١٩ شالوم، زكي. **نشرة خاصة «الجيش والاستراتيجيه»**، مركز دراسات الأمن القومي في جامعة تل أبيب. كانون الثاني. ٢٠١٠.

٢٠ نفس المصدر.

٢١ **هآرتس**، ٢٠١٠/٦/٧.

٢٢ Ynet. ٢٠١٠/٩/٢٦

٢٣ Eran, O,. «Turkey and Israel» . **Strategic Survey for Israel 2010** Tel Aviv: Institute for National .118-Security Studies. 109

٢٤ Kosebalaban, H,. (2010). «The Crisis in Turkish-Israeli Relations: What Is Its Strategic . Significance?». **Middle East Policy**. 17: 36–50

٢٥ Erdmir, H.(2010). How worthy Israeli Relations for Turkey? **Alternatives:Turkish Journal of .International Relations, 9(2), 24- 38**

٢٦ **هآرتس**، ٢٠١٠/٣/١٨.

٢٧ Nava,L,. «The Question of an Israeli Apology to Turkey for the Flotilla Episode». INSS. No. 232, .December 14, 2010

٢٨ Erdmir، H.(2010). How worthy Israeli Relations for Turkey? **Alternatives:Turkish Journal of .International Relations, 9(2), 24- 38**

٢٩ Eran, O,. «Turkey and Israel» . Strategic Survey for Israel 2010 Tel Aviv: Institute for National .118-Security Studies. 109

٣٠ **غلوبس**، ١٠١٠/١١/١٤.

٣١ نفس المصدر.

٣٢ **يديعوت أحرونوت**، ٢٠١٠/١١/١٧.

٣٣ موشيه معوز، موقع «واينت» (الإسرائيلي)، ٢٠١٠/٢/١٣.

٣٤ Berman, Eleazar (2010). **Meeting the hybrid threat: The Israel Defense Forces innovations against hybrid enemies, 2000- 2009** . M.A., GEORGETOWN UNIVERSITY, 2010

٣٥ . Debkafile (Debka.co.il). 12.9.2010

٣٦ .Brom, S,. «**The Exchange of Fire on the Northern Border**». INSS. No. 196, August 9, 2010

٣٧ .Brom, S,.» The Exchange of Fire on the Northern Border». INSS. No. 196, August 9, 2010

٣٨ Tyler, S. (2010). Hizbullah, Israel, and Palestine: Ethnicity and Symbolic Politics in the Israel-Lebanon War, 2006

٣٩ أوردتْ هآرتس في ١٨/ ٨/ ٢٠١٠ استطلاعًا يشير إلى هبوط دعم الأميركيين لإسرائيل، خلال الشهور الأحد عشر الأخيرة، من ٦٣٪ إلى ٥١٪.

٤٠ Hirst, D. (2010). **Beware of Small States: Lebanon, Battleground of the Middle East.** New York: .Nation Books

٤١ Richardson, D,. (May 2010).» Israel holds missile defence exercise». **Jane's Missiles and Rockets.** .Vol. 14, no. 5

٤٢ هآرتس، ٧/ ١/ ٢٠١٠.

٤٣ Katz, Y,.(Jul 2010). «IDF tests ability to mobilize in time of conflict». **Jane's Defense Weekly**. Vol. .47, no. 29

٤٤ يديعوت أحرونوت، ٨/ ٨/ ٢٠١٠.

٤٥ هآرتس، ٨/ ٨/ ٢٠١٠.

٤٦ هآرتس، ٢٢/ ١١/ ٢٠١٠.

٤٧ هآرتس، ٢٨/ ٩/ ٢٠١٠.

٤٨ Ayyash, M.M,. (2010). «Hamas and the Israeli state: A 'violent dialogue' ». **European Journal of International Relations**. XX(X) 1–21

٤٩ Katz, Y,. (Jul 2010). « Israeli inquest highlights mistakes in Gaza flotilla raid». **Jane's Defense .Weekly** . Vol. 47, no. 29

٥٠ هآرتس ، ٢٣/ ١١/ ٢٠١٠.

٥١ معاريف، ٨/ ٣/ ٢٠١٠.

٥٢ يديعوت أحرونوت، ٧/ ١/ ٢٠١٠.

٥٣ The Response of the Changing Threat (Conference). INSS. Jan 24, 2010

«٥»

المشهد الاقتصادي - إسرائيل ٢٠١٠

د. حسام جريس

المقدمة

يرصد هذا الفصل من التقرير، المشهد الاقتصادي الإسرائيلي عام ٢٠١٠ ويعرض أهم المستجدات والتطورات التي شهدها. يبدأ التقرير بسرد أهم التغيرات الحاصلة في الاقتصاد الإسرائيلي من خلال قراءة أهم المؤشرات الاقتصادية ومقارنتها مع مثيلاتها في العام ٢٠٠٩ ومع مثيلاتها في دول OECD [١]، كما يتم إلقاء نظرة سريعة حول التوقعات لعام ٢٠١١، ويأتي هذا الرصد والاستشراف على خلفية خروج إسرائيل من الأزمة المالية التي أثرت على أداء المؤشرات الاقتصادية المختلفة للعام ٢٠٠٩، فيما كان تأثيرها على الاقتصاد محدودا عام ٢٠١٠، حيث توضح العديد من المؤشرات خروج إسرائيل من الأزمة المالية، مثل الناتج المحلي الإجمالي، فروع الاقتصاد، أسواق العمل، أسواق المال وغيرها، مع العلم انه توجد مؤشرات أخرى تشير إلى ارتباط الاقتصاد الإسرائيلي بشكل كبير بالاقتصاد العالمي، حيث ما زالت العديد من الدول تستصعب الخروج كليا من الأزمة المالية، من بين هذه المؤشرات: التصدير والاستثمار الأجنبي داخل إسرائيل.

وعلى الرغم من بدء تحسن مؤشرات الماكرو-اقتصادية منذ النصف الثاني من العام ٢٠٠٩، إلا أن هذه المعطيات لا تعطي صورة كاملة عن الأزمة الاقتصادية الحقيقية التي تعيشها إسرائيل وخصوصا منذ ٢٠٠٣، حيث تزايد عدد الفقراء بشكل ملموس وتراجع التعليم والصحة والرفاه مع تخصيص موارد طائلة للأمن والاستيطان. وتدعم ميزانية الدولة الحالية، والمقررة لمدة عامين متتاليين، تآكل دولة الرفاه بشكل تدريجي، وتبين حقيقة كون إسرائيل دولة تتنامى فيها أولويات الأمن سنة بعد الأخرى، إذ إن ميزانية الأمن هي الوحيدة التي حظيت بزيادة ملحوظة خلال الأعوام ٢٠١١ و ٢٠١٢، وكما كان معهودا منذ سنين طويلة.

تدعم ميزانية الدولة الحالية، والمقررة لمدة عامين متتاليين، تآكل دولة الرفاه بشكل تدريجي، وتبين حقيقة كون إسرائيل دولة تتنامى فيها أولويات الأمن سنة بعد الأخرى

سيتم في هذا التقرير عرض الفصول التالية :

أولا: جرد شامل ومفصل لكل المؤشرات الاقتصادية للعام ٢٠١٠

يظهر هذا الفصل نجاح الاقتصاد الإسرائيلي بالخروج من الأزمة المالية بشكل جزئي وبالذات على المستوى المحلي من جهة، ومدى تعلقه بالاقتصاد العالمي من جهة أخرى، وذلك بالنظر إلى المؤشرات الاقتصادية مثل الناتج المحلي الإجمالي وتركيبة نموه، ناتج القطاع الخاص، العمالة والأجور، فروع الاقتصاد، الصادرات والواردات، الاستهلاك الخاص، الاستثمارات المحلية والأجنبية، نسبة البطالة، التضخم المالي، عجز الموازنة وغيرها.

ثانيا: الفقاعة العقارية، الأملاك غير المنقولة والفوائد على القروض السكنية

يتميز اقتصاد إسرائيل بمستوى عال من عدم اليقين السائد في فرع العقارات والأملاك وخصوصا ما يتعلق بأسعارها: هل وصلت إلى قمتها أم أنها سترتفع أكثر وأكثر خلال الفترة المقبلة؟. كيف يتعامل بنك إسرائيل مع الفقاعة العقارية وما هي توقعاته في الموضوع؟.

ثالثا: ميزانية إسرائيل للعامين ٢٠١١ و٢٠١٢

تشهد ميزانية عام ٢٠١١ ارتفاعا بنسبة ٢,٧٪ مقارنة مع العام ٢٠١٠ وتصل إلى ٣٤٨,١ مليار شيكل (حوالي ٩٧ مليار دولار)[٢] في العام ٢٠١١ وإلى ٣٦٥,٩ شيكل في العام ٢٠١٢، وهو يشمل تقليصا شاملا لميزانية الوزارات المختلفة بنسبة ٥٪، ما عدا بعض الوزارات مثل وزارة الدفاع، وارتكزت على فرضيات وزارة المالية وبنك إسرائيل بنمو اقتصادي بنسبة ٣,٨٪. وصل العجز الحكومي إلى ٣,٢٪ من مجمل الناتج المحلي. وتستمر الميزانية الحالية في تجاهل الطبقات الضعيفة اقتصاديا بل وتواصل إلحاق الأضرار فيها بشكل يتنافى كليا مع الشروط الموضوعة من منظمة OECD .

رابعا: أسعار المياه والسلع الأخرى وتبعاتها الاقتصادية

تتواصل أسعار المياه في إسرائيل في الارتفاع، حيث وصلت نسبة ارتفاع أسعار المياه إلى ٤٠٪ خلال العام ٢٠١٠ وقد قررت سلطة المياه رفع الأسعار بسبب قلة المياه هذا العام وارتفاع كميات الاستهلاك، وذلك في محاولة منها لتخفيف الضرر على مخزون المياه وحتى لا تقع في أزمة كبيرة خلال المرحلة القادمة.

وقد تم الإعلان عن موجة غلاء أخرى مع بدء العام الجديد، تمس مباشرة جمهور الحاصلين على قروض الإسكان،[3] وأصحاب المركبات الخاصة، ومستخدمي المواصلات العامة والهواتف الخلوية، وغيرهم.

خامسا: التبعات الاقتصادية لاكتشاف الغاز الطبيعي في إسرائيل

سيتم من خلال هذا الفصل عرض مستقبل سوق الغاز الطبيعي في إسرائيل والانعكاسات الاقتصادية والإستراتيجية المتوقعة له، ونتطرق خلاله للحديث بشكل تفصيلي عن الآثار المترتبة على اكتشافات الغاز الجديدة، في كافة المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية، خصوصا وان الاكتشافات ستجعل إسرائيل من الدول المصدرة للغاز بعد أن كانت مستوردة له.

سادسا: أجور كبار الموظفين في الشركات العامة في إسرائيل

نشر المسؤول عن الأجور في وزارة المالية، التقرير السنوي عن الأجور في القطاع العام، خلال العام الماضي. وتبين من التقرير انه حتى في قمة الأزمة الاقتصادية وتعمق الركود الاقتصادي في العام (٢٠٠٨) وتخفيض قيمة أجور العمال العادية بنسبة (٦٪)، واصل العديد من المسؤولين في القطاع العام الحصول على رواتب شهرية دسمة جدًا يزيد الواحد منها عن (٤٠) ألف شيكل.

تتسم العديد من الشركات العامة الإسرائيلية بدفعها رواتب خيالية لمن يديرها أو لمن يشغل منصبا إداريا عاليا فيها. تصل هذه الرواتب أحيانا إلى أكثر من ٣ مليون شيكل شهرياً، وهي لا تتماشى في العديد من الأحيان مع الوضع المالي لهذه الشركات.

> شهد الاقتصاد الإسرائيلي عام ٢٠١٠ عاصفة كبيرة نتيجة التراجع المستمر في سعر صرف العملات الأجنبية وخاصة سعر صرف الدولار واليورو أمام الشيكل

سابعا: هبوط أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الشيكل

شهد الاقتصاد الإسرائيلي عام ٢٠١٠ عاصفة كبيرة نتيجة التراجع المستمر في سعر صرف العملات الأجنبية وخاصة سعر صرف الدولار واليورو أمام الشيكل،[4] وهذا الأمر زاد من خشية العديد من المؤسسات الاقتصادية الإسرائيلية وعلى رأسهم اتحاد الصناعيين من أن يؤدي الشيكل القوي إلى غلاء البضائع المصدَّرة للأسواق الأوروبية والأميركية، ما قد يقلل الطلب عليها ويقود لخسائر مادية ملموسة. أضف إلى ذلك الخسائر الكبيرة التي تكبدتها فروع التصدير، ما حدا ببنك إسرائيل التدخل بشكل ملموس لمنع هبوط سعر صرف الدولار وإيقاف التدهور الحاصل في هذه الفروع.

ثامنا: انضمام إسرائيل إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

تم قبول إسرائيل واستونيا وسلوفينيا في عضوية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وكانت المنظمة اشترطت على إسرائيل لقبولها عضواً بالعمل على تقليص الفجوات الاقتصادية والاجتماعية الواسعة بين شرائح المجتمع مثل الأجور بين الرجال والنساء وبين اليهود والعرب، كما طالبت الدولة بأن لا تتضمن نشراتها الإحصائية معطيات عن سكان القدس والجولان المحتلين. كما طالبتها بتخصيص موارد إضافية للتعليم في المجتمع العربي داخل إسرائيل.

الفصل الأول: المؤشرات الاقتصادية لعام ٢٠١٠

الناتج المحلي الإجمالي

وتفوق نسبة نمو الناتج المحلي في إسرائيل مثيلاتها في معظم الدول المتطورة وتساوي تقريبا ضعف نسبة النمو في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) كما طرأ انخفاض على نسبة البطالة التي من المتوقع أن تكون ٦,٧٪ مقارنة بـ ٧,٩٪ في نهاية عام ٢٠٠٩

شهد الاقتصاد الإسرائيلي عام ٢٠١٠ نموا بنسبة ٥,٤٪، وبلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي ٧٠٦,٨ مليار شيكل (حوالي ١٩٧,٤ مليار دولار) وذلك خلافا لكل التوقعات السابقة لكل من البنك المركزي ووزارة المالية ودائرة الإحصاءات المركزية والتي تحدثت عن نمو بنسبة ٣,٨٪ بعد أن كانت نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي ٠,٨٪ عام ٢٠٠٩ و ٤,٢٪ عام ٢٠٠٨. وتفوق نسبة نمو الناتج المحلي في إسرائيل مثيلاتها في معظم الدول المتطورة وتساوي تقريبا ضعف نسبة النمو في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والتي وصلت فيها نسبة النمو إلى ٢,٧٪ فقط. كما طرأ انخفاض على نسبة البطالة التي من المتوقع أن تكون ٦,٧٪ مقارنة بـ ٧,٩٪ في نهاية عام ٢٠٠٩ لتقترب بذلك من نسبة البطالة المقاسة في نهاية ٢٠٠٨ (٦,٣٪) وهي أقل مما هي عليه في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والتي وصلت فيها نسبة البطالة إلى ٨,٣٪. من الجدير ذكره بأن انتعاش الفعاليات الاقتصادية كان قد بدأ في النصف الثاني من العام ٢٠٠٩، وهو ما يؤدي إلى نمو الاقتصاد بنسبة ٣,٥٪-٤٪ تقريبا في كل ربع بحساب سنوي. وقد برز بشكل ملحوظ نمو الناتج الصناعي بنسبة ٥,٣٪ عام ٢٠١٠ بعد نمو ضئيل بنسبة ٠,١٪ فقط عام ٢٠٠٩.

وقد أشارت دائرة الإحصاءات المركزية إلى ثلاثة تطورات مهمة حدثت خلال العام ٢٠١٠، يتمثل الأول بتوقف التصدير المكثف والذي كان قد بدأ مع بداية النصف الثاني من العام ٢٠٠٩، وقد يفسر هذا الأمر عدم نجاح بعض الدول الغربية الخروج كليا من الأزمة المالية. التطور الثاني يتمحور حول تباطؤ النمو السريع للاستهلاك الشخصي

والذي كان قد بدأ في الفترة نفسها. أما الأمر الثالث فهو تفاقم الاستثمارات في الأملاك الثابتة وخاصة البناء بهدف السكن.[٥]

قدرت دائرة الإحصاءات المركزية التكاثر السكاني بنسبة ٨,١٪ وعليه يكون الناتج المحلي للفرد قد نما بنسبة ٧,٢٪ عام ٢٠١٠ بعد هبوطه بنسبة ١,١٪ في العام المنصرم، والذي كان عاما صعبا كثرت فيه الأزمات المالية العالمية وتراجع النمو الاقتصادي في معظم دول العالم. وقد أحرزت إسرائيل تفوقا على معظم الدول المتطورة بما فيها دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، والتي كانت فيها نسبة نمو الناتج المحلي للفرد ٣,٢٪. وقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي للفرد ٤,١٠٦ ألف شيكل أي ما يعادل ٧,٢٩ ألف دولار.

المصادر والاستعمالات

١. **الاستهلاك الخاص:** ارتفع الاستهلاك الخاص عام ٢٠١٠ بنسبة ٧,٤٪ بعد ارتفاع بنسبة ١,١٪ عام ٢٠٠٩ وارتفاع بنسبة ٦,٣٪ عام ٢٠٠٨، وبسبب النمو السكاني بنسبة ٨,١٪ فإن الاستهلاك الخاص للفرد قد ارتفع بنسبة ٩,٢٪ بعد هبوطه عام ٢٠٠٩. وبالنظر إلى مكونات الاستهلاك كلا على حدة نجد أن النفقات الشخصية لاستهلاك السلع المعمرة للفرد قد ارتفعت بنسبة ٣,١٠٪، بعد انخفاض بنسبة ١٠٪ عام ٢٠٠٩ وارتفاع بنسبة ٨,١٦٪ عام ٢٠٠٧، ونجم هذا الارتفاع عن تزايد في مصاريف شراء السيارات (٦,١٧٪)، ارتفاع مصاريف شراء الأثاث (٤,٧٪)، ارتفاع مصاريف شراء الأجهزة الكهربائية بنسبة ٦,٤٪. في المقابل، ارتفع استهلاك السلع العادية للفرد بنسبة ٢,٢٪ فقط، وينعكس هذا بارتفاع في أسعار الخدمات، الوقود، أسعار الكهرباء والماء (١,١٪)، أسعار المواد الغذائية، المشروبات والدخان (٥,١٪)، أسعار الملبوسات والأحذية والأغراض الشخصية (٦,٧٪).

> ارتفع الاستهلاك الخاص عام ٢٠١٠ بنسبة ٧,٤٪ بعد ارتفاع بنسبة ١,١٪ عام ٢٠٠٩ وارتفاع بنسبة ٦,٣٪ عام ٢٠٠٨.

٢. **الإنفاق الحكومي:** علينا أن نميز هنا بين الإنفاق العام على المستوى الفردي والذي يشمل الإنفاق على التعليم، الصحة، خدمات الرفاه والثقافة (ارتفع بنسبة ٨,٣٪ عام ٢٠١٠ مقابل ارتفاع بنسبة ٤,٤٪ عام ٢٠٠٩)، وبين الإنفاق الحكومي على المستوى الجماعي والذي يشمل النفقات الأمنية ونفقات من أجل النظام العام (هذه النفقات ارتفعت بنسبة ٧,٣٪ مقابل ارتفاع بنسبة ٥,٠٪ عام ٢٠٠٩). يتكون الإنفاق الحكومي الكلي من ١,٨٤٪ على المستوى الفردي ومن ٩,١٥٪ على المستوى الجماعي. ارتفع الإنفاق الحكومي الكلي بنسبة

٤,٤٪ في العام ٢٠١٠ أي أن الإنفاق الحكومي للفرد ارتفع بنسبة ٦,٢٪ خلال العام نفسه. وقد انتهى عام ٢٠١٠ بعجز حكومي في الميزان الجاري[٦] بمقدار ٢٨,٦ مليار شيكل (٤,١٪ من مجمل الناتج المحلي الإجمالي) مقابل ٤٣,٧ مليار شيكل في العام الماضي (٥,٨٪ من مجمل الناتج المحلي).

ارتفعت الاستثمارات في العقارات والأملاك الثابتة بنسبة ٩,٩٪ بعد هبوطها بنسبة ٥,٨٪ عام ٢٠٠٩ وارتفاعها بنسبة ٣,٩٪ عام ٢٠٠٨.

٣. **الاستثمارات:** ارتفعت الاستثمارات في العقارات والأملاك الثابتة بنسبة ٩,٩٪ بعد هبوطها بنسبة ٥,٨٪ عام ٢٠٠٩ وارتفاعها بنسبة ٣,٩٪ عام ٢٠٠٨. يشمل هذا الارتفاع معظم فروع الاستثمارات: البناء غير المعد للسكن، الماكينات، الآلات والمعدات، وسائل النقل وغيرها بنسبة (ارتفاع بنسبة ٩,٥٪ مقابل هبوط ٩,٨٪ عام ٢٠٠٩)، البناء المعد للسكن (ارتفاع بنسبة ١٠,٣٪ مقابل ارتفاع ٥,٥٪ عام ٢٠٠٩) وغيرها.

٤. **التصدير والاستيراد:** ارتفع تصدير السلع والخدمات بنسبة ١٢,٦٪ عام ٢٠١٠ بعد هبوطه بنسبة ١٢,٥٪ عام ٢٠٠٩ وارتفاعه بنسبة ٥,٨٪ عام ٢٠٠٨، وارتفع التصدير الصناعي (بدون الماس) بنسبة ١٢,٣٪ بعد هبوطه بنسبة ٩,٤٪ في العام الماضي (٢٠٠٩). وارتفعت مداخيل خدمات السياحة بنسبة ٣٣,٦٪ بعد هبوطها بنسبة ٢٤,٣٪ عام ٢٠٠٩. كما ارتفع تصدير الخدمات الأخرى[٧] (ما عدا خدمات السياحة) بنسبة ١,٧٪ مقابل هبوط بنسبة ١٠٪ عام ٢٠٠٩. بالإضافة لذلك ارتفع التصدير الزراعي بنسبة ٦,٤٪ مقابل هبوط بنسبة ٢,٩٪ عام ٢٠٠٩ وارتفع تصدير الماس بنسبة ٤٢,٥٪ مقابل هبوط بنسبة ملحوظة وصلت إلى ٣١,٥٪ عام ٢٠٠٩. أما بالنسبة لاستيراد السلع والخدمات فقد ارتفع عام ٢٠١٠ بنسبة ١١,٥٪ بعد هبوط بنسبة ١٤,٧٪ عام ٢٠٠٩، ومن هنا فإن حساب السلع والخدمات في ميزان المدفوعات أنهى عام ٢٠١٠ بفائض مقداره ٦,٦ مليار دولار.

ارتفع تصدير السلع والخدمات بنسبة ١٢,٦٪ عام ٢٠١٠ بعد هبوطه بنسبة ١٢,٥٪ عام ٢٠٠٩

فروع الاقتصاد

ارتفع ناتج القطاع الإنتاجي[٨] عام ٢٠١٠ بنسبة ٣,٩٪ بعد أن هبط عام ٢٠٠٩ بنسبة ٠,٤٪ وبعد أن ارتفع بنسبة ٤,٥٪ عام ٢٠٠٨ وبنسبة ٥,٦٪ عام ٢٠٠٧. يعكس هذا الارتفاع انتعاش ناتج فرع الصناعة بنسبة ٦,٢٪، ونموا بنسبة ٣,٩٪ في ناتج فروع التجارة، ونموا بنسبة ٣,٥٪ في ناتج فروع الخدمات الغذائية والضيافة، ونموا بنسبة ٥,٥٪ في ناتج فروع المواصلات والاتصالات. وقد ارتفع ناتج فرع الخدمات الإنتاجية بنسبة ٧,٤٪ وناتج فرع الخدمات المالية بنسبة ٦,٦٪.

١ . **فرع الصناعة:** سجل فرع الصناعة عام ٢٠١٠ نموا بنسبة ٢,٦٪ ويعود الفضل في ذلك للانتعاش الحاصل في التصدير الصناعي والذي ارتفع في العام ذاته بنسبة ٦,٩٪ بعد هبوطه بنسبة ١١٪ خلال العام ٢٠٠٩، وجاء ذلك إثر انتعاش في مستويات الطلب العالمي، وإضافة إلى ارتفاع المبيعات للسوق المحلية، وارتفاع في الفعاليات الاقتصادية للشركات الإسرائيلية التي تعمل خارج الدولة. وتعكس هذه النسبة خروج فرع الصناعة من الركود الذي أصابه وأصاب التصدير الصناعي على وجه التحديد عام ٢٠٠٩. ومن الغريب أن فرعي المركبات الإلكترونية[٩] والصناعات التكنولوجية لم ينموا كما نما الاقتصاد بأكمله أو كما نما فرع الصناعة، حيث كانت نسبة النمو في هذين الفرعين تتراوح بين ٦,١٪ إلى ٣,٢٪ فقط وهما لم يحافظا على نشاطهما الاقتصادي الذي لم يتأثر مثلما تأثرت باقي فروع الصناعة عام ٢٠٠٩، وهذا الأمر إن دل على شيء فهو يدل على كون بعض الدول الغربية لا تزال تجابه العديد من الصعوبات في تخطي الأزمات المالية التي لحقت بها خلال العامين المنصرمين. وقد نجح معظم المصدرين الإسرائيليين بتوجيه سلعهم لأسواق شرق آسيا وأميركا اللاتينية[١٠] بدلا من الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية نظرا لتأخر الانتعاش الاقتصادي في هذه الدول. وسجل الارتفاع الأكبر في الإنتاج الصناعي في العام ٢٠١٠ في فروع المجوهرات والماس (٥,٤٢٪)، البلاستيك والمطاط (٨,١٢٪)، فرع الكهرباء (١,٩٪)، صناعة الصلب (٩,٨٪)، الكيماويات والأدوية (٣,٨٪)، فرع المواد الغذائية والمشروبات (٦,٧٪)، الصناعات التقليدية كالنسيج والملابس والمنتجات الجلدية (١,٥٪)، المواد المعدنية (٢,٣٪). أما ناتج فروع المركبات الإلكترونية وصناعة الهاي – تك فقد نمت بشكل ضئيل وصل إلى ٢٪ فقط وشمل ذلك فرع أجهزة المراقبة، المراقبة الطبية وغيرها.

سجل فرع الصناعة عام ٢٠١٠ نموا بنسبة ٦,٢٪ بسبب انتعاش التصدير الصناعي والذي ارتفع في العام ذاته بنسبة ٩,٦٪ بعد هبوطه بنسبة ١١٪ خلال العام ٢٠٠٩،

٢ . **فرع الزراعة:** وصلت قيمة الإنتاج الزراعي عام ٢٠١٠ إلى ٢٤,٢ مليار شيكل (٦,٨ مليار دولار) منها ١٥,٤ مليار شيكل على شك إنتاج نباتي والباقي إنتاج حيواني، وتشكل هذه القيمة ارتفاعا بنسبة ٦,٥٪ مقارنة مع ٢٠٠٩ حيث كانت قيمة الإنتاج الزراعي ٢٢,٨ مليار شيكل. كان الناتج المحلي الإجمالي في فرع الزراعة[١١] ١٠,٩ مليار شيكل. ارتفعت كمية الإنتاج الزراعي خلال ٢٠١٠ بحوالي ٥٪ في حين ارتفع الإنتاج النباتي بنسبة ٤,٤٪[١٢] وارتفع الإنتاج الحيواني بنسبة ٦,٣٪. وبالمقابل ارتفعت أسعار الإنتاج الزراعي بنسبة ٥,٨٪ وهذا معناه ارتفاع قيمة الإنتاج الزراعي بنسبة ٦,٥٪ كما ذكر سابقا. ارتفع التصدير الزراعي

وصلت قيمة الإنتاج الزراعي عام ٢٠١٠ إلى ٢٤,٢ مليار شيكل

عام ٢٠١٠ بنسبة ٩,٥٪ مقابل هبوط بنسبة ٢٣٪ عام ٢٠٠٩ وكان الارتفاع الأكبر بتصدير الخضار والبطاطا (١٣,٥٪)، رافقه ارتفاع طفيف في أسعار التصدير بنسبة ٢,٥٪. بالإضافة لذلك ارتفع تصدير الحمضيات بنسبة ٥,٨٪ ورافقه ارتفاع أسعار التصدير بنسبة ٣,٥٪. وقد وضعت وزارة الزراعة أهدافا لعام ٢٠١٠ تتلخص في مواجهة الأزمة الناتجة من جراء النقص الشديد في كميات المياه، المحافظة على المناطق المفتوحة، تشجيع الزراعة البيئية وبالأخص في منطقة المركز.

سجل عدد الزوار القادمين إلى إسرائيل عام ٢٠١٠ رقما قياسيا حيث وصل إلى ٣,٤ مليون زائر وهو ارتفاع بنسبة ٢٦٪ عما كان عليه عام ٢٠٠٩

٣. **فرع السياحة:** سجل عدد الزوار القادمين إلى إسرائيل عام ٢٠١٠ رقما قياسيا حيث وصل إلى ٣,٤ مليون زائر وهو ارتفاع بنسبة ٢٦٪ عما كان عليه عام ٢٠٠٩، من بينهم ٢,٨ مليون سائح ويشكل ذلك ارتفاعا بنسبة ٢١٪ مقارنة مع العام ٢٠٠٩. وقد دخل إلى إسرائيل جوا ٢,٣ مليون شخص حيث تزيد نسبتهم بحوالي ١٨٪ من الداخلين جوا عام ٢٠٠٩. أما عدد الداخلين عن طريق اليابسة فكان ٤٩٠ ألف شخص (٣٧٪ أكثر من العام ٢٠٠٩) فيما وصل عدد الداخلين عن طريق البحر ٦٤٢ ألف شخص. وبلغت أرباح العملة الأجنبية من قطاع السياحة في العام ٢٠١٠ مبلغ ١٦,٧ مليار شيكل (٤,٦٦ مليار دولار) أي ٥٪ من مجمل الصادرات و ١٦,٨٪ من الخدمات التصديرية، واستوعب فرع السياحة حوالي ١٨,٠٠٠ عامل جديد. تقلّ مساهمة فرع السياحة عن ٢٪ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي إلاّ أنّ قيمتها المضافة بالعملة الخارجية تبلغ ٨٥٪ مّا يجعلها تحتلّ المرتبة الأولى على سلم الصناعات التصديرية، ويعمل فيها ١٢٠ ألف مستخدم. تعمل وزارة السياحة حاليا على زيادة عدد السياح إلى ٤ مليون سائح عام ٢٠١٢ وإلى ٥ مليون سائح عام ٢٠١٣. ويتوقع اقتصاديو وزارة السياحة أن تخلق هذه المعطيات ما يقارب ١١٠,٠٠٠ وظيفة جديدة خلال ٥ سنوات، هذا بالإضافة إلى ١٢٠ ألف عامل يعملون حاليا في فرع السياحة في إسرائيل. وعلينا أن نذكر في هذا المجال السياحة الداخلية ووصفها كأحدى الفعاليات الاقتصادية. يمكننا قياس حجم هذه الفعاليات عن طريق عدد النزلاء في الفنادق بالإضافة إلى عدد زائري الأماكن المختلفة في الدولة. تطورت السياحة الداخلية في إسرائيل بشكل ملموس خلال السنوات الأخيرة وقد نزل حوالي ٨٥٪ من مجمل السياح في فنادق مختلفة في إسرائيل بينما نزل ٨٪ منهم فيما يسمى الضيافة القروية، وأما الباقون فقد نزلوا في نزل الشبيبة. وقد ارتفع عدد النزلاء في الأماكن المختلفة من ١٠ مليون في العام ١٩٩٩ إلى ١٨ مليونا في العام ٢٠١٠. وقد كانت مدينة إيلات هي المدينة الأولى في إسرائيل من حيث عدد القاطنين في أماكنها المختلفة (٤٧٪ من مجمل النزلاء

بلغت أرباح العملة الأجنبية من قطاع السياحة في العام ٢٠١٠ مبلغ ١٦,٧ مليار شيكل (٤,٦٦ مليار دولار) أي ٥٪ من مجمل الصادرات و ١٦,٨٪ من الخدمات التصديرية

نزلوا في إيلات). ووصلت مساهمة فرع السياحة الداخلية للاقتصاد الإسرائيلي في العام ٢٠١٠ إلى حوالي ١٤ مليار شيكل، هذا بالإضافة إلى خلق العديد من أماكن العمل والدخل الصافي. ويصل عدد العاملين في السياحة الداخلية إلى حوالي ٨٠ ألف شخص فيما يشمل فرع الفنادق في إسرائيل نحو ٣٤٥ فندقا تحتوي على نحو ٤٨,٠٠٠ غرفة، وتشكل ٧٧٪ من مجمل غرف الضيافة. أما الضيافة القروية فتحتوي على ٨,٥٠٠ وحدة ضيافة وتشكل ١٢٪ من مجمل غرف الضيافة. يشكل فرع الفنادق البنية التحتية للجذب والإشهار والازدهار السياحي. تجدر الإشارة إلى أن هذا القطاع الحيوي من حيث صافي الدخل الناتج عنه هو قطاع خدماتي من الدرجة الأولى. وهو قطاع مرتبط بالتهدئة والتوتر في المنطقة، وقد تأثر هذا الفرع جدا من الانتفاضة الأولى والثانية.[١٣] وكنا قد تطرقنا في تقرير سابق إلى أن إسرائيل تتحكم بالأماكن المقدسة في القدس الشرقية وفي بعض الأماكن في الضفة الغربية، التي تشكل أماكن جاذبة للسياحة، وبالتالي فهي تنهب ما هو للفلسطينيين.[١٤] قدم ٢٧٪ من مجمل السياح من الولايات المتحدة وأميركا الجنوبية، ٦١٪ من أوروبا، منهم ١١٪ من روسيا، ٧٪ من آسيا، ٣٪ من أفريقيا والباقي من دول أخرى. وصلت نسبة الغرف المحجوزة عام ٢٠١٠ إلى ٨٥٪ (بمعدل سنوي) بعد أن كانت ٦٧٪ عام ٢٠٠٨.

ما زال فرع البناء يعاني من أزمة خانقة للسنة العاشرة على التوالي

٤. **فرع البناء والإنشاءات**: ما زال فرع البناء يعاني من أزمة خانقة للسنة العاشرة على التوالي، وهذه الأزمة نابعة من مشكلة تقليص الاعتمادات البنكية وغير البنكية بصورة كبيرة وخصوصا في فرع البناء. وقد بلغ عدد المباني المقامة عام ٢٠١٠ نحو ٢٩٠٠٠ وحدة سكنية بينما قدرت وزارة الإسكان الطلب على الشقق السكنية بحوالي ٤٠,٠٠٠ شقة، تعود وتيرة بناء الوحدات السكنية الجديدة المنخفضة إلى الركود الاقتصادي الذي يعاني منه فرع البناء والإنشاءات للسنة العاشرة على التوالي، وبسبب صعوبات التمويل التي يواجهها مقاولو البناء والنقص المستمر في الأيدي العاملة المهنية. وكان التباطؤ الحاصل في بدايات بناية الوحدات السكنية عام ٢٠١٠ أعلى من التباطؤ الحاصل في مستوى المبيعات وعليه يتوقع الخبراء أن تحدث أزمة في فرع البناء والإنشاءات في حال ارتفاع أو ازدياد الطلب بشكل مفاجئ. هبطت الأسعار الفعلية للمباني والشقق عام ٢٠١٠ بنسبة ٣٪ بشكل عام، وبنسبة ٢٠٪ منذ العام ١٩٩٧. إذا أخذنا بعين الاعتبار هبوط سعر صرف الدولار، نحصل على صورة مغايرة مفادها أن أسعار المباني والشقق قد ارتفعت بنسبة ٨,٩٪ بمفاهيم الدولار. يتسم فرع البناء والإنشاءات عام ٢٠١٠ بعدم توافق

بلغ عدد المباني المقامة عام ٢٠١٠ نحو ٢٩٠٠٠ وحدة سكنية بينما قدرت وزارة الإسكان الطلب على الشقق السكنية بحوالي ٤٠,٠٠٠ شقة

ملموس بين نموه بشكل خاص وبين نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٥,٤٪، ولم يلاحظ أي انتعاش يذكر في هذا الفرع على غرار ما حصل في الاقتصاد بمجمله. وقد لوحظ انتعاش معين في المباني والشقق الفاخرة جدا وفي بعض المشاريع المعينة في مركز البلاد، ونبع هذا الانتعاش نتيجة لازدياد الطلب من قبل الأجانب أو من قبل السكان المحليين الذين يقتنون المباني والشقق بهدف الاستثمار، ولكن من جهة أخرى هنالك تباطؤ واضح في فعاليات هذا الفرع في باقي أرجاء إسرائيل أو لدى الفئات الضعيفة والمتوسطة اقتصاديا، ونبع هذا التباطؤ إثر ارتفاع نسبة البطالة في هذه المناطق، بالإضافة إلى إلغاء الهبات الممنوحة من قبل وزارة الإسكان لكل المستحقين.

واصلت إسرائيل التوسع الاستيطاني ومصادرة الأراضي في الضفة الغربية وبلغ إنفاق حكومة إسرائيل على الاستيطان نحو ٣٥ مليار شيكل، أي ما يعادل ٩,٧٧ مليار دولار

تباطؤ الفعاليات في فرع البناء والإنشاءات في معظم مناطق الدولة يظهر على خلفية حقيقة كون بعض المتغيرات ذات التأثير على قدرة شراء الشقق السكنية، تظهر تحسنا معينا. من بين هذه المتغيرات: هبوط نسبة الفائدة على القروض السكنية بشكل مستمر (حتى قرار بنك إسرائيل برفعها مجددا هذا العام)، هبوط أسعار الشقق السكنية المربوطة بالدولار، هبوط نسبة البطالة، تخفيض ضريبة القيمة المضافة وغيرها. يشار هنا أن عملية تجنيد الأموال عن طريق البورصة المتمثل بإصدار سندات دين مختلفة قد توقف بشكل تام عام ٢٠٠٩ عقب الأزمة المالية. أما على صعيد البناء في المستوطنات فقد واصلت إسرائيل التوسع الاستيطاني ومصادرة الأراضي في الضفة الغربية وبلغ إنفاق حكومة إسرائيل على الاستيطان نحو ٣٥ مليار شيكل، أي ما يعادل ٩,٧٧ مليار دولار أنفقت على المستوطنات اليهودية المقامة بالضفة الغربية في موازنة عام ٢٠١٠. وتشمل المبالغ أعلاه إقامة وحدات سكنية جديدة بالإضافة إلى شق الطرق ومشاريع صناعية في المستوطنات، وعلى تمويل الإعفاءات الضريبية التي يتمتع بها المستوطنون، وتشغيل العديد من قوى الأمن لحمايتهم. ويذكر أن نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي في المستوطنات اليهودية فاق نصيب الفرد داخل إسرائيل عام ٢٠١٠ بنحو ١٥٠٠ دولار.

نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي في المستوطنات اليهودية فاق نصيب الفرد داخل إسرائيل عام ٢٠١٠ بنحو ١٥٠٠ دولار.

٥. **فرع الخدمات العامة:** ارتفع ناتج فروع الخدمات العامة والجماهيرية، والذي يتم حسابه وفقا لقيمة الرواتب المدفوعة لعمال القطاع الحكومي، لعمال السلطات المحلية ولعمال المؤسسات اللاربحية الممولة من قبل الحكومة، ارتفع بنسبة ٨,٤٪ بعد ارتفاعه بنسبة ٩,٣٪ عام ٢٠٠٩.

١. **نسبة البطالة:** أشارت معطيات دائرة الإحصاءات المركزية إلى أن نسبة البطالة في إسرائيل انخفضت عام ٢٠١٠ إلى ٦,٧٪ بعد أن كانت ٧,٩٪ عند نهاية ٢٠٠٩ ووصل عدد العاطلين عن العمل إلى ٢٥٣ ألفا.

٢. **نسبة المشاركة:** وصلت نسبة المشاركة في قوة العمل في الربع الأخير من ٢٠١٠ إلى ٥٦,٨٪ مقابل ٥٥,٤٪ في نهاية عام ٢٠٠٩. ارتفعت نسبة المشاركة في قوة العمل بين الرجال إلى ٦٢,٥٪ بدلا من ٦١,٧٪ أما نسبة المشاركة لدى النساء ارتفعت من ٥١,٦٪ إلى ٥١,٩٪. ولكن هذه النسبة لا زالت الأدنى بين الدول الغربية خاصة، وذلك بسبب المشاركة المتدنية للقطاع اليهودي الأصولي (الحريديم) والبالغة ٤٥٪ من القوة العاملة، وكذلك مشاركة العرب الفلسطينيين في إسرائيل في القوة العاملة والبالغة ٣٩٪.

٣. **كمية العمل:** ارتفعت كمية العمل عام ٢٠١٠ في القطاع الإنتاجي[١٥] بنسبة ٣,٩٪ بعد هبوطها بنسبة ١,٨٪ عام ٢٠٠٩ وارتفاعها بنسبة ٤,٩٪ عام ٢٠٠٨. نتج هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع معدل عدد ساعات العمل للمشتغل الواحد. أما فيما يتعلق بنتاج العمل[١٦] فقد ارتفع بنسبة وصلت إلى ٠,٤٪ فقط، بعد ارتفاعه بنسبة ٠,١٪ فقط عام ٢٠٠٩.

٤. **الأجر الفعلي:** تجلى الانتعاش الحاصل في الفعاليات الاقتصادية بارتفاع الأجر الفعلي بنسبة ٣,٦٪ بعد تآكله بنسبة ٢,٤٪ عام ٢٠٠٩ وارتفع معدل الأجر للأجير الواحد إلى ٨٣٤٠ شيكلا[١٧] (٢٣٣٠ دولارا) بعد أن كان ٧,٤٦٣ شيكلا في نهاية عام ٢٠٠٩. ولكن إذا أمعنا النظر وحللنا تطورات دخل العمال في إسرائيل قد نجد صورة غير متكافئة تماما. هنالك تفاوت ملحوظ في الدخل بين قطاعات الاقتصاد المختلفة، إذ تفيد مؤشرات دائرة الإحصاءات المركزية ووزارة المالية إلى أن الدخل المتوسط الشهري في قطاع الصناعة يعلو الدخل العام بنسبة ٤٠٪ ويصل في الوقت الراهن إلى ١١,٦٠٠ شيكل (٣٢٤٠ دولارا). هذا التفاوت يبرز أيضا داخل قطاع الصناعة نفسه، فقد كانت قيمة الدخل المتوسط الشهري في قطاع التكنولوجيا الرفيعة أكثر من ٢٠ ألف شيكل (٥٥٨٦ دولارا)، وفي صناعة التكنولوجيا المختلطة أكثر من ١٥ ألف شيكل (٤١٨٩ دولارا)، فيما بلغ في الصناعات التقليدية ٨ آلاف شيكل ويقارب معدل الدخل العام. هذا التفاوت بدا جليا بين الفئات المختلفة، ففي أعقاب الطفرة التي شهدها النمو

نسبة البطالة في إسرائيل انخفضت عام ٢٠١٠ إلى ٦,٧٪ بعد أن كانت ٧,٩٪ عند نهاية ٢٠٠٩

وصلت نسبة المشاركة في قوة العمل في الربع الأخير من ٢٠١٠ إلى ٥٦,٨٪ مقابل ٥٥,٤٪ في نهاية عام ٢٠٠٩

الاقتصادي بين الأعوام ٢٠٠٤-٢٠٠٧ لم تحرز سوى الفئتين الأكثر ثراء، ولا سيما الأولى بينهما، ارتفاعا في حصتيهما من مجمل الدخل، وقد استمرت الظاهرة خلال الأعوام ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ على الرغم من تحسن الأوضاع الاقتصادية نوعا ما، خاصة في الربع الأخير من العام ٢٠٠٩ وبداية الربع الأول من ٢٠١٠. فقد أحرزت الفئتان المذكورتان على مدى السنوات الماضية ارتفاعا متتاليا في نصيبهما من مجمل الدخل بلغ في العام ٢٠٠٤ نسبة ٤٤,٢٪، ووصل في العام ٢٠٠٥ إلى ٤٤,٧٪، وإلى ٤٤,٨٪ في العام ٢٠٠٦، وإلى ٤٤,٩٪ عام ٢٠٠٧ وإلى ٤٥,١٪ عام ٢٠٠٨ وإلى ٤٥,٢٪ عام ٢٠٠٩ وإلى ٤٥,٤٪ عام ٢٠١٠. وقد بلغ متوسط دخل الأسرة الشهري للفئة الأكثر ثراء في العام ٢٠١٠ حوالي ٤٤,٧٥٨ شيكلا (١٢٥٠٢ دولارا)، وهو ارتفاع بنسبة ٢,٦٪ عما كان عليه عام ٢٠٠٩ ويعادل نحو ٤ أضعاف متوسط دخل الأسرة المتوسط في الفئة الخامسة. في المقابل طرأ انخفاض في حصة الفئات السبع الدنيا، فيما بقيت حصة الفئة الثامنة على حالها.

ارتفعت مؤشرات الأسهم المختلفة عام ٢٠١٠ بنسبة ١٥٪

أسواق المال

ارتفعت مؤشرات الأسهم المختلفة عام ٢٠١٠ بنسبة ١٥٪ ويأتي ذلك بعد توقف هبوط مؤشرات الأسهم وسندات الدين منذ بداية الربع الثاني من العام ٢٠٠٩، والذي بدأ منذ بداية العام ٢٠٠٨ وتدهور إلى أزمة في الربع الأخير من العام نفسه. وبدأت أسعار الأسهم ومؤشرات أسواق المال الارتفاع بشكل حاد منذ بداية النصف الثاني من ٢٠٠٩، ومع نهاية العام كان مؤشر تل أبيب ١٠٠ [١٨] أدنى بنسبة ١٥٪ فقط مما كان عليه عند نهاية العام ٢٠٠٧، ومنذ ذلك الوقت ترتفع مؤشرات الأسهم والأوراق النقدية الأخرى بشكل مقبول. يعكس هذا التطور مدى الأزمة التي مرت بها أسواق المال من جهة، والانتعاش الحاصل في الأسواق العالمية من جهة أخرى، علما بأن عملية الإنتعاش في إسرائيل كانت أسرع منها في باقي دول العالم. وقد انتعش أيضا سوق سندات الدين الذي ارتفع خلال ٢٠١٠ بنسبة ١٢٪ بعد ارتفاعه بنسبة ٣٠٪ عام ٢٠٠٩ هبوطه بنسبة ١٥٪ عام ٢٠٠٨.

في هذا السياق علينا أن نذكر أمرين: الأول أن الأزمة الاقتصادية وتطورها إلى ركود اقتصادي كانت مستوردة من الخارج بينما كانت أزمات أخرى في أسواق المال وليدة تطورات محلية. الأمر الثاني هو الأضرار والخسائر المادية الهائلة التي لحقت بسوق

سندات الدين والتي أدت بدورها إلى إلحاق الأضرار بجمهور كبير من المستثمرين والمدخرين. وقد بان الخروج من الأزمة المالية عام ٢٠١٠ بانتعاش تدريجي لحجم التداول وبتجنيد الأموال، وبالذات عن طريق إصدار سندات دين.

شهد قطاع العقارات على اختلاف أنواعه ارتفاعا في الاسعار بنسبة ٣٢٪ في الفترة ما بين بداية ٢٠٠٩ ونهاية ٢٠١٠

تفيد معطيات سلطة الأوراق النقدية أن هناك تفاوتا أو تباينا كبيرا بين قطاعات الاقتصاد المختلفة، ففي حين بقيت أسعار أسهم شركات البناء والأملاك الثابتة وشركات الاستثمار بعيدة جدا عن مستواها عام ٢٠٠٧ (بسبب خسائر مادية طائلة لحقت بهذه الشركات من فعالياتها خارج إسرائيل)، نجحت بعض الشركات الأخرى مثل البنوك وشركات التقنيات أن تستعيد ما خسرته خلال عام ٢٠٠٨ وأن تجند أموالا ضخمة عن طريق إصدار سندات دين جديدة.

الفصل الثاني: فقاعة العقارات والأملاك غير المنقولة

شهد قطاع العقارات على اختلاف أنواعه ارتفاعا في الاسعار بنسبة ٣٢٪ في الفترة ما بين بداية ٢٠٠٩ ونهاية ٢٠١٠، وذلك في الوقت الذي تراوحت فيه فائدة بنك إسرائيل[١٩] ما بين ٥,٠٪ إلى ٧٥,١٪ ما يعني أن ارتفاع أسعار العقارات في إسرائيل هو الأعلى في العالم.

وقد أظهر استطلاع شمل عشرين مدينة في إسرائيل حصول تل أبيب على أعلى نسبة في ارتفاع أسعار الشقق خلال العام الماضي لدرجة لم تكن متوقعة، خاصة الربع الأخير من العام ٢٠٠٩ والربع الأول من العام ٢٠١٠ حيث ارتفعت أسعار الشقق بنسبة ٣١٪ خلال عام واحد.

ارتفع مؤشر الأسعار العام خلال ٢٠١٠ بـ ٨,٢٪ في حين سجل مؤشر الأسعار في الشقق ارتفاعا بنسبة ٤,١٤٪، ما يعد ارتفاعا كبيرا عنه في العام ٢٠٠٨ حيث سجل مؤشر الأسعار العام ارتفاعا بنسبة ٦,٣٪ في حين سجل مؤشر ارتفاع الشقق ٣,٤٪، وهذا كان بسبب الأزمة الاقتصادية العامة التي دخلت فيها إسرائيل عام ٢٠٠٨ والمرتبطة بالأزمة الاقتصادية العالمية.

ارتفع مؤشر الأسعار العام خلال ٢٠١٠ بـ ٨,٢٪ في حين سجل مؤشر الأسعار في الشقق ارتفاعا بنسبة ٤,١٤٪

وبحسب وزارة العدل الإسرائيلية التي نشرت أسعار الشقق والأراضي في إسرائيل، يعود هذا الارتفاع إلى التراجع الذي شهده هذا القطاع طوال العام ٢٠٠٨، وكذلك معظم أشهر العام الماضي، بحيث كانت أسعار الشقق أقل من المعدل الطبيعي لها، وهذا ما يفسر الارتفاع الذي حصل نهاية العام، وقد حققت الشقق التي تم تشطيبها وفق معايير مرتفعة والتي تشمل خمس غرف ارتفاعا عاليا في الأسعار.

كما كان لارتفاع أسعار الحديد على المستوى العالمي دور في ارتفاع أسعار المباني والشقق السكنية. حيث ارتفع سعر الطن الواحد من الحديد خلال الفترة الأخيرة بنسبة ٣٠٪ وذلك بسبب قرار الشركات العالمية الكبرى المنتجة بحتلنة ورفع الأسعار مرة كل ثلاثة أشهر، علما أن اسرائيل تستهلك في السنة ٨٠٠ ألف طن من حديد البناء، يتم إنتاج نصفها في البلاد، الأمر الذي يحول دون مشاركة الجانب الإسرائيلي عالميًا في تحديد الأسعار. ويشار إلى وزارة التجارة والصناعة قررت مؤخرًا فرض ضريبة على استيراد حديد البناء، الأمر الذي ساهم بدوره في رفع أسعاره. في المقابل حصل مشترو الشقق على قروض إسكان (مشكنتا) بفوائد هي الأكثر انخفاضا منذ عدة عقود.

وقد أعرب محافظ بنك إسرائيل ستانلي فيشر عن قلقه بشأن هذه الظاهرة التي قد تؤدي إن عاجلا أم آجلا إلى انفجار يولد عدم استقرار اقتصادي طويل الأمد، وطالب كل الجهات المتعلقة، وبالأخص وزارة المالية ووزارة الإسكان بالتعاون من أجل حلّ هذه المعضلة. وقد بدأ بنك إسرائيل باتخاذ خطوات فعلية من أجل أيجاد حل فوري يمنع حدوث مثل هذا الانفجار، ويتمثل برفع فائدة بنك إسرائيل وبرفع الفوائد على القروض السكنية، وطالب الدولة بتخصيص المساحات اللازمة من أجل زيادة عرض العقارات والأملاك والذي من شأنه أن يسهم في كبح جماح أسعار العقارات والأملاك المختلفة.

أعرب محافظ بنك إسرائيل ستانلي فيشر عن قلقه بشأن هذه الظاهرة التي قد تؤدي إن عاجلا أم آجلا إلى انفجار يولد عدم استقرار اقتصادي طويل الأمد،

يوضح محافظ بنك إسرائيل في خطوته هذه العلاقة المتينة بين نسبة الفائدة البنكية وبين أسعار العقارات المختلفة. هذه الفائدة تؤثر بشكل واضح على عرض العقارات من جهة وعلى الطلب لها من جهة أخرى، وبناء عليه قرر بنك إسرائيل العمل على تغيير أسعار العقارات ومنع انفجار الفقاعة العقارية والتحكم بمجريات الأمور، وذلك عن طريق إتباع سياسة نقدية مسؤولة يتم من خلالها تغيير نسبة الفائدة البنكية بفترات متقاربة، بما في ذلك تغيير نسبة الفائدة على القروض السكنية، لكي يتسنى لسوق العقارات المحافظة على توازنه خلال الفترة القادمة. قد يعطي رفع نسبة الفائدة البنكية مؤشرا لمن يعرض العقارات والأملاك المختلفة بضرورة تخفيف حدة الأسعار التي تطالب بها هذه الشركات، وبذلك قد تصبح المنافسة بينها ناجعة أكثر وعليه يسترجع سوق العقارات قيمته الفعلية. من هذا المنطلق تنبع أهمية انتهاج سياسة نقدية والاستمرار بها لأمد بعيد، وإلا قد يفسر الأمر على أنه ضعف وعجز من البنك المركزي في معالجة ارتفاع أسعار العقارات بشكل جذري.

تشير التوقعات إلى أن بنك إسرائيل قد يحظر الحصول على قروض سكنية بفائدة

ثابتة، وذلك على ضوء التوقعات التي تشير إلى أنه سيرفع الفائدة الأساسية لتصل إلى ٣٪ في العام ٢٠١١. وهذا يعني أن مسارات الفائدة الثابتة ستصبح مركّبا أساسيا في معظم قروض الإسكان الجديدة في العام ٢٠١١، لتستبدل مسارات الفائدة المتغيّرة. وبناء عليه من المتوقع أن تزيد قيمة ترجيع القرض السكني بنسبة ١٠٪ خلال ٢٠١١، وذلك بسبب الارتفاع المتوقع على الفائدة.

وقد باشر بنك إسرائيل خلال العام ٢٠١٠ باتخاذ خطوات فعلية وأعلن عن أنظمة جديدة تتعلق برفع نسبة الفائدة بحوالي ١٪ عما كان متبعا حتى اليوم، على القروض السكنية التي تبلغ قيمتها ٨٠٠ ألف شيكل وما فوق. وبموجب هذه الأنظمة الجديدة فإن الحاصلين على قروض كهذه سوف يشعرون بزيادة في مبلغ الترجيع الشهري المترتّب على القرض السكني.

ولهذه الأنظمة أهداف تتمثل في التأثير سلبا على مستوى الطلب للقروض السكنية في محاولة لتقليل الطلب على المباني والشقق السكنية.

قبل سنوات خَلَت لم تكن قروض الإسكان بقيمة ٨٠٠ ألف شيكل أمراً شائعاً، ولكن مع ارتفاع أسعار الشقق السكنية في السنتين الأخيرتين طرأ تغيير جذري على الوضع، خاصة إذا أخذنا بالحسبان أن ثمن شقة من ٤ غرف في مركز البلاد يصل إلى ١,٤ مليون شيكل. وقد دفع هذا الوضع بالكثيرين الى التفكير بتلقي قروض إسكان بمبالغ ضخمة. وقد كان سابقا بإمكان العديد من الأزواج الشابة تلقّي قروض إسكان بقيمة ٨٠٠ ألف شيكل لمدة ٢٥ سنة، بفائدة متغيّرة يتراوح قدرها بين ٢٪–٢,٥٪ بالمتوسط، وبترجيع شهري قدره ٣,٥٠٠ شيكل، ولكن علينا ألا ننسى أن هذا الوضع كان ممكناً في ظروف اقتصادية سادت فيها فائدة منخفضة جداً. ومن هنا فإن ارتفاع نسبة الفائدة، وفق كل التقديرات، سيُؤدي إلى ارتفاع مبلغ الترجيع الشهري من جهة، والى المس بالاستقرار الاقتصادي لدى الأسرة. وهنا يأتي دور بنك إسرائيل لتجنّب ذلك والمحافظة على الاستقرار الاقتصادي لدى العائلات.

من المتوقع أن تزيد قيمة ترجيع القرض السكني بنسبة ١٠٪ خلال ٢٠١١، وذلك بسبب الارتفاع المتوقع على الفائدة.

وبحسب الأنظمة الجديدة، فإن قروض الإسكان التي تبلغ قيمتها ٨٠٠ ألف شيكل وأكثر والتي يحصل عليها المواطنون غير المستحقّين للقروض بموجب معايير وزارة المالية – هذه القروض سيتمّ تصنيفها على أنها قروض تنطوي على مخاطر بنسبة عالية. ولذلك يتوجب على البنك رفع الفائدة لكي يضمن أموال القروض التي قدّمها للزبائن.

ان الهدف من أنظمة بنك إسرائيل الجديدة هو تشجيع جمهور متلقّي قروض الإسكان الجديدة والمرتفعة على اختيار القروض بفائدة ثابتة بغية ضمان استقرار

وثبات مبلغ الترجيع الشهري طيلة فترة القرض (باستثناء ارتفاع جدول الغلاء بالنسبة للقروض المرتبطة بالجدول).

وقد كان من الطبيعي في السنتين السابقتين أن يفضّل الجمهور مسارات الفائدة المتغيّرة على الثابتة، لأن الفائدة المتغيرة كانت منخفضة جداً، وتراوحت بين ٢,٥٪-٢٪ على قروض إسكان لمدة ٢٥ عاماً مقابل ٣,٥٪ نسبة الفائدة الثابتة. ويتبين من الأنظمة الجديدة أن بنك إسرائيل سيرفع الفائدة المتغيّرة على القروض التي حددها بنك إسرائيل لتصل ٣,٥٪ بدل ٢,٥٪، ولكن دون الأمان والاستقرار الذي تضمنه الفائدة الثابتة. الأمر الايجابي أن الفائدة المقترحة اليوم هي الفائدة الأكثر انخفاضاً منذ ٢٠ عاماً، إذ إن الفائدة الثابتة تبلغ حالياً ٣,٥٪ على قروض لمدة ٢٥-٢٠ سنة، وتتيح للزبون الاستفادة من فائدة منخفضة طيلة فترة القرض، دون التعرض لمخاطر رفع الفائدة، كما هو الحال في الفائدة المتغيّرة.

وفي المقابل قام محافظ بنك إسرائيل برفع الفائدة المصرفية الأساسية لتصل إلى ٢,٢٥٪ في نهاية العام ٢٠١٠ بعد أن كانت بنسبة ٠,٥٪ في نهاية عام ٢٠٠٨. وتهدف هذه السياسة للتأثير على الشركات العقارية ومنعها من رفع أسعار العقارات بشكل جنوني.

> قام محافظ بنك إسرائيل برفع الفائدة المصرفية الأساسية لتصل إلى ٢,٢٥٪ في نهاية العام ٢٠١٠ بعد أن كانت بنسبة ٠,٥٪ في نهاية عام ٢٠٠٨.

مع نهاية العام ٢٠٠٨ وبداية العام ٢٠٠٩ اندلعت وما زالت أزمات عالمية ناجمة عن الأزمة الاقتصادية العالمية ولعل أزمة دبي هي أكبر برهان، والناجمة عن الديون المتراكمة لهذا البلد الذي قدم العديد من التحفيزات العقارية. تشكل أزمة دبي الصورة المستبقة لأغلبية الدول التي عالجت الأزمة الاقتصادية العالمية عن طريق التحفيزات وتخفيض سعر الفائدة المصرفية الأساسية. تخفيض سعر الفائدة المصرفية الأساسية حتى أدنى مستويات جعل من المضاربين على الأسواق العقارية أكثر طمعاً، الشيء الذي أدى إلى ازدياد أسعار العقارات ومن ثم ارتفاع نسبة التضخم المالي في هذه البلدان، ومن بينها إسرائيل. رفع سعر الفائدة المصرفية الأساسية يعني اقتصادياً أن تصبح عملية الاقتراض أكثر كلفة، وبالتالي تقليل كمية النقود المتداولة في السوق التي من شأنها أن تكبح ازدياد الأسعار والتقليل من نسبة التضخم المالي.

نبع قيام محافظ البنك المركزي برفع سعر الفائدة المصرفية الأساسية من عوامل ومؤشرات اقتصادية متضاربة، لكن الأهم رغبته في تحقيق هدف البنك المركزي في الحفاظ على استقرار الأسعار. من هنا يمكن أن نفهم قرار المحافظ الأخير بعلاقته مع العوامل التالية:

- التوقعات بالنسبة للتضخم المالي: إن الاقتصاد الإسرائيلي يشهد في الآونة الأخيرة زيادة متتالية لمؤشر الأسعار، وكان آخرها نسبة التضخم المالي التي

وصلت إلى ٢,٨٪ وهي تكاد تصل إلى المستوى الأقصى من تلك التي وضعتها لنفسها الحكومة كخط أحمر يمنع اجتيازه، وهي ١٪-٣٪ بمفهوم سنوي. إن الارتفاعات الكبيرة في سعر العقارات الناجمة عن سعر الفائدة المتدنية وضعت المحافظ، أمام واقع وتخوفات أكثر واقعية مما كانت في السابق، وهو الآن يصارع هذه التداعيات بواسطة اتخاذ قرار أكثر صرامة للحد من اندلاع فقاعة عقارات أصبحت أكثر واقعية ما كانت عليه منذ بداية هذا العام. رفع سعر الفائدة الأساسية سوف يجعل عملية الاقتراض من البنوك التجارية أكثر تكلفة الشيء الذي من شأنه أن يكون كابحاً للمضاربين على سعر العقارات.

- التوقعات لنمو الاقتصاد الإسرائيلي: من الملاحظ أنه منذ قيام المحافظ باتخاذ قرارات السياسة المالية الواسعة فإن غالبية المؤشرات تشير إلى تحسن الاقتصاد الإسرائيلي. وأكبر برهان هو قيام دائرة الإحصائيات المركزية مؤخراً بنشر نسبة النمو الاقتصادي للعام ٢٠١٠ بنسبة ٤,٥٪. زيادة الاستهلاك الشخصي بنسبة ٥,٢٪ في العام ٢٠١٠ مقارنة بنسبة ١,٧٪ في العام ٢٠٠٩، الشيء الذي يشير إلى أن هنالك تحسنا في المستوى المعيشي لدى الأفراد، انخفاض نسبة البطالة إلى ٦,٧٪ مع نهاية هذا العام مقارنة بنسبة ٧,٩٪ في العام ٢٠٠٩، زيادة في التصدير بنسبة ١٢,٣٪ مع نهاية هذا العام مقارنة بالعام الماضي.

نبع قيام محافظ البنك المركزي برفع سعر الفائدة المصرفية الأساسية من عوامل ومؤشرات اقتصادية متضاربة، لكن الأهم رغبته في تحقيق هدف البنك المركزي في الحفاظ على استقرار الأسعار

أما التداعيات لهذه الخطوة التي قام بها المحافظ، فيمكن تلخيصها بالتالي:

- زيادة الفائدة الأساسية تؤدي إلى غلاء فائدة «البرايم» (والتي هي عبارة عن الفائدة الأساسية للبنك المركزي ٢,٢٥٪ إضافة إلى ١,٥٪، أي أصبحت فائدة البرايم ٣,٧٥٪) والتي تشكل أساساً للقروض المصرفية. من هنا فإن الأفراد والمصالح التي سبق وأن حصلت على قروض أساسها فائدة البرايم، فسوف تجد نفسها تتحمل بفائدة بنكية أكبر من قبل، ناهيك أننا ما زلنا نعيش أزمة اقتراض حقيقية.
- البنك المركزي الإسرائيلي هو الأول عالمياً الذي قام برفع نسبة الفائدة المصرفية الأساسية، في وقت أبقت البنوك المركزية العالمية فائدتها الأساسية بأدنى مستوياتها الشيء الذي يؤدي إلى أن يصبح الشيكل أحدى العملات المُفضلة للاستثمار عالمياً، فعلى سبيل المثال بسبب وجود الفائدة الأساسية في الولايات المتحدة الأميركية في الحضيض بين ٠٪-٠,٢٥٪، سيقوم أصحاب العملة الخضراء ببيعها كي يستثمروا في الشيكل. هذا الشيء يؤدي إلى تقوية الشيكل مقابل الدولار، أي أننا نتوقع هبوطا بسعر الدولار مقابل الشيكل.

من هذا المنطلق نرى أن تخوفات البنك المركزي الأساسية من حصول فقاعة عقارية، والتي هي في هذا السياق تحصيل حاصل لسياسته السابقة التي هدفت إلى تشجيع الاستهلاك عن طريق تخفيض الفائدة المصرفية الأساسية، و التي اتخذها مع اندلاع الأزمة الاقتصادية العالمية، هي تلك التي أدت في نهاية المطاف إلى قرار المحافظ رفع سعر الفائدة الأساسية.

لا شك أن التأثير المباشر لرفع نسبة الفائدة الأساسية سوف يلقي بظلاله الوخيمة على الأفراد والشركات الذين سبق وان اقترضوا ، الشيء الذي من شأنه جعل تلك القروض أكثر تكلفة مما كانت عليه في السابق.

من هنا، فانه من المبكر الاستنتاج أن الاقتصاد الإسرائيلي خرج من أزمته. بل، على العكس، فهو موجود الآن في صلب أزمة جديدة، وعلينا أن نكون أكثر حذراً في فهم الخطوات التي قام بها المحافظ مؤخراً برفع سعر الفائدة الأساسية، فهي في الواقع بمثابة اعتراف أن الاقتصاد الإسرائيلي يعاني اليوم من أزمة عقارية من شأنها أن تنفجر بين الحين والآخر. قد يُحافظ البنك المركزي على نسبة التضخم المالي ضمن الإطار الذي وضعته الحكومة (١٪-٣٪) لكن مع كل هذا فان قراره هذا سوف يؤدي إلى نتائج عكسية على الاقتصاد وأهمها زيادة أزمة الاقتراض لدى الأفراد والمصالح الصغيرة التي تميز اقتصاد الوسط العربي والتي لم يتم حلها حتى الآن، تقوية الشيكل مقابل الدولار الشيء الذي يؤثر حتمياً بشكل سلبي على التصدير ومن ثم على الدائرة الإنتاجية في البلاد ويرفع أسعار الذهب كبديل آمن للاستثمار بعد تضعضع سعر صرف الدولار.

تخوفات البنك المركزي الأساسية من حصول فقاعة عقارية، هي تلك التي أدت في نهاية المطاف إلى قرار المحافظ رفع سعر الفائدة الأساسية

الفصل الثالث: ميزانية إسرائيل ٢٠١١ و ٢٠١٢

صادق الكنيست الإسرائيلي على ميزانية الدولة لعامي ٢٠١١-٢٠١٢ في اقتراع نهائي، وجاءت الموافقة بأغلبية ٦٣ ضد ٣٣ صوتا في ثالث تصويت على الميزانية بما في ذلك قانون التسويات.[٢٠] وتستهدف الميزانية عجزاً قدره ٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي في ٢٠١١ ينخفض إلى ٢٪ في ٢٠١٢.

وكما هو معهود فإن السجال يحتدم في إسرائيل حول الوضع الاقتصادي في ظل النقاش حول الميزانية العامة وحصة ميزانية الدفاع منها وتزايد التوقعات بتراجع الاقتصاد الإسرائيلي في الفترة المقبلة. وكشف أعضاء من الكنيست النقاب عن أن ميزانية الدفاع زيدت بأكثر من ثلاثة مليارات دولار مقارنة مع الميزانية التي أعلنت سابقا، وأنه تمت تغطية الفارق من ميزانيات اجتماعية.

وقد بدأت النقاشات في الكنيست حول الميزانية العامة عند إقرارها في القراءة الأولى حيث ارتفعت تهديدات الأحزاب الدينية المتزمتة (الحريدية) بربط موقفها منها ليس فقط بحصص مالية وإنما أيضا بمشاريع قوانين مختلف بشأنها مثل قانون التهويد العسكري. ومع ذلك تمت المصادقة على ميزانية العامين ٢٠١١ و ٢٠١٢ هذه المرة بالقراءتين الثانية والثالثة ولم تستمر النقاشات حتى الصباح الباكر. وأبلغ وزير المالية يوفال شتاينيتس اعضاء الكنيست عقب الاقتراع: «هذه الميزانية لعامين ستسمح لنا بمواصلة النمو بوتيرة سريعة، وأن نستمر في إيجاد مئات الألوف من الوظائف الجديدة مشابهة لعام ٢٠١٠».

وفي السياق ذاته أكد رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو أن الحديث يدور عن ميزانية مسؤولة اقتصاديا واجتماعيا، تقود إلى الاقتصاد إلى الانتعاش وتضعه في المسار الصحيح، مشددا على أن هذه الميزانية جيدة لأصحاب الدخل المحدود.

ومن بين الوزارات التي حظيت بمبالغ ضخمة نجد على رأس القائمة وزارة الدفاع (٦٠ مليار شيكل)، تليها وزارة التربية والتعليم (٣٣ مليار شيكل) ثم وزارة الصحة (١٥ مليار شيكل) ووزارة الدفاع الداخلي (٩ مليار شيكل).

> ومن بين الوزارات التي حظيت بمبالغ ضخمة نجد على رأس القائمة وزارة الدفاع (٦٠ مليار شيكل)، تليها وزارة التربية والتعليم (٣٣ مليار شيكل) ثم وزارة الصحة (١٥ مليار شيكل) ووزارة الدفاع الداخلي (٩ مليار شيكل)

وبدوره أكد رئيس لجنة الرقابة في الكنيست يوئال حسون أن هذه الميزانية تعبر عن استهتار الحكومة بالأموال العامة، مشيرا إلى أنهالا تغطي حالات الطوارئ ولم تخصص ميزانية لمواجهة الزلازل ودعما لجهاز الإطفائية. وأكد حسون أن الهدف الرئيس للميزانية هو الحفاظ على زعامة نتنياهو الذي اشترى أعضاء كنيست من خلال الأموال العامة. وقال وزير المالية الإسرائيلي السابق روني بار-اون أن مشروع الموازنة العامة للعامين ٢٠١١ و٢٠١٢ التي تمت المصادقة عليها، تشكل إعلان حرب على الطبقات الفقيرة والمسحوقة في إسرائيل، وهي ميزانية تبذير الأموال العامة، مدعيا أن الحكومة برئاسة بنيامين نتنياهو تتخلى من خلال مشروع الموازنة العامة للدولة عن المناطق النائية كالقدس ومدن التطوير وتهمل جهاز التربية والتعليم وغيرها.

وكان حزب كاديما المعارض رصد بعض ما ورد في مشروع الميزانية، والذي يتضح منه رفع موازنات المعاهد الدينية والمحاكم الدينية ورياض الأطفال الدينية، ويتضح من مشروع الميزانية ارتفاع واضح في الميزانية المرصودة للمعاهد الدينية حيث وصلت عام ٢٠١٠ الى ٩٧٥ مليون شيكل، في الوقت الذي ستصل فيه العام القادم الى ١,٠٧٤ مليار شيكل وأقل بقليل في العام ٢٠١٢، كذلك الحال مع المحاكم الدينية بحيث سيتم رفع الموازنات وستصل إلى ١٤٢ مليون شيكل لعام ٢٠١١، في الوقت

الذي وصلت الميزانية خلال العام ٢٠١٠ الى ١٢٨ مليون شيكل. ومن الواضح ان نتنياهو يهدف بشكل واضح إلى إرضاء الأحزاب الدينية وتقديم ثمن لها لإبقائها في الائتلاف الحكومي، خاصة في ظل وجود بعض الخلافات والتي هددت حركة شاس بسببها بالانسحاب من الحكومة في حال إقرار مشروع اعتناق الديانة اليهودية في الجيش الإسرائيلي.

ومعلوم أن الميزانية العامة الإسرائيلية للعامين المقبلين تبلغ ٧١٤ مليار شيكل (حوالي ٢٠٠ مليار دولار) منها ٣٤٨ مليار شيكل لعام ٢٠١١ والباقي لعام ٢٠١٢. وتم عرض الميزانية أمام الكنيست بعدما تمت تسوية الخلافات حول ميزانية الدفاع التي تزيد عن ١١٠ مليار شيكل للعامين المقبلين.

وتشدد وزارة المالية على أن الميزانية العامة ممتازة لأنها تركز على تشجيع النمو والتشغيل، وتقليص الفوارق الاجتماعية وكذلك على التعليم وتنمية الضواحي. وأشارت الوزارة إلى خطة لست سنوات تقدّم ٧,٥ مليار شيكل، منها مليار ونصف مليار في ميزانية العام الجديد للمساعدة في تطوير التعليم العالي. غير أن رؤية وزارة المالية المتفائلة هذه لم ترق لأعضاء الكنيست من أحزاب الائتلاف والمعارضة على حد سواء. فقد أعلن عضو الكنيست جفني عن «يهدوت هتوراه» أن رئيس الحكومة ووزير المالية وعدا بتحسين قطاع الإطفاء مثلا، ولكن هذا التحسين مؤجل كما يبدو. وقد ركزت أحزاب المعارضة على الاعتراضات على الميزانية والتي تتمثل في الأثمان التي دفعتها الحكومة لأحزاب الائتلاف لضمان تأييدها للميزانية. وأشار حاييم أورون من حزب ميرتس إلى أن نتنياهو دفع لحزب «إسرائيل بيتنا» ٢٩٤ مليون شيكل، كما أن حركة شاس ستنال ٢٦٠ مليون شيكل. وقد طلب رئيس الكنيست من المستشار القضائي للحكومة فحص هذه المعطيات التي تتحدث عن أن الثمن بلغ ١,١٣٨ مليار شيكل للعامين المقبلين. وكشف أورون النقاب عن أن ميزانية الدفاع حصلت على استثناء بقيمة ١٢ مليار شيكل، إذ إن الحكومة رفعت ميزانية الأمن بنسبة ٢٤ ٪ مبيناً أن الحكومة لا تقدم معطيات صحيحة للجمهور.

ومعلوم أن الميزانية العامة الإسرائيلية للعامين المقبلين تبلغ ٧١٤ مليار شيكل (حوالي ٢٠٠ مليار دولار) منها ٣٤٨ مليار شيكل لعام ٢٠١١ والباقي لعام ٢٠١٢. وتم عرض الميزانية أمام الكنيست بعدما تمت تسوية الخلافات حول ميزانية الدفاع التي تزيد عن ١١٠ مليار شيكل للعامين المقبلين.

تبلغ ميزانية الأمن ٦١ مليار شيكل بدل ٤٩ مليار شيكل كانت مقرة للأمن عام ٢٠١٠، وهي تشكل ٣٠٪ وأكثر من الموازنة العامة للعام الواحد، وقد كان من المفترض أن تكون ميزانية وزارة الدفاع المباشرة ١٣,٧ مليار دولار، إلا أنه خلال العام طلبت وزارة المالية إضافة ٧٢٣ مليون دولار للميزانية، ثم اتضح أن هناك زيادات إضافية منها ١,٤ مليار دولار، تحول من الاحتياطي العام لجهازي المخابرات العامة «الشاباك»، والخارجية

«الموساد»، وهذا عدا عن ميزانيتي الجهازين الأساسيين، اللتين تبقيان سريان حتى عن أعضاء الكنيست، وعن غالبية الوزراء. واتضح أن وزارة الدفاع تلقت زيادة غير معلنة، بقيمة ١,١٦ مليار دولار، بذريعة مداخيل من الصناعات الحربية الإسرائيلية، وبذلك وصلت الميزانية المباشرة المعلنة إلى ١٦,٩ مليار دولار. أضف إلى ذلك أن ميزانية الأمن لا تشمل وكالة الطاقة النووية. كما لا تدخل فيها البتة ميزانية الشرطة المخصصة تحديداً للجانب الأمني، ولا حتى ميزانية قيادة الجبهة الداخلية ولا صندوق استيعاب الجنود المسرّحين ولا حتى المساعدات التي تقدّمها الحكومة للصناعات العسكرية وغيرها.

إقرار ميزانية مزدوجة، يحد من الإمكانية، الضئيلة أصلا، في إدخال تعديلات أو تغيرات أو نقل ميزانية من بند إلى آخر

ولا تشمل موازنة الأمن هذه ٣ مليار دولار أخرى من الولايات المتحدة، ونحو ١٠ مليار دولار، تصرف على أذرع أمنية ومصاريف احتلال واستيطان أخرى. وحمل أورون على ما أسماه «النمو المتوحش وغير المنضبط» لميزانية الدفاع، وقال إن ميزانية الدولة كانت ستختلف لو أن ميزانية الدفاع كانت أقل. وأكد أن لإسرائيل احتياجات أخرى كان ينبغي تلبيتها لو أن هناك معايير شفافة للأولويات.

تجدر الإشارة إلى أن النقاش حول ميزانية الدفاع يتم في لجنة سرية وليس في القاعة العامة للكنيست.

ستبلغ ميزانية وزارة التعليم العالي في العامين المقبلين ٤,٥ مليار شيكل، بينما ستبلغ ميزانية وزارة الصحة في العام ٢٠١٢ مبلغ ٢,١ مليار شيكل.

و تقوم حكومة نتنياهو منذ انتخابها بعرض ميزانية مزدوجة لعامين ومن الأهمية بمكان التشديد على أن إقرار ميزانية مزدوجة، يحد من الإمكانية، الضئيلة أصلا، في إدخال تعديلات أو تغيرات أو نقل ميزانية من بند إلى آخر، ليس فقط لعام قادم بل لعامين. ومن شأن هذا أن يمس بالفئات المستضعفة.

كما تحافظ الميزانية الحالية على الفجوات الاقتصادية خاصة الفجوات في الدخل، حيث ان ضريبة القيمة المضافة، وبخلاف ما أعلنه وزير المالية في السابق، لم تخفض وبقيت على نسبة ١٦٪، وبالمقابل تم تخفيض ضريبة الشركات، وهي خطوة إضافية لدعم الأغنياء وتوسيع الفجوة بينهم وبين الفقراء. أما عن توسيع تطبيق قانون الضريبة السلبية فمن المهم التنويه إلى أن أهدافه المعلنة بدعم عمالة النساء العربيات وتقليص البطالة لا يمكن تحقيقها، كونه اشترط بعدم العمل لدى الأقارب، في حين إن ٧٧٪ من المصالح العربية هي مصالح عائلية مقابل ٣٣٪ من مجمل المصالح اليهودية، ومن المعروف أيضا أن أغلب النساء العربيات يفضلن أو يضطررن للعمل لدى العائلة، وبذا فان الهدف يكون بعيد المنال بالنسبة إليهن.

تحافظ الميزانية الحالية على الفجوات الاقتصادية خاصة الفجوات في الدخل، حيث ان ضريبة القيمة المضافة، وبخلاف ما أعلنه وزير المالية في السابق، لم تخفض وبقيت على نسبة ١٦٪، وبالمقابل تم تخفيض ضريبة الشركات، وهي خطوة إضافية لدعم الأغنياء وتوسيع الفجوة بينهم وبين الفقراء

أما عن حصة السلطات المحلية العربية فيذكر انه من مجمل الميزانية لعام ٢٠١٢، وبخلاف ادعاءات الحكومة بالعمل على سد الفجوات، لم تخصص الحكومة أي مبلغ لتطوير السلطات المحلية العربية.

لم تخصص الحكومة أي مبلغ لتطوير السلطات المحلية العربية.

أما عن دمج سياسة الميزانية الحساسة جذريا في قانون السياسة الاقتصادية، فان الميزانية الحالية تفتقر لهذه الرؤيا والتي من شأنها أن تعود بالفائدة على الاقتصاد العام، وذلك على الرغم من انه عند توقيع إسرائيل على الانضمام لمنظمة التعاون الاقتصادي التزمت بالعمل على سد الفجوات بين الفئات المختلفة وبالأخص بين العرب واليهود وبين النساء والرجال.

الفصل الرابع: أسعار المياه والسلع الأخرى في إسرائيل وتبعاتها الاقتصادية

سجل التضخم المالي عام ٢٠١٠ ارتفاعا وصل على أثره جدول غلاء المعيشة إلى ٢,٩٪ وهي نسبة تقع ضمن الهدف الذي حددته الحكومة وحدده البنك المركزي والذي يتراوح ما بين ١٪ إلى ٣٪.

واستمرت عام ٢٠١٠ النزاعات حول رفع أسعار المياه التي كانت قد بدأت عام ٢٠٠٩ بعاصفة بكل معنى الكلمة. فقد تقرر مع بداية العام ٢٠٠٩ فرض ضريبة استهلاك تدعى ضريبة القحط على كل عائلة يزيد استهلاكها عن الكمية المسموح بها، وعلم أن هذه الضريبة التي تسمى أيضا ضريبة الاستهلاك الزائد قد أقرتها سلطة المياه كبديل لمنع ري الحدائق الخاصة. وبحسب اقتراح سلطة المياه فإن عائلة مؤلفة من ٤ أنفار تستهلك أكثر من ٣٠ مترا مكعبا خلال شهرين تدفع عن كل متر مكعب إضافي ٢٠ شيكلا، وهو مبلغ يزيد بضعفين عن السعر الحالي. وتدعي سلطة المياه أن فرض الضريبة الجديدة سوف يؤدي إلى توفير ما يقارب ٦٠ مليون متر مكعب من المياه سنويا. ولكن هذه الضريبة ألغيت وتقرر رفع أسعار المياه بنسبة ٤٠٪ حتى شهر آذار ٢٠١٠، علما أن أسعار المياه ارتفعت خلال ٢٠٠٩ بنسبة ٣٠٪.

سجل التضخم المالي عام ٢٠١٠ ارتفاعا وصل على أثره جدول غلاء المعيشة إلى ٢,٩٪

أعلنت سلطة المياه في إسرائيل عن رفع أسعار المياه لقطاعي الصناعة والزراعة بنسبة ٥٪ بينما تم إلغاء الارتفاع المقرر للاستهلاك المنزلي، وسيصبح سعر استهلاك أول ٢,٥ متر مكعب للفرد شهريا ٨,٥ شيكل للمتر المكعب الواحد، فيما سيصبح سعر الكمية التي تزيد عن ذلك ١٢,٥ شيكل شهريا. وأعلن كذلك أن سعر المياه للأغراض الصناعية سيرتفع في الوقت الراهن وسيصبح ٣,٨٣ شيكل للمتر المكعب. وتقرر

رفع أسعار المياه للأغراض الزراعية بقيمة ٨ , ١١ أغورا للمتر المكعب الواحد، وبما ان المزارعين يدفعون عن المياه بثلاث تسعيرات مختلفة (يرتفع السعر كلما ارتفعت الكمية المستهلكة) فإن معدل التسعيرة بعد رفعها سيبلغ ١,٧١ شيكل للمتر المكعب، أي بارتفاع قدره ٨ ,٧٪. وحتى العام ٢٠١٦ من المتوقع ان ترتفع تسعيرة المياه للأغراض الزراعية لتصبح ٢٦ , ٢ شيكل للمتر المكعب، أي بارتفاع إجمالي قدره ٤٢٪. بلغت كمية المياه المخصصة للزراعة هذا العام ٤٣٠ مليون متر مكعب، أي بزيادة قدرها ٢٣٪ مقارنة بالكمية التي خصصت عام ٢٠٠٩. وعللت سلطة المياه هذه الزيادة بضرورة إنقاذ آلاف الدونمات من البيارات والحقول والكروم من الجفاف والعطش الناجمين عن تقليص حصص المياه بنسبة إجمالية قدرها ٦٥٪ خلال السنوات العشر الاخيرة.

وقد حذرت مؤسسة التأمين الوطني الإسرائيلية في بداية العام ٢٠٠٩ من ارتفاع حاد في سعر المياه خلال العام نفسه أو مع مطلع العام ٢٠١٠، الأمر الذي سيؤدي إلى ارتفاع عدد الفقراء في إسرائيل، ووفقا لتقديرات المؤسسة فإن تكاليف ثمن المياه لعائلة واحدة كان قبل الغلاء يقدر بحوالي ١١٥ شيكلا شهريا، في حين سيرتفع سعر المياه للعائلة الواحدة مطلع العام القادم بنسبة ٤٠٪، أي أن المصروف العائلي للمياه سيصبح قرابة ١٦٠ شيكلا شهريا، الأمر الذي ينعكس سلبا على طبقات كثيرة في المجتمع، وبالذات تلك التي يشكل فيها كل شيكل أمرا حاسما. ووفقا لحسابات مدير التخطيط في التأمين الوطني، إذا بدأ العمل بالخطة الجديدة وتم رفع أسعار المياه فعليا، فان معدل الدخل للعائلة في إسرائيل سيهبط بنسبة ٥ , ٠٪. ووفقا لهذه الحسابات فان تأثير هذا الغلاء على العائلات الغنية سيكون قليلا ويصل إلى ٢ , ٠٪، بينما سيقلل ذلك من مدخول العائلات في الطبقة الفقيرة بنسبة ٩ , ٠٪-٤ , ١٪.

حذرت مؤسسة التأمين الوطني الإسرائيلية في بداية العام ٢٠٠٩ من ارتفاع حاد في سعر المياه خلال العام نفسه أو مع مطلع العام ٢٠١٠، الأمر الذي سيؤدي إلى ارتفاع عدد الفقراء في إسرائيل

وفي ضوء هذه النتائج قال اسحق هرتسوغ، وزير الرفاه الاجتماعي (قبل استقالته)، أنه سيطالب بإجراء نقاش في الحكومة بخصوص رفع أسعار المياه والتأثيرات المتوقعة لهذه الخطوة على الفئات الفقيرة. وقال هرتسوغ: لقد تم التوصل إلى هذا القرار التعسفي بدون التشاور مع وزارة الرفاه والتأمين والوطني لفهم أبعاد المخطط وإدراكها. وهذا الأمر ليس منطقيا وليس مقبولا. المياه هي حاجة ضرورية ويومية للجميع، ورفع أسعار المياه أمر لا يمكن للطبقات الفقيرة تحمله. وأضاف: معطيات مؤسسة التأمين الوطني تعزز التقديرات بأن هذا القرار سيزيد من رقعة الفقر وسيؤدي بالكثير من العائلات، المسنين وأصحاب الدخل المحدود إلى أزمة اقتصادية صعبة.

وقال مركز الحكم المحلي انه سيواصل نضاله لخفض أسعار المياه، وإلغاء واجب

تشكيل اتحادات المياه البلدية. وأعلن رئيس المركز شلومو بوحبوط انه سيدعو هيئة النضال لاتخاذ قرار بإقالة أعضاء المجالس الإدارية لجميع اتحادات المياه. وقال: إن هذه الاتحادات تتسبب في إهدار الأموال العامة داعيا الكنيست إلى تولي مراقبة أسعار المياه مجددا.

ومن جهتها أكدت مصادر في وزارة المالية أن هذا الغلاء سيدر على خزينة الدولة حوالي ٢ مليار شيكل شهريا.

وقد بدأت إسرائيل تدعي رزوحها تحت أزمة مياه عسيرة قبل عدة أعوام، وادعت جهات في إسرائيل، من مزارعين وصناعيين ومستوطنين، بأن إسرائيل تواجه هذا العام أزمة في المياه هي الأخطر خلال العقد الأخير، وذلك على ضوء شح الأمطار في الشتاء الأخير، والتزايد الكبير في الاستهلاك البيتي للمياه، وبالذات لري الحدائق البيتية.

تشير التوقعات إلى أنه مع حلول نهاية الصيف المقبل سينخفض مستوى مصادر المياه الرئيسة إلى ما تحت الخطوط الحمراء، الأمر الذي سيهدد جودة المياه.

وذكر تقرير نشرته صحيفة هآرتس[٢١] أن التوقعات تشير إلى أنه مع حلول نهاية الصيف المقبل سينخفض مستوى مصادر المياه الرئيسة إلى ما تحت الخطوط الحمراء، الأمر الذي سيهدد جودة المياه. وستضطر سلطة المياه، على ضوء الوضع الناشئ، إلى اتخاذ إجراءات للتوفير في المياه.

غير أن بعض خبراء المياه[٢٢] يعتقدون أن هذه الادعاءات بوجود أزمة مياه في إسرائيل تحركها مجموعات لديها مصالح خاصة تريد إقامة معامل تحلية مياه وشركات ضالعة في إقامتها تماما كالمستوطنين الذين يستخدمون الأزمة كتبرير سياسي ضد اتفاق سلام. يشار إلى أن مسألة مصادر المياه هي قضية مهمة في الصراع الإسرائيلي– الفلسطيني، إذ تسلب إسرائيل المياه العذبة من الحوض الجوفي في الضفة. وتشير المعطيات الإسرائيلية إلى أن إسرائيل تستخرج نحو ٨٠٪ من المياه الجوفية في الضفة لاستخدام مستوطنيها وللاستخدام داخل إسرائيل فيما يبقى ٢٠٪ من مياه الحوض الجوفي في غرب جبال الضفة للفلسطينيين، وذلك على الرغم من أن لدى إسرائيل بدائل للمياه الجوفية في الضفة.

شهدت بداية العام ٢٠١١ ارتفاعا ملموسا في أسعار السلع والخدمات الأخرى

بالإضافة إلى ما ذكر أعلاه شهدت بداية العام ٢٠١١ ارتفاعا ملموسا في أسعار السلع والخدمات الأخرى والتي من شأنها توجيه ضربة قاضية للمواطنين متوسطي الدخل في إسرائيل، حيث سيستقبل المواطنون في إسرائيل عام ٢٠١١ ارتفاعاً غير مسبوق للأسعار في عدة مجالات حيوية، كالمواصلات العامة ومكالمات الهواتف الخلوية والفوائد البنكية على القروض، وأسعار الوقود والرحلات الجوية، وضريبة المياه. وسيكون ارتفاع الأسعار مع بداية عام ٢٠١١ ضربة شديدة لمتوسطي ومحدودي الدخل في إسرائيل. فعلى سبيل المثال: سيرتفع سعر لتر البنزين ٤٠ أغورة بينما سيرتفع

ثمن تذكرة السفر في المواصلات العامة بين المدن والبلدات بنسبة ٨٪، أما في مجال الاتصالات فستشهد فاتورة الهواتف النقالة زيادة تتراوح بين ٥٪ حتى ١٠٪، وسترتفع أسعار السيارات يابانية الصنع بمعدل ٣٠٠٠ شيكل، بينما سيرتفع سعر الرحلات الجوية بين ١٦ دولاراً حتى ٣٢ دولاراً، فيما سترتفع ضريبة السكن (الأرنونا) بنسبة ٨٪.

وقد استحوذت قضية رفع الأسعار المتوقعة مع بداية السنة الجديدة على اهتمامات وسائل الإعلام الإسرائيلية، مشيرة إلى انه وبعد أن قررت الحكومة رفع سعر كوب المياه للاستهلاك البيتي بنسبة ٤٠٪، جاء دور المواد الأساسية الأخرى، والتي تمس بصورة واضحة بالطبقات الفقيرة والمسحوقة. علما أن عدد العائلات الفقيرة في إسرائيل يزيد عن ٨٥٠ ألف عائلة، وأكثر من مليون وسبعمائة وسبعين ألف فقير في دولة الرفاه الإسرائيلية.

وتهدف الحكومة من وراء رفع الأسعار إلى زيادة المدخولات التي تدر على خزينة الدولة أكثر من ١,٥ مليار شيكل، وتعاني الشرائح الفقيرة من ارتفاع الأسعار بهذا الشكل، وبالذات ارتفاع أسعار المواد الغذائية والمياه، وبناء عليه يتم طرح هذه القضية بقوة على جدول أعمال الكنيست، وقد أعلن وزير المالية السابق روني بار- أون ووزير المالية الحالي يوفال شطاينيتس أنهم لا ينوون المس بهذه الشرائح وأنهم سيوصون بوضع خطة لإنقاذ من يعيش داخلها، والتي يصل معدل صرفها على المواد الغذائية إلى أكثر من ٣٣٪ من مدخولها الشهري، وذلك وفق تقارير سابقة لدائرة الإحصاء المركزية، مع تعديلها بموجب الغلاء الحاصل، وفي حالات كثيرة ترتفع هذه النسبة إلى أكثر بكثير، وهذا مقابل ١٢٪ إلى ١٥٪ لدى الشرائح الغنية وذات الدخل العالي، ما يجعل العبء الأساس المترتب على رفع الأسعار يقع على عاتق الشرائح الفقيرة.

> وتهدف الحكومة من وراء رفع الأسعار إلى زيادة المدخولات التي تدر على خزينة الدولة أكثر من ١,٥ مليار شيكل، وتعاني الشرائح الفقيرة من ارتفاع الأسعار بهذا الشكل، وبالذات ارتفاع أسعار المواد الغذائية والمياه

وطالب وزير الصناعة والتجارة السابق ووزير الداخلية الحالي، إيلي يشاي، الزعيم السياسي لحركة شاس الدينية، برفع المخصصات الاجتماعية الأساسية التي تدفعها مؤسسة الضمان الاجتماعي الرسمية (مؤسسة التأمين الوطني) للمسنين والأولاد، ومن هم خارج سوق العمل، بسبب البطالة أو الإعاقة الجسدية، وسانده بالطلب وزير الرفاه الاجتماعي، إسحق هرتسوغ، من حزب العمل، الذي دعا إلى إجراء تعديل كهذا مرتين في العام.

قالت شركة نوبل إينرجي الأميركية للطاقة إن حقل ليفياثان البحري للغاز في إسرائيل يحتوي على نحو ٤٥٠ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، ما يمكنها أن تصبح دولة مصدرة للغاز. وأوضحت الشركة، التي تمتلك حصة كبيرة في الحقل، أن التقديرات الجديدة تدل على أن مخزون هذا الحقل أكبر بكثير من مخزون ثاني أكبر حقل للغاز الطبيعي في إسرائيل، وهو حقل تامار. وجاء في بيان لرئيس مجلس إدارة الشركة تشارلز ديفيدسون أن «حقل ليفياثان هو أحدث اكتشاف كبير لشركة نوبل إينرجي، وربما يكون أكبر اكتشاف في تاريخنا». وأضاف أن «هذا الاكتشاف يمكن أن يجعل من إسرائيل دولة مصدرة للغاز الطبيعي».

حقل ليفياثان البحري للغاز في إسرائيل يحتوي على نحو ٤٥٠ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، ما يمكنها أن تصبح دولة مصدرة للغاز

ولا يزال يتعين إجراء المزيد من الاختبارات لتحديد الحجم التقديري للحقل البحري الواقع بالقرب من مدينة حيفا. إلا أن كمية مخزون الغاز التي أعلنتها الشركة تعتبر أنباء مشجعة لإسرائيل، التي تأمل في أن تمكنها مخزوناتها البحرية من الغاز الطبيعي من تحقيق الاستقلال في مجال الطاقة، وتسمح لها بتصدير الفائض إلى أوروبا على المدى البعيد.

وتقدر سعة حقل تامار بنحو ثمانية مليارات متر مكعب. إلا أنه لم يتم تشغيل هذا الحقل بسبب خلافات دولية بين إسرائيل والدول المجاورة لها، إضافة إلى خلاف داخلي بشأن الضرائب التي يمكن أن تفرضها الدولة على الحقل.

وسينفد مخزون حقل يام تيثز، الوحيد الذي يجري تشغيله ويزود إسرائيل بنحو ٧٠٪ من احتياجاتها من الغاز الطبيعي، خلال ثلاث سنوات.

وتمتلك شركة نوبل إينرجي حاليًا حصة ٣٩,٦٦٪ في حقل ليفياثان، بينما تملك شركتا «ديليك دريلينغ» و «أفنر أويل إكسبلوريشين» نسبة ٢٢,٦٧٪ لكل منهما، وتمتلك شركة «راتيو أويل إكسبلوريشن» نسبة الـ١٥٪ المتبقية.

أوضح الخبير في شؤون الطاقة الإسرائيلي شموئيل إيفين أن حجم استهلاك الغاز في إسرائيل يزيد بشكل كبير خلال الفترة الأخيرة، مشيراً إلى أنه وطبقاً لبيانات وزارة البنية التحتية فإنه خلال العام ٢٠٠٩ بلغ حجم استهلاكهنحو ٤,٢ مليارات متر مكعب مقابل ٢,٧ مليار متر مكعب في العام ٢٠٠٧، و١,٦ مليار متر مكعب في ٢٠٠٥، مشيراً إلى أن أكثر من نصف استهلاك إسرائيل للغاز يأتي من الإنتاج المحلي، من شركة «يام تاتيس» والباقي من شركة EMG المصرية.

وتقدر سعة حقل تامار بنحو ثمانية مليارات متر مكعب. إلا أنه لم يتم تشغيل هذا الحقل بسبب خلافات دولية بين إسرائيل والدول المجاورة لها، إضافة إلى خلاف داخلي بشأن الضرائب التي يمكن أن تفرضها الدولة على الحقل

وكما أشارت المصادر الرسمية الإسرائيلية[٢٣] فإن الغاز الطبيعي خلال العام ٢٠٠٩ كان مصدراً لإنتاج ٤٠٪ من الكهرباء وهي النسبة ذاتها المستهلكة في بريطانيا. وخلال

العقد القادم من المتوقع أن يصل حجم الغاز الطبيعي لإنتاج الكهرباء إلى ٦٠٪ من بين سلة الوقود الإسرائيلية المستخدمة في إنتاج الكهرباء .

في المقابل شهد استخدام النفط ومشتقاته في إسرائيل تراجعاً مقابل استخدام الغاز . ومن المتوقع مع نهاية العام ٢٠١١ أن يكون الغاز الطبيعي بديلاً لاستهلاك ٤,٥ ملايين طن من مشتقات النفط ، إذ من المتوقع أن يصل استخدام الغاز الطبيعي لنحو ٧٨٪ في إنتاج الكهرباء والصناعة بحجم تصل كميته إلى ٦,٤ مليارات متر مكعب والتي ستصل إلى ٩ مليارات متر مكعب مع حلول العام ٢٠١٥ ، و١١ مليار متر مكعب في العام ٢٠٢٥ .

مصادر الغاز في إسرائيل

تقدر مصادر الغاز الطبيعي في إسرائيل كمياته واحتياطاته الواقعية بأكثر من ٢٠٠ مليار متر مكعب، (أي ما يصل لنحو ٤ أضعاف استهلاك الغاز الطبيعي في إسرائيل خلال العام ٢٠٠٩) وترتكز تلك المصادر على ثلاثة محاور :

أولاً : محور اكتشافات الغاز الطبيعي أمام شواطئ مدينة أشكلون خلال عامي ١٩٩٩-٢٠٠١ والذي بدأ إنتاجه منذ العام ٢٠٠٤ ، ومع حلول العام ٢٠٠٩ كان إنتاجه يمثل نحو ٦٧٪ من استهلاك شركة الكهرباء الإسرائيلية ، وأنه تم استخراج ١٥ مليار متر مكعب منه حتى الآن ، ويقدر احتياطي الغاز الطبيعي فيه بنحو ٢٠ مليار متر مكعب . ومن المتوقع أن يستمر الاعتماد على غاز أشكلون حتى يتم إنتاج الغاز من حقلي «تمار» و«داليت» في غضون السنوات القادمة .

ثانياً : اكتشاف حقلي «تمار» و «داليت» في بداية العام ٢٠٠٩ ، والتي ستفيد قطاع الطاقة الإسرائيلي خلال العقود القادمة . ويقدر احتياطي الغاز في حقل تمار بنحو ١٨٤ مليار متر مكعب، وقدرت الاستثمارات في هذا الحقل بنحو ٢,٨ مليار دولار ، وسيبدأ إنتاجه في غضون سنوات معدودة ، ومن المتوقع أن يكون المصدر الرئيسي للغاز الطبيعي في إسرائيل لسنوات طويلة قادمة . أما حقل «داليت» فيقدر احتياطي الغاز الطبيعي فيه بنحو ١٤ مليار متر مكعب فقط ، ومن المتوقع أن يبدأ في إنتاج الغاز قبل حقل «تمار» لأنه أقل عمقاً وأكثر قرباً للشاطئ منه .

ثالثاً : مؤشرات لاكتشاف حقول غاز جديدة وكبيرة ، وعند ثبوتها ستكون إسرائيل دولة مصدرة للغاز الطبيعي ، وذلك استناداً إلى بيانات أصدرتها شركة «نوبل أنيرجي» العالمية للطاقة التي تقول إن احتياطي الغاز الطبيعي في إسرائيل قد يصل إلى ١٦

ترليون قدم مكعب (٤٥٣ مليار متر مكعب) وذلك في حقلي «عاميت» و «راحيل». بينما يوجد احتياطي آخر تصل كميته إلى ٨٥٠ مليار متر مكعب في حقل «لفيتان». وتعتزم شركة «نوبل» البدء في تنفيذ عمليات الحفر في هذا الحقل مع نهاية العام الجاري.

الغاز الطبيعي المصري

تعد مصر ثاني أكبر مورّد للغاز الطبيعي لإسرائيل حتى الآن، وهي تمتلك كميات كبيرة من احتياطي الغاز الطبيعي تقدر بنحو ١٦٥٥ مليار متر مكعب، أي ٠,٩٪ من إجمالي احتياطي الغاز الطبيعي في العالم، وبلغ حجم استهلاك الغاز الطبيعي المصري ٣٧٪ من إجمالي استهلاك شركة الكهرباء الإسرائيلية خلال العام ٢٠٠٩، ويصل الغاز الطبيعي المصري إلى إسرائيل بواسطة أنبوب بحري يمتد من العريش المصرية وحتى شواطئ مدينة أشكلون؛ حيث كانت صفقة الغاز الطبيعي بين مصر وإسرائيل من أكبر الصفقات التي عقدت بين البلدين، وتعكس العلاقات الاقتصادية بينهما.

وقد واجه عقد تلك الصفقة والمفاوضات الشاقة التي جرت بين شركة الكهرباء الإسرائيلية وشركة EMG المصرية عدة صعوبات إلى أن بدأ ضخ الغاز المصري لإسرائيل في منتصف ٢٠٠٨، وكانت المفاوضات التي أجريت بعد ذلك حول تعديل سعر تصدير الغاز المصري لإسرائيل في آب ٢٠٠٩ تم بعدها وضع آلية لتعديل السعر أوتوماتيكيا طبقاً للأسعار العالمية.

وقد التزمت الشركة المصرية بتزويد إسرائيل بالكميات المطلوبة من الغاز الطبيعي المتفق عليها حتى الآن، وتم التوقيع في تموز ٢٠٠٩ على اتفاق بين الشركة المصرية مع شركة كهرباء إسرائيلية خاصة «مجموعة دوراد» لتزويدها بنحو ٠,٧٥ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي سنوياً على مدار ١٧ عاماً.

إسرائيل مركزاً للغاز المسال

عند الحديث عن مصادر الغاز المستقبلية لإسرائيل هنالك إمكانية أن تصبح إسرائيل مركزاً للغاز الطبيعي المسال «LNG» من خلال إقامة منشأة ضخمة لهذا الغرض، وذلك بهدف تقليص ارتباط سوق الغاز الطبيعي الإسرائيلي بمصادر محددة. لكن المعطيات تؤكد عدم الجدوى الاقتصادية من إقامة منشأة للغاز المسال، ولكن قد يكون هذا المشروع ضمانا لتدفق ثابت ومستمر للغاز. تقدمت حتى الآن ست شركات للمناقصة التي أعلنتها إسرائيل لإقامة منشأة للغاز المسال بها.

الجدوى الاقتصادية من اعتماد إسرائيل على الغاز الطبيعي

١ . يحتاج بناء محطات قوى تعمل بالغاز الطبيعي الأرضي مساحة أراضٍ قليلة مقارنة بما تحتاجه المحطات التي تعمل بالفحم والتي يشترط أن تكون قريبةً من الشواطئ الساحلية .

٢ . تقل تكلفة بناء محطات قوى تعمل بالغاز الطبيعي عن تكلفة المحطات التي تعمل بالفحم .

٣ . يعتبر الغاز الطبيعي الأرخص في سوق الطاقة الإسرائيلية ، ويسهم في ذلك المنافسة المحتدمة بين موردي الغاز المحليين وموردي الغاز الطبيعي من مصر .

٤ . وفر استخدام شركة الكهرباء الإسرائيلية للغاز الطبيعي خلال الفترة ما بين ٢٠٠٤-٢٠٠٩ نحو ٥,٢٣ مليار شيكل . كما أسهم في خفض سعر الكهرباء للمستهلك المنزلي الإسرائيلي بنحو ٣,٩٪ ، وبنحو ٣,١٦٪ للمستهلك الصناعي بداية من ١٥ شباط ٢٠١٠ .

٥ . سيوفر تحول إسرائيل لاستخدام الغاز الطبيعي مئات الملايين من الدولارات التي تدفع سنوياً لاستيراد الأنواع المختلفة من الوقود . فضلاً عن ذلك سيوفر لها العملة الصعبة ، وهو ما سيكون ميزة إستراتيجية كبيرة على المدى البعيد ، حيث سيقلل ارتباط الاقتصاد الإسرائيلي بالخارج في الأوقات الصعبة .

٦ . زيادة الاستثمارات في سوق الطاقة ، حيث ساهمت اكتشافات الغاز الجديدة في جذب المستثمرين للاستثمار في البنية التحتية المتعلقة بالغاز الطبيعي ، وبناء عليه تم استثمار ما يقرب ٣,١ مليار دولار حتى الآن في مجال الغاز الطبيعي في إسرائيل ، ومن المتوقع أن تصل هذه الاستثمارات إلى نحو ٣,٧ مليار دولار خلال السنوات الخمس القادمة .

٧ . يسهم تحول إسرائيل نحو استخدام الغاز الطبيعي في تحسين جودة البيئة والحفاظ على صحة الإنسان إلى جانب تقليل الانبعاث الحراري وهي مسألة مهمة تولي لها إسرائيل أهمية قصوى .

الأهمية الإستراتيجية لاستخدام إسرائيل للغاز الطبيعي

ترغب إسرائيل في تقليص اعتمادها على المصادر الخارجية للغاز الطبيعي ، تماما كما هو الحال في استيراد الاحتياجات الحيوية الأخرى مثل الأغذية ، المياه ، والمواد الخام المهمة ، إذ لا تزال إسرائيل تعاني خطر العزلة في منطقة الشرق الأوسط ، وتتأثر قدرتها

على تأمين حصولها على الطاقة من مصادر خارجية بشكل كبير بأحداث وتطورات إقليمية مثل اندلاع حرب مع إيران، وعدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط. من هنا بات تطوير سوق الغاز الإسرائيلية جزءاً من الجهود الإستراتيجية المبذولة من أجل فك الارتباط بالنفط، وبهدف إيجاد مصادر للطاقة المتجددة، حيث شكلت الحكومة الإسرائيلية في السابع من شهر شباط الماضي من العام ٢٠١٠ لجنة متخصصة لبلورة خطة قومية للتقليل من الارتباط بالنفط، وتطوير سوق الغاز في إسرائيل.

الفصل السادس: أجور كبار الموظفين في الشركات العامة في إسرائيل

تفيد أبحاث سلطة الأوراق النقدية أن معدل أجر كبار الموظفين في القطاع الخاص بلغ ١,٦ مليون شيكل عام ٢٠٠٣ بينما ارتفع هذا إلى ٤,٥ مليون شيكل عام ٢٠١٠ أي بزيادة قدرها ثلاثة أضعاف خلال هذه الفترة، وكان الاستنتاج الرئيس من هذه الأبحاث أنه ليس هناك أية علاقة بين الوضع المالي لهذه الشركات وبين الأجر الذي يحصل عليه من يشغل منصبا مرموقا فيها، وقد تم تنفيذ هذا البحث من قبل القسم الاقتصادي في سلطة الأوراق النقدية وتم تقديمه إلى لجنة «نئمان»[٢٤] المكلفة بفحص موضوع أجر كبار الموظفين في شركات القطاع الخاص.

ليس هناك أية علاقة بين الوضع المالي لهذه الشركات وبين الأجر الذي يحصل عليه من يشغل منصبا مرموقا فيها

ويتبين من المعطيات أن ارتفاعا ملموسا طرأ على أجر كبار الموظفين في الدولة خلال السنوات الأخيرة، وعلى الرغم من الأزمة المالية والتي بدأت تأثيراتها السلبية بالظهور مع نهاية العام ٢٠٠٧ إلا أن أجر كبار الموظفين في شركات القطاع الخاص تجاهل هذه الحقائق بشكل كلي، وواصل ارتفاعه باستمرار طيلة هذه السنين.

يتضح من هذا البحث، والذي فحص أجر كبار الموظفين بحسب المنصب، أن معدل أجر المدير العام للشركة ارتفع من ٢,٥ مليون شيكل سنويا عام ٢٠٠٣ إلى ٥,٣ مليون شيكل عام ٢٠٠٧ ولكنه هبط قليلا إلى ٥,٢ مليون شيكل عام ٢٠١٠. أما أجر رئيس مجلس الإدارة[٢٥] فقد كان عام ٢٠٠٣ بمعدل ٣,٥ مليون شيكل سنويا، مرتفعا إلى ٥,٦ مليون شيكل عام ٢٠٠٧، بينما هبط هذا الأجر إلى ٤,٤ مليون شيكل عام ٢٠١٠. أما أجر باقي شاغلي المناصب المرموقة فلم يهبط بتاتا بين الأعوام ٢٠٠٣ و ٢٠١٠، حيث كان معدل أجر من هو ليس مديرا عاما وليس رئيس مجلس إدارة حوالي ١,٣ مليون شيكل عام ٢٠٠٣ وارتفع إلى ٢ مليون شيكل عام ٢٠٠٧ وواصل ارتفاعه إلى ٣,٤ مليون شيكل عام ٢٠١٠. ويمكن تفسير هذه الظاهرة بكون أجر الفئة الأخيرة من شاغلي المناصب المرموقة غير مراقب من أية جهة كانت وغير معلن عنه، وعليه واصل أجرهم الارتفاع طوال هذه الفترة.

وخلص البحث إلى نتيجة مهمة مفادها عدم وجود علاقة بين الوضع الاقتصادي لهذه الشركات وبين الأجر المدفوع لكبار الموظفين فيها، وحتى لو أديرت الشركة بشكل فاشل من قبل شخص بمنصب مرموق حظي بهبات وارتفع أجره بدون أية علاقة بأدائه على المستوى الفردي أو على مستوى الشركة بأكملها. وعلى سبيل المثال لا الحصر، وزعت شركة «أفريكا يسرائيل» برئاسة الملياردير «ليف لفايف» مبلغ ٧,٥ مليون شيكل لصاحبي الوظائف المرموقة على الرغم من الصعوبات الاقتصادية التي واجهتها والتي كادت أن تطيح بها لولا تدخل الحكومة والبنوك لإنقاذها.[٢٦] ولم تبق شركة «أفريكا يسرائيل» وحيدة في هذا المضمار. وقد أعلنت الشركة بأنها قامت بمنح الهبات لشاغلي المناصب المرموقة على أثر نجاحهم إخراج الشركة من المأزق الاقتصادي الذي أصابها بتأثير الأزمة المالية العالمية، ولكن هذا الأمر بحدّ ذاته (وفقا لسلطة الأوراق النقدية) لا يحتسب أداء اقتصاديا جيدا تدفع بسببه هبات بمبالغ طائلة كهذه.

وقد تبين أيضا أن أعضاء مجلس الإدارة الخارجيين يشكلون حراسا للأجور والمنح المعطاة لشاغلي المناصب المرموقة أو بمعنى آخر هنالك علاقة عكسية بين عدد أعضاء مجلس الإدارة الخارجيين وبين أجر كبار الموظفين في شركات القطاع الخاص، فكلما كان عدد أعضاء مجلس الإدارة الخارجيين أكبر، كان أجر كبار الموظفين أقل مقارنة مع شركات كان فيها عدد أعضاء مجلس الإدارة الخارجيين أقل. ومن هنا تنبع أهمية مراقبة الأجور ومنعها من الارتفاع الدائم من قبل أعضاء مجلس إدارة خارجيين.

ويعلو من البحث أيضا أن أجر المدير العام وغير المسيطر على الشركة أعلى بشكل حاد من أجر مدير عام صاحب سيطرة على الشركة ذاتها. يكمن التفسير لهذه الظاهرة بشعور المدير العام غير المسيطر بعدم الأمان المتعلق بمستقبل وظيفته، وبالتالي قد تكون المخاوف بإقالته سببا لتعويضه بأجر أعلى، أو قد يكمن الأمر بحاجة صاحب السيطرة في الشركة أن يكافئ مديرا عاما بشكل غير اعتيادي بما يشبه الرشوة.

وقد قررت الحكومة في جلستها يوم ٢٥ نيسان ٢٠١٠ التطرق لاقتراح قانون قدمته شيلي يحيموفيتش عن حزب العمل بشأن أجور كبار الموظفين في شركات القطاع الخاص، وتقرر تشكيل لجنة برئاسة وزير العدل يوفال نئمان تفحص إمكانية معالجة هذه القضية عن طريق سن القوانين المناسبة من قبل الكنيست. وكانت عضوة الكنيست شيلي يحيموفيتش قد اقترحت تقييد أجر أكبر الموظفين في شركات القطاع الخاص إلى حد أقصاه ٥٠ ضعفا من أجر أصغر العاملين في الشركة نفسها. ولكن، وليس ذلك مفاجئا، حاول كل من رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو ووزير المالية يوفال شطاينيتس

تأجيل التصويت إلى وقت آخر لكي يتسنى لهما فحص الموضوع بصورة جذرية أكثر. وقد طالب رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو منع تصويت سريع على حد قوله معللا طلبه هذا «بأضرار قد تصيب الاقتصاد الإسرائيلي» وقال: «من الواضح أن هنالك تقييدات جمة تقيد أجور كبار الموظفين في الشركات الحكومية والقطاع العام، ولكن بما يتعلق بأجور كبار الموظفين في شركات القطاع الخاص، فإني على استعداد لفحص حلول مختلفة لهذه المشكلة، ولكن يتوجب علينا أولا دراسة الموضوع بشكل واف، دقيق وعميق، علما بأننا نعمل في عالم اقتصادي معولم، وعليه يجب أن نفحص أولا أي حلول ناجحة قائمة لحل هذه المشكلة في أماكن أخرى في العالم المتطور». وأضاف نتنياهو: يجب حل مشكلة أجور كبار الموظفين دون أن يسبب هذا الحل مشاكل أخرى للاقتصاد الإسرائيلي، حيث تقع المسؤولية الكاملة لاقتصاد إسرائيل على كاهلي، وعليه يتوجب علينا أن نطلب من وزير العدل فحص إمكانية تشكيل اقتراح قانون حكومي في هذا الشأن.

لا تقتصر ظاهرة الأجور المرتفعة لأصحاب المناصب المرموقة على شركات القطاع الخاص بل تميز أيضا كبار الموظفين في شركات القطاع العام والشركات الحكومية، حيث يحظى آلاف العمال في القطاع العام بأجور قد تصل إلى عشرة أضعاف أو أكثر من معدل الأجر في إسرائيل والبالغ ٨٣٤٠ شيكلا شهريا وإلى أكثر من ٢٣ ضعفا من الأجر الأدنى والبالغ ٤٣٠٠. وعلى سبيل المثال يصل أجر مدير خدمات صحية إلى ٨٤٧٣٣ شيكلا شهريا، أجر عمال الموانئ ٦٢٣٤٢ شيكلا شهريا، أجر مدير وحدات إدارية في جامعة بار أيلان ٧٦٣٥٩ شيكلا شهريا، وغيرهم الكثير ممن يحصل على رواتب تفوق ٤٠٠٠٠ شيكل[٢٧] شهريا.

> لا تقتصر ظاهرة الأجور المرتفعة لأصحاب المناصب المرموقة على شركات القطاع الخاص بل تميز أيضا كبار الموظفين في شركات القطاع العام والشركات الحكومية،

وقد تم فحص هذا الأمر لدى ٢٨١ ألف عامل في القطاع العام وفي ٧٠٠ مؤسسة عامة وصلت تكلفة الأجور فيها ٤٥ مليار شيكل، وتظهر نتائج هذا الفحص في تقرير يدعى «تقرير لفين» ومنه تتجلى صورة قاتمة جدا بما يتعلق بأجور كبار الموظفين في القطاع العام، مفادها أن ٢٠٪ من هذه المؤسسات تدفع أجورا عالية جدا وفقا لكل المعايير. ومع نشر نتائج «تقرير لفين» قال منفذو البحث «إن التقرير مهم جدا كأداة لتطبيق سياسة الأجور الحكومية، وإن نشر معطياته يضمن شفافية في شروط تشغيل أصحاب الوظائف المرموقة ويساهم في زيادة ثقة الجمهور بهذه المؤسسات. فعاليات التطبيق قللت ظواهر دفع أجور عالية في القطاع العام وساهمت في تمكين السلطات المحلية الوصول إلى تحقيق توازن في ميزانياتها».

وفرت وحدة التطبيق التابعة لوزارة المالية مبلغ ٧٠ مليون شيكل على خزينة الدولة عام ٢٠١٠، ومنذ إقامة هذه الوحدة قبل ١٠ سنوات تم توفير مبلغ ٤ مليار شيكل على خزينة الدولة. وقد تم الإعلان عن نية وزارة المالية أن تكون أكثر صرامة في منع ظواهر من هذا القبيل، وسيعاقب كل مدير يصادق على أجور عالية لكبار الموظفين في القطاع العام والقطاع الحكومي.

شهد عام ٢٠١٠ استمرارا لارتفاع قيمة صرف الشيكل الإسرائيلي مقابل العملات الصعبة ومن أهمها الدولار واليورو

الفصل السابع: هبوط أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الشيكل

شهد عام ٢٠١٠ استمرارا لارتفاع قيمة صرف الشيكل الإسرائيلي مقابل العملات الصعبة ومن أهمها الدولار واليورو، وقد تواصل هذا الارتفاع، و بمعدلات غير مسبوقة مع بداية العام الحالي وحتى الآن. حيث هبط سعر الدولار مقابل الشيكل بنسبة ١١٪ في النصف الثاني من العام ٢٠٠٩ وتواصل هذا الهبوط للدولار هذا العام حتى وصل إلى أقل من ٣,٥ شيكل وهو الأقل منذ ثماني سنوات. أما اليورو فقد انخفض عام ٢٠١٠ بنسبة ١١٪ (من ٥,٤٥ شيكل لليورو إلى ٤,٨٦ شيكل لليورو) ونظرا للآثار السلبية التي تترتب عن الارتفاع المتواصل للشيكل مقابل الدولار، فقد اضطر البنك المركزي الإسرائيلي، على غير عادته إلى التدخل لوقف انهيار الدولار و الحد من هذا الارتفاع عبر سياسات وإجراءات متعددة من بينها: تخفيض سعر الفائدة وإيقاف النشرة اليومية لأسعار صرف العملات. هذا ويعزو المراقبون هذا الارتفاع الحاد في قيمة صرف الشيكل مقابل العملات الأخرى إلى أسباب خارجية ذات علاقة بالاقتصاد الأميركي وأخرى لها علاقة بأداء الاقتصاد الإسرائيلي ذاته في العامين السابق والحالي.

١. تراجع أداء الاقتصاد الأميركي

يعاني الاقتصاد الأميركي من ارتفاع الدين الداخلي وزيادة العجز التجاري، ففي شهر آذار الحالي وصل العجز إلى ٦٠ مليار دولار، كذلك زادت الفجوة بين الصادرات والواردات بنسبة ١٠٪ في الشهر نفسه. كان هذا التدهور حادا بدرجة فاقت توقعات المخططين والمحللين الأميركيين. فيما ساهم تمديد بقاء الجيش الأميركي في العراق في خلق مشاكل إضافية للموازنة العامة، حيث تم تخصيص موازنة جديدة لتمويله. دفعت هذه المؤشرات حكومة الولايات المتحدة الأميركية إلى اتخاذ إجراءات بهدف كبح التدهور وذلك من خلال أدوات السياسة المالية والنقدية ومن بينها: تخفيض قيمة عملتها أمام العملات الأخرى لتعزيز الصادرات ورفع تكلفة الواردات، فمن المعروف أن تخفيض قيمة العملة لدولة ما يعمل على زيادة صادراتها وتخفيض الواردات إليها.

اضطر البنك المركزي الإسرائيلي، على غير عادته إلى التدخل لوقف انهيار الدولار والحد من هذا الارتفاع

إن تخفيض قيمة العملة و تخفيض سعر الفائدة من أهم السياسات المالية والنقدية التي تتبعها الدول التي تعتمد على التصدير السلعي، كاليابان والصين مثلا. إن معدل صرف عملة ما مقابل العملات الأخرى ليس مرتبطا بقوة الاقتصاد فقط، بل بعوامل أخرى منها الاستقرار، معدلات النمو، آفاق الاستثمار، حجم الاحتياطي النقدي، مثال على ذلك سعر صرف الين الياباني مقابل الدولار أقل بكثير من سعر صرف الدينار الكويتي بالرغم من الفرق الشاسع جدا بين اقتصاديهما.

٢. تحسن أداء الاقتصاد الإسرائيلي بدرجة كبيرة

شهد العام ٢٠١٠ نجاحا كبيرا للاقتصاد الإسرائيلي حيث عبر عن ذلك النجاح محافظ بنك اسرائيل ستانلي فيشر في خطابه أمام الكنيست بوصفه «أحد أكثر السنوات نجاحا»، وانعكس هذا النجاح في ارتفاع معدل النمو إلى ٥,٤٪ خلافا لكل التوقعات، وانخفاض نسبة البطالة، إضافة إلى ارتفاع مستوى التشغيل وزيادة الاحتياطي النقدي. وتشير معطيات أداء العام ٢٠١٠ أنه حقق معدل نمو سنوي زاد عن ٤٪ على الرغم من التدهور الذي حصل في الربع الثاني من العام السابق ٢٠٠٩. وفاق معدل النمو المتحقق ما كان متوقعا بما لن تزيد عن ٣٪. وكذلك تدفقت على الاقتصاد الإسرائيلي استثمارات خارجية مباشرة وصلت قيمتها إلى ١٥ مليار دولار، ما يعتبر حجما ضخما من الاستثمارات في ظل الأزمة المالية العالمية. وقد نتج عن ارتفاع حجم الاستثمارات الخارجية المتدفقة ضخ كميات كبيرة من الدولار إلى السوق الإسرائيلية من ناحية وإلى زيادة الطلب على العملة المحلية من قبل هؤلاء المستثمرين لدفع مرتبات الموظفين، شراء المواد الخام وكذلك دفع الضرائب للدولة من ناحية أخرى. وشهد العام ٢٠١٠ أيضا زيادة عدد الشركات الإسرائيلية التي تصدر للولايات المتحدة بنسبة ١١٪، وكذلك ارتفع الناتج الفردي بنسبة ٧,٢٪ بعد أن شهد انخفاضا بنسبة ١,١٪ عام ٢٠٠٩، فيما انخفضت نسبة البطالة في العام ٢٠١٠ إلى مستوى ٦,٧٪ بعد أن كانت ٧,٩٪ عام ٢٠٠٩. من المؤشرات الايجابية الأخرى التي شهدها الاقتصاد الإسرائيلي ارتفاع قيمة الصادرات السلعية حيث بلغت ٥٢ مليار دولار عام ٢٠١٠ بعد أن كانت ٤٥ مليار دولار عام ٢٠٠٩.

> تدفقت على الاقتصاد الإسرائيلي استثمارات خارجية مباشرة وصلت قيمتها إلى ١٥ مليار دولار، ما يعتبر حجما ضخما من الاستثمارات في ظل الأزمة المالية العالمية.

الآثار المترتبة على هبوط أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الشيكل

يحدث الارتفاع المتواصل لقيمة عملة محلية مقابل العملات الصعبة آثارا إيجابية وسلبية في الوقت نفسه، وتعتمد طبيعة الإجراءات التي يمكن لحكومة ما اتخاذها، على الفلسفة الاقتصادية المرادة. لذا فقد سبب الارتفاع الحاد لقيمة الشيكل مقابل

الدولار، قلقا كبيرا لرئيس البنك المركزي الإسرائيلي «ستانلي فيشر» والقطاعات الاقتصادية الأخرى تخوفا من النتائج التالية:

- ارتفاع نسبة التضخم عن المعدلات الطبيعية ما سيرفع الأسعار ويتطلب رفع مستوى الأجور ما سيدفع إلى مزيد من الإضرابات العمالية المطالبة بالتعويض. ومن المعروف أن الاقتصاد الإسرائيلي لم يستطع الحفاظ على نسبة تضخم بحسب الأهداف المعلنة والتي تتراوح بين ١٪-٣٪ في الأعوام الثلاثة الماضية على الرغم من الأزمة المالية التي لحقت به منذ ٢٠٠٨.
- تدهور كمية الصادرات وقيمتها، حيث يصبح المشتري للصادرات بحاجة إلى دولارات أكثر لشراء المنتج نفسه، وتصبح السلع المستوردة أكثر تنافسية في السوق المحلية حيث يصبح المستورد بحاجة إلى وحدات مالية أقل لسداد قيمة الواردات.
- إرباك السوق المحلية، سوق الأوراق المالية، الجهاز المصرفي، منحنيات الادخار، الاستثمار والاستهلاك. حيث أن الانخفاض الحاد للعملة يجعل من الصعب توقع المنحى الذي سيسلكه الاقتصاد على المديين القصير والمتوسط، على سبيل المثال: موظفو الدولة الذي يتقاضون مرتباتهم بالعملة المحلية ويشترون سلعهم المعمرة مثلا بعملات أخرى، الموردون والمقاولون الذي يبيعون الحكومة بالعمل المحلية ويدفعون مقابل ذلك بالعملة الصعبة، المقترضون من البنوك المحلية بالعملات الصعبة، سوق العقارات، كذلك تحويلات العاملين بالخارج بعملات صعبة ليتم التصرف بها بالعملة المحلية فيما بعد.

تجنبا لحدوث المزيد من الأضرار على الاقتصاد فقد تدخل البنك المركزي الإسرائيلي بتخفيض سعر الفائدة إلى نسبة هي الأدنى في العقدين الماضيين لتشجيع الناس على الاقتراض. من الجدير ذكره هنا أن العام ٢٠٠٢ كان الأسوء على الاقتصاد الإسرائيلي حيث قد حقق نموا سلبيا للمرة الأولى في تاريخه، يعزو كثير من المراقبين ذلك إلى تراكم الآثار السلبية للانتفاضة الفلسطينية التي اندلعت في ايلول ٢٠٠٠. ما تطلب استدعاء ستانلي فيشر، إذ يعزو المراقبون القفزة النوعية التي شهدها الاقتصاد الإسرائيلي إلى هذا الرجل إلذي عرف عنه بأنه «رجل الأزمات» نظرا لما يتمتع به من خبرة وحكمة نظرا لعمله في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والشركات الضخمة. وقد تم تعيينه في ١ ايار ٢٠٠٥ من قبل رئيس الوزراء السابق شارون وبتزكية وزير ماليته في حينه، بنيامين نتنياهو، على الرغم من بعض اعتراضات كبار موظفي وزارة المالية ممن كانوا يطمحون إلى هذا المنصب.

ثامناً: انضمام إسرائيل إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

> رحبت إسرائيل بحرارة بقرار الانضمام إلى المنظمة بتاريخ ١٠ أيار ٢٠١٠، واعتبرته «حدثاً تاريخياً اقتصادياً وسياسياً»

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية Organization for Economic Co-operation and Development واختصارهاOECD، هي منظمة دولية مكونة من مجموعة من البلدان المتقدمة التي تعتمد مبادئ الديمقراطية التمثيلية واقتصاد السوق الحرّ. نشأت سنة ١٩٤٨ عن منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي للمساعدة في إدارة خطة مارشال لإعادة إعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، وبعد فترة تم توسيعها لتشمل عضويتها بلداناً غير أوروبية، وفي سنة ١٩٦٠ تم إصلاحها لتكون منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. تمنح المنظمة فرصة تمكن الحكومات من مقارنة التجارب السياسية، والبحث عن إجابات للمشاكل المشتركة، وتحديد الممارسات الجيدة وتنسيق السياسات المحلية والدولية، وهي تشكل منتدى للضغط ويمكن أن تكون حافزاً قوياً لتحسين السياسات وتنفيذها عن طريق سن قوانين يمكن أن تؤدي أحياناً إلى المعاهدات الملزمة. تتم التبادلات بين الحكومات المشتركة في المنظمة عن طريق تدفق المعلومات والتحليلات التي تقدمها الأمانة العامة في باريس، وجمع البيانات ورصد الاتجاهات والتحليلات والتنبؤات الاقتصادية، وبحوث التغيرات الاجتماعية، أو تطور في أنماط التجارة والبيئة والزراعة والتكنولوجيا والضرائب والمجالات الأخرى. عالجت المنظمة خلال العقد الماضي مجموعة من القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وساهمت في تعميق المشاركة مع دوائر الأعمال، ونقابات العمال وغيرهم من ممثلي المجتمع المدني. الدول الأعضاء في المنظمة بلغت ٣٢ عضواً كاملاً، هي: النمسا، بلجيكا، كندا، الدانمارك، فرنسا، ألمانيا، اليونان، إيسلندا، إيرلندا، إيطاليا، لوكسمبورغ، هولندا، النرويج، البرتغال، أسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، أميركا، أستراليا، التشيك، فنلندا، هنغاريا، اليابان، المكسيك، نيوزيلندا، بولندا، سلوفاكيا، كوريا الجنوبية، إسرائيل، سلوفينيا، أستونيا.

> بنيامين نتنياهو: إن القرار يحفز إسرائيل على العمل لتكون بين الدول الـ ١٥، الأقوى اقتصاديا في العالم

رحبت إسرائيل بحرارة بقرار الانضمام إلى المنظمة بتاريخ ١٠ أيار ٢٠١٠، واعتبرته «حدثاً تاريخياً اقتصادياً وسياسياً»، بعد أن صوّت أعضاؤها بالإجماع على القرار، مع العلم أن معارضة أيّ منهم كانت كافية لرفض الطلب. وبموجب القرار، سيستطيع ممثل إسرائيل اعتباراً من تاريخ ١ تموز القادم المشاركة في اجتماعات المنظمة والتصويت والتأثير.

وجاءت ردود الفعل الإسرائيلية مرحبة بشدة، حيث قال رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو: إن القرار يحفز إسرائيل على العمل لتكون بين الدول الـ ١٥، الأقوى

اقتصادياً في العالم، واعتبر وزير المالية يوفال شتاينتس أن انضمام إسرائيل للمنظمة سيأتي فوراً باستثمارات أجنبية ضخمة، وصفقات تجارية كبيرة بين شركات إسرائيلية وعالمية، وسيجلب في أقرب وقت استثمارات بنحو ستة مليارات دولار في البورصة الإسرائيلية من صناديق دولية تستثمر فقط في بورصات الدول الأعضاء في المنظمة. وأكد محافظ بنك إسرائيل ستانلي فيشر أن الخطوة: «علامة فارقة مهمة في اندماج إسرائيل في الاقتصاد العالمي، وتعكس التزامها بمعايير دولية متطورة».

بكلمات أخرى، فإن المعنى الأساسي لانضمام إسرائيل إلى هذه المنظمة هو رفع مكانتها الاقتصادية ومنحها الثقة على الساحة الدولية، وعلى الأغلب، فإن الصناديق الدولية المستثمرة في الدول الأعضاء في المنظمة ستبدأ باستثمار مليارات الدولارات في البورصة الإسرائيلية، كما ستُشارك إسرائيل في مؤتمرات دولية، وستعمل دول في العالم على تقوية علاقاتها الاقتصادية مع إسرائيل.

مؤشرات الاقتصاد الإسرائيلي

> بكلمات أخرى، فإن المعنى الأساسي لانضمام إسرائيل إلى هذه المنظمة هو رفع مكانتها الاقتصادية ومنحها الثقة على الساحة الدولية

جاء القرار الدولي بضم إسرائيل للمنظمة، بعد سنوات طويلة من المباحثات والمشاورات، والشروط التي طلبتها المنظمة من تل أبيب لكي تصبح متفقة مع معايير الدول الأعضاء، وقد نشرت إسرائيل عبر وزاراتها الحكومة وأجهزتها الإحصائية مؤشرات مهمة، ذات دلالات إستراتيجية حول الاقتصاد الإسرائيلي، وجاءت على النحو التالي:

• ضبط التضخم

منذ قيام إسرائيل وحتى عالام ٢٠٠٠ ظل الاقتصاد الإسرائيلي يعاني من تصاعد الأسعار، إلا أنه كانت ثمة آلية ربط تساعد الأفراد إلى حدّ ما على التعايش مع تبعات التضخم من خلال ربط جميع الالتزامات المالية من رواتب ومخصصات وبرامج ادخار وبوالص تأمين على الحياة وشرائح ضريبة الدخل وما شابه بقيمة أكثر ثباتاً، كالعملة الأجنبية أو مؤشر غلاء المعيشة، تعويضاً عن التضخم المالي. كان بإمكان الإسرائيليين رفع مستوى معيشتهم، سواء بلغت نسبة التضخم رقماً يقل عن ١٠٪ خلال أواسط الخمسينيات ونهاية الستينيات، أو بين ١٠-١٠٠٪ في السبعينيات، أو بين ١٠٠-١٠٠٠٪ خلال النصف الأول من الثمانينيات. لاحقاً، حصل هبوط في نسبة التضخم بصورة حادة إلى ١٨٥٪ سنة ١٩٨٥ لتصل إلى ٢١٪ عام ١٩٨٩، ثم إلى ٧٪ سنة ١٩٩٧، ثم إلى صفر سنة ٢٠٠٠، وهي أول مرة تبلغ فيها نسبة التضخم

مثل هذه النسبة. وشهدت سنة ٢٠٠٣ رقماً قياسياً آخر حين حقق التضخم نسبة سلبية بلغت ٩, ١٪، وفي العام ٢٠٠٥ بلغت نسبة التضخم ٤, ٢٪، ثم هبطت سنة ٢٠٠٦ إلى نسبة ١, ٠ تحت الصفر.

• **القطاع العام**

تراجعت نسبة الإنفاق العام في إسرائيل إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى النصف مقارنة بما كانت عليه قبل ٢٥ عاماً، وهبطت من ٩٥٪ إلى ٤٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي بين عامي ١٩٨٠-٢٠١٠، حين بلغت ميزانية الدولة ٢٠٠ مليار دولار للعامين القادمين. وشهد العام ٢٠١٠ فائضاً في ميزان المدفوعات، وتراجع العجز في الميزانية إلى ٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وعلى الرغم من كون الحكومة الإسرائيلية ما زالت تشجع المبادرات الاقتصادية الخاصة، إلا أن سياستها أفلحت في تقليص دورها في المؤسسات التجارية من خلال خصخصتها التي أدخلت للخزينة مبلغاً قارب الثلاثة مليارات من الدولارات.

• **الجهاز الضريبي**

أَمْلَت ضخامة الإنفاق العام فرض نسبة عالية من الضرائب والرسوم كان على الإسرائيليين تحملها لسنين طويلة، حيث شكل العبء الضريبي الملقى على عاتقهم نسبة من أعلى النسب الضريبية على مستوى العالم. وكان هذا العبء في السنوات الأولى من قيام الدولة يعادل ثُمن الناتج القومي الإجمالي، أما في الستينيات فبلغ الربع، ثم تأرجح بين الثلاثين والأربعين في المئة خلال السبعينيات والثمانينيات، وفي التسعينيات بلغت النسبة ما يقل عن ٤٠٪، ثم بلغت نسبة ٣, ٤٠٪ سنة ٢٠٠٠، لكنها بنهاية العام ٢٠٠٣ تراجعت إلى ٣, ٣٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ثم استمرت في التراجع حيث بلغت ٣٨٪ في ٢٠٠٦، وهي نسبة تقارب مستوى العبء الضريبي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، التي بلغت ٤, ٣٧٪ عام ٢٠٠٤. وتتصدر قائمة الضرائب غير المباشرة ضريبة القيمة المضافة التي تصل نسبتها إلى ٥, ١٦٪، تضاف إليها ضريبة الشراء المفروضة على السيارات والمحروقات والسجائر، وتعفى من الرسوم الجمركية السلع المستوردة من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، فيما تجبى هذه الرسوم عن السلع المستوردة من باقي دول العالم. وكان نصيب الضرائب المباشرة المفروضة على الدخل والأملاك يقل عن ربع مجموع مدخولات الدولة من الضرائب حتى أواخر الخمسينيات، لكنه ارتفع إلى ما يقارب الثلث في أوائل

السبعينيات، ليتصاعد إلى نحو النصف في أوائل الثمانينيات، ثم تراجع إلى ٤٥٪ عام ١٩٨٦، وفي العام ١٩٩٥ بلغ نصيب الضرائب المباشرة من مجموع الضرائب ٣٩٪، ثم تراوح بين هذه النسبة ونسبة ٤٢٪ في العام ٢٠٠٦. وفي السنوات الأخيرة تم إدخال تعديلات أخرى على النظام الضريبي، لدمج إسرائيل بشكل أفضل في الاقتصاد العالمي، وكجزء من هذه السياسة تستمر نسب الرسوم الجمركية وضريبة الشراء في التراجع تدريجياً، حيث بلغت ٣٠٪ نهاية العام ٢٠٠٧، ومن المقرر هبوطها إلى نسبة ٢٥٪ سنة ٢٠١٠، أما النسبة القصوى لضريبة الدخل فمن المقرر أن تتقلص إلى ٤٤٪ في العام ٢٠١٠.

• **الاستهلاك الخاص والادخار**

ارتفع الاستهلاك الخاص في إسرائيل بدون انقطاع تقريباً منذ سنة ١٩٥٠، وبلغ معدل نسبة نموه السنوي ٦٪ منذ سنة ١٩٦٠، مع أن تلك النسبة انخفضت من ٦,٩٪ للفرد في ١٩٩٤ إلى ٦,٦٪ عام ٢٠٠٠، ثم تراجعت إلى ٤,٩٪ عام ٢٠٠٦. وعلى الرغم من ذلك كانت نسبة المدخرات الخاصة عالية دائماً، وظلت نسبتها إلى الدخل المتاح لا تقل عن ٢٩٪ حتى أواخر الخمسينيات، أما في أوائل الستينيات فقد هبطت إلى ٢١٪، لكنها عادت وارتفعت عام ١٩٧٢ لتصل إلى ٣٨٪، وبقيت على هذا المستوى حتى العام ١٩٨١، ثم هبطت بصورة شبه مطردة، لتصل إلى ٢٨,٨٪ في العام ٢٠٠٦.

• **الاستثمار**

تشكل الاستثمارات الضخمة عادة ما بين ٢٠-٣٠٪ من مجموع الموارد المتاحة للاقتصاد الإسرائيلي، ونتيجة لذلك وجب تمويل جزء كبير منها بواسطة نقل رؤوس الأموال العامة والخاصة من الخارج، وبصورة مباشرة من قبل القطاع العام، أي الحكومة بشكل أساسي. وخلال العقد الأخير، ارتفع مجموع الاستثمارات من ١٧ مليار دولار، إلى ٢٢,٨ مليار دولار بين عامي ١٩٩٥-٢٠٠٠، ثم هبط لثلاث سنوات متتالية، قبل أن يعود ويرتفع ليبلغ ٢٢,١ مليار دولار، علماً بأن ٤٩٪ من هذه الاستثمارات، أي ١٠,٨ مليار دولار، جاءت من الخارج، قام بها أفراد غير مقيمين في إسرائيل. وشهد مطلع العام ٢٠٠٦ قفزة كبيرة في استثمارات جهات أجنبية جديدة كلياً على المشهد الإسرائيلي، وهي ظاهرة تعود بلا شك إلى الاهتمام المتنامي بالاقتصاد الإسرائيلي والثقة به، وبلغت عام ٢٠٠٦ استثمارات غير الإسرائيليين في

الاقتصاد الإسرائيلي ٢٤,٣٨٦ مليار دولار، واستمر هذا الرقم في النمو في سنة ٢٠٠٧ . وكان مرد الكثير من الاستثمارات الخاصة، سواء الداخلية أم الخارجية، إلى المبادرة والتشجيع من جهة الحكومة، وهو ما انعكس على مر السنين في تعديلات مختلفة تم إدخالها على قانون تشجيع الاستثمارات المالية، جذبت الحكومة من خلالها المستثمرين بتقديم قروض مدعومة طويلة الأجل بفوائد مخفضة، ومِنح مباشرة تحدد حجمها كنسبة معينة من الاستثمار الإجمالي، بالإضافة إلى تمويل لعمليات البحث والتطوير. كما عرضت على المستثمرين إعفاءات وحسومات ضريبية تحددت نسبتها بحسب نسبة مساهمة كل عملية استثمارية في تطبيق السياسات الاقتصادية، كالتوزع الجغرافي السكاني وزيادة الصادرات. وقد يكون هذا الدعم هو ما أدى إلى تراكم رؤوس الأموال، و الطاقة الإنتاجية، خلال الثمانينيات، بوتيرة تفوق وتيرة نمو الناتج المحلي الإجمالي، وفي بعض القطاعات سهل هذا الفائض من الطاقة الإنتاجية القفزة السريعة التي حققها الاقتصاد الإسرائيلي في التسعينيات.

• **الأجور وظروف العمل**

تتحدد الأجور في إسرائيل بشكل أساسي بالتفاوض بين ثلاث جهات، هي: الحكومة التي ما زالت أكبر أرباب العملو الهستدروت نقابة العمال العامة. ومنظمة أرباب العمل في القطاع الخاص.

يشار هنا إلى أن موجات البطالة التي اجتاحت إسرائيل لم تسفر عن تراجع مستوى الأجور بشكل كبير، مع أنه في حالات النقص في الأيدي العاملة ترتفع الأجور بمرونة أكبر في القطاعات التي يكون فيها الطلب عليها أكثر إلحاحاً.

وقد بلغ متوسط الأجر الشهري في إسرائيل، ٧٧٥٩ شيكلا، ١٨٤٣ دولاراً، أما ظروف عمل المستخدمين في مختلف القطاعات الاقتصادية فيتم تحديدها ضمن اتفاقات العمل التي يجري التفاوض بشأنها بين أرباب العمل والمستخدَمين، لكن الحد الأدنى المطلوب يعتمد على القانون، ويشمل أسبوع عمل من ٤٧ ساعة، مع أن المتوسط الفعلي لساعات العمل الأسبوعية في قطاع الأعمال يقل عن ٤٠ ساعة؛ وحداً أدنى من الأجور مقداره ٣٥٨٥ شيكلا، بقيمة ٧٨٠ دولاراً.

الخلاصة

كان العام ٢٠١٠ عام نجاح للاقتصاد الإسرائيلي فقد نجحت إسرائيل ليس فقط في الخروج من الأزمة الاقتصادية العالمية ، بل البرهنة على أنها كانت إحدى الدول الأسرع في الخروج منها .

وشهدَت إسرائيل عام ٢٠١٠ نموًا اقتصاديًا واضحًا وجديًا تركّز بالذات في أواسط البلاد ، التي شهدت ازدهارا اقتصاديًا فيما استبعدت من هذا النمو المناطق النائية في الشمال والجنوب . وقد استطاع ستانلي فيشر ، محافظ بنك إسرائيل ، أن يقود الاقتصاد الإسرائيلي نحو بر الأمن ، لسببٍ بسيط هو نجاحه في الحفاظ على الموازنة ما بين سعر الشيكل وسعر الدولار . ومن المرجح أن تستمر هذه السياسة في العام ٢٠١١ ، فهي مَن جعل إسرائيل تحافظ على وضعها الاقتصادي الآمن . رغم أنّ الخطوة الأخيرة التي اتخذها فيشر بشأن رفع الفائدة ، لاقت معارضة شديدة ، إلا أنه من المتوقع أن يتوقف عن معاودة رفع الفائدة ، فالفائدة العالية ستؤثر حتمًا في انخفاض الدولار ، وانخفاض الدولار كما هو معلوم يؤثر على التصدير ، والتصدير على العمالة ، والعمالة ستؤثر على البطالة وما إلى ذلك من حلقاتٍ متكاملة ، تضر بالاقتصاد المحلي .

هنالك سببان يقفان وراء تحسن الاقتصاد الإسرائيلي :

١ . وجود نظام سياسي داخلي يفرض أنظمة ضبط داخلي ، يختلف عن الولايات المتحدة ودول العالم الأخرى ، هذه القوانين من شأنها أن تمنع البنوك من إعطاء قروض غير مؤمّنَة ، وعندما يريد بنك هبوعليم مثلاً أن يعطي قرضًا ، يقدّم تقريرًا يصل الى البنك المركزي ، وإن لم يضمن البنك سُبل التسديد ، يرفض إعطاء القروض ، هذا ما حدث في حالة «دانكنير» ،[٢٨] الرجل الذي خسر وظيفته بسبب منح قروض بدون ضمانات كافية . هذا القانون الذي حافظ على ثبات إسرائيل ، علمًا أن بنيامين نتنياهو في الحقبة التي شغل فيها منصب وزير مالية ، كان بصدد رفع هذه القيود ، إلا أنّه لم يتمكن في حينه من ذلك .

٢ . نجاح إسرائيل في التواصل مع أنظمة اقتصادية مختلفة ، ما خفف عمق التعاون مع الولايات المتحدة وأوروبا ، وضمن عدم جرها إلى الانهيار الاقتصادي . وقد نجحت إسرائيل فعليا في بناء علاقات عمرها أطول من ٥ سنوات مع النظام الاقتصادي الشرقي ، والتواصل ما بين إسرائيل والهند وروسيا والبرازيل وكازخستان ورومانيا وغيرها ، معتمدة بذلك على تطور اقتصادي في طور النمو الأولي ، هذا التعاون الاقتصادي ما بين دول مختلفة ، جعل إسرائيل تتفادى الأزمة الاقتصادية الخطيرة التي طالت دولا عظيمة في العالم .

استفاقت إسرائيل بين الأعوام ٢٠٠٤-٢٠٠٥ ، من تعلقها بأوروبا التي تعتمد عليها بتصدير ثلث بضائعها الإسرائيلية ، لكنها بعلاقاتها الاقتصادية المختلفة البعيدة المدى مع دولٍ كالهند وروسيا والبرازيل ، تفادت اعتمادها على الاتحاد الأوروبي الذي يعاني من مشاكل داخلية كبيرة ، قد تؤدي في أسوأ الحالات إلى فك الاتحاد ، ما يُنذر بالخطر على معظم دول العالم وخاصة الولايات المتحدة ودول الشرق .

ساهم انضمام إسرائيل إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD في تحسين مكانتها عالميًا وهو من أبرز الأحداث الاقتصادية في إسرائيل ، كما استطاعت أن تنافس على المكان الثاني أو الثالث في موضوع المبادرات الاقتصادية التكنولوجية ، وهي مَن نجح بتسجيل ١٦ ألف براءة اختراع في سنة واحدة مقابل ٨٠٠ براءة اختراع سجلها العالم العربي السنة الفائتة .

وقد بدأت إسرائيل ، وللمرة الثانية بانتهاج ميزانية لعامين وتكاد إسرائيل تكون الدولة الوحيدة التي تنتهج هذه الطريقة . وتعمل إسرائيل على تخفيض الضرائب تدريجيًا ، لكن بشكلٍ طفيف ، وقد يبرز هذا التخفيض في نسبة القيمة المضافة في العام ٢٠١٢ ، ورغم ذلكً من غير المتوقع ان يحدث هذا التخفيض تغييرا على حال الطبقة الضعيفة . يشار هنا إلى أن إقرار ميزانية مزدوجة ، يحد من الإمكانية ، الضئيلة أصلا ، في إدخال تعديلات أو تغيرات أو نقل ميزانية من بند إلى آخر ، ليس فقط لعام قادم بل لعامين .

تحافظ الميزانية الحالية على الفجوات الاقتصادية خاصة الفجوات في الدخل ، حيث ان ضريبة القيمة المضافة ، وبخلاف ما أعلنه وزير المالية في السابق ، لم تخفض وبقيت على نسبة ١٦٪ ، وبالمقابل تم تخفيض ضريبة الشركات ، وهي خطوة إضافية لدعم الأغنياء وتوسيع الفجوة بينهم وبين الفقراء . وكما هو معهود فإن ميزانية الأمن تحظى بحصة الأسد ، تليها وزارة التربية والتعليم ثم وزارة الصحة ووزارة الأمن الداخلي .

أثرت الثورة المصرية على الاقتصاد الإسرائيلي على المدى القصير

وقد أثرت الثورة المصرية على الاقتصاد الإسرائيلي على المدى القصير وقد يكون لها أثر على المدى البعيد . وبرزت عدة تأثيرات لثورة مصر ، أولاً وبشكل مباشر لوحظ هبوط في أسعار الأسهم والمؤشرات الرئيسية في سوق المال في تل ابيب ، وبدون شك كانت الثورة أحد الأسباب الرئيسية لهبوط أسعار الأسهم في تل أبيب . وقد يتلخص الأثر الأكبر في قضية تزويد الغاز وهي قضية كبيرة لأن حجم صفقة الغاز بين مصر وإسرائيل ، تصل إلى حوالي ٤ مليار دولار سنوياً . ويسود الخوف في إسرائيل من عرقلة ضخ الغاز إليها من مصر ، وخصوصا بعد الهجوم على محطة رئيسية لتوزيع الغاز الطبيعى فى مدينة العريش ، الذي استهدف خط أنابيب غاز خط الشيخ زويد

هبوط في أسعار الأسهم والمؤشرات الرئيسية في سوق المال في تل ابيب

جنوبى العريش الذى يزود الأردن وسورية بالغاز، ويبعد نحو ٢٠ كيلومترا عن أنبوب تصدير الغاز إلى إسرائيل، وهو ما أدى إلى توقف تصدير الغاز إلى الأردن وسورة وإسرائيل. وأعاد هذا الخوف إلى طاولة البحث في إسرائيل موضوع لجنة شيشينسكي وحصة الدولة من حقول الغاز التي تم اكتشافها مؤخراً في البحر المتوسط. طالب المستثمرون وأصحاب رؤوس الأموال في البداية من الدولة الاكتفاء بنسبة بسيطة من عائدات حقول الغاز التي تُقدر بحوالي ٤٥ مليار دولار، ولكن اللجنة قررت أن تتراوح حصة الدولة بين ٥٥٪ – ٦١٪ من هذه العائدات.

ووفقا لما قاله موشيه باشار، نائب الرئيس التنفيذي بشركة الكهرباء الإسرائيلية، لوكالة بلومبرج الإخبارية[٢٩]، فإن تعطل تدفق الغاز المصري إلى إسرائيل قد يتسبب في رفع أسعار الكهرباء في الدولة، التي تستورد ٤٠٪ من احتياجاتها من الغاز الطبيعي من مصر، بنسبة تتراوح ما بين ١٠٪ و ٢٠٪.

وقد ذكرت شركة أمبال ـ أمريكان إسرائيل، في بيان لها أن أنبوب الغاز التابع لشركة غاز شرق المتوسط (EMG) الذي يمتد من العريش في مصر إلى أشكلون في إسرائيل سليم ولم يتضرر جراء تفجير استهدف محطة قياس للغاز في مصر، متوقعة استئناف إمدادات الغاز إلى (EMG) في غضون أسبوع. وتملك أمبال وهي شركة قابضة حصة تبلغ ١٢,٥٪ في شركة غاز شرق المتوسط.

وانخفض سهم شركة امبال إلى الأقل مستوياته في نحو ٤ أشهر في تداولات تل أبيب ليصل إلى ٦,٩ شيكل، متأثرا بتصريحات وزير البترول المصري بأن حادث الانفجار في أنبوب الغاز بسيناء قد يتسبب في وقف صادرات الغاز المصري إلى إسرائيل مدة أسبوعين.

كما أثرت الثورة المصرية على العملة الإسرائيلية، حيث نقلت بلومبرج عن محافظ البنك المركزي ستانلى فيشر أن الأحداث السياسية في مصر جعلت الوضع في إسرائيل أكثر خطورة مما يضعف العملة الإسرائيلية.

وقد صرح إفرايم سنيه، نائب وزير الدفاع الإسرائيليِّ السَّابق، أنَّ مصر «لن تواصل سياسة مبارك تجاه إسرائيل بعد نجاح الثَّورة الشَّعبيَّة فيها»، مضيفًا أنَّ هناك «مجموعة من الخطوات التي يجب على إسرائيل القيام بها في الفترة الرَّاهنة، ومن بينها تقليل الاعتماديَّة الإسرائيليَّة على الغاز الطبيعيِّ المصريِّ».

أما فيما يتعلق باتفاقية الكويز بين مصر وإسرائيل والولايات المتحدة أي السوق الحرة في منطقة الدلتا، والتي أقامت بموجبها شركات إسرائيلية مصانع نسيج وألبسة فيها،

حيث تقوم إسرائيل بتزويد هذه المصانع بالمواد الخام وتقوم مصر بالإنتاج والتسويق في الولايات المتحدة، فقد أوقفت جميع الشركات الإسرائيلية التي تعمل هناك عملها وعادت إلى البلاد خوفاً من الأحداث مما يعد بمثابة ضرر مباشر على الاقتصاد الإسرائيلي.

وقد ازدادت المخاوف في إسرائيل والمتعلقة بقناة السويس، حيث يمر معظم الاستيراد والتصدير الإسرائيليين عبر هذه القناة، وما دامت القناة مفتوحة أمام السفن الإسرائيلية فهذا مصدر ربح وتوفير ولكن الخطر يكمن في إغلاق القناة أمام الملاحة الإسرائيلية لأن هذا سيضر، بشكل مباشر وغير مباشر، بالاقتصاد الإسرائيلي.

الهوامش

١ هي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والتي انضمت إسرائيل إليها في العام ٢٠١٠.
٢ سعر صرف الدولار هو ٣,٥٨ شيكل للدولار الواحد.
٣ المعروفة باسرائيل باسم مشكنتنا.
٤ هبط سعر صرف الدولار من ٣,٨ شيكل للدولار عند بداية ٢٠١٠ إلى ٣,٥٨ شيكل للدولار الواحد عند نهاية العام، بينما هبط سعر صرف اليورو من ٥,٤٥ شيكل لليورو عند بداية ٢٠١٠ إلى ٤,٨٦ شيكل لليورو الواحد عند نهاية العام.
٥ تحليل تركيبة نمو الناتج المحلي الإجمالي يشير إلى أن مكونات الناتج (الاستعمالات) قد نمت جميعها دون استثناء، مع العلم أن تباطؤا حصل في التصدير والاستهلاك الشخصي، واللذين يمثلان قاطرة نمو الاقتصاد الإسرائيلي على مر السنين. وصلت نسبة الاستثمار في الأملاك الثابتة إلى ١٠٪ مقارنة مع ٢,٢٪ في دول OECD
٦ هو الفرق بين المدخولات العادية وبين النفقات العادية.
٧ يشمل خدمات البرامج المحوسبة وخدمات الأبحاث.
٨ هو الناتج المحلي الإجمالي ما عدا ناتج الخدمات العامة وخدمات الإسكان.
٩ هو أحد الفروع الرئيسة للتصدير الصناعي.
١٠ هذه الدول تضررت أقل من غيرها من الأزمة المالية ويتوقع نمو اقتصادها بشكل سريع خلال السنوات القليلة القادمة.
١١ قيمة الإنتاج الزراعي ناقص عوامل الإنتاج التي يشتريها المنتجون في الفرع.
١٢ بالأساس كمية الخضار والحمضيات.
١٣ لتفاصيل أوفى حول هذا الموضوع أنظر **التقرير الإستراتيجي** الصادر عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية – مدار– للأعوام ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ في الفصول المتعلقة بتأثير الانتفاضة الأولى والثانية على الاقتصاد الإسرائيلي.
١٤ **التقرير الإستراتيجي للعام ٢٠٠٤**.
١٥ يشمل عدد ساعات العمل لمجمل المشتغلين في فروع القطاع الإنتاجي، مواطني دولة إسرائيل وغيرهم ممن هم ليسوا مواطنيها (من خارج البلاد أو من أراضي السلطة الفلسطينية).
١٦ الناتج الصافي لساعة عمل واحدة في القطاع الإنتاجي.
١٧ محتلن في دائرة الإحصاءات المركزية لغاية ٢٠ شباط ٢٠١١.
١٨ مؤشر يضم أكبر ١٠٠ شركة في إسرائيل.
١٩ وهي نسبة الفائدة التي تقترض فيها البنوك التجارية الأموال من البنك المركزي، علبها يضاف ١,٥٪ لتشكل نسبة الفائدة الأساسية بين البنوك والجمهور.
٢٠ وهو قانون يلازم إقرار الميزانية العامة، ويتضمن سلسلة من الإجراءات القانونية ذات الطابع الاقتصادي، التي تطالب وزارة المالية بإقرارها دفعة واحدة، بزعم أنها تساعد في تطبيق الميزانية العامة، على الرغم من إقرار المحكمة العليا بأن هذا القانون، الذي تعمل به الحكومات الإسرائيلية منذ أكثر من ٢٥ عاما، يتناقض مع الأسس الديمقراطية.
٢١ العدد الصادر في ١١/٣/٢٠٠٩.
٢٢ البروفسور هيلل شوفال من الجامعة العبرية.
٢٣ وزارة الطاقة والبنى التحتية.
٢٤ على اسم يوفال نئمان وزير العدل الإسرائيلي.
٢٥ رئيس مجلس الإدارة هو الوحيد الذي يتقاضى أجرا في مجلس الإدارة.
٢٦ وصلت الشركة إلى وضع لا تستطيع فيه دفع ديونها المستحقة لمشتري سندات الدين الخاصة بها.
٢٧ هنالك أكثر من ٢٠٠٠ عامل في القطاع العام يحصلون على رواتب دسمة تعلو ٤٠٠٠٠ شيكل شهريا.
٢٨ المدير العام الأسبق لبنك هبوعليم الأكبر في إسرائبل.
٢٩ أجري اللقاء يوم ١٣ شباط ٢٠١١.

«٦»

المشهد الاجتماعي
المناعة الاجتماعية والتصدّعات
في المجتمع الإسرائيلي

بقلم: نبيل الصالح

مدخل

شهد العقد الأول من الألفية الثانية تباطؤاً في سيرورات التحول في الميادين الاجتماعية المختلفة مقارنة بالماضي، حيث سلك المجتمع الإسرائيلي سلوك مجتمع مهاجرين كلاسيكي، لعبت موجات الهجرة الجماعية المتتالية، حتى منتصف سنوات التسعين من القرن الماضي، دورا مركزيا في صياغة هويته. منذ تسعينيات القرن المنصرم، اتضح ان إسرائيل لن تضطر إلى مواجهة عبء سيل من المقتضيات تتطلبه منها هجرة جماعية كبيرة أخرى، حيث ان المجموعة السكانية اليهودية الكبيرة الوحيدة التي بقيت خارج اسرائيل هي تلك التي تعيش في الولايات المتحدة، وليس من المتوقع، في المدى المنظور على الأقل، ان تضطر هذه المجموعة إلى هجرة جماعية أو ان تختار ذلك طواعية. في المقابل، تواصلت هجرة اليهود إلى إسرائيل ولكن بأعداد صغيرة سنويا، ليس من شأنها ان تترك أثرا على شكل المجتمع الآخذ في الاستقرار.

تسعى إسرائيل في ظل هذه الأوضاع، إلى التحول من مجتمع مهاجرين غير متجانس، على جميع الأصعدة، إلى مجتمع تغلب عليه صفات المجتمع «الأصلاني» المتجانس رغم تعدد ثقافاته، مجتمع متكافل اجتماعيا، حداثي، لا تشكل فيه الانتماءات الاثنية والدينية العصب الأهم والأبرز في صياغة هويته، مجتمع يسعى إلى التمثّل بالمجتمعات الغربية ويحسب نفسه عليها كي ينأى عن المجتمعات العربية المجاورة، مجتمع يتجاوز ظروف تشكله الأساسية كواقع استعماري ويدفع باتجاه تصالح مواطنيه مع الماضي للتمكن من التطور بشكل طبيعي قدر الامكان، مجتمع يتمتع بدرجة عالية من الاستقرار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي.

تسعى إسرائيل في ظل هذه الأوضاع، إلى التحول من مجتمع مهاجرين غير متجانس، على جميع الأصعدة، إلى مجتمع تغلب عليه صفات المجتمع «الأصلاني» المتجانس

من ناحية ثانية يمكن ان نجزم بأن عدم اضطرار اسرائيل إلى استيعاب موجات كبيرة من هجرة اليهود، الذين يأتون عادة في أعقاب أزمات سياسية واقتصادية في البلدان التي أتوا منها ما يتطلب من الدولة إنفاقا كبيرا لضمان رفاهيتهم، يتيح للنخب الاسرائيلية الجديدة ان تسرع وتيرة انتقالها بعيدا عن سياسات الرفاه نحو النيوليبرالية في السياسات الاقتصادية والاجتماعية، ونحو تقليص الانفاق الحكومي ومسؤولية الدولة تجاه الفئات الفقيرة، إضافة إلى تراجع الخدمات الاجتماعية الأساسية.

وإذ تعتبر الحكومة الاسرائيلية الأخيرة ان سياستها الاقتصادية قد حمت الاقتصاد الاسرائيلي من كوارث الأزمة الاقتصادية الأخيرة على الأقل، لا بد ان ننتبه إلى أن هذه السياسة تحاول التستر على حالة من الثبات النسبي في المستوى المرتفع من الفوارق بين الفئات الاجتماعية المختلفة في مجالات مختلفة مثل الدخل، خدمات الصحة، التعليم، كما أنها تؤدي إلى العجز في محاولات تقليص الفقر.

ويترك تباطؤ سيرورات التحول الأساسية المذكورة آنفا أثره على مظاهر اجتماعية مهمة عديدة مثل استقرار مصادر التغيير في الميزان الديمغرافي وعلى خارطة التصدعات الاجتماعية في المجتمع. ومن الطبيعي أن تؤثر هذه التغييرات والآثار على النقلات الفجائية في مستوى المناعة الاجتماعية للمواطنين، فالاستقرار النسبي في التغيرات الاجتماعية يضفي نوعا من الإطمئنان والثقة تجاه المستقبل الفردي والجماعي، وهما شأنان مركزيان في قياس مستوى المناعة الاجتماعية، كما سنرى لاحقا.

في فصل المشهد الاجتماعي من هذا التقرير الاستراتيجي سنحاول فهم انعكاس تباطؤ سيرورات التغيير على ثلاثة مجالات اجتماعية مهمة هي المناعة الاجتماعية للمجتمع الاسرائيلي والتغيير الحاصل على طبيعة التصدعات الاجتماعية وضائقة الفقر.

الثابت والمتغير في مستوى المناعة الاجتماعية في إسرائيل

ينطلق بحث المناعة الاجتماعية من الفرضية القائلة ان المجتمع عامة هو الوحدة التي يجب ان تبحث عند مجابهة الصعوبات الاجتماعية الطارئة، والمجتمع الذي يتمتع بمناعة عالية هو ذلك الذي يبدي قدرة على الصمود وعلى التعافي بسرعة والتخلص من آثار الأزمة التي واجهته. يتطرق قياس المناعة الاجتماعية الجماعية عادة إلى ثلاثة مركبات أساسية: المقاومة، التعافي والقدرة على العمل الخلّاق للخروج من الأزمات والعودة إلى الحياة الطبيعية، على الرغم من التهديدات والتبعات القاسية.

يرتبط مفهوم المناعة الاجتماعية ارتباطا وثيقا بمفهوم الأمن القومي في اسرائيل وهذا ما يبقيه شأنا جاذبا للاهتمام. وليس غريبا ان تكتسب دراسة المناعة الاجتماعية للمجتمع الاسرائيلي أهمية كبيرة وتستدعي اجراء استطلاعات دورية وتقارير سنوية، يخصص لأحدها مؤتمر سنوي دوري يحمل اسم مدينة «سديروت» الجنوبية. ويلاحظ ان المصطلحين «مناعة اجتماعية» و «مناعة وطنية» أصبحا شائعين في الخطاب اليومي الإسرائيلي بشكل كبير، خاصة في فترات الأزمات. ولعل أبرز برهان آني على ذلك هو جو الحداد المصحوب بسلوك «انتحاب جماعي»، على المستويين الشعبي والرسمي، في أعقاب حريق الكرمل الأخير، فقد شهدت هذه الفترة الكثير من النقاشات في وسائل الاعلام حول المناعة، إذ أعاد هذا الحريق إلى الذاكرة الجماعية أجواء حرب لبنان الأخيرة (تموز- آب ٢٠٠٦) من باب السؤال: ماذا كان سيكون مصير مناطق شاسعة في اسرائيل لو أن الصواريخ أدت إلى حرائق شبيهة؟

يرتبط مفهوم المناعة الاجتماعية ارتباطا وثيقا بمفهوم الأمن القومي في اسرائيل وهذا ما يبقيه شأنا جاذبا للاهتمام

ومن المعروف في أوساط باحثي موضوع المناعة الاجتماعية ان لارتفاع درجات التهديد الحياتي أثر بالغ على مناعة المجتمع، على الصعيدين الفردي والجماعي، بحيث ان استمرار ظروف الخطر العيني من ناحية، أو تواصل الشعور بالخطر وانعدام اليقين تجاه المستقبل، يقودان إلى انخفاض ملحوظ في مستوى هذه المناعة.[١] ومن المعروف ان فترة حرب لبنان الأخيرة والأشهر التي تلتها شهدت انخفاضا جديًا في مستوى المناعة الاجتماعية الاسرائيلية حيث دلّت مؤشرات المناعة على تدهور حاد.[٢] أضف إلى ذلك إلى انه من الطبيعي أن تؤثر عوامل طارئة، تقل في دراماتيكيتها عن الحرب أو الكوارث الطبيعية، على مستوى المناعة الاجتماعية لأي مجتمع كان، لا سيما وان مقياس المناعة الاجتماعية ليس مفصولا عن المناعة الشخصية للأفراد، على مركباتها المختلفة.[٣]

أجري استطلاع فحص مستوى المناعة الاجتماعية في اسرائيل لسنة ٢٠١٠[٤]، على خلفية أحداث مهمة مثل تعثّر المفاوضات مع الفلسطينيين وانتهاء فترة تجميد بناء المزيد من المستوطنات، وما نتج سياسيا عن ممارسات العنف ضد أسطول الحرية.[٥] كما تزامن الاستطلاع مع الكشف عن عدد من قضايا الفساد الرسمي مثل قضية «هولي لاند»[٦] في القدس وبداية محاكمة إيهود أولمرت رئيس الحكومة السابق لتورطه في قضايا فساد،[٧] ووثيقة غالانت،[٨] رئيس هيئة الأركان العسكرية الإسرائيلية «المنتظر». ولو أجري الاستطلاع في وقت متأخر من السنة، في أعقاب حريق أحراش الكرمل وادانة رئيس دولة اسرائيل السابق موشيه قصاب بعدد من حالات الاغتصاب والتحرش، لكان ممكنًا ان تأتي النتائج مختلفة إلى حدّ ما بسبب الأثر الذي خلفه الحدثان على

ان المصطلحين «مناعة اجتماعية» و «مناعة وطنية» أصبحا شائعين في الخطاب اليومي الإسرائيلي بشكل كبير، خاصة في فترات الأزمات

الروح الجماعية في اسرائيل، كما انعكس ذلك في مقالات أبرز المحللين والمختصين، وفي احتجاج أوساط واسعة على الفشل في التغلب على الحريق المذكور، الذي حصد أرواح ٤٤ شخصا.

يفحص استطلاع مقياس المناعة الاجتماعية للمجتمع الاسرائيلي، المناعة الاجتماعية بالاعتماد على المعطيات التي يتم استقصاؤها بشأن[٩] عدد من من العناصر أو الأبعاد المختلفة مثل:

- الانتماء والتكتل. ويتناول شعور المواطنين بالانتماء لدولتهم. ويفحص ذلك بواسطة رصد التصرفات التي تتراوح بين الاعتزاز القومي من ناحية وبين الرغبة في الهجرة من ناحية ثانية مرورا بمشاعر التضامن والتطوع والشعور بالأمان وغيرها.
- البعد الاقتصادي للحياة اليومية، وهو يتناول قضايا تتعلق بالفقر والقدرة على العيش بمستوى حياة لائق، والأمن الغذائي وما إلى ذلك.
- الحقوق الاجتماعية وامكانية التمتع بها. مثل الحق في شروط عمل لائقة وعادلة، الحق في السكن بظروف إنسانية، الحق في العلاج وحق الأولاد في التعليم.
- ضمان التشغيل. ويتعلق بمكان العمل المضمون والدائم. والخوف من البطالة أو الانتقال إلى العمل الجزئي نتيجة الظروف الاقتصادية.
- الثقة بالمؤسسات العامة التي تدير حياة المجتمع مثل القضاء، التأمين الوطني، الشرطة الخ...
- الفساد المؤسساتي، ويتناول شعور الجمهور ازاء أداء المؤسسات العامة ونقاوة أصحاب المناصب الحكومية وشفافيتهم.
- وفي سياق متصل، يعتقد أبرز باحثي موضوع المناعة الاجتماعية والوطنية في اسرائيل، البروفسور جابي بن دور، من جامعة حيفا، أن أهم مركبات المناعة التي يجدر فحصها، عبر مؤشرات تختلف حسب الضرورة، هي منسوب الانتماء الوطني، ومستوى التفاؤل ودرجة الانخراط الاجتماعي ومستوى الثقة بالمؤسسات السياسية والجماهيرية، وجميعها تشكل الاطار الاجتماعي الواسع الذي يفترض به أن يضمن الأمن والشعور بالانتماء والهوية الجماعية. هذا مع العلم ان التغييرات التي طرأت على ميول المواطنين الاسرائيليين من حيث التأكيد على الفردانية والنجاح الاقتصادي الفردي والابتعاد عن القيم الجماعية والوطنية قد غيّرت إلى حدّ ما مفاهيم المناعة الاجتماعية، لكنها لم تلغ الاهتمام بالشأن العام،[١٠] ولم تغيّب مركزية القضايا الوطنية الجماعية في مقاييس المناعة.

- في مضمار الانتماء والتكتل، الذي يفحص عبر المواقف من عدة معايير أهمها مستوى الفخر والاعتزاز بالدولة وتقييم مستوى دفاع الدولة عن المواطن وعائلته، يستدل من النتائج ان ثمة تراجعا مقارنة بنتائج السنة المنصرمة ٢٠٠٩، حيث ان ٥٥٪ من المستجوبين عبّروا عن فخرهم واعتزازهم بالدولة في ٢٠١٠ مقابل ٦٢٪ في ٢٠٠٩. كذلك الأمر بالنسبة لمعيار دفاع الدولة عن المواطن وعائلته إذ أن النسبة في العام الحالي ٥٠٪ مقابل ٥٣٪ في ٢٠٠٩. أما عن علاقة الوضع الاقتصادي الاجتماعي بمستوى الاعتزاز بالدولة، فيبدو ان العامل الاقتصادي ما زال أحد العوامل المقلقة التي تقلص من درجة الاعتزاز، كما في سنوات سابقة. في هذ الشأن أجاب ٣٩٪ فقط من المشاركين في الاستطلاع ان الدولة تضمن لأبنائهم مستقبلا أفضل، في حين اعتبر الباقون ان الدولة غير قادرة على ذلك أو ان بمقدورها ذلك بدرجة محدودة فقط. ولم يأت مقياس المناعة الأخير بأي جديد بالنسبة لرغبة الاسرائيليين في مواصلة حياتهم في إسرائيل فيما لو توفرت لهم القدرة على العيش في بلد آخر، على الرغم من الأوضاع السائدة في المجالات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية. ولا تختلف النتائج أيضا في موضوع اعتبار اسرائيل المكان الأفضل للعيش بالنسبة لليهود (٦٩٪).

٥٥٪ من المستجوبين عبّروا عن فخرهم واعتزازهم بالدولة في ٢٠١٠ مقابل ٦٢٪ في ٢٠٠٩

- أما بالنسبة للمواضيع التي تقلّص من مستوى الاعتزاز بالدولة أو تصعّب على المواطنين الاعتزاز بها فيظهرها الجدول رقم ١، حسب درجة التأثير.

جدول رقم ١: المواضيع التي تصعب على المواطنين الاعتزاز بدولة إسرائيل ودرجة تأثيرها [١١]

المواضيع	إلى أية درجة يصعّب عليك هذا الموضوع الاعتزاز باسرائيل				
	لا يصعّب	يصعّب إلى حدّ ما	يصعّب	اجابات أخرى	المجموع
١) العنف في المجتمع	٪٩	٪٨	٪٨١	٪٢	٪١٠٠
٢) فساد قادة النظام	٪١٤	٪١٢	٪٧٢	٪٢	٪١٠٠
٣) الفقر والفجوات بين الفقراء والأغنياء	٪١٤	٪١٤	٪٧٠	٪٢	٪١٠٠

أجاب ٣٩٪ فقط من المشاركين في الاستطلاع ان الدولة تضمن لأبنائهم مستقبلا أفضل، في حين اعتبر الباقون ان الدولة غير قادرة على ذلك أو ان بمقدورها ذلك بدرجة محدودة فقط

٤) الصراع المتواصل ضد الفلسطينيين	٪١٤	٪١٥	٪٦٩	٪٢	٪١٠٠
٥) فقدان الأمن في مجال المستقبل المهني	٪١٦	٪٢٣	٪٥٧	٪٤	٪١٠٠
٦) التهرب من الخدمة العسكرية الالزامية	٪٢١	٪١٩	٪٥٧	٪٣	٪١٠٠
٧) العلاقات بين المتدينين والعلمانيين	٪١٨	٪٢٤	٪٥٦	٪٢	٪١٠٠
٨) القطيعة مع القيم والتقاليد اليهودية	٪٢٥	٪١٨	٪٥٢	٪٥	٪١٠٠
٩) فك الارتباط مع قطاع غزة	٪٣٢	٪١٣	٪٥١	٪٤	٪١٠٠
١٠) العلاقة مع العرب داخل اسرائيل	٪٣٠	٪٢٨	٪٣٧	٪٥	٪١٠٠

الموضوعان اللذان احتلا الموقع الأول والثاني من حيث العوامل التي تقلق المواطنين الاسرائيليين وتقلص من مستوى اعتزازهم بالدولة هما الموضوعان نفسهما اللذان احتلا الأهمية نفسها في استطلاع مقياس المناعة في السنوات الأربع الأخيرة، وهما العنف في المجتمع وفساد قادة النظام

يبين لنا هذا الجدول ان الموضوعين اللذين احتلا الموقع الأول والثاني من حيث العوامل التي تقلق المواطنين الاسرائيليين وتقلص من مستوى اعتزازهم بالدولة هما الموضوعان نفسهما اللذان احتلا الأهمية نفسها في استطلاع مقياس المناعة في السنوات الأربع الأخيرة، وهما العنف في المجتمع وفساد قادة النظام. ويأتي في المكان الثالث موضوع الفقر والفجوات بين الشرائح الاجتماعية المختلفة. وليس غريبا ان تواصل هذه المواضيع جذب الاهتمام في ظل المعطيات الاحصائية الرسمية بشأن تفاقم هذه الظواهر ومدى انتشارها جغرافيا، ما يجعل منها أمرا يهدد الأمن الشخصي لجميع المواطنين، اضافة إلى آثارها على المجتمع برمّته (انظروا لاحقا عن ضائقة الفقر).

ويبدو من مقارنة نتائج تقرير سنة ٢٠١٠ بمعطيات السنة الماضية انه على الرغم من مواصلة احتلال موضوع الفساد للدرجة الثانية من حيث التأثير على انخفاض مستوى الاعتزاز بالدولة الاّ ان ثمة انخفاضا في نسبة الذين يعتبرونه أمرا يصعب الاعتزاز، من (٨٠٪ في ٢٠٠٩ إلى ٧٢٪ في ٢٠١٠). كذلك، لوحظ انخفاض أيضا في مجال اعتبار فقدان الأمن المهني (٦٪-) والتهرب من الخدمة العسكرية الالزامية (٣٪-)،[١٢] والمعاملة الرسمية للعرب داخل إسرائيل (١٠٪-) عوامل تصعب الاعتزاز بالدولة. من ناحية ثانية طرأ ارتفاع على اعتبار المواضيع التالية تثقل على اعتزاز الإسرائيليين بدولتهم: علاقة المتدينين بالعلمانيين (٧٪+)، الفقر والفجوات (١٪+)، القطيعة مع القيم والتقاليد اليهودية (٥٪+)، وموضوع فك الارتباط مع قطاع غزة (١٤٪+).

ويقدر التقرير ان الارتفاع الكبير في الموضوع الأخير نابع من حقيقة تجميد البناء في المستوطنات والعودة إلى المباحثات مع الفلسطينيين قبل فترة اجراء الاستطلاع.

الارتفاع في اعتبار موضوع العلاقات بين المتدينين والعلمانيين كمؤثر سلبي على الاعتزاز بالدولة

أما بخصوص الارتفاع في اعتبار موضوع العلاقات بين المتدينين والعلمانيين كمؤثر سلبي على الاعتزاز بالدولة مقارنة بالسنة الماضية ٢٠٠٩ (٧٪+)، فيبدو انه ناتج عن بعض الحالات التي شهدت توترا مباشرا بين الجمهورين على خلفيات لا تنفك توتر العلاقات بينهما على نحو دوري، مثل موقف المتدينين المعادي لمحكمة العدل العليا الاسرائيلية،[١٣] والنقاشات المتعلقة بتجنيد الشبان من اليهود المتزمتين (الحريديم)،[١٤] أو التشدد في ما يخص النساء وقضايا الأحوال الشخصية،[١٥] وانتهاء بالخلافات التي حصلت بعد تنازل الحكومة بشأن مخصصات تدفع لطلاب المعاهد الدينية المتزمتة، نزولا عند الضغوط التي مارستها الأحزاب المتدينة الشريكة في الائتلاف،[١٦] وقضايا أخرى عديدة.

أما فيما يتعلق بالبعد الاقتصادي للحياة اليومية كأحد مركبات المناعة الاجتماعية فقد تبيّن من معطيات سنة ٢٠١٠ ان ٦٠٪ من المستجوبين صرحوا بأن دخل عائلتهم يضمن لهم جودة حياة بمستوى مقبول، في حين قال ٢٦٪ منهم ان دخل عائلاتهم يمكنهم من مستوى حياة يقل بكثير عن مستوى الحياة المقبول. ومن الجدير بالذكر ان هناك ارتفاعاً بنسبة ٦٪ في هذه الفئة مقارنة بتقرير المناعة الاجتماعية في سنة ٢٠٠٩.

جدول رقم ٢: الشعور حول تأثير وضعك الاقتصادي على مستوى حياتك اليوم (حسب السنة)

استطلاع	هل، حسب رأيك، يوفر لك دخل عائلتك ظروف حياة صعبة أم مريحة				
	مواصلة العيش بصعوبة	العيش بصورة مقبولة	العيش حياة مرفهة	اجابات أخرى	المجموع
٢٠١٠	٪٢٨	٪٥٠	٪١٨	٪٤	٪١٠٠
٢٠٠٩	٪٢١	٪٤٨	٪٢٤	٪٧	٪١٠٠
٢٠٠٨	٪٢٧	٪٤٩	٪٢٢	٪٢	٪١٠٠
٢٠٠٧	٪٢٥	٪٥٤	٪١٩	٪٢	٪١٠٠
٢٠٠٦	٪٢٧	٪٤٦	٪٢١	٪٦	٪١٠٠

صرح ٦٠٪ من المستجوبين بأن دخل عائلتهم يضمن لهم جودة حياة بمستوى مقبول

عدا عن بعض الفروق البسيطة بين النتائج في تقرير المناعة ٢٠١٠ مقارنة بالسنوات الباقية، يمكن القول ان هناك تشابها كبيرا في النتائج من ناحية، كما ان النتائج تدل على حالة من الرضى عن تأمين الحاجات الضرورية والعيش بمستوى حياة مقبول،

ولا شك ان هذا يرفع مستوى المناعة الاجتماعية بشكل ملحوظ .

أما الشؤون التي تقلق المواطنين كثيرا في موضوع البعد الاقتصادي للحياة اليومية والأمن الغذائي فهي، كما في السنة الماضية، تقريبا :

- عدم القدرة على توفير مبلغ من المال للمستقبل – ٤٨٪ قلقون أو قلقون جدا .
- عدم القدرة على تقديم الدعم والعون للأبناء في المستقبل– ٤٧٪ قلقون أو قلقون جدا .
- عدم التمكن من عيش كريم في الشيخوخة – ٤٣٪ قلقون أو قلقون جدا .
- الاعتماد على الآخرين من الناحية الاقتصادية – ٤٣٪ قلقون أو قلقون جدا .
- عدم القدرة على اعالة العائلة في المستقبل – ٤٢٪ قلقون أو قلقون جدا .

بقيت هذه النسب على حالها تقريبا في استطلاعات السنوات الأخيرة، ما يدل على ارتفاع منسوب القلق وفقدان الثقة بشأن المستقبل، وهو ما يجعل الفرد يعيش في جو من التهديد والقلق ويؤثر سلبا على مستوى المناعة الاجتماعية .

أما تدريج العوامل من حيث تأثيرها على الحياة، حسب رأي المستجوبين فجاءت كالتالي :

١ . العامل الاقتصادي ٣٦٪
٢ . العامل الأمني ٢٣ ٪
٣ . العامل الاجتماعي ١٤٪
٤ . الفساد ٩٪
٥ . العامل السياسي الدولي ٥٪

لا يوافق ربع حتى ثلث المستطلعين على الادعاء بأن دولة اسرائيل تضمن لمواطنيها مستوى تعليم جيدا (٢٩٪)، العيش حياة كريمة في سن التقاعد (٢٦٪)، ضمان العمل في عمل ثابت (٢٧٪)، توفير ظروف سكن مقبولة وجيدة (٣٠٪) .

تدل هذه المعطيات على ان الدولة توفر لمواطنيها قدرة على تحقيق مستوى لائق من الحصول على الحقوق الاجتماعية التي باتت تتساوى في أهميتها مع الحقوق الطبيعية، لا بل انه قد طرأ تحسن على غالبية المعطيات الأساسية حول الشعور بقدرة الحصول على هذه الحقوق والخدمات .[١٧]

ويشكل موضوع الثقة بالمؤسسات العامة في اسرائيل أبرز مركبات مقياس المناعة الاجتماعية جرّاء تسارع وتيرة كشف تورط أصحاب المناصب الرسمية والعامة في قضايا فساد واساءة استعمال الصلاحيات من ناحية، وجرّاء حجم هذه القضايا

وتوزيعها جغرافيا، إذ تكاد لا تخلو منها مدينة أو حتى قرية صغيرة.[١٨] أضف إلى ذلك انضمام إسرائيل إلى منظمة OECD في سنة ٢٠١٠ وارتفاع مستوى اهتمام الجهات الرسمية بمحاربة ظواهر الفساد المستشري، لا سيما بعد ان شكل هذا الأمر اعتبارا مهما لدى قبول إسرائيل لهذه المنظمة، كما هو الحال بالنسبة لواقع الفقر في الدولة. وقد احتلت اسرائيل، في هذه السنة، الموقع ٢٢ من حيث مستوى الفساد بين دول منظمة OECD الـ ٣٣، عند اجراء التقييم (وقد انضمت أستونيا مؤخرا إلى دول المنظمة)، كما احتلت الموقع الـ ٣٠ من بين ١٧٨ دولة على مقياس الفساد السلطوي الذي تعده سنويا منظمة الشفافية العالمية.[١٩] ومن الجدير بالذكر انها احتلت الموقع ٣٢ في سنة ٢٠٠٩ والموقع ٣٣ في ٢٠٠٨. ويتضح من مقياس المناعة الاجتماعية لسنة ٢٠١٠ ان ثمة ارتفاعا في درجة الثقة بغالبية المؤسسات وبالأوساط الأخرى التي شملتها الأسئلة، ولكن ليس بشكل كبير مقارنة بالسنوات السابقة، كما ان تدريج الأجسام من حيث مستوى الثقة لم يتغير أيضا.

احتلت اسرائيل، في هذه السنة، الموقع ٢٢ من حيث مستوى الفساد بين دول منظمة OECD الـ ٣٣، عند اجراء التقييم احتلت الموقع الـ ٣٠ من بين ١٧٨ دولة على مقياس الفساد السلطوي الذي تعده سنويا منظمة الشفافية العالمية

جدول رقم ٣: نتائج استطلاع ٢٠١٠ بشأن الثقة بالمؤسسات مقارنة بمعطيات استطلاعات سنوات سابقة منذ ٢٠٠٦ (حسب التسلسل).[٢٠]

المؤسسات	الزيادة أو النقصان مقارنة بسنة ٢٠٠٩	نسبة المصرحين عن ثقة عالية وعالية جدا				
		٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦
١. العائلة والأصدقاء	+٪١	٪٨٣	٪٨٢	٪٨١	٪٧٦	٪٧٤
٢. الجيش وأجهزة الأمن	+٪٦	٪٦٦	٪٦٠	٪٥٦	٪٤٥	٪٤٠
٣. جهاز الصحة	+٪٥	٪٤٦	٪٤١	٪٤٦	٪٣٣	٪٣٨
٤. التأمين الوطني	+٪١٥	٪٣٤	٪١٩	٪٢٩	٪٢١	٪٢١
٥. منظمات اجتماعية	+٪١	٪٣٢	٪٣١	٪٣٢	٪٢٨	٪٢٧
٦. الجهاز القضائي	+٪٣	٪٣٠	٪٢٧	٪٢٩	٪٢٨	٪٢٥
٧. جهاز التعليم	+٪٦	٪٢٧	٪٢١	٪٢٦	٪٢٠	٪٢١
٨. البنك	-٪٣	٪٢٦	٪٢٩	٪٣٠	٪٢٨	٪٢٥
٩. الشرطة	+٪٥	٪٢٣	٪١٨	٪١٧	٪٢١	٪١٦
١٠. السلطة المحلية	+٪٤	٪٢٣	٪١٩	٪٢١	٪١٤	٪١٦
١١. وسائل الاعلام	-٪١	٪١٩	٪٢٠	٪٢٠	٪٢٢	٪١٧
١٢. الحزب الذي انتمي اليه	+٪٩	٪١٨	٪٩	٪١٦	٪١٢	٪١٣
١٣. الهستدروت (نقابة العمال العامة)	+٪٥	٪١٦	٪١١	٪١٣	٪١١	٪١١

ويفيد مقياس المناعة الأخير أيضا ان ٦٩٪ من المستجوبين أجابوا بأنهم يعتقدون ان مستوى الفساد العام في اسرائيل مرتفع حتى مرتفع جدا مقارنة بنسبة ٦٧٪ في سنة ٢٠٠٩، وان ٢٢٪ أجابوا بأن مستوى الفساد في اسرائيل متوسط مقارنة بنسبة ١٨٪ في السنة الماضية. كما ان ٥٩٪ من المستجوبين عبّروا عن اعتقادهم بأن مستوى الفساد في اسرائيل الآن أعلى مما كان عليه في السنوات السابقة.[٢١]

٦٩٪ من المستجوبين أجابوا بأنهم يعتقدون ان مستوى الفساد العام في اسرائيل مرتفع حتى مرتفع جدا

وكما في السنوات السابقة، ما زال نمط ادارة الجيش يحظى بثقة عالية من جانب الجمهور، حيث اعتقد ٩٪ فقط من المستجوبين ان الجيش وأجهزة الأمن يتصرفون بصورة يعتريها الفساد. يأتي في الدرجة الثانية من حيث سلامة الادارة والسلوك الجهاز الطبي، ثم مؤسسة التأمين الوطني ثم الجهاز القضائي ثم الشرطة. أما في المواقع الأدنى في هذا التدريج فتأتي وزارات الحكومة والكنيست والسلطات المحلية والأحزاب السياسية، في المكان الأخير. ويدل تدريج هذه المؤسسات في الدرجات الدنيا من حيث نزاهة الادارة والتصرف على نظرة المجتمع الاسرائيلي على نحو سلبي جدا إلى الأحزاب، وإلى الحلبة الرئيسية التي تلعب فيها هذه الأحزاب مثل الكنيست والسلطات المحلية. ولا يبدو من هذه النتائج ان هناك تغييرا ملموسا في الموقف من هذه المؤسسات.[٢٢]

وفي ما يتعلق بمركب الشعور بالأمان ازاء مواصلة العمل وامكانيات ايجاد مكان عمل، فقد دلت النتائج على ارتفاع مستوى الارتياح العام بهذا الخصوص، على سبيل المثال، لوحظ انخفاض في نسبة الذين عبّروا عن انهم غير واثقين بشأن امكانية الاستمرار في عملهم في مكان العمل نفسه في المستقبل. كذلك هناك ارتفاع في عدد الأجيرين الذين عبروا عن درجة رضى عالية عن شروط عملهم. ولعل هذه النتائج تعكس تجاوز آثار الأزمة الاقتصادية والعودة إلى نسبة بطالة أقل.[٢٣]

الثابت والمتغير في تصدعات مجتمع المهاجرين

كان من السهل أن نلاحظ، في هذه السنة أيضا، ان المجتمع الإسرائيلي ما يزال يواجه تبعات كونه مجتمع مهاجرين، وانه لم يصل درجة من التجانس الذي يضمن حدّا أدنى من الهدوء الداخلي المستديم، فعلى صعيد التضامن الداخلي بين الفئات والشرائح التي تشكل نسيج المجتمع الاسرائيلي، جرى الحديث دائما، منذ قيام إسرائيل، وبالطبع في أعقاب موجة الهجرة من دول الاتحاد السوفييتي سابقا، في مستهل تسعينيات القرن الماضي، عن عدد من التصدعات الاجتماعية التي ميّزت هذا المجتمع، وما زالت حتى الآن، هذا على الرغم من التغييرات التي تطرأ على الفئات التي تحتل شقي كل تصدع، وعلى الحدّة المتغيرة لكل تصدع.

نمط ادارة الجيش يحظى بثقة عالية من جانب الجمهور، حيث اعتقد ٩٪ فقط من المستجوبين ان الجيش وأجهزة الأمن يتصرفون بصورة يعتريها الفساد

جرى التطرق، على نحو دائم، إلى **التصدع القومي** بين اليهود وبين سكان البلاد الأصليين من الفلسطينيين الذين باتوا مواطنين، وهو أكثر التصدعات ثباتا بسبب تأثره بعوامل كثيرة سياسية واجتماعية، داخلية وخارجية. اضافة إلى ذلك، هناك عدد من التصدعات الخاصة بالمجتمع اليهودي، نلاحظ تغيرات في حدّتها بين الفينة والأخرى، مثل **التصدع الديني** بين اليهود المتزمتين دينيًا (الحريديم) وبين الفئات اليهودية العلمانية. وهناك **التصدع الطائفي** بين المهاجرين اليهود من أصول مختلفة، حسب مميزات المجتمعات التي هاجروا منها، وقد غلب على هذا التصدع اعتباره تصدعا بين اليهود الشرقيين وبين اليهود الغربيين (الأشكناز)، ولكنه شهد تغيرا جديا كما سنرى لاحقا. تصدع آخر هو **التصدع الطبقي** بين فئات الفقراء أو أصحاب الدخل المنخفض وبين الطبقات الغنية. وهناك **تصدع سياسي أيديولوجي** بين يسار اسرائيلي متخيّل (يتمثل في تيار حركة العمل والأحزاب التي دارت في فلكها) وبين اليمين الاسرائيلي الذي لم يعد يتميّز بالسعي إلى تحقيق سيطرة يهودية على ما يسمونه «أرض إسرائيل الكاملة» (كامل التراب الفلسطيني) فقط، بل انتقل إلى مرحلة الصراع على ترسيم ملامح المجتمع الإسرائيلي بالكامل وفق رؤيته اليمينية المنغلقة.

التصدع القومي بين اليهود وبين سكان البلاد الأصليين من الفلسطينيين الذين باتوا مواطنين، وهو أكثر التصدعات ثباتا

أشغلت هذه التصدعات السياسيين والباحثين الأكاديميين في إسرائيل طيلة عقود شكلت حقبة الصراع على ملامح المجتمع الأسرائيلي وفترة الجهود المبذولة للتغلب على التصدعات التي هدّدت سيرورة «بناء الشعب» من مجموعات مهاجرين يهود ذوي أصول اجتماعية وثقافية واقتصادية مختلفة. وما زال هناك اتفاق واسع في الأوساط الأكاديمية (والإعلامية) في إسرائيل على دوام هذه التصدعات الأساسية، على الرغم من ان اسرائيل قطعت شوطا جديًا في مسعى تحقيق الأهداف الأساسية التي تواجه كل مجتمع مهاجرين، وأقصد: اتمام سيرورة «بناء الشعب» من مهاجرين متباعدين في جميع مميزاتهم الثقافية والاقتصادية؛ تثبيت الملامح الأساسية لوجه المجتمع، والأهم من هذا وذاك تحقيق تقدم في الانتقال من مجتمع مهاجرين إلى مجتمع عادي وكأنه نشأ وترسّخ في هذا المكان،[٢٤] وذلك لتعزيز التصور الذاتي للاسرائيليين ولتغييب الاسئلة الأساسية المرتبطة بملابسات قيام الدولة ونكبة الفلسطينيين وظروف الهجرة من بلاد المنبت وما لاقاه المهاجرون في اسرائيل.

على الرغم من ان المجتمع الإسرائيلي ما زال يتأثر من عدد من التصدعات التي تترك بصماتها على جوانب اجتماعية وسياسية مختلفة، إلا انه قد طرأ تغيير جذري على بعضها، لا سيما التصدعات الأساسية ذات الطابع الديني والطائفي والأيديولوجي

على الرغم من ان المجتمع الإسرائيلي ما زال يتأثر من عدد من التصدعات التي تترك بصماتها على جوانب اجتماعية وسياسية مختلفة، إلا انه قد طرأ تغيير جذري على بعضها، لا سيما التصدعات الأساسية ذات الطابع الديني والطائفي والأيديولوجي. وسعيا إلى توخي الدقة لا بد من الإشارة إلى ان التغيير الذي طرأ على هذه التصدعات

ليس وليد السنة الأخيرة أو التي سبقتها بل هو نتيجة سيرورات مختلفة، بدأ بعضها قبل عقدين وما يزيد، وبعضها الآخر خلال العقد الأخير. يشهد التصدع القومي احتداما متواصلا منذ قيام الدولة، ولكن سنة ٢٠٠٠ بأحداثها المفصلية، إن كان ذلك على صعيد الشعب الفلسطيني بمجمله أو الدائرة الأضيق التي تشمل الفلسطينيين داخل إسرائيل فقط، تشكل (سنة ٢٠٠٠) نقطة انحدرت بعدها سياسة الدولة والمجتمع الإسرائيليين تجاه العرب إلى درك أسفل جديد. ولعل سنة ٢٠١٠ تشكِّل مثالا على ذروة الاحتدام الذي آلت إليه العلاقة (حول مظاهر تدهور هذه العلاقة، سياسات الاستعداء والعمل الجماعي السياسي العربي في فصل «الفلسطينيون في إسرائيل» في هذا التقرير).

التصدع الديني

فيما يتعلق بالتصدع الديني، حظي موضوع اليهود المتزمتين (الحريديم) في السنة الأخيرة باهتمام كبير في وسائل الاعلام وشهدت العلاقات بينهم وبين شرائح مختلفة في المجتمع الاسرائيلي كثيرا من التوتر. لا يكون صحيحا ان نقصر جميع أسباب الخلاف مع الحريديم على قضية فصل الدين عن الدولة أو اصرار الأوساط اليهودية المتدينة على احترام أحكام الشريعة في الشؤون الاجتماعية، وعلى الموقف من القضايا السياسية مثل المفاوضات مع الفلسطينيين، عودة الأراضي الفلسطينية إلى أصحابها وتجميد الاستيطان، أو على احترام قدسية السبت والتصدي لإقامة أبنية وشق شوارع بسبب وجود جثامين قديمة لليهود مدفونة تحت الأرض المعدة للبناء وقضايا دينية أخرى.[٢٥]

ولا تشكل قضية قرار المحكمة العليا بشأن قضية الفتيات المتدينات في المدرسة في مستوطنة عمانوئيل الحدث الوحيد الذي دفع إلى احتدام المواجهة بين المتدينين المتزمتين والجهاز القضائي في سنة ٢٠١٠

أبرز الأحداث التي أثارت غضب فئات عديدة من الاسرائيليين من المتدينين المتزمتين هو سلوكهم في الحياة السياسية العامة الذي لا يخلو من الاستقواء، واحتقارهم لأحد أبرز ثوابت الاجماع الاسرائيلي – محكمة العدل العليا.[٢٦] ولا تشكل قضية قرار المحكمة العليا بشأن قضية الفتيات المتدينات في المدرسة في مستوطنة عمانوئيل الحدث الوحيد الذي دفع إلى احتدام المواجهة بين المتدينين المتزمتين والجهاز القضائي في سنة ٢٠١٠، حيث كانت هناك، خلال السنة، بعض القضايا الأخرى التي أثارت أصداء غاضبة من تعامل المتدينين مع المحكمة العليا ومن موقفهم تجاه قضاتها. من هذه القضايا موقف المحكمة من قضية الفصل بين الرجال والنساء في الحافلات العامة التي تقل مسافرين من الأحياء المتدينة في القدس، وقضية إلزام جهاز التعليم الخاص بالمتدينين المتزمتين تدريس المواضيع التي تعتبر أساسية ملزمة حسب وزارة التعليم الاسرائيلية، وهي اللغة الانكليزية والعلوم والمدنيات وتاريخ اليهود.[٢٧]

ويبرز التوتر في العلاقات بين اليهود المتزمتين والفئات الأخرى في سياق المشاركة في سوق العمل، وهو شأن قديم اكتسب اهتماما متجددا بعد انضمام اسرائيل إلى منظمة الـ OECD ، حيث جرى بحث جدي في أسباب ارتفاع نسب الفقر في اسرائيل مقارنة بباقي دول الـ OECD (كما بينا في موقع آخر من فصل المشهد الاجتماعي)، واعتبرت نسب مشاركة اليهود المتدينين والنساء العربيات في اسرائيل في قوى العمل من أبرز معوقات تقليص الفقر. وتظهر المعطيات التي نشرتها وزارة الصناعة والتجارة والاستخدام في سنة ٢٠١٠ ان نسبة مشاركة المتدينين المتزمتين في قوى العمل هي ٤٨,٥٪ في حين تصل هذه النسبة في صفوف غير المتدينين في اسرائيل إلى ٧٩٪. تعادل نسبة العمل في أوساط الحريديم (الرجال والنساء) ٤٣,٢٪ فقط، وهي نسبة متدنية جدا مقارنة بالنسبة نفسها في صفوف الرجال غير المتدينين في اسرائيل، وهي تعادل ٨٠٪. نسبة البطالة بين الرجال المتدينين المتزمتين تعادل ١٠٪ (مقارنة مع ٧٪، نسبة البطالة بين الرجال غير المتدينين). وتصل نسبة العاطلات عن العمل بين النساء المتدينات المتزمتات إلى ١٣٪ مقارنة ب ٩٪ نسبة العاطلات عن العمل في صفوف النساء غير المتدينات.

يصرح ٦٥٪ من العاطلين عن العمل من المتدينين المتزمتين بأنهم غير معنيين بالعمل في أماكن عمل مختلطة للنساء والرجال دون فصل بين الجمهورين أو ان غالبية المستخدمين فيها ليسوا من المتدينين المتزمتين. وتؤدي هذه المميزات إلى ارتفاع نسبة الذين يعيشون تحت خط الفقر، حيث لا يتجاوز معدل دخل العائلة الحريدية نحو ٦,١٠٠ شيكل في الشهر، أي حوالي نصف معدل الدخل الشهري لعائلة يهودية عادية (١٢,٠٠٠ شيكل في الشهر).[٢٨] وتصل نسبة المتدينين المتزمتين الذين يعيشون تحت خط الفقر إلى ٥٦٪ وهم يشكلون نحو ٢٠٪ ممن يعيش تحت خط الفقر في اسرائيل. كذلك لا يشارك الشبان المتدينون المتزمتون في تحمل أعباء الخدمة العسكرية الالزامية. وعلى الرغم من الارتفاع في أعداد الشبان المتزمتين الذين ينخرطون في صفوف الجيش الاّ ان عددهم ما زال محدودا جدا.[٢٩] تمتع الحريديون بالاعفاء الرسمي من الخدمة العسكرية من ناحية، وحصول طلاب المعاهد الدينية على مخصصات حكومية خاصة دون الاضطرار إلى العمل، يقودان إلى اعتبار ان المتدينين الحريديين يعيشون على حساب الآخرين.[٣٠]

يصرح ٦٥٪ من العاطلين عن العمل من المتدينين المتزمتين بأنهم غير معنيين بالعمل في أماكن عمل مختلطة للنساء والرجال دون فصل بين الجمهورين أو ان غالبية المستخدمين فيها ليسوا من المتدينين المتزمتين

يتضح مما سبق ذكره ان التصدع الديني ما زال أحد التصدعات الأساسية في المجتمع الاسرائيلي، ولكن تغييرات عميقة طرأت عليه من حيث مسبباته، فخلافا لما يظن عن أن هذه المسببات ترتبط على نحو وثيق بمسائل الدين والدولة وبأحكام الشريعة

اليهودية، وجدنا ان لهذا التصدع أوجها اجتماعية اقتصادية تدخل في خانة مستحقات المواطنة حسب مفهومها عند اليهود المتزمتين وعند سائر الفئات في المجتمع الاسرائيلي التي تعتبر سلوك المتدينين الحريديم لا يتوافق مع ملامح الدولة الحديثة من الطراز الغربي الديمقراطي الليبرالي العلماني.

التصدع الطائفي

التصدع الآخر الذي شهد تغييرا جذريا هو التصدع الطائفي الذي اعتبر، على امتداد عشرات السنين، تصدعا بين اليهود الشرقيين والاشكناز (اليهود المهاجرين من دول الغرب). لسنا هنا بصدد بحث أسباب التغيير الذي حصل في هذا المجال فدفع نحو غياب هذا التصدع بشكله القديم (بين اليهود الشرقيين والأشكناز) من الأدبيات السياسية والاجتماعية الإسرائيلية باعتباره عاملا أساسيا في الساحة السياسية الاسرائيلية، ولن نبذل جهدا لكي نبرهن ان الفوارق الاجتماعية والاقتصادية الشاسعة التي نتجت عن اقصاء اليهود الشرقيين واستغلالهم على امتداد عقود وتركيزهم في القرى والمدن البعيدة عن المركز، ما زالت ملموسة، وان كان ثمة تغيير في حدّتها.[٣١]

منذ موجة الهجرة من دول الاتحاد السوفييتي سابقا إلى إسرائيل في تسعينيات القرن الماضي، ثم هجرة اليهود من اثيوبيا بعد ذلك بسنوات، نجد ان هاتين الفئتين تشكلان، ولو بتفاوت في حدة الاقصاء، طرفًا في التصدع الطائفي بصيغته الجديدة، في حين يشكل المهاجرون القدامى، على اختلاف انتماءاتهم، طرف التصدع الآخر. ويقاس هذا التصدع حسب تعامل المجتمع الاسرائيلي القديم مع المهاجرين وإقصائهم من ناحية وحسب عزل المهاجرين لأنفسهم وعدم سعيهم إلى الاندماج الكامل.

منذ موجة الهجرة من دول الاتحاد السوفييتي سابقا إلى إسرائيل في تسعينيات القرن الماضي، ثم هجرة اليهود من اثيوبيا بعد ذلك بسنوات، نجد ان هاتين الفئتين تشكلان، ولو بتفاوت في حدة الاقصاء، طرفًا في التصدع الطائفي بصيغته الجديدة، في حين يشكل المهاجرون القدامى، على اختلاف انتماءاتهم، طرف التصدع الآخر

يقترب عدد المهاجرين من دول الاتحاد السوفييتي سابقا، منذ سنة ١٩٨٩ من ١,٢ مليون نسمة، وليس هناك أي معطيات دقيقة جدا في هذا الخصوص إذ إن هناك اختلافاً طفيفاً في التعريفات بين دائرة الاحصاء الرسمية ووزارة استيعاب المهاجرين.[٣٢] على الرغم من اعتبار هؤلاء المهاجرين ذوي مؤهلات مهنية وعلمية عالية الاّ ان اندماجهم في الاقتصاد الاسرائيلي واجه بعض الصعوبات التي لم تضمحل على الرغم من انقضاء نحو عقدين على مكوثهم في اسرائيل. وتدل دراسات أجريت في اسرائيل لبحث الاندماج الاقتصادي للمهاجرين «الروس» على ان المكانة الاجتماعية للمهاجرين ذوي المؤهلات العلمية الذين فضلوا الهجرة إلى دول غرب أوروبا والولايات المتحدة كانت أفضل قياسا إلى تدهور مكانتهم في اسرائيل، كما ان مؤشر النجاح الاقتصادي لمجمل المهاجرين «الروس» الذين وصلوا إلى الولايات المتحدة، على سبيل المثال، دل

على نتائج أفضل، وقد استطاعوا ان يندمجوا في أوساط الطبقة الوسطى هناك بسرعة نسبيا.[٣٣] للصعوبات الاقتصادية التي واجهها المهاجرون أسباب متعددة أهمها عدم قدرة السوق الاسرائيلية على استيعاب عدد هائل نسبيا من أصحاب المؤهلات العلمية والمهنية، ولكن على الرغم من ذلك، تفاوتت الصعوبات التي واجهتها الفئات العمرية المختلفة بحيث ان الفئات الشابة كانت أوفر حظا، وهذا أمر طبيعي.

تدني المكانة الاجتماعية قياسا إلى الماضي في دول المنبت يعزز شعور المهاجرين بالاغتراب ويزيد من امكانيات هجرتهم مجددا إلى دول غربية أو العودة إلى بلادهم، ويؤثر على فرص الحراك الاجتماعي في المستقبل.[٣٤] ليس من الغريب ان يؤثر الوضع الاقتصادي لهؤلاء المهاجرين على اندماجهم، وهو اندماج يفترض به ان يحصل بعد الوضع الأولي الصعب، بطبيعة الحال، الناتج عن وصول مهاجرين جدد يختلفون في مميزاتهم وثقافتهم، ولا بد أنهم سوف ينافسون القدامى على مصادر رزقهم وأماكن عملهم، وفي حالة المهاجرين «الروس» يدور الحديث عن زيادة كبيرة تعادل نحو ٢٠٪ من السكان. هذا ناهيك عن ان ما يزيد من صعوبة الاندماج الاجتماعي هو اختلاف المهاجرين من حيث كونهم «علمانيين» في سلوكهم اليومي، وبعضهم ليسوا يهودا أصلا، وصلوا من مجتمعات المدن، كانوا منخرطين بقوة في المجتمع الذي أتوا منه ويتبنون ثقافته ولم يتنازلوا عنها، لم يهاجروا إلى إسرائيل لأسباب أيديولوجية-سياسية بل لأنها كانت مكانا سهلا ليس كما هو الحال بالنسبة لدول أوروبا والولايات المتحدة. أضف إلى ذلك أن المهاجرين واصلوا استخدام اللغة الروسية في حياتهم اليومية كلغة التواصل الأساسية بينهم، كما انهم أقاموا شبكات اجتماعية واسعة للحفاظ على استمرار العلاقات بينهم في أماكن تواجدهم المختلفة، هذا اضافة إلى دعمهم لحركات وأحزاب سياسية أسسها مهاجرون منهم مثل حزب «إسرائيل بيتنا» (يسرائيل بيتينو) وقبله «يسرائيل بعلياه»، ولهم أيضا وسائل اعلام تتحدث بالروسية. يضاف إلى هذه المميزات التي ساهمت في عدم اندماجهم الكامل جملة من الآراء المسبقة الشائعة في صفوف المجتمع الاسرائيلي حول الاجرام والعصابات والادمان على الكحول والانحدار الأخلاقي بين المهاجرين.

المهاجرين واصلوا استخدام اللغة الروسية في حياتهم اليومية كلغة التواصل الأساسية بينهم، كما انهم أقاموا شبكات اجتماعية واسعة للحفاظ على استمرار العلاقات بينهم في أماكن تواجدهم المختلفة.

وكان اليهود الشرقيون من أبرز الفئات التي عارضت هجرة الروس، حيث شعروا بالتهديد، وخافوا من امكانية رصد الموارد الوطنية للدولة لاستيعاب الأعداد الهائلة من المهاجرين على حساب سياسة التفضيل المصحح التي كانت الدولة تنتهجها تجاه اليهود الشرقيين الذين أهملوا في السابق. وقد ساد توتر شديد في العلاقات بين الطرفين في مدن الأطراف مثل بيت شيمش، أشدود وبئر السبع وغيرها. كذلك كان للمواطنين

العرب في اسرائيل موقف سلبي من الهجرة الروسية لأسباب سياسية واقتصادية وأخرى تتعلق بالخوف من موجة جديدة من مصادرة الأراضي. ولكن هذه المعارضة لم تتعد بعض المقالات الصحافية ولم تتبلور على شكل نشاط سياسي.

كان اليهود الشرقيون من أبرز الفئات التي عارضت هجرة الروس، حيث شعروا بالتهديد، وخافوا من امكانية رصد الموارد الوطنية للدولة لاستيعاب الأعداد الهائلة من المهاجرين على حساب سياسة التفضيل المصحح التي كانت الدولة تنتهجها تجاههم

مجموعة أخرى من المهاجرين اليهود الجدد نسبيا الذين يشكلون هدفا للعداء وحتى الاحتقار هم اليهود الأثيوبيين، الذين واجهوا منذ وصولهم صعوبات جمّة ولاقوا تعاملا مذلا من المجتمع والدولة في اسرائيل، على حدّ سواء.

عدد اليهود الأثيوبيين صغير نسبيا وصل في سنة ٢٠١٠، حسب معطيات دائرة الاحصاء المركزية، إلى ١١٦ ألف نسمة، ٣٠٪ منهم ولدوا في اسرائيل والباقون هاجروا إليها في مرحلتين: عملية موشي ٨٥-١٩٨٤ وعملية شلومو ١٩٩١. وما تزال تبذل جهود لتهجير ما تبقى من يهود في اثيوبيا. يعتبر المهاجرون الاثيوبيون ذوي مؤهلات متدنية وقدرات ضعيفة لا تلائم سوق العمل الاسرائيلية مما يعرقل فرص تطور وتقدم هذه الفئة الفقيرة.

لم يشكل المهاجرون الاثيوبيون تهديدا لمكانة أحد في المجتمع الاسرائيلي القديم، ولكن هذا لم يشفع لهم، فقد واجهوا وما زالوا تعاملا مهينا،[٣٥] دفعهم في بعض الأحيان إلى التعبير السياسي الجماعي عن رغبة في ترك الدولة والعودة إلى أثيوبيا. ويرجح ان السبب الأساسي في رفضهم، إلى حدّ بعيد، هو لون بشرتهم الذي عجزت التعددية الاسرائيلية عن استيعابه.[٣٦] لم يعترف زعماء التيارات الدينية المتزمتة بانتمائهم للدين اليهودي حسب المعايير الارثوذوكسية، وعلى الرغم من صدور فتاوى دينية من مراجع فقهية أساسية تعترف بيهوديتهم، ما زال الأفراد الأثيوبيون مطالبين بطقوس دينية وغير ذلك من تحكم المراجع الدينية المتشددة بكل ما يتعلق بقضايا الأحوال الشخصية.[٣٧]

يسعى الأثيوبيون، خلافا للمهاجرين الروس، إلى الاندماج في المجتمع الإسرائيلي، ولكنهم يقصون بعيداً بسبب لون بشرتهم، والتشكيك في انتمائهم اليهودي، وضعفهم من حيث القدرات والمؤهلات التي لا تمكنهم حتى من تشكيل مجموعة ضغط سياسية، الأمر الذي لم يتغير إلى حدّ بعيد رغم انقضاء نحو عقدين على هجرتهم.[٣٨] فما زالت المدارس المختلطة التي يدرس فيها ابناؤهم تخصص لهم صفوفا خاصة لابعادهم عن الآخرين «البيض»، وما زالوا يتعرضون لاهانات يومية على خلفية لون بشرتهم. من ناحية ثانية قامت بعض الجمعيات الأهلية التي تعمل لتحسين أوضاعهم، وقد حققت بعض النجاحات في مجال القضاء على بعض الظواهر السلبية مثل التسرب من المدارس، كما ساهمت في رفع نسبة الحصول على

عدد اليهود الأثيوبيين صغير نسبيا وصل في سنة ٢٠١٠، حسب معطيات دائرة الاحصاء المركزية، إلى ١١٦ ألف نسمة

شهادة انهاء المدرسة الثانوية (البجروت) في صفوف اليهود الاثيوبيين مقارنة بالمعدل العام في اسرائيل وغير ذلك من انماط السلوك، لا سيما بين أبناء الجيل الناشئ الذين ولدوا في اسرائيل.[٣٩]

تم استيعاب اليهود الأثيوبيين في هوامش المجتمع الاسرائيلي ما ترك أثرا على شعورهم بالانتماء إليه، وبأنهم ضحايا تمييز مستمر. وتواصلت النظرة المتعالية تجاههم، التي لم تراع مشاعرهم، ما أعاق اندماجهم في مجتمع بقي غريبا عنهم.

تم استيعاب اليهود الأثيوبيين في هوامش المجتمع الاسرائيلي ما ترك أثرا على شعورهم بالانتماء إليه، وبأنهم ضحايا تمييز مستمر. وتواصلت النظرة المتعالية تجاههم، التي لم تراع مشاعرهم، ما أعاق اندماجهم في مجتمع بقي غريبا عنهم.

اضافة إلى هاتين المجموعتين السكانيتين اللتين تحتلان أدنى درجات السلم الاجتماعي الاسرائيلي، هناك أيضا العمال الأجانب الذين بدأ استجلابهم إلى إسرائيل بعد استبعاد العمال الفلسطينيين.[٤٠] ولكننا لن نتناول هنا أوضاع العمال الأغراب على الرغم من صعوبتها ومن الملاحقة التي يعاني منها هؤلاء، لا سيما في السنوات الأخيرة، ان كان ذلك من قبل مؤسسات الدولة أم من قبل المجتمع.[٤١]

التصدع الطبقي وثبات معطيات الفقر

كان لانضمام إسرائيل إلى منظمة التعاون والتنمية OECD، والفترة التمهيدية التي سبقته أثر كبير عن تبوّء عدد من المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية مكانا مهما في الخطاب العام والرسمي في اسرائيل خلال سنة ٢٠١٠، كما كان له أثر مشابه على أنماط العمل الرسمي لتحسين وضع الكثير من المؤشرات التي أشارت إلى أن تدني وضع إسرائيل مقارنة بالدول الشريكة في الـOECD، لا سيما الدول الأوروبية الغربية، التي ترغب اسرائيل في التشبّه بها. وكان تقرير الـOECD الذي صدر عند انضمام اسرائيل إلى المنظمة أشار إلى عدم نجاعة السياسة التي تنتهجها اسرائيل لمجابهة الفقر وتقليص الفوارق الاجتماعية بين الشرائح الاجتماعية المختلفة. وقد تبين في حينه انه مقارنة بالدول الأخرى الأعضاء في المنظمة، فإن مستوى الفقر، يعادل ضعفي معدله في دول المنظمة، وان فروق الدخل بين العشر التاسع والعشر الأدنى على السلم العشري لتوزيع الدخل يزيد في اسرائيل عن معدله في دول المنظمة بمرة ونصف المرة، هذا اضافة إلى الفرق بين مستوى المعيشة العام في اسرائيل وبين مستوى حياة شريحة العشر الأدنى من ناحية الدخل، أي الفئات الفقيرة، وهو فرق يزيد بكثير عنه في دول الـ OECD.

وكان تقرير الـ OECD الذي صدر عند انضمام اسرائيل إلى المنظمة أشار إلى عدم نجاعة السياسة التي تنتهجها اسرائيل لمجابهة الفقر وتقليص الفوارق الاجتماعية بين الشرائح الاجتماعية المختلفة

وعلى الرغم من حالة الاستنفار التي كان من الممكن ملاحظتها في صفوف المؤسسات والوزارات التي توجب عليها العمل من أجل تقليص الفروق ومجابهة الظواهر السلبية المشار إليها، وعلى الرغم من الجهود المتكاتفة للعمل في قطاعات

عديدة لتحقيق المهمة المرجوة، الاّ أن النتائج على أرض الواقع، لم تتحقق، هذا مع العلم ان اسرائيل التي تفاخرت بنجاحها في تفادي الأزمة الاقتصادية العالمية، إذ تعتبر نفسها اليوم تجاوزت الأزمة نهائيا وعادت إلى تحقيق نمو اقتصادي.

يدل هذا فعلا على عجز السياسة المنتهجة، التي لن تتمكن مستقبلا من تحسين الحال، كما يبدو، الاّ اذا تضمنت خطة استراتيجية شاملة تقوم على أساس خلق أماكن عمل، في المناطق البعيدة عن المركز خاصة، وتشجيع الانضمام إلى قوة العمل بواسطة محفزات حقيقية أولها رفع مستوى الأجور والشروط الاجتماعية المرافقة. ولكن على الرغم من الاجماع على أهمية هذه الخطوات لتحقيق هذه الأهداف الملحة، الاّ ان الخطوات التي يبادر اليها في هذا الاتجاه كثيرا ما تلقى معارضة من جانب الحكومة عامة، لا سيما من جانب وزير المالية الذي يحظى بدعم كامل من رئيس الحكومة أيضا.

ويستدل من التقرير السنوي بشأن مستوى الفقر، الصادر عن مؤسسة التأمين الوطني أنه على الرغم من الجهود المبذولة للافلات من براثن الفقر بضغط من منظمة الـOECD، الاّ ان هناك ارتفاعاً في معدله العام. وهو ارتفاع زعزع وجهة التطور في هذا الشأن في السنوات الأخيرة، وهو تطور تميز بالثبات، كما يتبين من جدول رقم ١.

١٥,٠٠٠ عائلة جديدة انضمت إلى فئة العائلات التي تعيش تحت خط الفقر

جدول رقم ٤: معدل الفقر في صفوف العائلات والأفراد بين السنوات ٢٠٠٩ - ٢٠٠٣

(يشار إلى أن هذا هو المعدل النهائي بعد التحويلات والمساعدات من الدولة)

الفئة	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
معدل الفقر بين العائلات	١٩,٣٪	٢٠,٣٪	٢٠,٦٪	٢٠,٠٪	١٩,٩٪	١٩,٩٪	٢٠,٥٪	
معدل الفقر في صفوف الأفراد	٢٢,٤٪	٢٣,٦٪	٢٤,٧٪	٢٤,٥٪	٢٣,٨٪	٢٣,٧٪	٢٥,٠٪	
معدل الفقر في صفوف الأولاد	٣٠,٨٪	٣٣,٢٪	٣٥,٢٪	٣٥,٨٪	٣٤,٢٪	٣٤,٠٪	٣٦,٣٪	

هذا يعني ان ١٥,٠٠٠ عائلة جديدة انضمت إلى فئة العائلات التي تعيش تحت خط الفقر،[٤٢] في السنة الأخيرة، منها ١٤,٣٠٠ عائلة عربية، حيث بلغ عدد العائلات الفقيرة ٤٣٥,١٠٠ عائلة تشكل ١,٧٧٤,٨٠٠ نسمة وتضم ٨٥٠,٣٠٠ من الأولاد الذين يعيشون تحت خط الفقر على كل ما يعني ذلك من صعوبات، وسنأتي على تبيان بعضها لاحقا. هذا في حين كان عدد العائلات الفقيرة في ٢٠٠٨ ٤٢٠,١٠٠ عائلة ضمت ١,٦٥١,٣٠٠ نسمة منهم ٧٨٣,٠٠٠ من الأولاد.

ويستدل من تحليل توزيع الفقراء حسب الانتماء القومي والجهوي وحسب المناطق الجغرافية ان معدل الفقر ارتفع في بعض المناطق الجغرافية الأساسية في إسرائيل، وليس في جميعها تماما. ففي الشمال ارتفع معدل الفقر من ٩,٣٠٪ إلى ٣,٣٢٪، وفي منطقة المركز ارتفع من ٣,١١٪ إلى ٠,١٣٪. وفي حين بقي معدل الفقر في الجنوب على ما هو، حيث يعادل ٦,٢٣٪، وطرأ انخفاض طفيف جديد على هذا هذا المعدل في منطقة تل أبيب حيث انخفض من ٧,١٣٪ إلى ١,١٣٪. وفي منطقة القدس طرأ انخفاض على معدل الفقر بين اليهود، حيث انخفض من ٧,٢٣٪ إلى ٧,٢٢٪، لوحظ ارتفاع من ٥٩٪ إلى ٢,٧١٪ في صفوف العرب. وتصل نسبة الأفراد العرب الذين يعيشون تحت خط الفقر في منطقة القدس إلى ٣,٧٥٪ ونسبة الأطفال ١,٨٣٪، مقابل هذه بين اليهود، وهي تعادل ٢,٢٩٪ و ٤,٤٢٪ على التوالي. وتواصل منطقة القدس احتلال المكان الأول بين المناطق الفقيرة، ان كان ذلك بالنسبة للعرب أو لليهود. ويشار إلى ان نسبة الأطفال الذين يعيشون تحت خط الفقر ارتفعت بشكل ملحوظ في جميع المناطق.[٤٣]

ما زال المواطنون العرب واليهود المتزمتون دينيا (الحريديم) أبرز ضحايا الفقر في اسرائيل، وهي حالة مستمرة منذ سنين طويلة.

أما من حيث توزيع المجموعات السكانية الفقيرة فما زال المواطنون العرب واليهود المتزمتون دينيا (الحريديم) أبرز ضحايا الفقر في اسرائيل، وهي حالة مستمرة منذ سنين طويلة.

ويفيد تقرير الفقر الأخير أن ثمة ارتفاع في نسبة العائلات العربية التي تعيش تحت خط الفقر من ٤,٤٩٪ في ٢٠٠٨ إلى ٥,٥٣٪ في ٢٠٠٩. كذلك، ارتفعت حصة المواطنين العرب من مجمل الفقراء في اسرائيل من ٨,٣٣٪ في سنة ٢٠٠٨ إلى ٩,٣٥٪ في سنة ٢٠٠٩. ويشير التقرير، اضافة إلى هذه المعطيات الصعبة إلى أن الأمر لا يقتصر على ازدياد عدد العرب الذين يعيشون تحت خط الفقر، بل يتجاوزه إلى عمق الفقر الذي زاد هو الآخر، وفق بعض المعايير العلمية المتبعة في بحث موضوعة الفقر.[٤٤] وما يزيد من صعوبة خروج المواطنين العرب من صفوف الفقراء، حسب معطيات التقرير والجهات القائمة عليه، هو التركيبة الجيلية لهم مقابل أنواع ومبالغ المخصصات الاجتماعية التي تدفعها الدولة للمستحقين، ففي حين تنجح التحويلات والضرائب المباشرة (وبضمنها المخصصات) من تقليص الفقر في أوساط اليهود بنسبة ٤٧٪ (الفرق بين نسبة الذين يعيشون تحت خط الفقر قبل التحويلات وفي أعقابها) بالمعدل، نجدها في صفوف العرب، تنجح في تقليص الفقر بنسبة ٤,١١٪ في سنة ٢٠٠٩. يعود هذا إلى ان المبالغ المرصودة لمخصصات الشيخوخة والأيتام هي الأكبر، وهذا ما يعود بالفائدة على السكان اليهود بسبب ارتفاع معدل الأعمار

فيه مقابل انخفاض معدل الأعمار في المجتمع العربي وارتفاع عدد الأنفار في العائلة. على كل حال، ليس لهذه المعطيات أية قيمة حياتية يومية بالنسبة للفقراء أنفسهم مثل قيمتها بالنسبة للفقر في التقارير الاحصائية.

أما بالنسبة للمجموعة السكانية التي تعاني من الفقر أكثر من غيرها، أي اليهود المتزمتين دينيا (الحريديم) فيستنتج من التقرير، أن نسبة الفقراء في صفوفها ارتفعت بالنسبة نفسها التي ارتفعت بها نسبة الفقر في أوساط العائلات كثيرة الأولاد، ومن المعروف ان عائلات المتدينين اليهود هي عادة عائلات كثيرة الأولاد، وتقدر نسبة الفقر في صفوف اليهود المتدينين بنحو ٥٦,٩٪، في العام ٢٠٠٩/٢٠٠٨، وهي نسبة مرتفعة جدا مقارنة بجميع الفئات الأخرى.

طرأ انخفاض على انتشار الفقر في صفوف المسنين، في السنة الأخيرة، ولكن مستوى عمق الفقر ارتفع، فقد انخفضت نسبة الذين يعيشون تحت خط الفقر من المسنين، حسب التقرير الأخير، إلى ٢٠,١٪، وهي تقل عن المعدل العام لانتشار الفقر في اسرائيل. يعود هذا التحسن في حالة المسنين، كما اسلفنا، إلى ارتفاع مبالغ مخصصات الشيخوخة والأيتام وإلى زيادة في استيعاب المسنين في سوق العمل. من ناحية ثانية يبين التقرير أن أوضاع المسنين الذين بقوا تحت خط الفقر قد ازدادت سوءا بسبب ارتفاع مستوى عمق الفقر والابتعاد نحو الأسفل عن خط الفقر.

> انخفضت نسبة الذين يعيشون تحت خط الفقر من المسنين، حسب التقرير الأخير، إلى ٢٠,١٪، وهي تقل عن المعدل العام لانتشار الفقر في اسرائيل

كذلك الوضع بالنسبة للمهاجرين اليهود الذين انخفضت نسبة الفقر في صفوفهم من ١٨,٨٪ في سنة ٢٠٠٧، إلى ١٨,٠٪ في ٢٠٠٨، وها هي تصل، حسب التقرير الأخير، إلى ١٧,٤٪، وتشير مقاييس عمق الفقر أيضا إلى أن أوضاع المهاجرين اليهود تحسنت. هذا بشكل عام، لكن التقرير لا يوزّع المهاجرين حسب دول الأصل التي هاجروا منها، وهذا نقص يعتري التقرير والمعطيات الصادرة عن جهات رسمية كثيرة، منها مؤسسة التأمين الوطني، وزارة استيعاب الهجرة، دائرة الإحصاء وغيرها. ويرجح ان يكون سبب الامتناع عن هذه التوزيعات سياسيا اجتماعيا وليس نابعا من صعوبة الحصول عن معلومات مفصلة عن قطاع بعينه.

أما عن معدل الفقر بين العائلات حسب عدد الأولاد والمعيلين، فيشير التقرير إلى ارتفاع ملحوظ في نسب الفقر في صفوف العائلات التي تضم أطفالا – من ٢٤,٥٪ في ٢٠٠٨ إلى ٢٦,٨٪ في ٢٠٠٩، وان الارتفاع الأبرز كان في العائلات التي تضم ١-٣ أطفال. أما من حيث عدد المعيلين في العائلة (معيل واحد أو معيلين) فقد تبين ان الارتفاع كان أكبر في العائلات ذات المعيل الواحد (من ٢٨,٨٪ في ٢٠٠٨ إلى ٣٢,٣٪ في سنة ٢٠٠٩).

كذلك طرأ ارتفاع على نسب الفقر بين العائلات التي يعمل معيلوها. وقد ارتفعت نسبة العائلات المنخرطة في قوى العمل من مجموع الفقراء عامة في اسرائيل (من ٤٦,٣٪ في سنة ٢٠٠٨ إلى نحو ٤٩,٠٪ في ٢٠٠٩. كما طرأ ارتفاع عن نسب الفقر في العائلات التي يعيلها أشخاص يتراوح عدد سنوات دراستهم بين ٩ و ١٢ سنة.[٤٥]

طرأ ارتفاع على نسب الفقر بين العائلات التي يعمل معيلوها. وقد ارتفعت نسبة العائلات المنخرطة في قوى العمل من مجموع الفقراء عامة في اسرائيل (من ٤٦,٣٪ في سنة ٢٠٠٨ إلى نحو ٤٩,٠٪ في ٢٠٠٩

جدول رقم ٢: نسبة عائلات ذات مواصفات مختلفة من السكان عامة ومن مجمل العائلات الفقيرة

حسب مواصفات ديمغرافية ومهنية، في السنوات ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩[٤٦]. مستخرج من معطيات جدول رقم ٧ في تقرير الفقر (ص. ٢٥)

	من السكان عامة		من السكان الفقراء (بعد دفع التحويلات والضرائب المباشرة)	
	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٩
يهود	٨٦,٤	٨٦,٢	٦٦,٢	٦٤,١
عرب	١٣,٦	١٣,٨	٣٣,٨	٣٥,٩
مسنون	١٩,٦	١٩,٧	٢٢,٣	٣٥,٩
مهاجرون يهود	١٩,٠	١٩,١	١٧,٢	١٦,٣
متزمتون دينيا (حريديم)	٤,٧	٤,٨	١٣,١	١٢,٨
عائلات مع أطفال (المجموع)	٤٦,٠	٤٦,٠	٥٦,٧	٦٠,٢
١-٣ أطفال	٣٨,٣	٣٨,٣	٣٤,٢	٣٧,٨
٤ أطفال وأكثر	٧,٨	٧,٧	٢٢,٥	٢٢,٤
٥ أولاد وأكثر	٣,٧	٣,٧	١٢,٨	١٢,٥
عائلات أحادية المعيل	٥,٣	٥,٧	٧,٧	٨,٩
عمل معيل العائلة				
يعمل	٧٥,٤	٧٥,٠	٤٦,٣	٤٩,٠
أجير	٦٦,٠	٦٥,٦	٤٠,٣	٤٣,٢
لا يعمل رغم كونه في جيل العمل	٩,٠	٩,٦	٣٢,٣	٣٢,٢
معيل وحيد	٣٤,٦	٣٤,٠	٤٠,١	٤١,٥
معيلان وأكثر	٤٠,٨	٤١,٠	٦,٢	٧,٥
الفئة العمرية للمعيل				

حتى ٣٠ سنة	١٧,٩	١٧,٢	٢١,٩	٢٢,٠
٣١ حتى ٤٥ سنة	٣٤,٦	٣٥,١	٣٥,٩	٣٩,٠
من ٤٦ حتى سن التقاعد	٣٠,٢	٣٠,٢	٢٢,٠	٢١,٤
في سن التقاعد القانوني	١٧,٤	١٧,٥	٢٠,٢	١٧,٦
سنوات دراسة معيل العائلة				
حتى ٨ سنوات دراسة	١١,٤	١١,١	٢٥,٥	٢٢,٧
٩–١٢ سنة	٣٧,٩	٣٧,٩	٤١,٩	٤٤,٨
١٣ سنة وما يزيد	٥٠,٨	٥١,٠	٣٢,٦	٣٢,٥

جدول رقم ٣: نسب الفقر حسب المنطقة والانتماء في السنوات ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ (نسب مئوية)

مستخرج من معطيات تقرير الفقر ٢٠١٠ (يشمل اليهود في المستوطنات في الضفة الغربية)

	٢٠٠٨			٢٠٠٩		
	معدل الفقر في صفوف:			معدل الفقر في صفوف:		
	عائلات	أفراد	أطفال	عائلات	أفراد	أطفال
المجموع	١٩,٩	٢٣,٧	٣٤,٠	٢٠,٥	٢٥,٠	٣٦,٣
القدس	٣٢,٢	٤١,١	٥٤,٩	٣٣,٧	٤٣,١	٥٦,٥
الشمال	٣٠,٩	٣٣,٧	٤٢,٨	٣٢,٣	٣٥,٩	٤٧,٠
حيفا	١٨,٣	٢١,١	٣١,٥	١٨,٩	٢٢,٣	٣٣,٥
المركز	١١,٣	١٢,٢	١٧,٠	١٣,٠	١٤,٢	١٩,٤
تل أبيب	١٣,٧	١٥,٢	٢٣,٤	١٣,١	١٥,١	٢٤,٧
الجنوب	٢٣,٦	٢٥,٨	٣٥,٢	٢٣,٦	٢٨,٢	٤٠,٨
يهود	١٥,٣	١٦,٤	٢٣,٦	١٥,٢	١٦,٩	٢٥,١
القدس	٢٣,٧	٣٠,٩	٤٤,٨	٢٢,٧	٢٩,٢	٤٢,٤
الشمال	١٨,٥	١٦,٦	١٩,٣	١٧,٤	١٦,٥	٢٣,٢
حيفا	١٣,٣	١٢,٩	١٧,٩	١٣,٦	١٤,١	٢٠,٥
المركز	٩,٠	٨,٧	١١,٥	١٠,٣	١٠,٢	١٣,٣
تل أبيب	١٣,٥	١٤,٦	٢٢,١	١٣,٠	١٤,٩	٢٤,٥
الجنوب	٢١,٣	٢٠,٢	٢٥,٦	٢١,٢	٢٢,٠	٣٠,٣

عرب	٤٩,٤	٥٣,١	٦٢,١	٥٣,٥	٥٧,٤	٦٦,٨
القدس	٥٩,٠	٦٣,٢	٧٢,٧	٧١,٢	٧٥,٣	٨٣,١
الشمال	٤٥,٧	٤٧,٦	٥٦,٢	٤٨,٩	٥١,١	٦٠,١
حيفا	٤٣,٢	٤٦,٥	٥٦,٢	٤٥,٧	٤٧,٦	٥٧,١

يعكس التقرير البديل عن الفقر للسنة الأخيرة صورة تزيد قساوتها مقارنة بالسنوات السابقة

وكنا قد أشرنا في تقرير مدار الاستراتيجي ٢٠٠٩ إلى أن منظمات المجتمع الأهلي والأوساط الأكاديمية التي تعنى بدراسة ظاهرة الفقر والتغيرات التي تطرأ عليها سنويا عادت تتعامل مع قضية معدلات الفقر من باب تقييم نجاح السياسات الرسمية أو فشلها في مجابهة الظاهرة مركزة اهتمامها على التقارير الاحصائية الرسمية التي تحول الفقر إلى أرقام ونسب صمّاء، ما يحول دون الاحساس بصعوبة الفقر للمحصورين بين فكيه أو للتعرف على خطورة الظاهرة للمجتمع ككل ولمستقبل أبنائه.[٤٧] ولعل التقرير البديل عن التقرير الذي تصدره سنويا جمعية «لتيت» (العطاء) التي تعمل في جميع أرجاء اسرائيل بالتعاون مع ١٥٠ جمعية أهلية تعنى بتقديم الحاجات الأساسية للمحتاجين[٤٨]هو البرهان على هذا التغيير الذي بات يهتم بالتحليل السوسيولوجي للفقر، ويصف المعاناة والعوز والحرمان الذي يعاني منه الفقراء، ويحاول التعمق في فهم الآثار الاجتماعية السلبية لهذا الوضع على المناعة الاجتماعية وعلى تماسك النسيج الاجتماعي بين الفئات المختلفة.

يعكس التقرير البديل عن الفقر للسنة الأخيرة صورة تزيد قساوتها مقارنة بالسنوات السابقة. ويستند التقرير في هذه السنة الأخيرة، إلى عدد من الأبحاث التي أجريت لفحص أوضاع المحتاجين (الفقراء) في عدد المجالات الأساسية لضمان مستوى حياة لائق منها التعليم، الصحة، العمل، الأمن الغذائي، السكن، جودة الحياة والعوائق الاقتصادية التي تحول دون الافلات من دائرة الفقر.

٧٠٪ من أبناء المحتاجين لم يشاركوا في الأنشطة الاجتماعية التي تنظمها مدارسهم بسبب ضائقتهم الاقتصادية. هذا في حين لم تتجاوز هذه النسبة في سنة ٢٠٠٦ الـ ٥٣٪

في مجال التعليم تبين ان :

- ٧٠٪ من أبناء المحتاجين لم يشاركوا في الأنشطة الاجتماعية التي تنظمها مدارسهم بسبب ضائقتهم الاقتصادية. هذا في حين لم تتجاوز هذه النسبة في سنة ٢٠٠٦ الـ ٥٣٪.
- ٢١٪ من أبناء المحتاجين تسرّبوا من المدرسة.
- ١٨٪ من الأبناء القاصرين (حسب التعريف الرسمي) اضطروا إلى العمل للمساعدة في اعالة العائلة.

- ٢١٪ من الأهالي اضطروا إلى إخراج أولادهم من بيت العائلة إلى إطار داخلي بسبب الضائقة.
- ٣٠٪ من الأهالي المحتاجين أفادوا بأن أولادهم يفتقدون إلى الكتب والقرطاسية.
- ٥٢٪ منهم قالوا ان أولادهم يفتقدون إلى أطر وفعاليات الأثراء.

٢٠٪ من بين المحتاجين لا يملكون حسابا بنكيا، وان الحساب البنكي لـ ٤١٪ ممن يملكون مثل هذا الحساب مقيّد.

أما في مجال العمل فقد تبيّن ان:

- ٦٧٪ من المحتاجين لا يعملون، ٦٠٪ منهم لا يعملون منذ أكثر من ثلاث سنوات.
- ٤٥٪ من المحتاجين العاطلين عن العمل لا يعملون لأسباب صحية، وتفيد جمعيات الدعم للمحتاجين ان ٣٤٪ من بين الذين يحصلون على الدعم هم مرضى مزمنون أو معاقون.
- ٢٨٪ من المحتاجين لا ينجحون في ايجاد عمل.
- ٣٣٪ من بين المحتاجين يعملون، ٩٤٪ منهم عمال أجيرون و ٤٪ مستقلون. ما يبين ان العمل لم يعد ضمانا للخروج من دائرة الفقر.
- ٧١٪ من الفقراء المحتاجين يفضلون الخروج إلى العمل على تلقي مخصصات العون، حتى لو كان الرّاتب مساويا لقيمة المخصص. هذا المعطى يتكرر سنويا ويدحض الرأي المسبق الذي يميل إلى الربط بين الفقر وبين الكسل والاعتماد على مصادر الدعم الحكومي أو الأهلي.

وفي مجال العوائق الاقتصادية للخروج من دائرة الفقر تبين ان:

- ٢٠٪ من بين المحتاجين لا يملكون حسابا بنكيا، وان الحساب البنكي لـ ٤١٪ ممن يملكون مثل هذا الحساب مقيّد.
- ٥٦٪ من المحتاجين تلقوا ردا سلبيا على طلب قرض بنكي.
- وفي مجال الغذاء الضروري الذي يؤدي نقصه إلى إلحاق الضرر بالأداء السلوكي اليومي السليم تبين ان:

٦٩٪ من المحتاجين يعانون من انعدام الأمن الغذائي، أي انه لم يكن لديهم أو لدى أبناء عائلاتهم الغذاء الضروري للعيش

- ٦٩٪ من المحتاجين يعانون من انعدام الأمن الغذائي، أي انه لم يكن لديهم أو لدى أبناء عائلاتهم الغذاء الضروري للعيش.
- ٣٣٪ من المحتاجين جرّبوا الجوع.
- ٧٪ يخافون الموت جوعا.

- ٧٥٪ من المحتاجين يضطرون إلى التنازل عن وجبات بسبب الضائقة الاقتصادية، وفي هذا المعطى ارتفاع مقارنة بسنة ٢٠٠٩.
- ٥٪ من المحتاجين يضطرون إلى التسوّل لضرورة العيش.
- ٨٪ من أبناء المحتاجين يضطرون إلى سرقة الغذاء لسد حاجتهم، وفي هذا المعطى ارتفاع مقارنة بسنة ٢٠٠٩.
- ١٢٪ من بين الأهالي المحتاجين أفادوا بأن أحد أبنائهم أعتقل من قبل الشرطة.
- ٣٦٪ من الأهالي المحتاجين يخشون تدهور أبنائهم نحو الجنوح بسبب الضائقة الاقتصادية.
- ٤٨٪ من المأكولات التي يستهلكها أبناء الفقراء تتكون من الخبز ومكونات تدهن على الخبز.
- ٧٪ من أبناء الفقراء يلتقطون بقايا المأكولات عن الأرض ومن الحاويات.
- ٥٨٪ من الأهالي المحتاجين قالوا ان أشد ما ينقص أبناءهم هو المأكولات المغذية.

٣٦٪ من الأهالي المحتاجين يخشون تدهور أبنائهم نحو الجنوح بسبب الضائقة الاقتصادية.

- وفي مجال الصحة وهي حق أساسي لكل مواطن يضمنها قانون الخدمات الصحية الذي يزعم توخي المساواة والعدل، فقد تبين ان:
- ٧١٪ من المحتاجين لا يملكون القدرة على الدفع مقابل الأدوية والخدمات الصحية التي يستهلكونها. ويدل هذا المعطى على ارتفاع كبير في هذه السنة مقارنة بالسنوات الماضية (٦٣٪ في ٢٠٠٩، ٥٧٪ في ٢٠٠٨ و ٣٣٪ في ٢٠٠٧).
- ٧٠٪ من الأهالي المحتاجين لا يستطيعون دفع مقابل الأدوية والخدمات الطبية التي يحتاجها أبناؤهم، ما يحول دون تلقي ابنائهم للأدوية والعلاجات الضرورية، ولهذا أثر بالغ على مستقبلهم.
- ٨٩٪ من المحتاجين لا يستطيعون دفع مقابل علاج أسنانهم، ما يعني أن غالبية الفقراء يهملون أسنانهم بسبب الضائقة الاقتصادية.
- في ٦٪ من عائلات المحتاجين توفي خلال السنة الأخيرة شخص جرّاء انعدام القدرة على تأمين علاج مناسب. هذا ناهيك عن الآثار السلبية الأخرى على الحالة الصحية للفقراء.
- ١٨٪ من بين المحتاجين يعانون من أمراض مزمنة و ١٦٪ منهم معاقون.

- وفي مجال السكن الذي يشكل هو الآخر حقا اجتماعيا أساسيا، كانت الصورة قاتمة جدا، حيث تبين ان:
- ٢٩٪ من المحتاجين قالوا أن الأمر الأول الذي كانوا سيغيرونه لو توفر لديهم المال الكافي هو شروط السكن، وبضمن ذلك الانتقال إلى بيت آخر أو إلى حي آخر.
- ٥٢٪ يخشون امكانية اخلاء بيوتهم لعدم القدرة على دفع الأجرة الشهرية.
- ٢٤٪ من المحتاجين أفادوا أن أشد ما يخشونه هو الاضطرار للعيش في الشارع دون مأوى.

وفي ما يتعلق بمستوى الحياة:

- اعترف ٢٢٪ من المحتاجين بأنهم فكروا في وضع حدّ لحياتهم جرّاء الحالة الاقتصادية.
- ٦٧٪ من المسنين المحتاجين لا يبرحون منازلهم جرّاء الضائقة، ٦٢٪ من هؤلاء يعيشون وحدهم.
- ٧١٪ من الأهالي أفادوا بأن خوفهم الأكبر هو من عدم القدرة على الاهتمام بأبنائهم، فيتحولوا إلى جيل ثان من الفقراء المحتاجين.
- ٣٤٪ من المحتاجين تحدّثوا عن شعور باليأس والكآبة.
- ٢٦٪ عبّروا عن خجل جرّاء أوضاعهم الاقتصادية. ويبدو ان الانخفاض في هذه النسبة مقارنة بالسنوات السابقة تدل على ان حالة الفقر أصبحت شائعة ومتواصلة.
- ٥٥٪ من الأولاد الفقراء لا يملكون فراشا خاصا.
- ١٠٪ من المحتاجين قالوا أنهم اضطروا إلى التسول وإلى التقاط الطعام عن الأرض ومن حاويات القمامة.
- ٥٦٪ من المحتاجين اضطروا إلى تلقي المساعدات من الأهل والأصدقاء.
- ٦٠٪ من المحتاجين عانوا من انقطاع التيار الكهربائي أو الماء أو التزويد بالغاز للطهي جرّاء الضائقة الاقتصادية.
- ٣٦٪ من الأهالي المحتاجين يضعون تأمين التعليم الجيد لأبنائهم على رأس أولوياتهم لو كان ذلك بمقدورهم.
- ٤٨٪ من المحتاجين لا يتوقعون الافلات من براثن الفقر، في حين يؤمن ٤٨٪ منهم بهذه الامكانية.

- أما فيما يتعلق بالمسؤولية عن الخروج من الفقر، وهو أمر يعيدنا إلى موضوع المناعة الاجتماعية من باب الشعور بالأمان تجاه المستقبل، ومن باب الثقة بالمؤسسات التي تدير الحياة العامة، فان:
- ٣٤٪ من الجمهور الاسرائيلي، حسب تقرير «لتيت»، يظنون ان السبب الرئيس الذي يؤدي بالحكومة إلى عدم معالجة قضية الفقر هو سلم أولوياتها الذي لا يعطي هذه الظاهرة اهتماما كافيا.
- ٣١٪ يظنون ان ذلك نابع من مصالح سياسية.
- ١٢٪ يظنون أن الحكومة منقطعة عن الشعب.
- ١٢٪ يظنون ان الحكومة غير مبالية.
- ٦٥٪ من الجمهور يظن ان الحكومة هي المسؤولة عن المساعدة للخروج من دائرة الفقر، ويعلقون الآمال على رئيس الحكومة والوزراء الذين لهم علاقة بهذا الشأن، وعلى رأسهم وزير الرفاه. وفي تقييمهم لعمل هذه الأوساط الآن على مجابهة المشكلة، أفاد الجمهور بأن مستوى العمل متدن جدا.

التصدّع الأيديولوجي

لم يشهد العام ٢٠١٠ غياب أي من السجالات الأيديولوجية المحتدمة في إسرائيل منذ فترات طويلة. كان من الطبيعي أن تطرأ تغيرات على حدّة أبرز الخلافات الأيديولوجية على الساحة، مثل قضية الدين والدولة في إسرائيل، أو مسألة الأرض مقابل السلام في ظل تأكيد الالتزام بما تنصّ عليه اتفاقيات «السلام»، التي التزمت بها إسرائيل تجاه السلطة الفلسطينية أمام العالم. لم تعكس التغيرات في الحدة واقعا جديدا أو أحداثا حقيقية على الأرض، بل هي ناجمة أسباب سياسية براغماتية تميز سلوك الجهات التي تشكل أطرافًا في الخلافات الأيديولوجية، مثل مشاركة الأحزاب المتديِّنة المتزمِّتة في الائتلاف الحاكم ما يدفعها إلى اتخاذ مواقف معتدلة في كل ما يتعلق بشؤون الدين والدولة في إسرائيل فيضمن بذلك شيئًا من الهدوء الداخلي، أو رفض الحزب الحاكم جميع مطالب مواصلة تجميد البناء في المستوطنات لإتاحة الفرصة أمام مواصلة المفاوضات.

إلى جانب مواصلة القضايا آنفة الذكر احتلال مكانٍ بارز في خارطة التصدع الأيديولوجي، في السنة الأخيرة، ثار نقاش بين بعض الأكاديميين الإسرائيليين البارزين المختصين بالشأن السياسي حول طبيعة النظام والمجتمع الإسرائيليين. وقد

رأى بعض هؤلاء أن من شأن مواقف بعض التيارات السياسية الآخذة في تعزيز هيمنتها على السياسة أن تعرِّض مستقبل إسرائيل للخطر أكثر من أي تهديد خارجي لأنها تهدد إمكانية الحفاظ على ديمقراطية المجتمع. ويستطيع المراقب للنقاشات التي دارت بين هؤلاء الأكاديميين والمحللين السياسيين، في وسائل الإعلام، أن يجد عددًا من المقالات التي بدأت تطرح أسئلة صادمة، من وجهة نظر الإسرائيليين، حول طبيعة النظام وشكل المجتمع في السنة الأخيرة، أسئلة كان يصعب في الماضي أن تثار في صفوف المفكرين والسياسيين الإسرائيليين، وحتى اليساريين منهم. تركّزت هذه الأسئلة حول الأزمة الأخلاقية التي يمر بها المجتمع الإسرائيلي، وحول ما إذا كان هذا المجتمع قد تحوّل إلى مجتمع فاشي أو انه يسلك طريقًا تؤدي إلى ذلك[٤٩]. كان من الطبيعي أن نجد مفكرين وأكاديميين ممن نفوا هذا الانتقال واعتبروه غير متحقق في إسرائيل، ولكن مجرد طرح الأسئلة يعكس وجود أزمة.[٥٠]

ويستطيع المراقب للنقاشات التي دارت بين هؤلاء الأكاديميين والمحللين السياسيين، في وسائل الإعلام، أن يجد عددًا من المقالات التي بدأت تطرح أسئلة صادمة، من وجهة نظر الإسرائيليين، حول طبيعة النظام وشكل المجتمع في السنة الأخيرة، أسئلة كان يصعب في الماضي أن تثار في صفوف المفكرين والسياسيين الإسرائيليين، وحتى اليساريين منهم

كانت الأسباب التي فرضت ضرورة الخوض في هذا النقاش كثيرة ومتنوعة، منها ما يتعلّق بموقف المجتمع اليهودي والسلطة من المواطنين العرب وانحدار التعامل معهم إلى مستوى غير معهود من العداء والتهديد بمصادرة الحقوق وإقصائهم عن المشاركة السياسية والدعوة الصريحة إلى تفضيل اليهود في عملية توزيع الموارد، وتقديم سيل من اقتراحات القوانين الهادفة إلى الملاحقة والتضييق عليهم، وحتى موافقة نسبة كبيرة من اليهود الإسرائيليين على احتجازهم في معسكرات اعتقال في فترات الحرب.[٥١] كما ساهم التوجّه «المكارثي» ضد محاضرين جامعيين وكليّات جامعية بكاملها، الذي بدأت تشيعه وتقوده جمعيات أهلية وحركات سياسية يمينية متشدّدة، مدعومة من قبل أوساط حاكمة، مثل حركة زو أرتسينو (هذه بلادنا أو هذه أرضنا)، ساهم في إثارة المخاوف من التدهور نحو مجتمع يحمل ملامح فاشية في إسرائيل.[٥٢] وقد يكون ممّا زاد جدّية هذه المخاوف هو كونها جاءت على خلفية البيئة الاقتصادية والسياسية السائدة التي تكوّنت في السنوات الأخيرة بتأثير التوجّه النيو- ليبرالي وعمليات الخصخصة الشرسة وتركيز الثروات في قبضة عدد صغير من أباطرة المال الإسرائيليين وارتفاع مستويات الفساد وأخلاقياته، واضمحلال قوة اليسار واختفاء النخب القديمة ذات الأهداف والاعتبارات المختلفة نهائيًا. كل هذه العوامل اعتُبرت في نظر البعض جزءًا من العوامل التي تشكِّل الدفيئة التي تنمو داخلها توجهات اجتماعية وسياسية لا تتورّع عن المبادرة إلى سيل من التشريعات المعادية لحقوق الإنسان والأقليات وللقيم الليبرالية وعن اللجوء الى العنف والملاحقة وكم الأفواه.

إجمال

يدل رصد تطور بعض أهم مركبات المشهد الاجتماعي في إسرائيل، في العام ٢٠١٠، على أن وتيرة التغيير في هذا العام لا تختلف عنها في الأعوام الأخيرة من حيث تسارعها البطيء. لا يعني هذا، في حال من الأحوال، استقرار الواقع الاجتماعي على حاله، فثمّة حراك على بعض الأصعدة يغيّر شكل المجتمع الإسرائيلي. فمثلاً، على صعيد التصدعات الأساسية والمساعي المبذولة للتخلص من صورة مجتمع المهاجرين، والانتقال إلى مجتمع تغلب عليه صفات المجتمع المتجانس المستقر اجتماعيا، سياسيًا واقتصاديًا، إلى مجتمع متكافل اجتماعيا، حداثي لا تشكل فيه الانتماءات الاثنية والدينية العصب الأهم والأبرز في صياغة هويته، إلى مجتمع يسعى إلى التمثّل بالمجتمعات الغربية ويحسب نفسه عليها كي ينأى عن المجتمعات العربية المجاورة، مجتمع يتجاوز ظروف تشكله الأساسية كواقع استعماري ويدفع باتجاه تصالح مواطنيه مع الماضي للتمكن من التطور بشكل طبيعي قدر الامكان. ما زال هذا المجتمع يتأثر جرّاء عدد من التصدعات التي تشهد هي الأخرى تغييرات بطيئة ولكنها جذرية، لا سيّما الأساسية منها: التصدع الديني، التصدع الطائفي والتصدع الأيديولوجي.

وتيرة التغيير في هذا العام لا تختلف عنها في الأعوام الأخيرة من حيث تسارعها البطيء.

رأينا أيضًا مواصلة الانتقال إلى النيو ليبرالية والخصخصة بخطى حثيثة رغم نتائج هذا الانتقال على الفئات الفقيرة التي يزداد فقرها عمقًا واتساعًا، في حين يزداد تركيز الثروة في يد عدد صغير من أباطرة المال الإسرائيليين الذين زاد تأثيرهم على الحيز العام، حتى بات ذلك التحالف بين السلطة والثروة يقلق الكثيرين في المجتمع، كما تقلقهم مظاهر الفساد المستشري وتغلغله في مجالات شتّى.

إزاء هذه التطوّرات الاجتماعية المتراكمة تُثار أسئلة حول مستوى المناعة الاجتماعية في إسرائيل في السنوات القريبة القادمة. ويبدو أن مستوى المناعة الاجتماعية، الذي حافظ في السنة الأخيرة على استقرار معين مقارنة بالسنة التي سبقتها، لن يصمد أمام الآثار السلبية التي يخلّفها تراكم الفقر والفساد والانقسامات الاجتماعية التي تأبى الزوال. هذا ناهيك عن أثر التغييرات الجذرية التي تمر بها الدول العربية المجاورة على شعور المجتمع الإسرائيلي بالأمان، وهو مركب أساسي في مؤشر المناعة الاجتماعية.

مواصلة الانتقال إلى النيو ليبرالية والخصخصة بخطى حثيثة رغم نتائج هذا الانتقال على الفئات الفقيرة التي يزداد فقرها عمقًا واتساعًا، في حين يزداد تركيز الثروة في يد عدد صغير من أباطرة المال

الهوامش

١ للمزيد أنظروا آفي بلايخ، مناعة شخصية، مناعة اجتماعية. **موقع nrg معاريف**، ٢٣/ ٧/ ٢٠٠٧

٢ أنظروا التقرير الذي يلخص ويحلل التغييرات التي طرأت على مؤشر المناعة الاجتماعية في اسرائيل خلال عقد كامل (٢٠٠٩-٢٠٠٠)، لدى غابرييل بن دور وآخرون (٢٠٠٩). **المركب الاجتماعي للمناعة الوطنية** (تقرير في أعقاب استطلاع تشرين الأول ٢٠٠٩). مركز دراسة الأمن القومي- جامعة حيفا.

٣ آفي بلايخ، مصدر سابق

٤ انظروا تقرير «**مقياس المناعة الاجتماعية ٢٠١٠**» الصادر عن مؤتمر سديروت للمجتمع والمعهد الاسرائيلي للديمقراطية. صدر في ايلول ٢٠١٠.

٥ وصل اسطول الحرية إلى المياه الاقليمية الاسرائيلية في ٣١/ ٥/ ٢٠١٠، وقد شاركت فيه ٦ سفن خرجت من تركيا محملة بمئات المتضامنين اضافة إلى كميات كبيرة من الأغذية والمعدات، وكان الهدف كسر الحصار المفروض على غزة. وقد أدت مداهمة الجيش الاسرائيلي لسفن الأسطول والسيطرة عليها إلى قتل ٩ من المتضامنين وجرح ٢٨ منهم، في حين أدت الاشتباكات إلى جرح ١٠ جنود اسرائيليين.

٦ قضية منطقة «هولي لاند» هي قضية تورط عدد من المسؤولين الاسرائيليين رفيعي المستوى في قضية فساد سياسي ومالي بملايين الدولارات. وكانت تلك القضية التي تتعلق أحداثها بالتراخيص اللآزمة لاقامة مشروع سكني كبير في احد أحياء القدس الغربية. وقد سرت اشاعات تقول ان ايهود أولمرت الذي شغل منصب رئيس بلدية القدس عند حصول هذه الفضيحة، في السنوات ١٩٩٥ - ١٩٩٦، متورط فيها، لا سيما ان أحد أبرز المتورطين فيها هو شريك أولمرت في أعماله قبل انتقاله كليا إلى مناصبه البلدية والسياسية العامة وصديقه الشخصي المحامي أوري ميسر. ولكن هذه الشبهات لم تؤكد حتى اليوم.

٧ أنظروا القضايا التي يشتبه أن أولمرت متورط فيها في **تقرير مدار الاستراتيجي ٢٠٠٩، المشهد الاسرائيلي ٢٠٠٨**، ص. ١٧١. مدار – المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية، رام الله، ٢٠٠٩.

٨ هي وثيقة تناولتها وسائل الاعلام الاسرائيلية في مستهل شهر آب الماضي، تضمنت خطة إستراتيجية لتعيين قائد الجبهة الجنوبية اللواء يوآف غالانت رئيسا للأركان وتشويه سمعة المرشحين الآخرين الذين ينافسونه على المنصب. وقد اعتبرت هذه الوثيقة دليلا على تفشي الفساد وعلى ترهل أخلاق العمل والتعامل حتى في صفوف الجيش.

٩ تقرير «**مقياس المناعة الاجتماعية ٢٠١٠**». ص. ٢

١٠ Arian، Asher(2005). Social Resilience in Israel، in Nehemia Friedland et. al. The Concept of Social Resilience. Haifa: Technion، PP 10- 35

١١ **تقرير مقياس المناعة ٢٠١٠**، ص. ٢٠

١٢ طرأ انخفاض على هذا الموضوع بنسبة ٣٪ مقارنة بالسنة الماضية و ١١٪ بالنسبة لسنة ٢٠٠٨، على الرغم من الانخفاض المطرد في نسب المتجندين للجيش بين الشباب اليهودي. وكان اللواء آفي زمي، رئيس قسم القوى البشرية في الجيش الاسرائيلي، قد عبّر عن قلق قيادة الجيش ووزارة الدفاع من مغبة وجود «جيش الشعب» على شفير الهاوية بسبب التهرب من الخدمة، حتى ان نسبة المتهربين قد تصل في العقد القادم، حسب تقديرات الجيش، إلى نحو ٤٠٪ من الشبان اليهود. ويستدل من المعطيات الرسمية المتوفرة اليوم ان معدل نسبة التهرب تصل إلى نحو ٣٧٪ من الشبان والشابات في جيل التجنيد. هذا اضافة إلى الانخفاض الكبير في نسب الذين يؤدون واجب خدمة جيش الاحتياط السنوية. (انظروا تصريحات اللواء زمير في **يديعوت احرونوت وموقع** ynet في ١٣/ ١/ ٢٠١٠، ومعطيات عن التهرب من الخدمة العسكرية على موقع الانترنت للمنتدى من اجل مساواة الأعباء: www.shivyon.org.il

١٣ انظروا التحريض ضد محكمة العدل العليا وقضاتها، وعلى رأسهم القاضي ادموند ليفي في أعقاب قراره بشأن الخلاف بين التيارات الحريدية بشأن تعليم الفتيات اليهوديات من أصل شرقي في مستوطنة عمانوئيل. موقع **هآرتس** الألكتروني ٢٣/ ٥/ ٢٠١٠

١٤ انظروا تقريرا عن وضع تجنيد اليهود المتزمتين (الحريديم) في 177783/news.walla.co.il/?w=/22 + تصريحات رئيس قسم القوى البشرية في الجيش الاسرائيلي اللواء آفي زمير في منتدى قيسارية الذي ينظمه سنويا المعهد الاسرائيلي للديمقراطية على الموقع الألكتروني الخاص بالناطق بلسان الجيش: -dover.idf.il/IDF/News html.1604/06/channels/today/10. ومن المعروف ان الجمهور العلماني بقيادة بعض الأحزاب السياسية في اسرائيل يدعو دائما إلى فرض التجنيد على اليهود المتزمتين، الذين يرى فيهم هذا الجمهور والأحزاب العلمانية عناصر طفيلية تعيش على حساب غيرها. وهذا عامل توتر رئيس في المجتمع الاسرائيلي منذ سنوات طويلة. أما بخصوص قانون طال الذي جاء ليرتب شأن تجنيد المتدينين المتزمتين وفشله في تحقيق هدفه انظروا مقال كوبي نحشوني: »قانون طال فشل، المطلوب اجراء تعديلات تشريعية واسعة«، **موقع ynet**، ١٦/ ١/ ٢٠١١.

١٥ حول النقاش الذي رافق سن قانون عقد الزوجية لمن هم بدون دين في اسرائيل في تاريخ ١٦/ ٣/ ٢٠١٠ وموقف الأوساط المتدينة المتزمتة من القانون ومن الأوساط التي اقترحته وتلك التي ستستفيد منه،

انظروا: www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-3979198,00.html وأيضا حول الأزمة الائتلافية بسبب إصرار حزب «اسرائيل بيتينا» على وضع اقتراح القانون على طاولة الكنيست ومواقف الأحزاب الدينية المتزمتة الرافضة للاقتراح، انظروا **هآرتس** ٩/ ٣/ ٢٠١٠

١٦ حول الاحتجاجات والمظاهرات التي انطلقت ضد ما سمي قانون مخصصات الطلاب في المعاهد الدينية، لا سيما في صفوف الطلاب الجامعيين، انظروا **هآرتس** ٣/ ١١/ ٢٠١٠ ، وتقرير **موقع ماكو** حول الاحتجاجات: www.mako.co.il/news-israel/local/article-76522f31b700c21004.html

١٧ انظروا **تقرير مدار الاستراتيجي** ٢٠٠٩، ص. ٢٠١ . و**تقرير المناعة الاجتماعية** ٢٠١٠، ص. ٣٣ .

١٨ انظروا مثلا تصريحات مراقب الدولة عن تفشي الفساد في الحكم المحلي في اسرائيل في أعقاب تقرير شامل أجراه المراقب في هذا الخصوص. صحيفة **غلوبس** ١٣/ ١٠/ ٢٠١٠

١٩ للاطلاع على نتائج التدريج العالمي للفساد لسنة ٢٠١٠ وتدريج الدول انظروا:
www.transparency.org/plicy-research/surveys-indices/gcb/2010/results

وانظروا أيضا تقرير عوفر وولفسون: html.00-www.news1.co.il/archive/001-D-252578

٢٠ الجدول معد من المعطيات الواردة في **مقياس المناعة الاجتماعية** ٢٠١٠، ص. ٣٨

٢١ انظروا **مقياس الديمقراطية** ٢٠١٠، ص. ٤٠-٤٤ .

٢٢ ويؤكد **مؤشر (مقياس) الديمقراطية** لسنة ٢٠١٠ على ان الجيش ما زال يحظى بأعلى نسبة من الثقة في حين حظيت الأحزاب ووزارات الحكومة على أدنى مستوى من الثقة. ويستدل من المعطيات الواردة في هذا الشأن ان وسائل الاعلام والكنيست تحتلان مكانا متدنيا، كما جاء في **مقياس المناعة الاجتماعية**.

٢٣ انظروا **مؤشر المناعة**، ص. ٤٠-٤٣ .

٢٤ انظروا باروخ كيمرلنغ. **مهاجرون، مستوطنون وأصلانيون**. ص. ١١ - ٢٣

٢٥ في النصف الثاني من شهر آب ٢٠١٠، تظاهرت مجموعات من اليهود المتدينين في انحاء مختلفة من البلاد بحجة تدنيس مقابر اليهود اذا نفذت مشاريع البناء المخططة على أراض تحوي داخلها هياكل عظمية قديمة. جرى ذلك في يافا احتجاجا على بناء مشروع أندروميدا، وفي أشكلون حيث بدأ العمل على اقامة بناء اضافي لمستشفى برزيلاي. وفي مظاهرة أخرى سابقة، شارك فيها ما يقرب من ٧٥٠ من المتدينين في يافا، في شهر حزيران من سنة ٢٠١٠، أصيب ٥ رجال شرطة جرّاء رجمهم بالزجاجات والحجارة. وفي السادس من شهر حزيران ٢٠١٠ نظم بعض المتدينين المتزمتين من حي مئة شعاريم في القدس مظاهرة في الناصرة احتجاجا على اقامة بناية جديدة في مركز المدينة بحجة ان في ذلك تدنيس لمقبرة قديمة.

٢٦ شهدت بداية حزيران ٢٠١٠ مواجهة جادة بين المجتمع الاسرائيلي المتزمت وبين محكمة العدل العليا في أعقاب صدور قرار المحكمة بشأن مدرسة متدينة في مستوطنة عمانوئيل قررت عدم قبول فتيات ينتمين إلى تيار «حريدي» آخر. بعد صدور القرار، عبّر أولياء أمور طالبات التيار الديني الأقوى في المستوطنة عن رفضهم للقرار واستعدادهم لدخول السجن بتهمة تحقير المحكمة، وهذا ما حصل بالفعل. وقد رافق آلاف من اليهود المتزمتين من أماكن مختلفة في البلاد أولياء الأمور في طريقهم إلى السجن، كما اندلعت مظاهرات في مدينتي بني- براك والقدس شارك فيها نحو ١١٠ آلاف شخص. انظروا www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-3906723,00.html

وحول موقف الحاخام عوفاديا يوسف، زعيم حركة شاس من هذه القضية ومن قرار المحكمة،

انظروا: www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-3906415,00.html وكذلك صحيفة **هآرتس** بتاريخ ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠ و ٢٨ حزيران ٢٠١٠

٢٧ يعود قرار المحكمة في هذا الشأن إلى سنة ٢٠٠٨، ولكنه عاد إلى الواجهة في تموز من سنة ٢٠١٠ عندما طرح بعض أعضاء الكنيست من الليكود وكاديما وحزب العمل على طاولة الكنيست اقتراح قانون ينص على انه ابتداء من السنة الدراسية التي تبدأ في أيلول ٢٠١١ يتوقف تمويل المؤسسات التعليمية التي لا تدرس المواضيع الأساسية مثل اللغة الانكليزية والعلوم والمدنيات والتاريخ وبضمنها مؤسسات التعليم الخاصة بالمتدينين المتزمتين (الحريديم)، وتلزم المدارس بتخصيص ٧٥٪ من ساعات التدريس لهذه المواضيع.

٢٨ انظروا تقرير وزارة الصناعة والتجارة والاستخدام: الاستخدام في الوسط المتدين المتزمت (الحريدي)، **مميزات، معوقات وحلول مطروحة**. أيار ٢٠١٠ .

٢٩ انظروا: «جيش الدفاع الاسرائيلي يصرح بفخر: جندنا مئات المتدينين المتزمتين، والعدد يزداد». تفيد معلومات نشرها الجيش الاسرائيلي ان عدد طلاب المعاهد الدينية الذين انخرطوا في صفوف الجيش وصل إلى نحو ١٠٠٠ منهم ٦٠٠ انضموا في السنة الأخيرة. نشر بتاريخ ٧/ ٥/ ٢٠١٠ على الموقع: www.kikarshabat.co.il

٣٠ في تشرين الأول ٢٠١٠ كادت ان تؤدي أزمة ائتلافية حول مخصصات تدفعها الدولة لطلاب المعاهد الدينية

الحريدية إلى انسحاب الأحزاب من الائتلاف. وقد رضخت الحكومة لضغوط هذه الأحزاب على الرغم من مظاهرات الطلاب الجامعيين وعدد من محاضري الجامعات البارزين ضد سن قانون يتجاوز قرارا لمحكمة العدل العليا يقضي باعتبار هذه المخصصات تمييزا ضد الطلاب الجامعيين من غير المتدينين المتزمتين. حول النقاش والاحتجاجات انظروا: **هآرتس** ٢٣/ ١٠/ ٢٠١٠ و www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-3973675,00.html

www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-3978162,00.html انظروا أيضا مقال أبيليت هداس ود. أريئيل أيالون حول مواقف المجتمع الاسرائيلي بفئاته ومشاربه السياسية المختلفة من القانون الخلافي بشأن تمويل طلاب المعاهد الدينية دون غيرهم.

www.midgam.com/results/articles/article.asp?ArticleId=50

٣١ حول تاريخ استيطان اليهود الشرقيين في فلسطين، والسياسات التي انتهجتها الدولة تجاههم، وأثر انتقال السلطة إلى حزب الليكود في ١٩٧٧ على حراكهم السياسي، وتنظيمهم السياسي بعد ذلك، انظروا: باروخ كيمرلينغ. **مهاجرون، مستوطنون، أصلانيون**. ٢٨٢ – ٣٢٢.

انظروا أيضا المنصة النقدية التي يديرها الأكاديميان والناشطان د. يوسي دهان ود. ايتسك سبورطا وهما من أبرز المتابعين النقديين لأوضاع الشرقيين والفئات الفقيرة وقضايا اليسار: www.haokets.org

٣٢ انظروا **مؤشر الديمقراطية ٢٠٠٩**، ص. ٧٤.

٣٣ انظروا:

L.Remennick (2007) Russian Jews on three Continents. New Brunswick, N.J: Transaction Publisher, p.59

٣٤ ينعكس التدني في المكانة الاجتماعية والامكانيات الاقتصادية للمهاجرين من دول الاتحاد السوفييتي سابقا في ظروف سكنهم ونسبة الذين يملكون البيوت التي يقطنون فيها وارتفاع مستوى الفقر في صفوفهم قياسا إلى اليهود من المهاجرين القدامى. انظروا نوح ليفين ابشطاين وموشي سميونوف، ٢٠٠٨. «امتلاك البيوت وظروف سكن الفئة الجيلية لمن يبلغون ٥٠ سنة وما فوق في اسرائيل». بيطحون سوتسيالي (الأمن الاجتماعي) ٧٦، ١٥٣–١٧٣.

٣٥ في سنة ١٩٩٦ ثار غضب اليهود الأثيوبيين في أعقاب فضيحة ابادة وجبات الدم التي تبرع بها يهود اثيوبيون، غالبيتهم مجندون في الجيش، بناء على فكرة مسبقة تربط بين الأثيوبيين وبين انتشار مرض الايدز. نظمت في أعقاب هذا الفضيحة مظاهرة صاخبة شارك فيها نحو ١٠,٠٠٠ منهم، جرح خلالها ٦١ شخصا بينهم ٤١ شرطيا. ومن الجدير بالذكر ان هذا السلوك لم ينتهج حيال أية مجموعة أخرى من المهاجرين اليهود.

٣٦ انظروا باروخ كيمرلينغ، **نهاية حكم «الأحوساليم»**، ٢٠٠١، ص ٧١–٦٣.

٣٧ المصدر السابق، ص. ٦٩.

٣٨ انظروا بعض المعطيات حول اليهود الأثيوبيين في سوق العمل وفي جهاز خدمة الدولة على الموقع: ____________ناقص____________

٣٩ انظروا معطيات دائرة الاحصاء الرسمية في اسرائيل: http://news.nana10.co.il/Articles/?ArticleID=677918

٤٠ انظروا التقرير الصادر في حزيران ٢٠١٠ عن تشغيل العمال الأجانب في إسرائيل، على موقع المعهد الإسرائيلي للديمقراطية: www.idi.org.il

٤١ أحد المقاييس التي فحصها مؤشر الديمقراطية لسنة ٢٠١٠ للتحقق من مستوى التقارب أو التنافر بين فئات مختلفة، أبرزها الفئات التي تناولناها أعلاه، هو درجة الاستعداد للسكن بالقرب من أناس ذوي أصول أو مميزات اجتماعية أو ثقافية مختلفة (وقد تطرق السؤال عن هذا الموضوع إلى الفئات التالية تحديدا: عائلة عربية؛ ذوي اعاقات عقلية؛ مرضى نفسيين تجرى اعادة تأهيلهم عبر دمجهم في مجتمعهم؛ مهاجرين من أثيوبيا؛ يهود لا يلتزمون بأحكام قدسية السبت وأيام الأعياد اليهودية؛ مهاجرين من روسيا؛ متدينين متزمتين؛ مستوطنين سابقا (الذين تم اخلاؤهم من قطاع غزة بعد فك الارتباط)؛ زوج من المثليين جنسيا وعمال أجانب). أجاب ما يزيد عن ٥٠٪ من المستجوبين مصرحين بأن السكن قرب أي من هذه المجموعات لا يعتبر مصدرا للازعاج، ولكن اجابات الباقين دلت على مستوى منخفض من التسامح والقبول بمبدأ التعددية وهي انعكاسات التصدعات في المجتمع الاسرائيلي. ٤٦٪ أجابوا بأن وجود عائلة عربية في الجوار يزعجهم، ٣٩٪ يزعجهم وجود مرضى نفسيين يسكنون قريبا و ٣٩٪ ينزعجون من وجود عمال أجانب، ٢٣٪ ينزعجون من سكن متدينين يهود متزمتين في جوارهم. أما بالنسبة لاقامة المهاجرين الاثيوبيين فكانت نسبة المنزعجين من سكنهم قريبا ١٧٪ ومن المهاجرين من دول الاتحاد السوفييتي ٨٪ ومن المستوطنين سابقا ١٠٪.

٤٢ ويعادل خط الفقر، في اسرائيل، في سنة ٢٠٠٩، ٢٢٦٨ شيكلا للفرد الذي يعيش وحيدا، ٣٦٢٩ شيكلا لعائلة مكوّنة من شخصين متزوجين، ٤٨٠٩ شيكل لعائلة من ٣ أنفار، و ٥٨٠٧ شيكل لعائلة من ٤ أنفار. ويرتفع هذا الرقم مع ارتفاع عدد أفراد العائلة، كما هو واضح.

٤٣ أنظروا تقرير الفقر للعام ٢٠٠٩، الصادر عن مؤسسة التأمين الوطني، ص. ١٥.

٤٤ أنظروا تقرير الفقر للعام ٢٠٠٩، ص. ٢٢-٢٤.

٤٥ انظر الجدول رقم ٦ ص. ٢٤ في تقرير الفقر

٤٦

٤٧ **تقرير مدار الاستراتيجي ٢٠٠٩**، ص. ١٥٦

٤٨ منظمة لتيت، **التقرير البديل عن الفقر** ص. ٤

٤٩ أنظروا مقال زئيف شطيرنهال «مجتمع يتفكّك». **هآرتس** ٩/ ٧/ ٢٠١٠.

٥٠ أنظروا مقال شلومو أفينيري، «فاشية؟ مثير للضحك». **هآرتس** ١٥/ ١١/ ٢٠١٠؛ ومقال ألكس يعقوبسون، «تقرير عن تطوّر الفاشية». **هآرتس** ٤/ ١١/ ٢٠١٠

٥١ للمزيد حول التطوّرات في علاقة إسرائيل بالفلسطينيين المواطنين فيها، أنظروا الفصل: الفلسطينيون في إسرائيل» في هذا التقرير الاستراتيجي.

٥٢ للمزيد حول التطورات السياسية والنقاشات الأيديولوجية في هذا الشأن، أنظروا الفصل: المشهد السياسي الإسرائيلي في ٢٠١٠، في هذا التقرير الاستراتيجي.

«٧»

الفلسطينيون في إسرائيل

امطانس شحادة

مدخل

شدد تقريرعام ٢٠٠٩ على تزايد عملية اضفاء الشرعيّة على الخطاب السياسيّ الذي يَعتبر المواطنين الفلسطينيّين خطرًا على يهوديّة الدولة، وعلى تنامي التسامح تجاه السياسة ومشاريع القوانين والممارسة المسيئة للعرب، وتجنّد مؤسّسات الدولة لمحاصرة الوجود العربيّ في المشهد العامّ. كما شدد التقرير على الخطر الكامن في مشاريع القوانين التي تقدم للكنيست، وفي السياسات الحكومية، التي لا تنبع فقط من احتمال اجتيازها مسار التشريع اللازم، وانتهاكها للمكانة السياسيّة والقانونيّة للمواطنين الفلسطينيّين، ومطالبتها بمحو الذاكرة الجماعيّة والهُويّة القوميّة على نحوٍ قانونيٍّ بل كونها تنقل رسالة إلى عموم السكان مُفادُها أنّ انتهاك حقوق المواطنين الفلسطينيّين هو أمر مشروع، حيث تُضفي مشاريع القانون شرعيّة على المفهوم الذي يدّعي أنّ هنالك مواطنين يمثّلون تهديدًا مباشرا أو تهديدًا كامنًا، وتسبغ الشرعيّة كذلك على الربط بين المواطَنة والولاء، أي بين حقوق المواطنين والولاء وهو ما يعني ان الدولة، والمؤسسات والمجتمع الإسرائيلي باتوا يتعاملون مع المواطنين العرب كخطر على طابع الدولة وكتهديد كامن لها.

استمرت في العام ٢٠١٠ محاولات قمع الهوية الفلسطينية، ومحاولات فرض الولاء على المواطنين الفلسطينيين بواسطة القانون

وقد استمرت في العام ٢٠١٠ محاولات قمع الهوية الفلسطينية، ومحاولات فرض الولاء على المواطنين الفلسطينيين بواسطة القانون. وكذلك بدأت تترجم سياسات ومواقف حزب «اسرائيل بيتنا» على ارض الواقع وفي مستويات عدة في المجتمع الإسرائيلي، وهي ترجمة فعلية لتسريع شرعية انتهاك حقوق المواطنين الفلسطينيّين والتعامل معهم كأعداء.

في التقرير الحالي سوف نتابع إسقاطات إعادة تعريف الفلسطينيين في الداخل

كتهديد وخطر على طابع الدولة، من حيث ترجمة هذا التعريف عن طريق مشاريع قوانين وعلى ارض الواقع في تعامل المجتمع الإسرائيلي مع السكان الفلسطينيين، وسياسات الإهمال الاقتصادية والتعليمية تجاههم، ومواقف المجتمع الإسرائيلي منهم في العام ٢٠١٠.

ان عملية سن القوانين تتسم بالمس المباشر بالمواطنين العرب. ويتم التركيز على قمع الهوية والوعي السياسي القومي، وفرض الاعتراف بيهودية الدولة

أدت إعادة تعريف مكانة الفلسطينيين في إسرائيل الى تغيير طبيعة وصيغة التمييز والعنصرية الممارسة ضدهم. فقد كان الطابع العام لأساليب التمييز وتعامل الدولة والقوانين العنصرية وإقصاء المجتمع الفلسطيني، حتى نهاية تسعينيات القرن المنصرم، يتم من خلال منح أفضلية لليهود عن طريق قوانين، وكان يتم التمييز عبر تبني سياسات تمييزية غير معلنة، وكان التشديد الأساسي على منح أفضلية عليا للقيم اليهودية كإطار عام لدولة إسرائيل. القيم العليا هي قيم الدولة كدولة يهودية ونظام العمل داخل هذا الإطار هو نظام ديمقراطي أداتي يحدد أدوات اللعبة. وقد حددت الدولة شرط المشاركة في اللعبة الديمقراطية بقبول القيم المكونة للدولة كدولة الشعب اليهودي. فيما نرى في السنوات الأخيرة ان عملية سن القوانين تتسم بالمس المباشر بالمواطنين العرب. وان التركيز على قمع الهوية والوعي السياسي القومي، وفرض الاعتراف بيهودية الدولة يتم بواسطة قوانين. منها قوانين ذات صبغة عقاب جماعي ومنها، وهي وسيلة أخطر، عقاب على مستوى الأفراد عن طريق قانون الجنسية وسجل السكان أو الحصول على بطاقة هوية. بالإضافة الى ذلك، تحاول إسرائيل فرض ما يسمى «بالخدمة القومية- المدنية» على الشباب العرب بغية تشويه الوعي السياسي القومي وخلق غربة بين الشباب والوعي القومي، وفي المقابل عقد مصالحة بينهم وبين مؤسسات الدولة والجيش، كمرحلة انتقالية لتجنيد أكبر عدد ممكن من الشباب العرب. ناهيك عن انعكاس سياسات الإهمال في ارتفاع مطرد ومقلق للعنف والجريمة لدى المجتمع الفلسطيني التي يمكن اعتبارها فلتان أمني. كما سيوضح التقرير الحالي.

القانون في خدمة الاجماع الصهيوني

تضمن تركيبة الكنيست الإسرائيلية الحالية أغلبيّة داعمة لكلِّ اقتراح قانون يهدف إلى تقييد الممارسة السياسيّة للمجتمع الفلسطيني وللأحزاب العربية في الكنيست خاصة

تضمن تركيبة الكنيست الإسرائيلية الحالية أغلبيّة داعمة لكلّ اقتراح قانون يهدف إلى تقييد الممارسة السياسيّة للمجتمع الفلسطيني وللأحزاب العربية في الكنيست خاصة، وللإطراف التي لا تتبع سياسة تحظى بالإجماع الصهيوني. ويمكن تقسيم تعامل السلطة التشريعية مع الفلسطينيين الى عدة محاور: أولا محور قمع الهوية الفلسطينية والتاريخ الفلسطيني، ثانيا محور تقييد العمل السياسي للأحزاب العربية، ثالثا محور منح أفضليات للمواطنين اليهود، ورابعا محاولة فرض الخدمة القومية- المدنية.

١. محور قمع الهوية الفلسطينية

شكلت المصادقة على قانون منع إحياء ذكرى النكبة بالقراءة الأولى عام ٢٠١٠ أحد أبرز تجليات محاولات قمع الهوية الفلسطينية في اسرائيل. ففي تاريخ ١٦/ ٣/ ٢٠١٠، صادقت الهيئة العامّة للكنيست بالقراءة الأولى، على **اقتراح قانون أسس الميزانيّة (تعديل رقم ٣٩) (تخفيض ميزانيّة أو دعم بسبب نشاطات ضدّ مبادئ الدولة)، ٢٠١٠**[١]، أو ما يعرف بقانون النكبة. يسمح اقتراح القانون هذا لوزير الماليّة بفرض عقوبات ماليّة ضدّ مؤسّسات وتنظيمات عامّة تشارك في إحياء يوم النكبة. فكلّ مؤسّسة عامّة تُحْيي يوم النكبة وتعتبره يوم حِداد ستُغرَّم بدفع مبلغ عشرة أضعاف المبلغ الذي صرفته على هذا النشاط.[٢]

شكلت المصادقة على قانون منع إحياء ذكرى النكبة بالقراءة الأولى عام ٢٠١٠ أحد أبرز تجليات محاولات قمع الهوية الفلسطينية في اسرائيل

وفقا لنصّ اقتراح القانون، يحقّ لوزير الماليّة، بموافقة الوزير المسؤول عن بند الميزانيّة التي حصلت «المؤسسة» بموجبه على الدعم، وبعد حصوله على توصية من طاقم موظَّفي الدولة الذي عُيّن لهذا الغرض، وبعد استماعه إلى ردّ «المؤسسة»، يحقّ له تخفيض مَبالغ كان من المفترض أن تحصل عليها تلك المؤسسة، إذا وجد أنها قد أنفقت مبالغ تتضمّن في ماهيّتها أحد البنود التالية: (١) نفي وجود دولة إسرائيل كدولة يهوديّة وديمقراطيّة؛ (٢) التحريض على العنصريّة أو العنف أو الإرهاب؛ (٣) تأييد الكفاح المسلّح أو الأعمال الإرهابيّة التي تقوم بها دولة عدوّ أو تنظيم إرهابيّ، ضدّ دولة إسرائيل؛ (٤) إحياء يوم الاستقلال أو ذكرى إقامة الدولة كيوم حِداد؛ (٥) تشويه أو تحقير فعليّ قد يمسّ بكرامة عَلَم الدولة أو رمز من رموزها.

يتّضح من نصّ اقتراح القانون والشرح المرافق أنّ النظام في إسرائيل يعمل على الإلغاء الرقعة الضيّقة والمتبقّية من التسامح تجاه محاولات الحفاظ على السرديّة القوميّة الفلسطينيّة، وتجاه التعبير عن أيّ موقف سياسيّ قوميّ فلسطينيّ لا يتماشى مع السرديّة الصهيونيّة. كذلك يلغي نصّ اقتراح القانون إلغاءً شبه كلّيّ أي احتجاج سياسيّ شرعيّ ضدّ سياسة الاحتلال أو ضدّ الحرب. وتُعلّمنا تجربة الماضي أنّه عندما يعبّر المواطنون الفلسطينيّون عن مواقف مؤيّدة لنضال الشعب الفلسطينيّ لإنهاء الاحتلال الإسرائيليّ، فإنّ الجمهور الإسرائيليّ وقياداته يعتبرون ذلك تأييدًا للإرهاب أو للكفاح المسلّح ضدّ إسرائيل. وهكذا سيشكّل التعبيرُ عن معارضة الحرب أو الاحتلال ذريعةً لسلب الميزانيّات من السلطات المحلّيّة العربيّة، ومن مؤسّسات المجتمع المدنيّ، ومن كلّ مؤسّسة فلسطينيّة تحصل على ميزانيّات من الدولة.

القانون يترك مجالاً واسعًا لاعتبارات اللجنة المشكّلة من «موظفي الدولة» وشخصيّات مهنيّة، في اتّخاذ قرار تخفيض الميزانيّات، لكن تلك الاعتبارات غير محدَّدة

ثمّة جانب آخر لا يقلّ خطورة في اقتراح القانون، وهو أنّ نصّ القانون يترك مجالاً

واسعًا لاعتبارات اللجنة المشكّلة من «موظّفي الدولة» وشخصيّات مهنيّة، في اتّخاذ قرار تخفيض الميزانيّات، لكن تلك الاعتبارات غير محدَّدة. تتيح هذه الضبابيّة في تعريف الهيئة الاستشاريّة مجالاً واسعًا لتدخّل الجهات الأمنيّة، كهيئة المخابرات العامّة (الشاباك) -على سبيل المثال- في تحديد نوعيّة التوصيات المقدَّمة إلى وزير الماليّة؛ وهو ما يعني أنّ الهدف الحقيقيّ لاقتراح القانون أوسع بكثير ممّا هو معلَن عنه، وأنّ آليّات تطبيق القانون ضبابيّة؛ ممّا يترك مجالاً واسعًا للاعتبارات الغريبة.

٢. اشتراط المواطنة بالاعتراف بإسرائيل دولة يهوديّة وديمقراطيّة

كنّا قد تطرّقنا عدّة مرّات، في تقارير السنوات السابقة، إلى جهود حزب «إسرائيل بيتنا» (يسرائيل بيتينو) في سبيل فرض معادلة المواطَنة مقابل الولاء على المواطنين الفلسطينيّين. صحيح أنّ حزب «اسرائيل بيتنا» هو المبادر المركزيّ الذي يقف وراء هذه الجهود، إلاّ أن هذه الجهود تحظى بدعم أحزاب أخرى في الكنيست. وقد قدم الحزب اقتراح قانون لتعديل قانون المواطَنة (تعديل - قسم الولاء) [٣]، ٢٠٠٩ لإضافة شرط للمواطنة بحيث يصرّح طالب الحصول على المواطَنة «بالتعهد بالولاء لدولة إسرائيل كدولة يهوديّة، صهيونيّة وديمقراطيّة، والولاء لرموزها وقيمها، وخدمة الدولة كلّما طُلب منّي ذلك، وفي الخدمة العسكريّة كما ينصّ عليها قانون الخدمة الأمنيّة (النصّ المُدمج) ١٩٨٦، أو في الخدمة البديلة كما يحدّدها القانون».

وقد سُمّي هذا الاقتراح «قانون الولاء»، وهو الاقتراح الذي يطالب بتطبيق البرنامج السياسيّ لحزب «اسرائيل بيتنا» على نحوٍ فعليّ، ويَشترط المواطَنة بقَسَم الولاء لدولة إسرائيل كموطن للشعب اليهوديّ. وقد طالب الحزب بأن تدعم الحكومة الاقتراح وتَعرضه على الكنيست باسمها. لكن في ٣١/ ٥/ ٢٠١٠، رفضت اللجنة الوزاريّة للتشريعات هذا الاقتراح. على الرغم من ذلك، في تشرين الأوّل عام ٢٠١٠ قرّر رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو تأييد اقتراح القانون، وعَرَض القرارَ على الحكومة، وذلك بعد أن أوصت لجنة خاصّة برئاسة وزير القضاء يعكوف نئمان بتعديل قَسَم الولاء. [٤] وبناء على التوصية، على كلّ متقدِّم بطلب للحصول على المواطَنة القسَمُ بالولاء للدولة كَ "يهوديّة وديمقراطيّة"، وذلك بدل الجملة المتّبَعة اليوم "أصرّح بأن أكون مواطنًا مخلصًا لدولة إسرائيل". [٥]

لا تكتفي الحكومة ولا الكنيست الحاليتان بسن قوانين تنتقص من حقوق المواطنين الفلسطينيين. بل تريدان ترسيخ الطابع اليهودي للدولة وتعزيزه بواسطة تشريع قوانين أساسية جديدة، أو تعديل ما هو قائم. وكما يتضح من مشاريع القوانين تلك، فإن هذا

يعني الحدّ نهائيا من المطالب القومية للمواطنين الفلسطينيين ولمحاولاتهم تحسين ظروف حياتهم اليومية. على سبيل المثال **اقتراح قانون أساس: طابع الدولة**،[٦] الذي يهدف إلى تحديد طابع دولة إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية بروح مبادئ إعلان الاستقلال. وفقا لاقتراح القانون فان، دولة إسرائيل هي الدولة التي يحقق فيها الشعب اليهودي حقه في تقرير المصير. ودولة إسرائيل هي دولة ديمقراطية تحترم حقوق الإنسان لجميع سكانها. ووفقا لاقتراح القانون لا يمكن تغيير قانون الأساس هذا إلا بأغلبية ٨٠ عضو كنيست.

لا تكتفي الحكومة ولا الكنيست الحاليتان بسن قوانين تنتقص من حقوق المواطنين الفلسطينيين. بل تريدان ترسيخ الطابع اليهودي للدولة وتعزيزه بواسطة تشريع قوانين أساسية جديدة، أو تعديل ما هو قائم

٣. تقليص حيز العمل السياسي

تتّخذ عمليّة الإقصاء السياسيّ والاجتماعيّ تجاه المواطنين الفلسطينيّين عدّة أشكال، وتتجلى في ضعف قدرتهم على التأثير على السلطة التشريعيّة (الكنيست). وعلى الرغم من محاولة الأحزاب العربيّة العمل من أجل تغيير واقع المواطنين الفلسطينيّين الاقتصاديّ والاجتماعيّ والسياسيّ وتحسينه، الا أن معيقات كثيرة تَحُول دون ذلك. وتشير مراجعة نشاط الأحزاب العربيّة خلال الكنيست الثامنة عشرة، منذ شباط ٢٠٠٩ لغاية تشرين الاول ٢٠١٠، أنّ السلطة التشريعيّة (الكنيست) قد تحوّلت إلى أداة مركزية لتقييد النشاط السياسيّ للأحزاب العربيّة، ومصدرًا رئيسيًّا لتقليص حقوق المواطنين الفلسطينيّين في إسرائيل حيث يتم ذلك من خلال التشريعات التي تضر بهم، أو من خلال إفشال اقتراحات القوانين التي تتقدّم بها الأحزاب العربيّة والتي تهدف الدفاع عن مصالحهم وحقوقهم، وأحيانًا من خلال إنهاك نوّاب الأحزاب العربيّة في الإجراءات الإداريّة التي تستنزف موارد الأحزاب العربيّة في الكنيست.

من مراجعة جميع اقتراحات القوانين الشخصية التي قدمت منذ بداية الكنيست الثامنة عشرة، يتضح أنه تم تقديم ٤١٠٠ اقتراح قانون من قبل كافة نواب الكنيست، منها ٦١٠ اقتراح قانون من قبل النواب العرب، أي ١٥٪ من مجمل الاقتراحات الخاصة- الشخصية. ومن بين هذه الاقتراحات تمت المصادقة على ١٦٣ اقتراحاً في القراءات المختلفة، ومن ضمنها ١٠ اقتراحات للنواب العرب، والتي تشكل ٦,١٪ من مجمل اقتراحات القوانين التي تمت المصادقة عليها خلال العام ونصف العام الماضيين، ونحو ١,٧٪ من مجمل الاقتراحات التي تقدمت بها الأحزاب العربية.

تكشف مراجعة اقتراحات القوانين التي قدمتها أحزاب عربية وصودق عليها في القراءة الثالثة وتحولت إلى قوانين، محدوديّة قدرة العمل البرلمانيّ لدى الأحزاب العربيّة

تكشف مراجعة اقتراحات القوانين التي قدمتها أحزاب عربية وصودق عليها في القراءة الثالثة وتحولت إلى قوانين، محدوديّة قدرة العمل البرلمانيّ لدى الأحزاب العربيّة، ولا سيّما الصعوبة في تشريع قوانين تتعلّق بالهُويّة والحقوق الجماعيّة للأقلّيّة الفلسطينيّة. إذ ان غالبيّة اقتراحات القوانين التي قدّمها النوّاب العرب، وصودق عليها

في القراءة الثالثة، تتعلّق بمسائل جودة البيئة والظروف الاجتماعيّة- الاقتصاديّة العامّة التي تخصّ جميع المواطنين في إسرائيل لا المواطنين الفلسطينيّين حصرا. ثمّة اقتراح قانون واحد فقط يُعتبر استثنائيًا في ما يتعلّق بالمواطنين الفلسطينيّين، وهو «قانون السلطات المحلّيّة وإلغاء دمج السلطتين المحلّيّتين باقة الغربية- جتّ»، وهو قانون مشترك لجميع الأحزاب العربيّة ولنوّاب من أحزاب أخرى.

أ. الزيارة الى ليبيا

شهد شهرا نيسان وأيّار عام ٢٠١٠ ارتفاعًا في منسوب العداء تجاه النوّاب والقيادات الفلسطينيّة في إسرائيل، إذ قام اعضاء في الكنيست والحكومة ومن الرأي العامّ بمهاجمة التصرفات والمواقف السياسيّة التي يتّخذها النوّاب والقيادات الفلسطينيّة، والتي تعبّر عن الهُويّة القوميّة ورغبة التواصل مع العالم العربيّ. منذ عام ١٩٤٨، ولا سيّما في السنوات الأخيرة، تعمل الدولة والمؤسّسة الإسرائيليّة على إسكات كلّ رغبة لدى الفلسطينيين بإقامة علاقات مع الدول العربيّة، وخاصّة تلك التي لا تقيم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، وكذلك كلّ موقف يعارض السياسة الإسرائيليّة في المناطق المحتلّة عامّة، ويعارض الحصار على غزّة خاصّة. لذلك تقوم المؤسسة الإسرائيلية بمحاولة لمنع هذا التواصل والانكشاف على المحيط العربي، الذي يجري خارج اطارها، وبشكل مستقل، ولا يخدم تطبيع صورة إسرائيل بالعالم العربي بل ينتقدها، ولا يخدم مصالح دولة لإسرائيل وأهدافها.

شهد شهرا نيسان وأيّار عام ٢٠١٠ ارتفاعًا في منسوب العداء تجاه النوّاب والقيادات الفلسطينيَة في إسرائيل

في نهاية شهر نيسان عام ٢٠١٠، حصلت لجنة المتابعة العليا للمواطنين الفلسطينيّين على دعوة رسميّة من السفير الليبيّ في الأردنّ للقيام بزيارة رسميّة إلى ليبيا.[٧] لبّت لجنة المتابعة الدعوة ونظّمت وفدًا ضمّ نحو أربعين شخصيّة قياديّة، من نوّاب كنيست حاليّين وسابقين،[٨] ورؤساء سلطات محلّيّة وصحافيّين.

لا تقيم ليبيا علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، لكن القانون الإسرائيليّ لا يعرّفها على أنّها دولة عدو. وعليه فإنّ زيارة وفد لجنة المتابعة لا يشكّل مخالفة للقانون الإسرائيليّ، لكن القيادات السياسيّة الإسرائيليّة تعتبر ذلك تصرفاً سياسياً غير لائق يوجب محاسبة المشاركين في الوفد من اعضاء الكنيست.[٩]

منذ بدء الزيارة، بدأت المطالَبات بمعاقبة النوّاب العرب الذين شاركوا في الوفد، فقد توجّه النائب زفولون أورليف («هبايت هيهودي – همفدال» / «البيت اليهوديّ- المفدال») إلى لجنة الانتخابات المركزيّة مُطالِبًا بمنع النوّاب المشاركين في الوفد من الترشّح في الانتخابات المقبلة، وذلك بناء على تعديل قانون أساس الكنيست ٢٠٠٨.[١٠] وفي

رسالة وجّهها إلى القاضية أيلاه فروكتشيا، رئيسة لجنة الانتخابات المركزيّة للكنيست التاسعة عشرة، طلب أورليف عقْد اجتماع سريع للّجنة لاتّخاذ قرار مسبق بمنع النوّاب وأحزابهم من خوض الانتخابات القادمة كما ينصّ القانون. كذلك توجّه إلى المستشار القانونيّ للحكومة، يهودا فينشطاين، وطلب منه التوجّه إلى الشرطة لفتح تحقيق جنائيّ فوريّ ضدّ المشاركين.[١١]

أمّا النائب ميخائيل بن آري (هئيحود هلئومي –«الاتّحاد القوميّ»)، فقد توجّه إلى رئيس الكنيست، رؤوفين ريفلين، مُطالبًا بإلغاء بعض حقوق النوّاب العرب المشاركين في الوفد. وقال: «النوّاب العرب الذين التقوا القذّافي يعملون منذ فترة طويلة ضدّ دولة إسرائيل، وهم يشكّلون عمليًا طابورًا خامسًا داخل الكنيست».[١٢]

نتيجة لهذه المطالب، عقْدَ اجتماع خاصّ للجنة الكنيست في ٢٤/ ٥/ ٢٠١٠، لمناقشة «الوسائل البرلمانيّة» لمعاقبة النوّاب العرب المشاركين في الوفد إلى ليبيا، أي معاقبتهم بسبب نشاط وموقف سياسيّ لا توافق عليه مجموعة الأكثريّة، من ضمنها مناقشة رفع الحصانة عنهم. في نهاية المطاف لم تتخذ خطوات عقابية تجاه اعضاء الكنيست العرب الذين شاركو في الوفد أو تجاه أعضاء الوفد الآخرين.

عقْدَ اجتماع خاصّ للجنة الكنيست في ٢٠١٠/٥/٢٤، لمناقشة «الوسائل البرلمانيَة» لمعاقبة النوّاب العرب المشاركين في الوفد إلى ليبيا،

ب. المشاركة في أسطول الحرّيّة

بعد عدّة أيّام من سفر وفد القيادات العربيّة إلى ليبيا، شاركت قيادات من فلسطينيي الداخل (السيد محمد زيدان رئيس لجنة المتابعة؛ الشيخ رائد صلاح رئيس الحركة الإسلامية الشق الشمالي؛ والشيخ حماد ابو دعابس رئيس الحركة الاسلامية الشق الجنوبي، وحنين زعبي النائب في الكنيست عن حزب التجمع الوطني الديمقراطي، والناشطة السياسية لبنى مصاروة) في أسطول الحرّيّة الذي نظّمته مؤسسة الإغاثة الإنسانية التركية، وناشطون من أنحاء العالم بغية كسر الحصار الإسرائيليّ على غزّة. شنَّ الجهاز القانونيّ، والسياسي، والمجتمع الإسرائيليّ هجومًا على القيادات العربية التي شاركت حتّى قبل تحرُّك الأسطول[١٣] وبدء هجوم الجيش الإسرائيليّ العنيف على المشاركين.

مع فَرض التعتيم الإعلاميّ على عمليّة السيطرة الاسرائيلية على سفينة مرمرة، فإنّ نقل المعلومات حول ما كان يجرى كان جزئيًا. بعد عدّة ساعات من الضبابيّة، وشظايا معلومات عن القتلى والجرحى، أعلن المتحدّث باسم الجيش، يوم الإثنين في الـ٣١ من أيّار، في ساعات المساء، أنّ حصيلة القتلى بلغت تسعة مسافرين. كنّا ذكرنا أنّ عمليّة السيطرة على سفينة مرمرة بدأت في الساعة الرابعة والنصف فجرًا، لكن الأسطول

الذي قِيْدَ عنوةً إلى ميناء أشدود لم يصل إلى هناك إلاّ في ساعات المساء. خلال كلّ هذه الساعات الطويلة، لم يعلم المواطنون الفلسطينيّون شيئًا عن مصير ممثّليهم الذين كانوا على سفينة مرمرة. وقد تزايد التوتّر وتسارع على خلفيّة شيوع أخبار عن إصابة الشيخ رائد صلاح، أو ربّما قتْله. وكانت الشرطة الإسرائيليّة أعلنت حالة الاستنفار والتعبئة على مَداخل البلدات العربيّة، وهو ما زاد من حدّة التوتّر والخوف على مصير الشيخ صلاح. وفي الوقت نفسه الذي وُجّهتْ فيه المطالبة المزوجة بالتحذيرات من المواطنين الفلسطينيّين بضبط النفس والحفاظ على النظام، كان الهجوم الكلاميّ العنيف على المشاركين الفلسطينيّين من الداخل يزداد حدّةً وعنفًا. وقد أعلنت لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية الإضراب العام الشامل في ذلك اليوم احتجاجا على أحداث أسطول الحرية، وحصلت مواجهات مع قوات الشرطة في مدينة أم الفحم.

بعد السيطرة على الأسطول بثلاثة أيّام، عَقدت الكنيست جلسة لبحث الأحداث.[١٤] وكان من المفروض أن تقدّم النائبة حنين زعبي إعلانًا شخصيًّا. كشف النوّاب اليهود خلال الجلسة عن عدوانيّة عميقة تجاه المواطنين الفلسطينيّين وتجاه ممثّليهم؛ فقد هاجم نوّاب الكنيست من الأحزاب غير العربيّة النائبة زعبي والنوّابَ العرب الآخرين.[١٥]

> في ٢٠١٠/٦/٧، قرّرت لجنة الكنيست تقديم توصية إلى الهيئة العامّة للكنيست بسحب ثلاثة امتيازات من حقوق النائبة زعبي، تُمنح لكلّ نائب في البرلمان. تلك الامتيازات هي: امتياز الخروج من البلاد؛ امتياز الحصول على جواز سفر دبلوماسيّ؛ امتياز تغطية النفقات القضائيّة من قبل الكنيست في حال تقديم النائب إلى المحكمة.

في ٧/ ٦/ ٢٠١٠، قرّرت لجنة الكنيست تقديم توصية إلى الهيئة العامّة للكنيست بسحب ثلاثة امتيازات من حقوق النائبة زعبي، تُمنح لكلّ نائب في البرلمان.[١٦] تلك الامتيازات هي: امتياز الخروج من البلاد؛ امتياز الحصول على جواز سفر دبلوماسيّ؛ امتياز تغطية النفقات القضائيّة من قبل الكنيست في حال تقديم النائب إلى المحكمة.[١٧] وقد صودق على الاقتراح بأغلبيّة سبعة نوّاب ومعارضة نائب واحد فقط، هو النائب إيلان غلؤون (من ميرتس). تجدر الإشارة أنّ سلب هذه الحقوق مشروط بموافقة الهيئة العامّة للكنيست.

٤. تبني سياسية تفضيلية لليهود

> في ٢٠١٠/٧/٢١، صادق الكنيست بالقراءة الثالثة على اقتراح «قانون استيعاب الجنود المسرَّحين (تعديل رقم ١٢)، ٢٠١٠»، الذي يمنح منحة تعليمية لسنة دراسية جامعية كاملة لمن يخدم في الجيش،

بالإضافة الى سياسات محاصرة الهوية الفلسطينية وقمعها، وكذلك اقتراحات القوانين التي تهدف الى فرض التصرف السياسي «اللبق» على الفلسطينيين، تعمل الكنيست على انتهاج سياسة تفضيلية اتجاه اليهود مثل مكافأة الخادمين في قوّات الأمن، ومنحهم تسهيلات في التعليم الأكاديمي أو توزيع الأراضي. ففي ٢١/ ٧/ ٢٠١٠، صادق الكنيست بالقراءة الثالثة على اقتراح «قانون استيعاب الجنود المسرَّحين (تعديل رقم ١٢)، ٢٠١٠»،[١٨] الذي يمنح منحة تعليمية لسنة دراسية جامعية كاملة لمن يخدم في الجيش، والذين يدرسون في مؤسّسات التعليم العالي في المناطق ذات الأفضليّة القوميّة في النقب وفي الجليل وفي الضفّة الغربية.[١٩] وفي اقتراح قانون آخر تعمل

الدولة على توزيع أراض لجنود مسرحين، اقتراح قانون سلطة أراضي إسرائيل (تعديل – تخصيص أراضٍ للجنود المسرَّحين)، ٢٠١٠ .[٢٠] وفقا لهذا الاقتراح يقوم مجلس أراضي إسرائيل على تخصيص أراضٍ للجنود المسرَّحين، وبدون مقابل، لغرض بناء مساكن في المناطق ذات الأفضليّة القوميّة.

تقصي مشاريع القوانين تلك المواطنين الفلسطينيّين مرّتين؛ إضافة إلى الإقصاء بفعل الخدمة العسكريّة، يجري الإقصاء كذلك عن طريق البلدات ذات الأفضليّة القوميّة والتي شملت عام ٢٠٠٩ أربع بلدات عربيّة فقط من أصل ٥٥٣.[٢١] وتُوضّح هذه الأمور على نحوٍ قاطع أنّ هدف دولة إسرائيل هو ألاّ تُمنح التسهيلات إلاّ للبلدات اليهوديّة وللمواطنين اليهود، والعمل في الآن ذاته على إقصاء البلدات العربيّة والمواطنين العرب عن مناطق الأفضليّة القوميّة وإعاقة تطوُّرهم.

أ. تجمعات سكنية لليهود فقط

محاولات لمنع سكن مواطنين عرب في بلدات جماهيريَة علمانية ذات تدريج اجتماعي اقتصادي مرتفع، ومحاولات لطرد طلاب عرب من مدن إسرائيلية ذات ترتيب اقتصادي اجتماعي متدنٍ، بواسطة فتاوى دينية تحرِم بيع أو تأجير بيوت للعرب، أو عن طريق تصوير الشباب العرب خطرا على الفتيات اليهوديات

تغلغل خطاب ليبرمان الى شرائح عديدة في المجتمع الإسرائيلي، منها العلماني والديني، وفي شرائح اجتماعية- اقتصادية متدنية وفي طبقات ذات مكانة عالية، وبات يأخذ ابعاداً دينية فاشية واضحة. فنجد محاولات لمنع سكن مواطنين عرب في بلدات جماهيريّة علمانية ذات تدريج اجتماعي اقتصادي مرتفع، ومحاولات لطرد طلاب عرب من مدن إسرائيلية ذات ترتيب اقتصادي اجتماعي متدنٍ، بواسطة فتاوى دينية تحرم بيع أو تأجير بيوت للعرب، أو عن طريق تصوير الشباب العرب خطرا على الفتيات اليهوديات في محاولة لطرد مواطنين عرب من مدن يهودية في المركز. والمشترك في جميع تلك المحاولات والمبادرات هو إبداء العداء والعنصرية والكراهية للعرب، بشكل صريح وعلني وترجمتها على ارض الواقع.

أحد المجالات التي تتم فيها ترجمة الطرح السياسي لحزب «اسرائيل بيتنا» هو محاولات منع الفلسطينيين من السكن في بلدات جماهيرية يهودية. في بعض الحالات بواسطة تغيير في دساتير البلدات، ومن ثم شرعنة بواسطة سن قوانين في الكنيست.

في أواخر العام ٢٠٠٩ بدأت بعض البلدات الجماهيرية في الجليل، بإضافة «امتحان الولاء» كشرط للسكن فيها، وهي محاولة لوضع العراقيل أمام المواطنين الفلسطينيّين. بدأت هذه المبادرة من قبل مستوطنتي بلدات «منوف» وَ«يوڤاليم» الواقعتين في المجلس الإقليميّ مسچاف في الجليل. إذ أضافت تلك البلدات شرطاً جديداً لقبول أعضاء جدد وهو «الولاء للرؤيا الصهيونيّة». في أعقاب ذلك، بدأت مستوطنات أخرى في منطقة مسچاف، بتعديل دستورها لمنع العرب وغير الصهيونيّين من السكن فيها.[٢٢]

وجاء في الدستور الجديد أنّ المستوطنات «تضع نصب عينيها قِيَمَ الاستيطانِ والصهيونيّةِ وميراثِ إسرائيل، وقيمَ دولة إسرائيل كدولة يهوديّة ديمقراطيّة وبروح وثيقةِ استقلال دولة إسرائيل، والتسامح، واحترام الإنسان».[٢٣] وعلى كلّ عضو جديد أن يكون شريكًا «للتصوّرات الأساسيّة ولأهداف الرابطة كما ينصّ عليها بند الأهداف والصلاحيّات».[٢٤]

في يوم ٢٠٠٩/١٢/٩ صادقت الكنيست في القراءة التمهيدية على تعديل أوامر الجمعيات التعاونية (لجان القبول للبلدات الجماهيرية في النقب والجليل) ٢٠٠٩، بغالبية ٦٤ عضوا ومعارضة ٨ فقط.

وحتى لا يبقى التغيير مسألة محلية لتلك البلدات، فقد تم تقديم اقتراح قانون للكنيست بهذا الخصوص. ففي يوم ٩/ ١٢/ ٢٠٠٩ صادقت الكنيست في القراءة التمهيدية على تعديل أوامر الجمعيات التعاونية (لجان القبول للبلدات الجماهيرية في النقب والجليل) ٢٠٠٩[٢٥]، بغالبية ٦٤ عضوا ومعارضة ٨ فقط.[٢٦]

جاء ما يلي في اقتراح القانون:

> منح حقوق على الأرض لشخص ما (فيما يلي المرشح) في بلدة جماهيرية... يشترط بتوصية من لجنة القبول. على لجنة القبول الأخذ بعين الاعتبار، بضمن ما تأخذه، الاعتبارات التالية: ملاءمة المرشح لأسلوب الحياة والنسيج الاجتماعي للبلدة بصفتها ذات تماسك اجتماعي وثقافي، وبما في ذلك ملاءمة المرشح للتصورات الأساسية للبلدة كما يتم تعريفها في دستور البلدة.

هكذا يتيح القانون للبلدة أن تحدد بشكل مستقل غايات البلدة وأهدافها، ومدى ملاءمة المرشحين. وبضمن ذلك تستطيع البلدة التحديد بأن تحقيق غايات الصهيونية والاعتراف بها، والاعتراف بالطابع اليهودي للدولة، هي شروط ضرورية للقبول للبلدة. في ١٧/ ١٠/ ٢٠١٠، صودق على اقتراح القانون في لجنة الدستور والقانون والقضاء، وأُعِدَّ للقراءتين الثانية والثالثة.[٢٧]

منتصف شهر تشرين الأوّل، نظّم حاخام صفد شموئيل إلياهو «اجتماعًا طارئًا» تحت عنوان «الحرب الهادئة – نحارب الانحلال في البلدة المقدّسة صفد»

مجال آخر تترجم فيه تلك السياسات كان في مدن يهودية يقيم فيها طلاب عرب، وعن طريق فتاوى دينية. ففي منتصف شهر تشرين الأوّل، نظّم حاخام صفد شموئيل إلياهو «اجتماعًا طارئًا» تحت عنوان «الحرب الهادئة – نحارب الانحلال في البلدة المقدَّسة صفد». أقيم الاجتماع في هيكل الثقافة في صفد، وشارك فيه نحو ٤٠٠ شخص،[٢٨] وقيل هناك إنّ مصدر انحلال اليهود هو الكلّيّة الاكاديمية في البلدة التي معظم طلاّبها مع العرب، وأنّهم يستأجرون البيوت في البلدة. قبل الاجتماع، نُشرت رسالة بتوقيع ١٨ حاخاماً يهوديًّا معظمهم من صفد، وعلى رأسهم الحاخام إلياهو، تدعو السكّان إلى عدم تأجير البيوت لغير اليهود، لأنّه «من يبع أو يؤجّر شقّة

لغير اليهوديّ، يتسبّب في انخفاض الأسعار». وفي نهاية الرسالة جاء أنّه «ينبغي على جيران ومعارف مَن يؤجّر لغير اليهود تحذيره ومن ثَمّ يحقّ لهم نشر الأمر علنًا، والابتعاد عنه ومنع المتاجرة معه وإشراكه في المناسبات الدينيّة».[٢٩]

الحاخام إلياهو: «سلوكهم ليس لطيفًا» (ويقصد العرب). وقال إنّه لو تصرّف العربيّ كضيف ما كانت ثمّة مشكلة

وفي مقابلة مع صحيفة معاريف، قال الحاخام إلياهو: «سلوكهم ليس لطيفًا» (ويقصد العرب). وقال إنّه لو تصرّف العربيّ كضيف ما كانت ثمّة مشكلة، لكن «عندما يتصرّف العربيّ كأنّه صاحب البيت ويحاول فرض أسلوب حياته، فمن الناحية الدينيّة يُمنع تأجيره بيتًا. إن كان هنالك أكثر من ثلاثة أشخاص عرب في الحيّ، فهذا يعني أنّ اليهود يُخْلُون لهم مركز البلدة. على اليهوديّ عدم الهرب من العرب، عليه دفع العرب إلى الهرب».[٣٠]

نداء رجال الدين اليهود بعدم تأجير بيوت للعرب ليس ظاهرة محلّيّة عابرة، بل تحظى بشرعيّة من قبل العديد من رجال الدين، مثل الحاخام عوفاديا يوسيف. في نهاية تشرين الأوّل، قال يوسيف خلال درس دينيّ: «ينبغي تفضيل المشتري اليهوديّ حتّى إذا دفع مبلغًا أقلّ؛ لأنّ الرزق من السماء».[٣١] وفي كانون الأول ٢٠١٠ وقع قرابة ٥٠ حاخام مدن على فتوى دينية تحرم بيع أو تأجير بيوت للعرب.[٣٢]

بالإضافة إلى فتوى الحاخامات، نشر في نهاية الشهر ذاته رسالة من نساء الحاخامات تمنع الفتيات اليهوديات من لقاء شباب عرب وإقامة علاقات معهم.[٣٣] وقد نشرت الرسالة عن طريق جمعية «لهباة- الشعلة»، وجاء فيها، «لا تلتقي بشاب عربي، لا تعملي في مكان عمل يعمل فيه شباب عرب، ولا تخدمي خدمة وطنية مع شباب عرب». وتدعي نساء الحاخامات ان الهدف من الرسالة هو منع الانحلال او علاقات زوجية بين يهوديات وعرب.[٣٤]

رسالة من نساء الحاخامات تمنع الفتيات اليهوديات من لقاء شباب عرب وإقامة علاقات معهم

رسائل الحاخامات ونساء الحاخامات لم تبق حبرا على ورق. فقد ترجمت في مدينة صفد بمنع تأجير مساكن لطلاب عرب ومعاقبة من يؤجر مساكن لهم. كذلك ترجمت في مظاهر دعم وتأييد في مدن إسرائيلية مركزية. فعلى سبيل المثال أقيمت مظاهرة في مدينة بت- يام في المركز ضد بيع أو تأجير بيوت للعرب بحجة أنهم يخرجون ويتواعدون مع فتيات يهوديات مما يفسد هؤلاء الفتيات.[٣٥] كذلك عقدت مظاهرة في مدينة تل- ابيب ضد تأجير بيوت للعرب بحجة انهم يأتون بالعنف والجريمة الى الأحياء اليهودية، ويقومون بالتحرش بالفتيات اليهوديات.[٣٦]

بالتوازي مع الميل لتقليص إمكانيات سكن العرب في بلدات يهودية، تعمل الدولة، وبواسطة سياسات التخطيط على خنق البلدات العربية، وعدم الاعتراف بقرى عربية

في النقب، وعدم توسيع مناطق نفوذ البلدات العربية، وهدم بيوت وقرى بأسرها كما حصل في قرية العراقيب في النقب. وقد شهد العام ٢٠١٠ ارتفاعا شديدا في وتيرة هدم البيوت العربية.

فقد اظهرت دراسة أعدها المركز العربي للتخطيط البديل، ان العام ٢٠١٠ سجل رقما قياسيا في هدم السلطات لمنازل عربية، إذ هدمت ٢٢٧ مبنى عربي الملكية في مختلف أنحاء البلاد، ويشكل هذا زيادة بنسبة ٣٨٪ بالمقارنة مع سنة ٢٠٠٩، حيث هدمت السلطات ١٦٥ مبنى.[٣٧] كما توضح الدراسة أن القرى العربية غير المعترف بها في النقب حظيت مجددا بحصة الأسد، حيث قامت سلطات التنظيم والداخلية بهدم ٢٠٥ مبانٍ فيها. وقد بين المركز ان عمليات الهدم طالت مختلف أنواع المباني، السكنية، التجارية، الزراعية والدينية.

العام ٢٠١٠ رقما قياسيا في هدم السلطات لمنازل عربية، إذ هدمت ٢٢٧ مبنى عربي الملكية في مختلف أنحاء البلاد

وجاء أيضا ان الحكومات الإسرائيلية لا تصادق على المخططات الهيكلية للسلطات المحلية العربية ولا تزود البلدات العربية بأراض لبناء مبان سكنية، لكنها تتوقع أن يبني المواطن العربي بيته بحسب القانون. هذه المفارقة هي دائرة مفرغة مستهجنة، فكل بناء تحت هذه الشروط سيكون حتما غير قانوني. وأضافت الدراسة أن غالبية البلدات التي تم هدم البيوت فيها هي بلدات تعاني من عدم وجود مخطط هيكلي محلي مصادق عليه أو من مخططات هيكلية قديمة لا تمت بصلة لواقع هذه البلدات ومستقبلها، وهذا هو السبب والمسبب في تفاقم ظاهرة البناء غير «القانوني».

دراسة أخرى للمركز العربي للتخطيط البديل، تناولت حجم الأراضي التي وفرتها دائرة أراضي إسرائيل للبلدات العربية في الأعوام الأخيرة جاء، أنه خلال الفترة من ٢٠٠٥ لغاية ٢٠٠٩ كان المواطنون العرب في البلاد بحاجة لـ ٥٥٠٠٠ وحدة سكنية تقريباً لتفي احتياجاتهم السكنية، مقابل الحاجة لـ ٢١٧٠٠٠ وحدة سكنية تقريباً لدى المواطنين اليهود. مع العلم أن دائرة أراضي إسرائيل وفرت خلال الأعوام ٢٠٠٥-٢٠٠٩ فقط ٢١٪ من الأراضي المطلوبة لتفي احتياجات المواطنين العرب من الوحدات السكنية. في حين وصلت هذه النسبة لـ ٦٣٪ لدى المواطنين اليهود.[٣٨]

خلال الفترة من ٢٠٠٥ لغاية ٢٠٠٩ كان المواطنون العرب في البلاد بحاجة لـ ٥٥٠٠٠ وحدة سكنية تقريباً لتفي احتياجاتهم السكنية، مقابل الحاجة لـ ٢١٧٠٠٠ وحدة سكنية تقريباً لدى المواطنين اليهود

المواطنون العرب في إسرائيل وعلى الرغم من كونهم يشكلون حوالي الـ ١٨٪ من السكان إلا أن نسبة الوحدات السكنية المخصصة لهم من قبل دائرة أراضي إسرائيل لا تتعدى نسبة الـ ٥٪ في الأعوام ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦. هذه النسبة ترتفع لتصل إلى ١٣٪ و ١٢٪ في العامين ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ لكنها تعود للهبوط في العام ٢٠٠٩ لغاية ٦٪.

كما أظهرت الدراسة ان دائرة أراضي إسرائيل تخصص جزءا ضئيلا جدا من

مناقصات الأراضي لغايات الصناعة والتجارة والسياحة للمجتمع العربي. وهو الأمر الذي يظهر أن هذه المجالات تقع في أدنى سلم أولويات السلطة عندما يتعلق الأمر بالمجتمع العربي في البلاد.

الخدمة الوطنية- المدنية

تزداد في السنوات الأخيرة محاولات السلطات الاسرائيلية لفرض ما يسمى بالخدمة الوطنية- المدنية على الشباب العرب، بواسطة إغراءات مالية ومعيشية، منها تقديم معاش شهري زهيد، ومنها مساعدة في قسط التعليم الجامعي في حال بلغ المشارك تلك المرحلة. ووفقا لمعطيات سلطة الخدمة الوطنية فقد بلغ عدد الشباب العرب الذين شاركوا في برنامج الخدمة الوطنية في العام ٢٠١٠ قرابة ١٥٠٠ شاب وشابة (تشكل الفتيات قرابة ٩٠٪)، مقابل ٢٥٠ في العام ٢٠٠٥. وعلى ما يبدو لا تكتفي الدولة بهذا العدد وتريد رفعه. في العام الأخير كانت هناك محاولات لفرض هذه الخدمة كخدمة إلزامية بواسطة قوانين.

يقول الباحث مهند مصطفى، ان فكرة طرح الخدمة المدنية- قومية على الفلسطينيين ليست جديدة، وهي تعود لسنوات الخمسينيات. حينها كان هناك عدة اقتراحات لتشجيع العرب لدخول الخدمة المدنية، كخدمة بديلة للخدمة العسكرية، وربطها بالقبول للتعليم العالي. وكانت هذه الأفكار تطرح دائما عن طريق مستشار الشؤون العربية لرئيس الوزراء، لكنها لم تطبق. الفترة الثانية هي فترة التسعينيات، تحديدا بعد اتفاقيات أوسلو. منها على سبيل المثال قرار الحكومة في العام ١٩٩٨ بصياغة مشروع لإجبار الشباب العربي على أداء خدمة مدنية. وفي العام ١٩٩٩ قررت حكومة باراك تكليف مجلس الأمن القومي إجراء بحث شامل حول موضوع الخدمة المدنية للعرب. وبدأ تنفيذ المشروع فعلا، لكن الانتفاضة وهبة أكتوبر أوقفت المشروع كليا. الفترة الثالثة هي الفترة الحالية وتعود بداياتها الى هبة أكتوبر والانتفاضة. وفي هذه الفترة كثفت الدولة من وسائل الإغراء والإقناع للتأثير على الشباب العرب المشاركة في تلك الخدمة.[٣٩]

بعد هبة أكتوبر عام ٢٠٠٠ ومقتل ١٣ شابا عربيا برصاص قوى الشرطة عينت حكومة باراك لجنة أور للتحقيق في تلك الأحداث. تقول لجنة أور في سرد صيرورة التوتر الحاصل في علاقة الدولة مع المواطنين العرب والتي أدت الى اندلاع أحداث الاحتجاج، ان تراكم الغبن والتمييز اليومي تجاه الأقلية العربية ونضوج عدة عوامل داخل المجتمع وتغيرات في الدولة بعد بدء عملية السلام، ساهمت جميعا في تنامي مشاعر العداء تجاه الدولة، والى اندلاع المواجهات.

وفي تحليليه للمواقف والتصرفات السياسية لدى فئات المجتمع العربي، يخلص التقرير أن الفئة الأكثر تطرفا هي فئة الشباب - والتي تشكل أكبر فئة عمرية لدى المجتمع العربي- وبشكل خاص طلاب الجامعات. من هنا يمكننا الاستخلاص ان الفئات والحركات السياسية التي أشار إليها التقرير على انها أبرز عوامل «التطرف» سوف تحظى باهتمام المؤسسات الأمنية للدولة وسوف تكون عنواناً رئيسياً لسياسات الاحتواء والقمع من قبل الدولة، من ضمنها فئة الشباب العرب. وهذا هو المدخل لفهم المحاولات الحالية لفرض الخدمة الوطنية- المدنية عليهم، إذ تناولت اللجنة الحاجة الى صقل وعي جديد لدى المواطن العربي بحيث لا يرى الدولة عدواً.

بعد إصدار توصيات لجنة أور قامت الحكومة الإسرائيلية بتعين لجنة وزارية لاعداد توصيات للحكومة لتطبيق استنتاجات لجنة أور، سميت لجنة لبيد (على اسم وزير القضاء الاسبق تومي لبيد- رئيس اللجنة). وقد نشرت اللجنة توصياتها في في ٣ حزيران ٢٠٠٤. ووجدت لجنة لبيد ضرورة «بأن تشجع الحكومة فكرة إقامة خدمة وطنية رسمية ومدنية يُؤديها المواطنون الإسرائيليون ممن لا يُدعون للخدمة العسكرية بحيث يمكنهم أداء هذه الخدمة تطوعاً ضمن إطار مجتمعهم، والحكومة من جانبها تشجع إمكانية توسيع دائرة المتطوعين من أبناء الوسط العربي للجيش ولشرطة إسرائيل».

وقد قامت لجنة لبيد بترجمة هذه التوصية الى برنامج عمل فعلي، وبواسطة اقتراح متكامل لإنشاء هيئة حكومية تعمل على تنفيذ تجنيد الشباب العرب في الخدمة المدنية. والهدف من خلف هذا البرنامج هو احتواء الشباب العرب كونهم الأكثر «تطرفا» أو قابلية «للتطرف» كما يتضح من تحليل خبراء لجنة أور، ومن ثم جسر الهوة بين الشباب العرب والدولة وصقل وعي جديد يطمس الهوية القومية للشباب العرب ويمهد الطريق لتجنيدهم للجيش. بغية تطبيق توصيات لجنة لبيد أقامت الحكومة لجنة عبرية لوضع خطة عمل لتطبيق مشروع الخدمة الوطنية- المدنية.

أقرت الحكومة بتاريخ ١٨-٢-٢٠٠٧ توصيات لجنة عبري التي حددت ملامح ومضامين مشروع الخدمة المدنية التي أوصت بها لجنة لبيد. من ضمن ذلك إقامة سلطة الخدمة المدنية. كذلك أقرت الحكومة السماح للقيام بالخدمة المدنية فقط من خلال مؤسسات أو جمعيات تحصل على تصريح رسمي من الحكومة لهذا الهدف.

يعتبر المواطنون الفلسطينيون وقياداتهم هذه الجهود كمحاولة لصقل وعي سياسي مشوه ومعادٍ للهوية الفلسطينية لدى الشبان العرب، وكخطوة أولى لتجنيدهم للجيش. من هنا كانت هناك وما زالت معارضة شديدة لهذا البرنامج من قبل القيادات العربية والتي أقامت

لجنة خاصة، تعمل تحت اشراف لجنة المتابعة العليا، لمناهضة الخدمة المدنية. حتى الآن لم تنجح تلك البرامج المبنية على التطوع وذات المردود الضئيل، بإحداث تحول في موقف الشبان العرب من المشروع أو من الشرطة أو من الخدمة العسكرية، كما أنها لم تنجح في استقطاب أعداد كبيرة من الشبان. على ضوء فشل البرامج التطوعية يحاول متخذو القرارات فرض الخدمة الوطنية على الشبان الفلسطينيين، بما في ذلك بواسطة القانون.

من بين اقتراحات القوانين التي طرحت في الكنيست لتحقيق هذا الهدف كان اقتراح قانون حقوق للمشاركين في الخدمة العسكريّة أو القوميّة، ٢٠١٠.[٤٠] وجاء في اقتراح القانون: «يهدف اقتراح القانون هذا إلى منح الاعتراف بأهمّيّة الخدمة العسكريّة والخدمة الوطنية لمواطني الدولة؛ ومن خلال الاعتراف بفضل جنود الجيش الإسرائيليّ والمشاركين في الخدمة الوطنية، نقترح في مشروع القانون هذا منْحَ المشاركين أفضليّة في الحقوق المدنيّة مقارَنة بمن لم يؤدِّ تلك الخدمة».[٤١] ومن بين تلك الأفضليّات، يقترح مقدِّمو القانون منْحَ أفضليّات وتسهيلات في التعليم العالي وإيجارِ البيوت؛ فعلى سبيل المثال، يستحقّ الجندي المسرَّح الذي يتعلّم في مؤسّسة للتعليم العالي الحصولَ على مساعَدة في قسط التعليم بمبلغ يصل حتّى ٩،٣٥٠ شيكلاً جديدًا، خلال العام الأوّل من دراسته لنيل الشهادة الجامعيّة الأولى. كذلك يستحقّ هذه المساعدةَ مَن قام بالخدمة الوطنية، شريطة أن يكون المسرَّح قد أنهى فترة الخدمة. وفي المساعدة في شراء بيت: من يخدم في الجيش خدمة كاملة، أو من يخدم لفترة سنتين على الأقلّ في الخدمة الوطنية، يستحقّ الحصول على علاوة تبلغ نسبتها ١٠٪ من مجمل النقاط التي يستحقّها بناء على المعايير المتّبَعة في تلك الفترة، وذلك مقابل كلّ سنة خدمة، وهذا من أجل احتساب مبلغ قرض الإسكان من الدولة بهدف شراء منزل أوّل؛ ومَن أدّى الخدمة العسكريّة الكاملة أو قام بالخدمة المدنيّة لفترة سنتين على الأقلّ، يستحقّ الإعفاء التامّ من دفع رسوم للدولة خلال العام الأوّل من إنهاء الخدمة، شريطة أن يكون قد أدّى الخدمة بصورة سليمة. ويخصص في كلّ مناقصة لتوزيع أراضٍ، يخصَّص ما لا يقلّ عن ٢٥٪ من مجموع الأراضي أو الوحدات السكنيّة المعروضة للبيع، للجنود المسرَّحين أو لمن أدّى الخدمة المدنيّة لمدّة عامين على الأقلّ.

وفي شهر شباط ٢٠١٠، قدّمت النائبة تسيبي حوطوبلي (الليكود) اقتراح قانون الخدمة المدنيّة، ٢٠١٠،[٤٢] الذي يرمي إلى فرض خدمة مدنيّة إلزاميّة. وفقا لاقتراح القانون، «المواطن المُعْفَى من الخدمة الأمنيّة بناء على قانون الخدمة الأمنيّة، وكذلك مَن لم يُستدعَ لأداء الخدمة النظاميّة بناء على القانون أعلاه، وبعد أن بلغ ١٨ عامًا ولم يتجاوز سِنّ الـ ٢٥، عليه المثول للخدمة المدنيّة لمدّة ٢٤ شهرًا».

وكذلك قدم للكنيست اقتراح قانون الخدمة الأمنية (تعديل – واجب الخدمة الوطنية، أو المدنية لمن لم يشارك في الخدمة النظامية)، ٢٠١٠. [٤٣] الذي يهدف أيضا الى فرض خدمة وطنية إلزامية.

وفي تاريخ ١١/ ٧/ ٢٠١٠، قرّرت اللجنة الوزاريّة لشؤون التشريع تأييد اقتراح «قانون الخدمة في سلك الدولة (تعيينات) (تعديل – التفضيل المصحِّح)، ٢٠٠٩. [٤٤] وتقديمه للكنيست. بناء على القانون، فإن المسرحين من الخدمة الوطنية سيحصلون على أفضلية في الحصول على وظائف حكومية». وجاء في اقتراح القانون «في حالة وجود مرشحين لوظيفة في سلك الدولة متساويين في مؤهلاتهما، تمنح الأفضلية لمن أدى الخدمة النظامية كما تم تعريفها في قانون استيعاب الجنود المسرحين، ١٩٩٤».

على ما يبدو ان تعامل الدولة والسياسات المنتهجة تجاه الفلسطينيين لا تأتي من فراغ، وتعكس مواقف المجتمع الإسرائيلي بشكل جلي، وتلقي تأييدا واسعا، كما يظهر في استطلاعات الرأي العام.

ثقافة سياسية داعمة

تصر إسرائيل على تعريف ورؤية ذاتها كـ «دولة يهودية وديمقراطية» متواجدة تحت تهديد وجودي مستمر

تصر إسرائيل على تعريف ورؤية ذاتها كـ «دولة يهودية وديمقراطية» متواجدة تحت تهديد وجودي مستمر. فالعطب أو الثغرات في النظام الديمقراطي القائم ما هي الا نتاج لحالات تصدع داخلي بين شرائح المجتمع الإسرائيلي، أو بسبب الشرخ بين الأغلبية اليهودية والأقلية الفلسطينية، أو نتيجة لإسقاطات الصراع الإسرائيلي العربي. لكن على أرض الواقع لا مانع لدى الجمهور الإسرائيلي (والقصد اليهودي) من إبداء مواقف تتعارض مع القيم الديمقراطية، ولا ان تشير مؤشرات علمية عالمية موضوعية الى تآكل «الديمقراطية الإسرائيلية». هذه المواقف والتحولات تدعم وجود قيادات قوية بمنظار إسرائيلي وتوفر الدعم لسياسات الحكومة تجاه الفلسطينيين، ومن ضمنها اشتراط المواطنة بالولاء لإسرائيل كدولة «يهودية وديمقراطية».

في تشرين الأول ٢٠١٠ نشر المعهد الإسرائيلي للديمقراطية «مؤشر الديمقراطية» للعام ٢٠١٠، الذي يقيم محتويات الديمقراطية وفقا لمؤشرات علمية عالمية. ويفحص المؤشر ثلاثة مكونات أساسية للديمقراطية: جانب المؤسسات؛ جانب الحقوق؛ وجانب الاستقرار السياسي مقارنة مع سنوات سابقة ومع دول ديمقراطية أخرى. تعزز نتائج المؤشر للعام ٢٠١٠ وهم الديمقراطية في إسرائيل، وتدعم ادعاءات كونها ديمقراطية إجرائية (شكلية) دون ان تتمتع بالقيم الديمقراطية الجوهرية، بالإضافة إلى تفشي ظواهر الفساد الإداري والمالي.

في جانب المؤسسات، والذي يفحص العلاقات بين المؤسسات السياسية المختلفة، الشفافية، المسؤوليات، والتوازن بين السلطات احتلت إسرائيل مكانا مرتفعا مقارنة مع ٣٥ دولة ديمقراطية. ففي مقياس الكبح والتوازن بين المؤسسات حصلت على ٧٧,٠ نقاط وجاءت في المكان السابع. كما وجد المقياس تحسنا ما مقارنة مع نتائج أعوام سابقة. في مقياس «القدرة على الحكم»، الذي يشمل عملية الانتخابات وتداول الحكم وآليات المراقبة ومدى احترام المواطن للسلطات، حصلت إسرائيل على ٨٦ نقطة وجاءت في المكان ١٤ (قبل الأخير) من أصل ٣٥ دولة. بينما تراجعت في مقياس التمثيل والمسؤولية وحصلت على ٦٨,٣ نقطة وجاءت في المرتبة ٨ (قبل الأخيرة)، بعد جنوب أفريقيا وبلغاريا وكوريا الجنوبية، ورومانيا والأرجنتين والمكسيك وتايلاند. وفي مقياس نجاعة الحكم حصلت على ٨٨,٢ نقطة واحتلت مكاناً في وسط الجدول. أي ان إسرائيل تحقق نتائج لا بأس بها في جانب الديمقراطية الإجرائية، وفصل السلطات والرقابة المتبادلة بين السلطات.

تحصل إسرائيل على ٥ نقاط في مقياس القانون والنظام، الذي يقاس من ٠ الى ٦ درجات. وهذا ترتيب مرتفع يعكس استقلالية القضاء والقدرة على فرض القانون، واحترام معظم المواطنين للقانون. وفي معظم مقاييس القانون والنظام تحصل إسرائيل على مراتب متقدمة. لكن إسرائيل تراجعت في مقياس الفساد السياسي مقارنة بالسنوات السابقة واحتلت المكان الـ ١٦ من أصل ٣٥ دولة. جاء تدريجها أفضل من دول مثل الأرجنتين (المرتبة الأخيرة) والمكسيك وجنوب أفريقيا وتايوان واسبانيا ورومانيا، بينما كانت معظم الدول الغربية في مراتب أعلى من إسرائيل.

تحصل إسرائيل على ٥ نقاط في مقياس القانون والنظام، الذي يقاس من ٠ الى ٦ درجات. وهذا ترتيب مرتفع يعكس استقلالية القضاء والقدرة على فرض القانون، واحترام معظم المواطنين للقانون.

في مقياس الاستقرار السياسي، المُعرَف بعدم وجود تغيرات أساسية في النظام أو تشويش على عمل الجهاز السياسي، ومستوى العنف، وفترة حكم الحكومة ومستوى النزاعات القومية والسياسية، احتلت إسرائيل المكان الأخير من بين ٣٦ دولة. كذلك في مقياس التوترات القومية احتلت المكان الأخير مع تايلاند. ويفسر معدو التقرير هذه النتيجة بسبب تأثير وضعية إسرائيل الأمنية.

تحصل إسرائيل على ٥ نقاط في مقياس القانون والنظام، الذي يقاس من ٠ الى ٦ درجات. وهذا ترتيب مرتفع يعكس استقلالية القضاء والقدرة على فرض القانون

في جانب آخر يفحص مؤشر الديمقراطية، عن طريق استطلاع رأي، مدى اهتمام الجمهور بالعملية السياسية، الثقة بأجهزة الحكم والمؤسسات، ومدى تذويت-استبطان المجتمع للقيم الديمقراطية. في هذا السياق يرى معدو البحث ان الصورة في المجتمع الإسرائيلي غير مشجعة. اذ لم يعر الجمهور اهتماما كبيرا بالسياسية، وفقط ٦٢٪ من المستطلعين قالوا انهم يهتمون بالسياسية. وعبرت غالبية من المستطلعين عن عدم رضاها

عن أداء الديمقراطية في إسرائيل . والأخطر من ذلك ان ٦٠٪ من المستطلعين يؤيدون المقولة ان «وجود قيادات قوية يمكن ان يفيد الدولة أكثر من النقاشات والقوانين» . كما قال ٤٤٪ من المستطلعين انهم يفضلون وجود قائد قوي على الانتخابات أو البرلمان . وبهذا المعنى يميل المجتمع الإسرائيلي لقبول سلطة قوية ، ونظام سلطوي يمكنه التحكم ، أكثر من ميوله لقبول نظام ديمقراطي .

أما في جانب الحقوق والقيم الديمقراطية الجوهرية ، نجد ان الصورة بعيدة كل البعد عن تبني واستبطان مفاهيم الديمقراطية . فقد أيد ٥٤٪ من المجتمع اليهودي منح مساواة تامة في الحقوق للسكان الفلسطينيين في إسرائيل ؛ بالتوازي يوافق ٥٣٪ من الجمهور اليهودي على قيام الحكومة بتشجيع هجرة المواطنين الفلسطينيين (٧١٪ من اليهود المهاجرين مقابل ٥٠٪ من اليهود القدامى) . ٧٠٪ من اليهود يعارضون إشراك أحزاب عربية في الائتلاف الحكومي ؛ ٨٦٪ يوافقون على ان تتخذ القرارات المصيرية لدولة إسرائيل بأغلبية يهودية . أي ان المجتمع اليهودي في إسرائيل لا يوافق على منح المواطنين الفلسطينيين حقوقا سياسية أو تأثيراً على القرارات السياسية في الدولة ، ويرغب ان تقوم الحكومة بتشجيع هجرتهم .

عبر ٥٥٪ عن موافقتهم على مقولة أن «وضع إسرائيل سيكون أفضل بكثير في حال عدم الاكتراث بقواعد الديمقراطية والتشديد على حفظ القانون والنظام العام»

وقد عبر ٥٥٪ عن موافقتهم على مقولة أن «وضع إسرائيل سيكون أفضل بكثير في حال عدم الاكتراث بقواعد الديمقراطية والتشديد على حفظ القانون والنظام العام» . وقال قرابة ٤٠٪ ان النظام الديمقراطي لا يناسب حالة إسرائيل بسبب أوضاعها الأمنية ، ومن الأفضل ان يكون هناك نظام يهتم أقل بمواقف الجمهور» . وفي تدريج أهمية المكونات في تعريف إسرائيل كدولة «يهودية وديمقراطية» فقد عبر ٤٨٪ من المجتمع اليهودي عن أهمية متساوية للمركبين ، و ٣٢٪ يفصلون تعريفها كيهودية وفقط ١٧٪ يعتبرون ان تعريفها الديمقراطي أهم . ٦٢٪ من المجتمع اليهودي يدعم ربط الحق بالمواطنة بإعلان الولاء لدولة إسرائيل كدولة «ديمقراطية يهودية وصهيونية» .

العنف في المجتمع الفلسطيني

بلغت نسبة العائلات الفقيرة قرابة ٥٤٪ من العائلات العربية، وبلغ مستوى البطالة ٩٪

يعيش الفلسطينيون في إسرائيل أحوالا اقتصادية صعبة . إذ بلغت نسبة العائلات الفقيرة قرابة ٥٤٪ من العائلات العربية ، وبلغ مستوى البطالة ٩٪ ، بالتوازي مع انخفاض متواصل في نسب المشاركة في أسواق العمل ، إذ بلغ في العام ٢٠٠٩ قرابة ٣٩٪ مقابل ٤٥٪ في تسعينيات القرن المنصرم . كما ان مستويات التعليم لدى الفلسطينيين في إسرائيل أدنى من مستويات التعليم لدى المجتمع اليهودي ، إذ بلغت

نسبة نجاح الطلاب العرب في امتحانات التوجيهية العامة قرابة ٣٣٪ بينما بلغت في التعليم اليهودي ٦٠٪. وما زالت الفروقات بين دخل العائلات العربية واليهودية كبيرة، إذ يصل معدل دخل العائلة العربية قرابة ٥٠٪ من دخل العائلة اليهودية. وفي هذا الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية المتدهورة، وفي ظل غياب تعامل جدي من قبل مؤسسات الدولة، نجد ان انحراف المجتمع للعنف والجريمة هو أمر متوقع، بل ان حالة البلدات العربية شبيهة الى حدّ بعيد بحالة إحياء الفقر المنتشرة في ضواحي المدن الكبيرة.

في ظل الأوضاع الاقتصادية المتردية، وسياسات الإفقار، وتزايد العنصرية تجاه الفلسطينيين، تتزايد في السنوات الأخيرة مظاهر العنف والقتل داخل المجتمع الفلسطيني في الداخل، وتتزايد معها المخاوف من إسقاطات تنامي العنف. فيكاد لا يمر أسبوع دون حادث قتل أو محاولة قتل، أو إطلاق نار أو طعن، ولا تخلو من هذه الظواهر أية بلدة عربية. بل ان البعض يعتقد ان «استشراء العنف وتفشي الجريمة، بات يهدّد نسيجنا الاجتماعي وعافيتنا الجماعية».[٤٥] فقد شهدت السنوات الأخيرة ارتفاعًا متواصلاً في معدّل الجريمة. وقد كان الارتفاع في العام ٢٠٠٩ هو الأعلى بينها، حيث ارتفعت بنسبة ٨,٤٪ عنها في السنة السابقة.[٤٦] كما دلّت معطيات العام ٢٠٠٩ على ما يلي:

قرابة ٥٠٪ من السجناء والمعتقلين الجنائيّين كانوا من العرب، وبلغت نسبتهم ٤٠٪ من السجناء والموقوفين لمخالفات عنف في العائلة

- قرابة ٥٠٪ من السجناء والمعتقلين الجنائيّين كانوا من العرب، وبلغت نسبتهم ٤٠٪ من السجناء والموقوفين لمخالفات عنف في العائلة.[٤٧]
- شكّل العرب ٤١٪ من المشتبه بهم في ملفّات القتل، وَ ٣٦٪ من ملفّات محاولات القتل، وَ ٣٦٪ من ملفّات الاعتداءات القاسية.[٤٨]
- بلغ عدد حالات القتل الجنائي في إسرائيل ١٢١ حالة، ٧١ منها في المجتمع العربيّ.[٤٩] اي ان قرابة ٦٠٪ من حالات القتل الجنائي وقعت داخل المجتمع العربي، بينما يشكل المجتمع العربي داخل حدود الـ١٩٤٨ قرابة ١٥٪ من مجموع السكان. ومن بين ١٢ امرأة قُتلت، كانت هنالك ٩ عربيّات.[٥٠]

وفي يوم مكافحة العنف ضد النساء، جاء في معطيات أعدها مركز المعلومات في الكنيست، انه في العام ٢٠١٠ قتلت في إسرائيل ١٥ امرأة على يد أزواجهن. منهن ست نساء عربيات (٤٠٪ من المجموع).

مع تزايد العنف والجريمة، بدأ يتنامى قلق القيادات العربية ومؤسسات المجتمع مدني، وبدأت بوادر تحرك لتوعية المجتمع من آفات العنف، وللضغط على الحكومة والشرطة الإسرائيلية للتعامل مع الموضوع بجدية. وقد عقد نهاية العام مؤتمر لمكافحة

العنف في الوسط العربي بتاريخ ٢٣/ ١٢/ ٢٠١٠. أعرب محمد زيدان، رئيس لجنة المتابعة للجماهير العربية، في المؤتمر، عن قلقه الشديد «لتصاعد أشكال وحجم ظواهر العنف مناشدا الجميع كل في مكانته ومهامه ومنصبه لتكثيف الجهود للتصدي لها». [٥١] رئيس بلدية الناصرة ورئيس لجنة رؤساء السلطات المحلية العربية، المهندس رامز جرايسي قال: «موضوع العنف وانتشاره هو الموضوع الأخطر في مرحلتنا الحالية حيث ان ازدياد ظواهر العنف هي أخطر تحدٍّ نواجهه، لأننا لا نستطيع تطوير الواقع مع وجود سرطان العنف الذي يضعفنا في مواجهة القضايا الجوهرية الوجودية». [٥٢]

وقد عرضت في المؤتمر معطيات جديدة حول العنف في المجتمع العربي، من دراسة أعدها د. محمد حاج يحيى، جاء فيها ان: [٥٣]

- ١٠٪ من الأحداث والمراهقين تعرضوا للتهديد والاعتداء بأداة حادة،
- ١٥ الى ٢٠٪ تعرضوا لاعتداء احد أفراد العائلة عليهم بعصا أو حزام أو غيره،
- ١٧ ٪ شاهدوا آبائهم يصفعون أمهاتهم ويدفعونهن بقوة،
- ٨٠٪ شاهدوا ملاحقة شخص بهدف الاعتداء عليه وإلحاق الأذى به،
- ٧٤٪ شاهدوا شخصا يعتدي على آخر بالضرب المبرح،
- ٦٦٪ شاهدوا شخصا يعتدي على آخر بسلاح غير ناري،
- ٢١٪ شاهدوا شخصا يعتدي على آخر حتى الموت،
- ٥٢٪ تعرضوا للضرب من قبل شخص ما في المجتمع.

حالة العنف لدى المجتمع العربي ليست في معزل عن الحالة السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة. فاستمرار التمييز القوميّ والفقر يجعل حياة العربيّ في هذه الدولة مشحونة بالإحباط والغضب، ممّا يشكّل أرضًا خصبة للعنف والانحراف.

وتوجه بعض القيادات اللوم المباشر لشرطة إسرائيل وتقاعسها في مواجهة العنف. فقد قال النائب جمال زحالقة، على سبيل المثال لا الحصر، في جلسة خاصة للجنة الداخلية في الكنيست، ان «ظاهرة العنف في المجتمع العربي خطيرة جداً وتنذر بكارثة اجتماعية محدقة وتتطلب معالجة جذرية من قبل جهاز الشرطة». وتساءل ما إذا كانت قيادة الشرطة والمسؤولون في وزارة الأمن الداخلي قد أعدّوا خطة واضحة لمحاربة العنف والجريمة. واعتبر النائب ان تقصير الشرطة في محاربة الجريمة، وانعدام الردع اللازم لحالات الإجرام، هو ما يؤدي إلى استمرار حالات القتل وتزايد نسب العنف. فالشرطة لا تتعامل مع حالة قتل في كفر قرع وتل أبيب بالمستوى نفسه من الجدية. هناك تمييز صارخ في محاربة الجريمة في الوسط العربي مثل التمييز ضد العرب في كل المجالات. [٥٤] ويرى الأخصائي النفسي مروان دويري انه لا يمكن فهم ظاهرة العنف لدى المجتمع العربي على نحوٍ اختزاليٍّ، وأن تُعزى إلى عامل أو عوامل دون

إدراك التفاعل القائم بين جميع هذه العوامل ضمن حِراكٍ منظوميّ متواصلٍ يشمل المُناخَ السياسيّ والاجتماعيّ والثقافيّ والنفسيّ السائد في مجتمعنا وفي الدولة وفي العالم بعامّة، ويشمل حالة التمييز والاضطهاد القوميّ الممارَس تجاه المواطنين العرب في إسرائيل من جهة، والميراث الثقافيّ والقِيَميّ الذي ساد (ولا يزال) في مجتمعنا العربيّ من جهة أخرى. . . الجديد في ساحة العنف ليس كمّيًّا فحسب، بل هو -في أساسه- نوعيّ. يمكن القول - بشيء من التعميم- إنّ الحالة اليوم هي حالة انفلات: انخفض فيها عنف السلطة الاجتماعيّة والتربويّة، وارتفع فيها عنف الفئات المحبَطة والضائعة، ولا سيّما عنف الشباب. الأمر الثاني الذي يميّز العنف اليوم هو أنّه عنفٌ مُنْزاحٌ (Displaced) أو «طائش» يخطئ الهدفَ ويكون نوعًا من «التفشيش» (التنفيس) ضدّ «كبش فداء» ليس له حتمًا علاقة بمصدر الإحباط الحقيقيّ.[٥٥]

ويدعي باحثون ان حالة العنف لدى المجتمع العربي ليست في معزل عن الحالة السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة. فاستمرار التمييز القوميّ والفقر يجعل حياة العربيّ في هذه الدولة مشحونة بالإحباط والغضب، ممّا يشكّل أرضًا خصبة للعنف والانحراف. ومن جهة أخرى، يتأثر المجتمع العربي بتفشي قِيَم القوّة والغطرسة وانتهاك حقوق الغير السائدة في إسرائيل، وبالتالي يتشرّب هذه القيم في مواجهتنا مع المجتمع الإسرائيليّ وكذلك في مجتمعنا.[٥٦]

النظام الحالي يستغل أدوات قد تبدو ديمقراطية، ويستغل ما يسمى حسم الأكثرية، بهدف سن قوانين عنصرية ضد المواطنين الفلسطينيين

إجمال

بعد قرابة عامين على انتخاب حكومة نتنياهو، وعلى ضوء التركيبة الحالية للكنيست، يتضح أن النظام الحالي يستغل أدوات قد تبدو ديمقراطية، ويستغل ما يسمى حسم الأكثرية، بهدف سن قوانين عنصرية ضد المواطنين الفلسطينيين. الكنيست والحكومة يعملان بهدف تقليص حيز العمل السياسي للمواطنين العرب وللأحزاب العربية، ويحاولان الانتقاص من حريتهم، المقلصة أصلا. كما هناك العديد من المحاولات لتغيير قوانين أساس بهدف منح الشرعية الدستورية للمس الجذري بحقوق المواطنين الفلسطينيين. ونجد ان هذه المحاولات تغلغلت ايضا الى بلدات جماهيرية تحاول منع العرب من السكن فيها، ومحاولة طرد العرب من المدن اليهودية. استمرار هذه التوجهات سوف يعزز عملية الفصل القائمة في إسرائيل، كما سيزيد من إقصاء المواطنين الفلسطينيين. مشاريع القوانين وسياسة الحكومة التي يتم تطبيقها، تشير جميعها إلى طغيان الأكثرية بل والى الفاشية كشكل النظام المقبول في إسرائيل.

فعلى سبيل المثال، نشهد في الأشهر الأخيرة هجومًا على مؤسّسات حقوق الإنسان

الإسرائيلية وأوساط أكاديميّة بذريعة أنّهم «يساريّون» أو مناوئون لإسرائيل. ويَعتبر البعض هذه السيرورة كدليل على منزلق خطير قد يؤدّي إلى الفاشيّة. وعندما تبدأ الأمور بالتدهور لن يتمكّن أحد من منعها.[٥٧]

البروفسورة غاليا غولان، رئيسة قسم نظام الحكم، الدبلوماسية والإستراتيجية في المركز المتعدّد المجالات في هرتسليا، قالت: «لست متأكّدة أنّ جميع عناصر الفاشيّة حاضرة هنا (في إسرائيل)، لكن العنصر البارز، والذي ينبغي أن يقلقنا أكثر، هو العنصريّة. أتحدّث عن عدم التسامح الإثنيّ والقوميّ، المُدْرَج في التشريعات العنصريّة. يرتبط هنا الولاء بالإثنيّة والدين والعنصر، لكن لا ينبغي لأيٍّ من هذه أن يُقبل في الديمقراطيّة، لكنّه مناسب لصيغ مختلفة من الفاشيّة؛ ولا سيّما الفاشيّة النازيّة... العنصر الثاني هو القوميّة المتطرّفة التي بدأت هنا عام ١٩٧٦، وبخاصّة لدى الصهيونيّة الدينيّة. اليوم وصلت عناصر القوميّة المتطرفة قرب دفّة السلطة، والدمج بين العنصريّة والقوميّة واضح جدًّا في الثقافة السياسيّة لدينا».[٥٨]

ويعتقد حنان حيفر أنّ الفاشية حاضرة هنا، حيث يقول: «الأمل الوحيد لصدّ الفاشيّة لن يأتي من الداخل. ضعف القوّة الليبراليّة، والديمقراطيّة الحبيسة للالتزام الدينيّ ليهوديّة الدولة، هو المؤشّر الأوّل لذلك. عمليًّا، ثمّة نماذج قليلة جدًّا في تاريخ القرن العشرين عن فاشيّة جرى صدّها من الداخل، لا بواسطة حرب خارجيّة تغلّبت عليها. لذا، كلّما اتّضح الطابع الفاشيّ لدولة إسرائيل أكثر، ازداد احتمال ردّ الفعل من قِبل قوّات خارجيّة ضدّ إسرائيل، عَبْر المقاطعة الاقتصاديّة، والتي تتزايد في الفترة الأخيرة، أو بوسائل أخرى. لذلك، إنّ القوانين التي ستأتي بعد قانون النكبة، قانون المقاطعة وغيرهما، سوف يزيد من الضغط الدوليّ على إسرائيل، ومن هذا الضغط فقط قد يأتي الفرج».[٥٩]

من المتوقع ان تتزايد مظاهرالفاشية والعنصرية تجاه الفلسطينيين في إسرائيل. مما يتطلب من المجتمع الفلسطيني وقياداته، تحديات جديدة، وربما تكون من التحديات الاخطر التي واجهتهم منذ سنوات.

على ضوء المؤشرات والمعطيات الواردة في هذا التقرير، من المتوقع ان تتزايد مظاهرالفاشية والعنصرية تجاه الفلسطينيين في إسرائيل. مما يتطلب من المجتمع الفلسطيني وقياداته، تحديات جديدة، وربما تكون من التحديات الاخطر التي واجهتهم منذ سنوات. فالإضافة الى تنامي مظاهر الفاشية، وقبولها في شرائح واسعة في المجتمع الإسرائيلي، وتطبيقها على ارض الواقع بحجج عدة، باتت إسرائيل تعمل على حسم طابع الدولة، وتهدد الفلسطينيين، في حال شكلوا عائقا امام شرعنة طبيعتها اليهودية، تهددهم بتبادل سكان مع السلطة الفلسطينية. هذا التهديد أصبح أكثر قبولا على الاحزاب والقيادات الإسرائيلية والمجتمع الإسرائيلي. هذا الواقع يفرض ضرورة البحث عن آليات تحد جديدة من قبل الفلسطينيين في إسرائيل.

هوامش

١ لمراجعة النصّ الكامل، راجعوا: سجلّ اقتراحات القوانين
pdf.315/http://www.knesset.gov.il/Laws/Data/BillKnesset/315
٢ أريك بندر، «الكنيست تصادق على قانون النكبة بالقراءة الأولى». NRG **معاريف**، ١٦/ ٣/ ٢٠١٠.
٣ قدّمه إلى الكنيست، في ١/ ٤/ ٢٠٠٩، النائبان دافيد روتم وروبرت أليطوف وآخرون.
٤ أتيله شموفلبي وأفيعاد جليكمان، «نتنياهو سيطالب بالمصادقة على: لا مواطنة بدون ولاء». واينت، ٦/ ١٠/ ٢٠١٠.
٥ المصدر السابق.
٦ قدم الاقتراح من قبل النواب يعقوب ادري (كديما)، تسيون فينيان (ليكود) وكرمل شاما (ليكود) بتاريخ ١٤/ ١٢/ ٢٠٠٩.
٧ موقع العرب، ١٥/ ٤/ ٢٠١٠.
٨ النوّاب الذين شاركوا في الوفد هم: رئيس الجبهة النائب محمّد بركة؛ رئيس كتلة التجمّع النائب جمال زحالقة؛ النائبة حنين زعبي (التجمّع)؛ النائبان طلب الصانع وأحمد طيبي (الموحّدة-العربيّة للتغيير)؛ النائب عفو إغباريّة (الجبهة).
٩ جاكي خوري وَ يهونتان ليس، «النوّاب العرب يلتقون القائد الليبيّ معمّر القذافي». **هآرتس**، ٢٥/ ٤/ ٢٠١٠.
١٠ المصدر السابق.
١١ المصدر السابق.
١٢ أريك بندر، «بن آري: يجب إلغاء حقوق النوّاب العرب الذين سافروا إلى ليبيا». واينت، ٢٧/ ٤/ ٢٠١٠.
١٣ مثلا قبل تحرّك الأسطول إلى غزّة، توجّهَ النائب داني دنون (الليكود) إلى المستشار القانونيّ للحكومة، يهودا فينشطاين، وطلب إليه توجيه الشرطة لاعتقال النائبة زعبي لدى وصولها إلى إسرائيل (م.س) ثم توجه لاحقا بطلب لسحب جواز سفرها الدبلوماسي معتبرا عملها خيانة، وايضا هاجم النائبُ يريف لفين (الليكود)، رئيسُ لجنة الكنيست، النائبةَ حنين زعبي بسبب تجرُّؤها على العمل بخلاف الإجماع الإسرائيليّ، وتحدّيها للحدود السياسيّة التي تسمح بها قوانين اللعبة «الديمقراطيّة» الإسرائيليّة. امّا النائبة ميري ريغف (الليكود) فقالت إنّ النائبة زعبي ارتكبت جرمًا أخلاقيًّا تجاه دولة إسرائيل، وأضافت: «في عملها هذا، تعبّر النائبة زعبي عن عدم ولائها لدولة إسرائيل ويجب معاقبتها على ذلك (المصدر السابق)
١٤ الجلسة ١٣٩، في تاريخ ٢/ ٦/ ٢٠١٠. انظروا: بروتوكول الكنيست:
(بالعبريّة) http://www.knesset.gov.il/plenum/heb/plenum_search.aspx
١٥ أريك بندر، «خطاب زعبي كاد ينتهي بالضرب: الحصار غير إنسانيّ.» موقع **معاريف**، ٣/ ٦/ ٢٠١٠.
١٦ يهونتان ليس وجاكي خوري، «لجنة الكنيست توصي بسلب حقوق النائبة حنين زعبي»، **هآرتس** ٧/ ٦/ ٢٠١٠؛ موقع عرب ٤٨، «لجنة الكنيست تسلب النائبة زعبي حقوقها»، ٧/ ٦/ ٢٠١٠.
١٧ جاكي خوري ويهونتان ليس، «القوائم العربيّة: سنقف صفًّا واحدًا ضدّ العنصريّة المستشرية في البلاد»، **هآرتس** ٧/ ٦/ ٢٠١٠.
١٨ صودق عليه في ٢١/ ٧/ ٢٠١٠؛ نُشر اقتراح القانون بالتاريخ نفسه في كتاب اقتراحات قوانين الحكومة ٥١٠، ص ١٠٩٢.
١٩ للاستزادة، راجعوا تقرير الرصد السياسيّ التاسع. يهونتان ليس، «صودق عليه بالقراءة الثالثة: سنة تعليميّة مجّانيّة للجنود المسرَّحين»، **هآرتس** ٢١/ ٧/ ٢٠١٠.
٢٠ قَدّم القانونَ النائبُ موشيه مطلون (اسرائيل بيتنا)، في ١٧/ ٣/ ٢٠١٠.
٢١ «مذكّرة موقف: تصنيف البلدات لمناطق أفضليّة قوميّة». مجلّة عدالة الألكترونيّة، شباط 2010
http://www.adalah.org/newsletter/eng/feb10/docs/NPA%20ARABIC.pdf.
٢٢ جاكي خوري، «امتحانات الولاء كشرط للسكن في بلدات مسجاف في حالة ازدياد». **هآرتس**، ٩/ ١١/ ٢٠٠٩.
٢٣ المصدر السابق.
٢٤ المصدر السابق.
٢٥ قدم اقتراح القانون للكنيست بتاريخ ٢/ ١١/ ٢٠٠٩ من قبل عضو الكنيست يسرائيل حسون (يسرائيل بيتيونو) وآخرين.
٢٦ الجلسة ٨٣ للكنيست بتاريخ ٩/ ١٢/ ٢٠٠٩.
٢٧ أمونو باري-سوليتسياني، «فصل عنصريّ بظلّ القانون». واينت، ٢٥/ ١٠/ ٢٠١٠.
٢٨ إيلي أشكنازي، «اجتماع دينيّ لطرد العرب من صفد بتمويل الدولة». **هآرتس**، ٢٠/ ١٠/ ٢٠١٠.
٢٩ المصدر السابق.
٣٠ شاي مكوبر-بليكوف، «لا دخول للعرب: مقابلة من الحاخام شموئيل إلياهو». معاريف، ١٩/ ١١/ ٢٠١٠
٣١ كوبي نحشوني، «الحاخام يوسف: ممنوع بيع بيت أو أرض في أرض إسرائيل لغير اليهود». واينت، ٢٨/ ١٠/ ٢٠١٠.
٣٢ يتسحاك تسلير «٥٠ حاخام مدن: لا لبيع بيوت للعرب»، Nrg 7.12.2010.

٣٣ يائير التمان «فتيات: لا تخرجن مع الشباب العرب»، Ynet 28.12.2010.
٣٤ المصدر ذاته.
٣٥ يوآف زيتون «مظاهرة ضد تواجد العرب في بات يام» Ynet, 19.12.2010 .
٣٦ المصدر ذاته.
٣٧ موقع الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، 27.1.2010: www.aljabha.org/index.asp?i=57040
٣٨ خلال الفترة ٢٠٠٥ – ٢٠٠٩: «المنهال» زود المجتمع العربي بـ ٢١٪ فقط من الأراضي المطلوبة لبناء ما يحتاجه من وحدات سكنية: www.ac-ap.org/index.asp?i=1274
٣٩ مهند مصطفى، ٢٠٠٦. الفلسطينيون في إسرائيل والخدمة الوطنية: بين خطاب المواطنة والانتماء الوطني، لدى إبراهيم أبو جابر و صالح لطفي، مهند مصطفى، **الخدمة المدنية والفلسطينيون في إسرائيل**. مركز الدراسات المعاصرة، ام الفحم.
٤٠ اقتراح قانون ف/ ١٨/ ٢٤٠٥، قدّمه النائبان دافيد روتيم وروبارت إليطوف (اسرائيل بيتنا)، في ٢٤/ ٥/ ٢٠١٠.
٤١ المصدر ذاته.
٤٢ قَدّمت الاقتراحَ النائبةُ تسيبي حوطوبلي (الليكود) في ٢/ ٣/ ٢٠١٠.
٤٣ تم تقديم الاقتراح للكنيست من قبل النواب موشيه مطلون، روبيرت اليطوف، حمد عمار، دافيد روتيم وفنيه كيرشنباوم (اسرائيل بيتنا) وأوري أريئيل (هئيحود هليؤومي)، بتاريخ ١٨/ ١/ ٢٠١٠.
٤٤ اقتراح قانون رقم ف/ ١٨/ ١٨٢٣، قدّمه للكنيست النائبان دافيد روتيم وألِكْس ميلر (اسرائيل بيتنا).
٤٥ **كتاب دراسات**.
٤٦ يانيف رونين، **تقرير مركز البحث والمعلومات في الكنيست ٢٣/ ٢/ ٢٠١٠**، ص ٣. تجدر الإشارة أنّ التقرير المذكور اعتمد على معلومات وزارة الأمن الداخليّ المسؤولة عن الشرطة.
٤٧ المصدر السابق، ص٤، من الجدير بالإشارة أنّ التقرير استخدم المصطلح «غير اليهود» قاصدًا به العرب.
٤٨ المصدر السابق، ص٣.
٤٩ موقع عرب ٤٨: خبر من تاريخ ٢٤/ ٢/ ٢٠١٠.
٥٠ موقع نساء ضدّ العنف: خبر يوم ٣٠/ ١٢/ ٢٠٠٩.
٥١ موقع العرب 23.12.201: www.alarab.net.
٥٢ المصدر السابق.
٥٣ المصدر 62.
٥٤
٥٥ مجلة «**جدل**»، العدد ٢٠١٠:
٥٦ مروان دويري ٢٠١٠؛ مقابلة مع البروفسور محمد حاج يحيى، العنف في المجتمع العربي»، **كتاب دراسات ٢٠١٠**. مركز دراسات الناصرة.
٥٧ تقول بروفسور نوعمي حزان: «بالتأكيد يمكنا القول اليوم إنّ في إسرائيل نزعة فاشيّة مقلقة. يتحدّثون فقط عمّن هو الوطنيّ ومَن هو غير الوطنيّ. تشكّل هذه السيرورة منزلقًا خطيرًا. تمرّ هذه الدولة في تحوّل جوهريّ دون أن يلتفت أحد إلى ذلك، لأنّ التحوّل يزحف زحفًا. لقد أصبح هذه المنحدر أحدّ. أوري مسغاف، «الفاشيّة؟ عندنا؟»، **يديعوت أحرونوت**، ملحق السبت، ١٥/ ١٠/ ٢٠١٠.
٥٨ المصدر السابق.
٥٩ انظروا الهامش ٣٢.